

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية



انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي  
المباشر خلال الفترة 2000-2010.  
- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الدكتورة:

رايس حدة

إعداد الطالبة:

كرامة مروة

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور/ داودي الطيب.....( أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة) رئيسا

الدكتورة/ رايس حدة.....(أستاذ محاضر - أ- جامعة بسكرة) مقرا

الدكتورة/حساني رقية.....( أستاذ محاضر - أ- جامعة بسكرة) عضوا

الدكتور/ زيتوني عمار.....( أستاذ محاضر - أ- جامعة باتنة) عضوا

السنة الجامعية: 2011-2012.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية



انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي  
المباشر خلال الفترة 2000-2010.  
- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الدكتورة:

رايس حدة

إعداد الطالبة:

كرامة مروة

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور/ داودي الطيب.....( أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة) رئيسا

الدكتورة/ رايس حدة.....(أستاذ محاضر - أ- جامعة بسكرة) مقرا

الدكتورة/حساني رقية.....( أستاذ محاضر - أ- جامعة بسكرة) عضوا

الدكتور/ زيتوني عمار.....( أستاذ محاضر - أ- جامعة باتنة) عضوا

السنة الجامعية: 2011-2012.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الأمين

إلى من أوصى عليهما الله عز وجل ورسوله الكريم

إلى اللذان تلقيت على أيديهما قراءتي الأولى

وتلقت في محظهم اماتيل الأيام الجميلة

وتذوقت على موائدهم حلاوة التعلم ومرارته

فحفزني حدبهم وانعطافهم إلى شق طريقي والخوض في غمار هذه التجربة

أمي الحبيبة الغالية وأبي العزيز حفظكما الله وأدامكما تاجا على رأسي.

إلى اعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

أخي وأختي.....حفظكما الله وأدامكما شموعا تضيء دربي

إلى كل من أحب مودة ووفاء اهدي ثمرة جهدي.

مروة

## شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله والشكر لله العلي القدير على توفيقه وعونه لي على إتمام هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل، والاحترام والتقدير الكبير إلى الأستاذ المشرف حده ريس على كل ما قدمته لي من نصائح وإرشادات أثناء تأطيري

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

اشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذه المذكرة بعون الله تعالى.

مروة

## ملخص البحث

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها، ولما قدمته من خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي، لذا يعد وجود إحصاءات دقيقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع المعايير الدولية أداة تمكن صانعي السياسات من التقييم السليم لمدى تحقق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة وان هذه الإحصاءات تمثل احد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهذا النوع من الاستثمارات يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمؤشرات الاقتصادية التي تدخل في إطار الاقتصاد الكلي، باعتبارها احد محددات المناخ الاستثماري للدول، فالأوضاع والمستجدات التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية التي نشأت في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أثرت على الأوضاع التنموية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تغير خارطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتباين ردود فعلها فيما بين الدول، كانت الجزائر من الدول الأقل تأثرا بمجرياتها لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا، وهذا التأثير مس بعض القطاعات الاقتصادية بسبب انخفاض عوائد الصادرات المقيمة بالدولار، باعتباره العملة الأكثر تضررا من جراء هذه الأزمة.

وبتغير العديد من المعطيات بعد الظروف الاستثنائية التي حدثت في الآونة الأخيرة، اتخذت العديد من الدول بعض الإجراءات لمواجهة التداعيات السلبية لازمة المالية العالمية، عاملة الجزائر على اتخاذ تدابير وقائية لحماية اقتصادها الوطني من التضرر من الصدمة الخارجية، مما اثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة سلبا عام 2010.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأزمة المالية العالمية، المناخ الاستثماري، التنمية الاقتصادية،

المؤشرات الاقتصادية.

## Summary

Foreign Direct Investment is an important input of the entrances to the economic development, where there is agreement on its importance in economic activity as a result of the success achieved by some countries in several areas as a result of investments coming to it, and for its support services in the framework of achieving the benefit of the two countries in the recovery of economic activity, So is the existence of accurate statistics on flows of foreign direct investment in line with international standards, a tool that enables policy-makers of the proper assessment of the achievement of economic goals of the state, especially that these statistics represent one of the important indicators that reflect the competitiveness of the economy and its ability to attract more foreign direct investment flows.

This type of investment is affected by the conditions of the global economic and economic indicators within the macroeconomic framework, as one of the determinants of the investment climate of the States, The situation and the developments that have occurred with the emergence of the global financial crisis that occurred in the heart of the capitalist system, have affected the conditions of development in various countries around the world, led to a change map of foreign direct investments and the varying reactions among Countries, Algeria was one of the less affected countries because of its none openness to the outside world both in economic and financial field, and this vulnerability touched some sectors of the economy due to lower export revenues dollar-denominated, as the currency most affected by the result of this crisis.

And after the exceptional circumstances in the recent times, many data has changed and a number of countries have taken some measures to counter the negative effects of the global financial crisis, Algeria has taken preventive measures to protect its local economy; which was affected by the external shock, that has negatively affected the volume of foreign direct investment received in 2010.

**Keywords :** foreign direct investment, investment climate, global financial crisis, economic development, economic indicators.



# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

| الصفحة  | عنوان الجدول  | رقم الجدول |
|---------|---|------------|
| 11      | المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على المستويين العربي والدولي.        | 1-1        |
| 19 - 18 | توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة لسنة 2010.                                      | 2-1        |
| 111     | نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها.       | 3-2        |
| 152     | اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2005 - 2010. | 1-3        |
| 181     | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.                     | 2-3        |
| 185     | وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية .                          | 3-3        |
| 188     | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2010.                                    | 4-3        |
| 190     | وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي   | 5-3        |
| 191     | وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2011.  | 6-3        |
| 193     | وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية خلال الفترة 2008-2010.                                      | 7-3        |
| 194     | وضع الجزائر في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.   | 8-3        |
| 195     | وضع الجزائر مؤشر تنافسية السفر والسياحة   | 9-3        |
| 196     | وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة  | 10-3       |
| 196     | وضع الجزائر في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية  | 11-3       |
| 202     | أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من 2000-2007 في الجزائر.                                       | 12-3       |
| 203     | أهم المؤشرات النقدية للفترة الممتدة من 2000-2007.   | 13-3       |
| 208     | الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الإنتاج السلعي بالأسعار الجارية في الجزائر                             | 14-3       |
| 209     | معدل السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.  | 15-3       |
| 210     | مكونات السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.  | 16-3       |
| 217     | كمية صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب والناقلات في 2009.                       | 17-3       |

|     |      |  |
|-----|------|--|
| 218 | 18-3 | اتجاه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2009.  |
| 219 | 19-3 | الميزان التجاري الجزائري خلال 2005-2009.   |
| 219 | 20-3 | ميزان الخدمات والدخل الجزائري خلال الفترة 2005-2009  |
| 220 | 21-3 | صافي التحويلات الجارية خلال الفترة 2005-2009   |
| 220 | 22-3 | ميزان الجاري الجزائري خلال 2005-2009   |
| 221 | 23-3 | ميزان الحساب الرأسمالي والمالي الجزائري قبل وبعد الأزمة العالمية                                   |
| 222 | 24-3 | الاحتياطات الخارجية الرسمية وفترة تغطيتها للواردات خلال الفترة 2005-2009.                          |
| 222 | 25-3 | الدين العام الخارجي للجزائر خلال الفترة 2005-2009.   |
| 223 | 26-3 | خدمة الدين العام الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009  |
| 223 | 27-3 | نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009 |
| 223 | 28-3 | خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 2005-2009           |
| 224 | 29-3 | الإيرادات العامة والمنح خلال الفترة 2005-2009.   |
| 225 | 30-3 | نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.                            |
| 225 | 31-3 | نسبة التغير في الإيرادات العامة خلال 2008-2009.  |
| 226 | 32-3 | النفقات العامة والمنح خلال الفترة 2005-2009.   |
| 226 | 33-3 | نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.                              |
| 226 | 34-3 | نسبة التغير في النفقات العامة في الجزائر خلال 2008-2009.   |

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل  | الصفحة |
|-----------|--|--------|
| 1-1       | دورة حياة المنتج الدولي.   | 48     |
| 1-2       | تطور المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثة عقود الماضية.                                  | 102    |
| 1-3       | التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2010 والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011-2013. | 143    |
| 2-3       | الرقم القياسي الربع سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم خلال الفترة 2000-2012.                | 144    |
| 3-3       | التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية لعام 2010 بالنسبة المئوية.              | 151    |
| 4-3       | التراجع في التجارة الإجمالية في الجزائر خلال 2009.   | 215    |
| 5-3       | نسبة التغير في نصيب الجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى لسنة 2009.                                      | 216    |

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

| الصفحة  | عنوان الملحق   | رقم الملحق |
|---------|--|------------|
| 263-262 | تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2000-2003.  | 1-3        |
| 265-264 | تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2004-2007 بمليارات الدولارات                        | 2-3        |
| 266     | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2008-2010.   | 3-3        |
| 267     | تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2008-2010 بالنسبة المئوية.                          | 4-3        |
| 269-268 | اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية المبرمة الى غاية ماي 2011.                                    | 5-3        |
| 271-270 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة. | 6-3        |
| 273-272 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة.  | 7-3        |
| 274     | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010.                  | 8-3        |
| 275     | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010.                  | 9-3        |

# مقدمة عامة



## مقدمة عامة

أصبحت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغير خارطتها عبر السنوات ظاهرة تشغل بال العديد من صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين حول أسباب تغيرها، مما أدى بالعديد من الكتاب الاقتصاديين والمحللين الماليين إلى فتح نقاش جاد وفعال لأجل معرفة العوامل الداخلة في تحولها، إذ لا نكاد نجد تقرير واحد صادر عن مؤسسات عالمية في مجال التطورات المالية والاستثمارات الأجنبية إلا وتكلم عنها بشكل مكثف نظرا للأهمية الكبرى التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وتقديم خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي.

توحي هذه المواقف للكثيرين بأن حل مشاكل الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل على اجتذابه باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية ودون قيود في ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البنية التحتية الرقمية عالميا.

إلا أن هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي، كانت له تبعات خطيرة، فكل ما تعرض له دولة ما مرتبط اقتصادها بالاقتصاد العالمي، تصل تبعاته لباقي الدول الأخرى وأحيانا بنفس درجة التأثير أو أكثر، ويتجلى ذلك فيما شهده العالم مؤخرا من أزمة مالية حدثت في قلب النظام الرأسمالي وتطورت إلى العالمية بسرعة كبيرة وألقت بتداعياتها على دول العالم بنسب متفاوتة كل واحدة حسب درجة تطورها وانفتاحها، وتعد الجزائر من بين الدول الأقل تضررا منها وفي وقت متأخر عن باقي الدول حتى النامية منها.

فالجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك من اجل النهوض باقتصادها والتخلص من مديونيتها الخارجية، فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سمح لها بجذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، إلا أن هذا الانفتاح عرضها

لتداعيات الأزمة العالمية كغيرها من الاقصاديات الأخرى بحسب درجة انفتاحها وتعاملاتها في المجال المالي مع الدول الأخرى.

## أولاً: الإشكالية.

في ظل الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها مختلف دول العالم في جميع القطاعات الاقتصادية الحقيقية والنقدية، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على اقتصاديات دول العالم والأوضاع التنموية فيها، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن معرفة تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقاته عند مقارنتها بالفترات السابقة أصبح واقعا يفرض نفسه كإشكالية للدراسة، اذن:

### ماهي انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا ومحليا؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية وإبراز ملامحها أكثر، فإننا يمكن تناولها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تأثر المؤشرات الاقتصادية والمالية بتداعيات الأزمة المالية يؤدي إلى التأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة؟
- ما هي آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟ وهل تغيرت وضعية الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مدى جاذبية البلد للاستثمار؟
- هل أثرت الأزمة المالية العالمية في الخطط والمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر؟

## ثانياً: فرضيات الدراسة.

بعد صياغة إشكالية البحث وتحديداتها، ووضع الأسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكاليات الدراسة، نصوغها كما يلي:

- الاجراءات الحمائية المعتمدة في الجزائر بعد الازمة المالية العالمية كانت سببا في انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2010.
- عدم الانفتاح العالمي للنظام المصرفي الجزائري، مكن الجزائر من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.
- اتجهت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على المستوى العالمي بعد الازمة المالية العالمية نحو الانخفاض ، إلا أنها في الجزائر شهدت انتعاشا عام 2009.
- أفرزت الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار على أسواق المال والنقد والاستثمار والتجارة العالمية واتجاهات التنمية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تأثر المشاريع الاستثمارية العالمية والأوضاع الاقتصادية عالميا ومحليا.

### ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

- إمكانية ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمة المالية العالمية عن طريق دراسة تأثير هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لأهمية المتغيرين وتناولهما في العديد من المحافل العلمية الاقتصادية المحلية والدولية؛
- قلة الدراسات السابقة حول تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري بشكل موسع، إذ اقتصر معظمها على توقعات بناء على إحصائيات لا تنمي باحتياج الموضوع من القدر والأهمية؛
- ارتباط الموضوع بشكل كبير بطبيعة التخصص الذي نحن بصدد الدراسة فيه، و الذي يمكن الباحث من استمرارية البحث في نفس المجال؛
- تم اختيار الجزائر نموذجا لدراسة حالة على أساس توضيح مزايا عدم الانفتاح الاقتصادي في زمن كثر فيه تدويل النشاط الاقتصادي، أما اختيار الفترة فكان على أساس مقارنة حجم التدفقات الأجنبية من الاستثمار المباشر قبل واثناء وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية.

### رابعا: أهداف الدراسة.

نهدف من خلال بحثنا إلى تسليط الضوء على انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحاولة الوصول إلى الحجم الحقيقي لتدفقاته بعد تفاقم تلك الانعكاسات على جميع القطاعات الاقتصادية في جميع الدول بما فيه الدول العربية، ومعرفة حجم الأثر الناتج عنها بالنسبة للدول العربية النفطية، وعلى وجه الخصوص الجزائر باعتبارها دراسة الحالة، متطرقين بذلك إلى تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري في جميع القطاعات النفطية والغير النفطية وعلى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والمالية العامة للدولة وجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية.

### خامسا: أهمية الدراسة.

إن إشكالية انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثارت جدلا كبيرا حول حجم تأثير هذه الأخيرة بالأضرار التي أفرزتها الظروف الاقتصادية الاستثنائية اللاحقة للأزمة المالية العالمية بين المحللين الاقتصاديين في مختلف دول العالم، حيث أن ظاهرة الأزمات المالية إذا انتشرت عدواها وشملت دولا أخرى فإنها تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة وذلك على المستويات الأكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، فتأثير الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي من شأنه تغيير خارطة الاستثمارات في العالم والتوزيع الجغرافي لها والتأثير على كافة القطاعات الإنتاجية، مما يحتم على حكومات الدول المتأثرة بانتهاج العديد من الإجراءات التي تحد من أثار الأزمة المالية على اقتصادياتها حسب طبيعة وحجم التأثير من أجل تحسين أداءها الاقتصادي بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها ويضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف عبئ الآثار التي خلفتها الأزمة العالمية.

## سادسا: حدود الدراسة.

- نحن نعلم أن الأزمة المالية العالمية أثرت على الاقتصاد العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متفاوت في مختلف دول العالم، لذا سنتناول في هذه الدراسة تلك الانعكاسات وسبل مواجهتها والوقاية منها لتجنب حدوثها مرة أخرى.
- تم اختيار الحقبة الزمنية العشرية الأولى من الألفية الثالثة نظرا لما تضمنته من محطات تجدر بنا دراستها تمس الاقتصاد العالمي، ومحاولة إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية بمقارنة التطورات العالمية في هذا المجال قبل وبعد حدوث الأزمة المالية الأمريكية العالمية.
- تمت الدراسة على المستوى العالمي والمحلي لظاهرة الاستثمارات الأجنبية وتأثرها بالأزمة المالية العالمية، حيث ارتكزت على تحليل العلاقة بين الانفتاح العالمي وقدرته على نقل عدوى الأزمات العالمية بين دول العالم بنسب متفاوتة، بما فيها الدول الأقل انفتاحا كالجزائر مثلا.

## سابعا: منهج الدراسة.

- من اجل محاولة الإحاطة أكثر بمعطيات ومتطلبات الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المناهج التالية:
- المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف وتفسير الأحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية والوصول إلى حقيقة النظريات المفسرة للظاهرتين، إضافة إلى وصف طبيعة الأزمة المالية العالمية وملاحمها، وكذا عرض الاقتصاد الجزائري عبر مراحل مختلفة من الزمن والعوامل المتحكمة فيه، ورصد لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المحددة في الدراسة.
  - المنهج التاريخي:** والذي استخدمناه عند ترتيب الوقائع الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة وتفسيرها ومحاولة مقارنتها مع الواقع المعاش سواء بالنسبة لعرض التشريع في الجزائر أو تاريخ حدوث الأزمات المالية وترتيبها.
  - المنهج التحليلي:** والذي استخدمناه في تحليل الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وعند تحليل الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري في القطاعات الاقتصادية.
  - منهج دراسة الحالة:** تم استخدامه عند دراسة الجزائر كنموذج للدول التي رغم ضيق انفتاحها وصغر حجم معاملاتها مع العالم الخارجي إلا أنها تأثرت بما حدث في الساحة العالمية.

## ثامنا: الدراسات السابقة.

لقد قام بدراسة الموضوع أو جزء منه من زوايا مختلفة العديد من الباحثين في العديد من اطروحات الدكتوراه والمجستير وغيرها من الكتب والمجلات، إلا أننا سنقتصر على عرض بعض منها فقط فيما يلي:

- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، مارس 2004، تناول فيها أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وطريقة استجابة

الدول العربية له، وكذا إشكالية تفاوت حصيلته في كل من الجزائر، مصر والمملكة السعودية وسياساتهم العامة تجاهه، وتوصل إلى انه هناك تفاوت بين الدول العربية في حصيلة الاستثمارات الأجنبية الذي تجلّى من خلال دراسة المقارنة بين الدول الثلاث، رغم الكثير من القواسم المشتركة التي جمعت بينها فيما يخص مواقفها السابقة بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي التي كانت معادية، إلا أن التفاوت كان واضحاً فيما يخص حصيلته بكل المقاييس، بسبب التباين في سياساتها العامة المتعلقة به، إلا أن الباحث لم يتعرض إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات العالمية حتى بصفة عامة، والتي سوف نتطرق لها في بحثنا.

- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، تناول فيها علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي، وكيفية تطور الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول النامية والعربية منه وكذا آلية تأثير التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري عان العديد من المشاكل الاقتصادية، بسبب العديد من السياسات الاقتصادية أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه، مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية والخاصة، التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا انه بطبيعة الفترة التي درس فيها الموضوع لم يتطرق إلى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأزمة المالية العالمية، والتي سوف نتطرق لها في بحثنا هذا.

- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، تناول فيها تحليل دور مختلف الحوافز الممنوحة ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو منطقة المغرب العربي، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام، وتوصل إلى أن بلدان المغرب العربي تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية تتوافق والإمكانات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان، ولشتمين هذه الإمكانيات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول تطبيق السياسات المناسبة، ولم يأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الجزائري في القطاعات الاقتصادية المختلفة، أو الإشارة إلى الأزمات المالية العالمية وتأثيرها على تدفق الاستثمار رغم بداية الحديث عن الأزمة العالمية حين إعداد البحث، وهو ما ستحاول هذه الدراسة إبرازه.

## تاسعا: صعوبات الدراسة.

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا فيما يلي:

- قلة الإحصاءات المتعلقة بالدول العربية عامة، وبالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خاصة وعدد المشاريع الحقيقية الموجودة فيها؛
- وجود اختلافات في البيانات بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما اضطر الباحث إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف تلك البيانات؛
- عدم وجود بيانات اقتصادية كثيرة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر رغم وجود وكالة كاملة لتطوير الاستثمار.

## عاشرا: تقسيم الدراسة.

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

**الفصل الأول:** وجاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وتناولنا فيه المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات كأهم طرف فاعل فيه، إضافة إلى الجدوى الاقتصادية لهذه الظاهرة والنظريات المفسرة لها، مشيرين إلى معوقاته، أهدافه والمناخ الاستثماري والمؤشرات الدولية لقياس مدى جاذبية البلد للاستثمار والمحددات المكونة له وكذا التدابير اللازم اتخاذها لأجل بلوغ الدول للمناخ المرجو.

**الفصل الثاني:** والذي عرجنا به الدراسة تحت عنوان الإطار النظري للالتزامات المالية، وتم تناولنا فيه ماهية الأزمات المالية، عدواها، وسبل الوقاية منها، وتم التطرق فيه كذلك إلى أهم الأزمات المالية العالمية من 1929 إلى غاية الأزمة المالية العالمية 2008 والتي تعبر عن الظاهرة المدروسة، مبرزين انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وردود الفعل الدولية إزاء هذه الانعكاسات.

**الفصل الثالث:** وتم التطرق فيه إلى تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الظروف الاستثنائية والمستجدات التي عرفها الاقتصاد العالمي، متناولين فيه المناخ الاستثماري الجزائري المتاح ومكانتها في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2010، والتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الجزائري بعد التغيير الذي حدث في مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم، وكذا انعكاسات الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ومحليا خلال الفترة المدروسة، ومحاولة مقارنتها بين حجم التدفقات الصادرة والواردة قبل وبعد تداعيات الأزمة المالية العالمية.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر





## مقدمة الفصل الأول

نال الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام مختلف الاقتصاديين ورجال الأعمال في الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فالاهتمام الواضح به من طرف معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين والخبراء في مختلف دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا النوع من أدوات التمويل الدولي هو ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة والتفسير.

فنظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية، ونظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها لانسيابه، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منه للحصول على المزايا المرتقبة من نقل للتكنولوجيا، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير، وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة.

فمن هذا المنطلق، سارعت الدول إلى تهيئة بيئة تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فعملت على تحديث قوانين الاستثمار وتعزيز فرص استقطابه للارتقاء بالمناخ الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء اجتذابه.

ولفهم المزيد عن هذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتخصيص هذا الفصل ليكون مدخلا يعرف بهذا النوع من تدفقات رأس المال، من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الخامس: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.

## المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية المختلفة، لم يصل إلى ما هو عليه الآن بين لحظة وأخرى، وإنما مر بالعديد من المراحل، فالمتبع لتطوره يعرف أنه بدأ على أنه عملية استثمار بسيطة تأخذ شكل ظاهرة أو نشاط اقتصادي بدائي، ومع مرور السنين وصل مفهومه إلى المستوى العالمي ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالمياً، بحيث أصبح ظاهرة اقتصادية تكتسب قدراً كبيراً من الأهمية لدراستها وتحليلها وإثارة النقاش حولها منذ ظهورها، وعليه سنتعرف على المسار الذي أخذته العملية الاستثمارية العادية لتصبح استثماراً أجنبياً تسعى معظم الدول إلى الاستفادة من مزاياه، وحتى يتسنى لنا فهمه بشكل جيد، ارتأينا إلى ضرورة إلقاء الضوء على الجوانب التي تدخل في تفسيره.

## المطلب الأول: نبذة تاريخية حول نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المهمة في تطور البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومؤشراً في ذات الوقت على الانفتاح الاقتصادي للبلد في ظل المتغيرات العالمية كالاتجاه نحو آلية السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وزيادة حركة التدفقات المالية بين البلدان، ونظراً لأهميته ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية سوف نقوم بعرض المراحل التي مر بها عبر التاريخ الزمني والتعرف على مفاهيمه وأهميته الاقتصادية أكثر.

## أولاً: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الأشكال الراهنة للاستثمار الدولي لم تبرز للعيان إلا شيئاً فشيئاً، إذ ترجع بداية ظهوره إلى الفترة التي كان فيها مواطنون من فينيقيا وآخرون من ملاطيا يتركون مدّهم في سبيل إنشاء مؤسسات مرتبطة بمدّهم، وفي القرون الوسطى بدأت الأسواق الكبرى في الظهور، وظهرت بذلك شبكات من المصرفيين الإيطاليين والألمان في المدن التجارية، فكان لا بد من انتظار القرنين السابع عشر والثامن عشر لكي يتضح ازدهار أقل محدودية للاستثمار الدولي، ثم ظهرت بعد ذلك الاستثمارات المباشرة التي تتولاها الشركات الكبرى والدول، ويعود في الحقيقة تاريخ الاستثمار الدولي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر<sup>1</sup>، فخلال تلك الفترة كان الشكل الرئيسي للاستثمارات الدولية هو الملكية الكاملة للأصول والمشروعات المختلفة، إذ كان الشكل القانوني المفضل لدى الشركات الدولية هو الامتلاك الكامل نظراً لما يحققه هذا الشكل من مكاسب متعددة لهذه الشركات، وقد ساعد نمو وتطور هذا الاتجاه إبان القرن التاسع عشر نمو الظاهرة الاستثمارية،

<sup>1</sup> جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط2، منشورات عويدات، لبنان- فرنسا، 1982، ص 14.

حيث أصبحت الأموال التي تتحرك للاستثمار في المستعمرات في مأمن من المصادرة أو التأميم، فضلا عن اتجاهها بصفة أساسية إلى تلك القطاعات التي تخدم بصفة مباشرة حاجات الدولة الأم أو الدولة المستعمرة، حيث أن معظم التدفقات المالية في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين قد جاءت من كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وتركزت في عدد من الدول النامية التي كانت تقع تحت سيطرة هذه الدول، كما تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية التي تخدم قطاع استخراج وتصدير المواد الأولية وأنشطة التعدين، ولم يكن غريبا أن تأتي معظم الاستثمارات في ذلك الوقت من بريطانيا بحكم كونها الاقتصاد الرائد في تلك الفترة، ومنذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تغير النمط التقليدي للاستثمارات الأجنبية وتقلصت نظم الامتيازات التي كانت تتمتع بموجبها الشركات الدولية بحق استغلال احد الموارد في البلدان النامية، وفي ستينات ذلك القرن تعرضت معظم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات إلى التأميم على نطاق واسع، مما أدى إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث أثرت هذه المتغيرات على قرارات الشركات الدولية الخاصة بوجهة الاستثمارات الخارجية، فالنسبة الكبرى من الاستثمارات الدولية توجهت أساسا إلى الأسواق المحلية للدول الرأسمالية المتقدمة، لما تشهده أسواق هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي يعكس بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات

وبعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية عام 1982، حدث تحول كبير في مصادر التمويل بالنسبة لهذه الدول، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة عليها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فاكتمل التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ومن هنا تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية باعتباره احد مصادر التمويل الخاصة،<sup>2</sup> فأصبحت هذه الدول تبحث عن البديل المناسب للحصول على المعارف الفنية وتكنولوجيا الإنتاج التي توفرها هذه الشركات من خلال المشروعات المشتركة التي يمكن أن تقلل المخاطر التي تواجه الشركات المستثمرة في الدول النامية إلى ادني حد ممكن.<sup>3</sup>

فارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (1985-1990) من 127,2 بليون دولار في المتوسط إلى 1393 بليون دولار عام 2000، وانخفض إلى 648,1 بليون دولار عام 2004، ونظرا لانخفاضه بذلت أعداد متزايدة من الدول جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسعي باتجاه تهيئة المناخ العام له،<sup>4</sup> مما أدى إلى زيادة تدفقاته العالمية الواردة عام 2005 بشكل ملحوظ

<sup>1</sup> عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار الإسرائ، مصر، 2003، ص ص 34-36.

<sup>2</sup> فريد احمد قبلا، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك-مصر-الأردن- تونس- البحرين"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 1-2.

<sup>3</sup> عادل المهدي، مرجع سابق، ص ص 49-50.

<sup>4</sup> فريد احمد قبلا، مرجع سابق، ص ص 2-3.

بنسبة 29٪ أي بزيادة قدرها 916 مليار دولار أمريكي،<sup>1</sup> إلا أن تلك الزيادة لم تستمر كثيرا وتراجعت بعد حدوث ظروف صعبة في النظام الاقتصادي العالمي المتمثلة في نشوب أزمة مالية عام 2007 خلفت العديد من التداعيات السلبية التي أثرت بدورها على حركة الاستثمارات وتطورها عبر العالم وهو ما سنتطرق إليها خلال الفصول القادمة.

ويرجع ذلك التزايد في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لغاية 2007 إلى عدة عوامل منها:<sup>2</sup>

1. قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي، وهدفت معظم هذه البرامج في هذه الدول إلى تحرير التجارة والاستثمارات، وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي؛
2. أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل، وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض، فعلى حين يوجه الاستثمار الأجنبي المباشر مباشرة إلى استثمارات فعلية في مجالات إنتاجية، تستخدم القروض التجارية في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، كما أن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الدين ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه، وبالنسبة للاستثمار في محفظة الأوراق المالية فإن هناك بعض المخاطر التي ترتبط به وذلك إذا كان في صورة استثمار مضاربي يبحث عن العائد في الأجل القصير، حيث انه استثمار يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وقد يتسبب في عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأجل الطويل وفي إحداث أزمات مالية في الدول النامية لا سيما الدول ذات القطاع المالي الضعيف؛
3. التوسع في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والتي وجدت لدى قيام تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي؛
4. اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط والتي أصبحت أهم محرك للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم طرف فيه.
5. ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتزايد صفقات الاندماج والتملك المتضمنة العمليات الضخمة ومتوسطة الحجم التي تتم عبر الحدود؛
6. تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب وتسديد القروض الضخمة للشركات والاستمرار في تحسين المناخ الاستثماري والاهتمام بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي مع تزويد الاهتمام بتبسيط

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية "أثاره على التنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص 23.

<sup>2</sup> منور اوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص 105-107.

الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار.<sup>1</sup>

7. أتاحت العولمة للشركات المزيد من الأسباب لإقامة علاقات أوثق تتجاوز الحدود الوطنية، فالتسويق الدولي يجعل الشركات أكثر اعتمادا على أداء شركائها الآخرين، ولهذا السبب ازدادت شعبية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لقيام المشاريع المشتركة بين الدول من أجل تحقيق تكامل هياكل الإنتاج والتسويق والتمويل واستخدام الموارد البشرية على الصعيد الدولي.<sup>2</sup>

لتلك الأسباب السابقة تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، وأهمية الاستثمار الأجنبي هي في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها والتي تسهم في تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية للدولتين المضيفة والأم على حد سواء.

### ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الأقطار المضيفة له، إلا أنها تصب كلها في معنى واحد، ومن بين التعريفات التي أعطيت له يمكن حصرها فيما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال أو من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة،<sup>3</sup> والمستثمر الأجنبي قد يكون فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية وغيره.

وعرفه صندوق النقد الدولي على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2009، ص 104.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 282.

<sup>3</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص 19.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

فهو إذن عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، تشتمل على عملية الاندماج والتملك عبر الحدود لفترة طويلة مع وجود رقابة إدارية يمارسها الكيان الاقتصادي المتوطن المتمثل في المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في اقتصاد البلد المضيف.<sup>1</sup>

ولتبسيط فهمه يمكن تعريفه على أنه كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه، حيث أن المستثمر يقوم بدراسة السوق من مختلف جوانبه قبل الشروع في الاستثمار بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة وعدم التأكد.

ومن خصائص هذا الاستثمار أن المستثمر الأجنبي يتحمل المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته، ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى أن تدفقاته تقلل من احتمالات حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل،<sup>2</sup> فالاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج لهذا فإن المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع،<sup>3</sup> فهو يتميز بتحركاته جريا وراء الفائدة والربح وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.<sup>4</sup>

فمما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأمد، يتم خارج حدود البلد الأصلي، ويتمثل في تدفق رؤوس الأموال من الشركة الأم إلى فروعها المتواجدة في بلد أجنبي، بحيث يكون لها الحق في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار، والعمل على إيجاد أسواق لمنتجاتها وتوسيع دائرة أعمالها وأنشطتها، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل وسائل التمويل الأجنبي لما يتمتع به من خصائص تساعد على تحقيق الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها عند لجوءها إلى هذا النوع من الاستثمارات، وظهرت أهميته أكثر في الآونة الأخيرة نظرا لما حدث من تقلبات اقتصادية وأزمات مالية على مستوى أسواق المال الدولية التي أدت إلى ظهور أزمة ثقة في الاستثمارات الأجنبية الغير المباشرة.

<sup>1</sup> عمر عبد الهادي سليمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 23-24.

<sup>2</sup> عادل عيسى الوزني، مرجع سابق، ص 103-104.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 214.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

## المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلجأ الكثير من الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً منهم وراء تحقيق أهداف محددة تأمل في تحقيقها، وتهدف كذلك الدول المضيفة للاستثمارات إلى تحقيق بعض المكاسب من وراء قبولها لهذه المشروعات على أراضيها، والدوافع والأهداف التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها سوف يتم التطرق إليها فيما يلي.

### أولاً: أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم، وهذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يمكن إيجازها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها؛
2. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
3. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل مثلاً في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعياً، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعياً؛
4. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وغيرها؛
5. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
6. قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
7. تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

<sup>1</sup> حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 184-185.

## ثانيا: أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا والحصول على العديد من الأهداف من بينها:<sup>1</sup>

1. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال؛

2. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

3. الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج؛

4. التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛

5. تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:<sup>2</sup>

1. وجود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية؛

2. ضرورة تقييم المشاريع التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني؛

3. أن تكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، وهذا يتطلب استقلال هذه المشاريع بحيث لا تكون في صورة فروع لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب معه متابعة نتائج أعمالها.

فمن خلال ما سبق نستنتج انه عادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع الشركات على التوجه إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية نحو أسواق جديدة، إلا أن الفائدة لا تكون أحادية الجانب (لصالح تلك الشركات فقط)، وإنما تجني الدولة المضيفة أيضا فوائد تفوق ما تسعى إليها تلك الشركات في بعض الأحيان، وهو ما يدفع تلك الدول لاستقطاب هذا النمط من الاستثمارات من اجل تحقيق الأهداف التي تم التطرق إليها سابقا.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 185-186.

<sup>2</sup> منور اوسيرر وعليان نذير، مرجع سابق، ص ص 99-100.



### المطلب الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتخذ الاستثمارات الدولية الحقيقة العديد من الأشكال بحسب تعدد متطلبات واحتياجات كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وفيما يلي يتم عرض أهم هذه الأشكال.

#### أولاً: الاستثمارات المشتركة Joint Ventures

يعرف كولدي kolde الاستثمار المشترك على انه احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة،<sup>1</sup> وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.<sup>2</sup>

وتعتبر هذه المشروعات ملكية مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تتحدد وفقاً لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجنبي، حيث تقوم الكثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة 49٪ من إجمالي رأس المال، وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات، وليس بالضرورة دائماً أن يساهم المستثمر الأجنبي في التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات، و ليس بالضرورة دائماً أن يساهم المستثمر الأجنبي أو الوطني بنسبة من رأس المال إذ قد تكون المساهمة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا من أحد الأطراف فقط.<sup>3</sup>

فعادة عندما تدخل الشركة متعددة الجنسية في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي، فإن الشركة الدولية المتعددة الجنسية تجلب معها منافع خاصة للبلد المضيف مثل نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والتقنية ومهارات لتدريب ونقل المعرفة العلمية إلى القوى العاملة الوطنية، وفي حالة كون الشركاء أكثر من طرفين تظهر مشكلة الكيفية التي سيشارك بها المشروع ويتم حل هذه المشكلة بعرض ثلاث بدائل لإدارة الاستثمار فالحل الأول يتمثل في الإدارة المشتركة، أما الثاني فيتمثل في الإدارة التي يهيمن عليها شريك واحد وهو الذي يملك الحصة الكبرى في المشروع، أما الحل الثالث فيتمثل في الإدارة

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004-2005، ص ص 19-20.

<sup>2</sup> حسني علي خريوش، مرجع سابق، ص 188.

<sup>3</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 19-20.

المستقلة عن أي من الشريكين أي أن يكون المدير العام للمشروع شخصا حياديا من خارج المشروع، ويعتبر هذا النوع من الإدارة بالنسبة للاستثمار المشترك أكثرها نجاحا.<sup>1</sup>

ومن بين المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على المستويين العربي والدولي هي: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (AEC)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، شركة الاستثمارات العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجدول رقم (1-1) يبين هذه المؤسسات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها.

الجدول رقم (1-1): المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على المستويين العربي والدولي.

| العدد | الاسم   | النشاط  |
|-------|---|---|
| 1     | منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)              | تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المشتركة                     |
| 2     | مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (AEC)                  | دراسات وتطوير أساليب تأسيس الاستثمارات المشتركة                         |
| 3     | الامانة العامة لجامعة الدول العربية                   | تشجيع التكامل والتخطيط بين الدول العربية ومن ضمنها الاستثمارات المشتركة |
| 4     | الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD) | إعداد وترويج الاستثمارات المشتركة على المستوى العربي والدولي            |
| 5     | المؤسسة العربية لضمان الاستثمار                       | تجمع معلومات والدراسات حول التمويل والضمانات                            |
| 6     | شركة الاستثمارات العربية                              | تدخل في استثمارات مشتركة عربية ودولية                                   |
| 7     | الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية  | تقدم الحوافز وتشجع دخول الشركات العربية في استثمارات عربية مشتركة       |

المصدر: علي عباس، مرجع سابق، ص 148.

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية "المدخل العام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 41.

## ثانياً: الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي.

تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية، أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة<sup>1</sup> باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى في مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، بحيث تكون هي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وهنا تكون درجة المخاطرة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الأشكال السابقة لدخول الأسواق الدولية، وذلك لجهلها بالبيئة في الأسواق المستهدفة من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية،<sup>2</sup> لذا فإنه يجب على هذه الشركات قبل البدء في الاستثمار القيام بدراسة مفصلة لإمكاناتها في مواجهة تحديات الاستثمار المملوك بالكامل لها من خلال التأكد من الإمكانيات التالية:<sup>3</sup>

1. قدرة الموارد البشرية العاملة في الشركة على إدارة الشركة بطريقة الملكية الكاملة؛
2. توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع؛
3. القدرة على تحمل المخاطر الناجمة عن هذا الخيار وفي مقدمتها المخاطرة السياسية.

## ثالثاً: الاستثمار في المناطق الحرة.

يمكن تعريف المنطقة الحرة (Free zone) أنها منطقة محددة ومسورة بحاجز فاصل في أرض الدولة المضيفة، تخصصها خارج المنطقة الجمركية لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية أم تجارية أم خدمية، حيث يتم فيها وضع البضائع لغايات التخزين أو التصنيع، ويتم التعامل معها كما لو أنها أجنبية دون سداد الرسوم الجمركية ودون خضوعها إلى الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة وذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شأنها جذب الاستثمارات،<sup>4</sup> إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤجر لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق.<sup>5</sup>

ويرجع تاريخ ظهور المناطق الحرة إلى العصور الوسطى، حين أجريت أول تجربة منذ 2000 سنة من طرف اليونان في تلك الفترة في جزيرة ديلوس (بجزر إيجه)، منذ ذلك الحين تضاعفت واصبحت تشغل مكانة هامة في الدول المتقدمة أو النامية

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1989، ص 283.

<sup>2</sup> علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007، ص 52.

<sup>3</sup> زكريا مطلق الدوري وحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية "منظور سلوكي واستراتيجي"، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 153.

<sup>4</sup> محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، 2010، ص ص 19-21.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، مرجع سابق، ص ص 314-315.

على حد سواء، إذ عرفت تلك الدول هذه الظاهرة منذ بداية العصور الوسطى، أين اعتبرت العديد من الموانئ في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى وحتى إفريقيا مناطق حرة.<sup>1</sup>

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموماً إلى ثلاثة أنواع، وهي كما يلي:<sup>2</sup>

### 1. مناطق حرة تجارية (Free Trade Zone)

يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص عادة بها في المستودعات كالفرز والتعبئة والتغليف أو المزج والخلط إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها؛

### 2. مناطق حرة صناعية (Free Industrial Zone)

تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية وأية قيود ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد، إذ تفضلها المؤسسات الاستثمارية فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة وإعفاءات ضرائب الشركات بالإضافة إلى البنية التحتية؛

### 3. مناطق حرة خدمية (Service Free Zone)

يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة حديث النشأة، ويشمل منطقة معالجة المعلومات ومنطقة الخدمات المالية.

إن تحديد أهداف المنطقة الحرة عملية ديناميكية قابلة للتغير والتطور وفقاً للتطورات السياسية والاقتصادية في الدولة واستجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية في العالم، وأهم جزء في الأهداف هو كيفية تحويلها إلى سياسات وبرامج ووضع خطة لتنفيذها بالشكل المناسب ووفق جدول زمني معد إعداداً جيداً وبما يتناسب مع الظروف والإمكانات والوسائل المتاحة للدولة المضيفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Belkacem douah, *les zones franches en Algérie " Conclusion d'une expérience "*, revue des économies nord Africaines, Université de Chlef, Algérie, n°6, 2009, p 70.

<sup>2</sup> محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص ص 22-99.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 85.

أما بالنسبة للحوافز والمزايا التي توفرها المناطق الحرة فهي تتفاوت بين دولة وأخرى، ومن الحوافز الهامة التي تتوفر للمستثمرين والتجار والمتعاملين:<sup>1</sup>

- الإعفاء من الضرائب على استيراد المواد الأولية والبضائع الأخرى شبه المصنعة؛
- توفير البنية الأساسية والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات؛
- الإعفاء من الضرائب على الإيرادات ورأس المال؛
- توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالحكومة؛
- توفير العمالة اللازمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة في المنطقة.

#### رابعا: عمليات التجميع.

تتمثل عمليات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا،<sup>2</sup> فالأجزاء كثيفة رأس المال يمكن إنتاجها في الدول المتقدمة أما الأجزاء كثيفة العمل فتنتج في البلدان النامية أو الأقل نموا حيث تتوفر اليد العاملة بكثرة فيها وكلفتها واطئة، وتستخدم عادة من قبل مصنعي السلع الالكترونية الاستهلاكية، وهي إستراتيجية دفاعية استخدمتها الشركات الأمريكية لصنع الملابس حيث تجري عمليات الخياطة في الأسواق الخارجية بعد أن تشحن السلع مسبقا القطع إلى تلك الأسواق لخياطتها ومن ثم إعادة إلى السوق الأمريكية لإجراء عمليات الإنهاء، لأن الضرائب المفروضة على السلع المعادة تكون متدنية وتحسب على أساس القيمة المضافة في الخارج، مثل هذه السلع المجمعة تمكن منتجها من تسويقها إلى عدة أسواق دون خضوعها للتعريفات أو الحصص، لكن هذه الحرية والمرونة في دخول الأسواق تحددها عادة القوانين التي تحدد المكونات المحلية المستخدمة في الإنتاج فدول أمريكا الجنوبية مثلا تحدد نسبة 50-95 % من المكونات المستخدمة يجب إنتاجها محليا، هذه النسب تختلف من دولة لأخرى كما تحددها تشريعات تلك البلدان، ففي بريطانيا تحدد النسبة بـ 55%، وفي الاتحاد الأوروبي 45% لكي تعتبر السلعة منتجا وطنيا في معاملته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 368.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص ص 24-25.

<sup>3</sup> بديع جميل قفو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 184-185.

## خامسا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة.

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20-50 عاما في مجال البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق، شرط أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهي اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويلها من الموازنة، والمستثمر الأجنبي يرى أن الجدوى الاقتصادية من هذه المشاريع تكون خلال فترة الامتياز فقط.<sup>1</sup>

إذن، نستخلص مما سبق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتخذ العديد من الأشكال حسب الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها، فقد تقوم باستثمار أموالها في مشروعات في بلد أجنبي على أن تتقاسم مع المستثمر الوطني الأرباح وهذا النوع يسمى بالاستثمار المشترك، وقد تقوم باستثمار أموالها في مشروعات أجنبية على أن تملكها هي كليا وهذا النوع من الاستثمارات يسمى بالملوك بالكامل للطرف الأجنبي، وقد تقوم بالاستثمار في المناطق الحرة أو تقوم بعمليات التجميع أو الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية كما تم التطرق إليها سابقا، إضافة إلى اتخاذ الشركات المتعددة الجنسيات كنوع منه باعتبارها أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق لها في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظمتها- شركاتها- تداعياتها"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص 185-186.

## المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات من أكبر الانجازات الاقتصادية على المستوى الدولي، إذ أنها أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً من خلال العولمة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تتأثر بشكل متزايد بالشركات متعددة الجنسيات في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، وناهيك على تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة على المستوى العالمي.

### المطلب الأول مفهوم وخصائص الشركات متعددة الجنسيات Multinational Company

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أصبحت تمثل إحدى الشركات الدولية التي تقوم بنشاطاتها وأعمالها على المستوى الدولي نظراً لتطورها واتساع عملها عبر العالم، بما تكتسبه من سمات وخصائص تسمح لها بمزاولة تلك الأنشطة.

#### أولاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، فالأربعين سنة الأخيرة أنتجت أنواعاً جديدة من المشروعات التي تملكها عدة دول، والتي تعمل في الأسواق العالمية، غير المشروعات التي تعمل في حدود دولة واحدة أو التي تملكها الدولة مثل شركات القطاع العام أو القطاع الخاص.<sup>1</sup>

فمفهوم النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي أثار اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة لما لها من تسميات مختلفة جعلت العديد من الباحثين يتساءلون عن طبيعة نشاطها لعدم إدراكهم أن الاختلاف قائم في اللفظ دون المعنى ومن بين التسميات المختلفة للشركات متعددة الجنسيات التسميات التالية: الشركات متعددة الجنسية، الشركات متعددة الجنسية، الشركات فوق القومية، الشركات عابرة القومية، الشركات عبر الوطنية، الشركات متخطية الحدود القومية، الشركات دولية النشاط، الشركات الدولية الخاصة، الشركات العالمية، الشركات الكونية، وغيرها من التسميات الأخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 14.

<sup>2</sup> طلعت جواد لحي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

فتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها تلك الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة، وتخضع إدارتها تحت سيطرة أخرى من جنسيات متعددة، كما تمارس نشاطها في ول اجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتعدى حدود هذه الدولة ويتوسع إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Country.<sup>1</sup>

وتعرف أيضا على أنها مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة، ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها.<sup>2</sup>

فهي تتمثل في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية، تقوم بإدارتها منشأة أم أو منشأة قابضة holding company،<sup>3</sup> بحيث تكون 30% أو أكثر من حساباتها خارج حدود بلدها.<sup>4</sup>

فمن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تزاوّل نشاطها في أكثر من دولة و تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي، فهي شركات ضخمة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، تتميز بتنوع أنشطتها وكبر مساحة السوق التي تغطيها وتسعى إلى توسيع مبيعاتها وتنويع مصادرها، والحصول على موارد إضافية، وتقليل خطر المنافسة.

وحسب ما صدر في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 المستخرج من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه يوجد اليوم على الأقل 650 شركة عبر الوطنية مملوكة للدول، فالشركات الأجنبية التابعة لها والتي تبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في جميع أنحاء المعمورة بما يدخلها في اتصال مع عدد كبير من الاقتصاديات المضيفة، وكان عدد الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول 19 من بين أكبر 100 شركة عبر وطنية، وتشكل الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول مجموعة متنوعة، إذ تستضيف الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية أكثر من نصف هذه الشركات، وقد قامت الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم في إطار عملياتها في الوطن وفي الخارج على السواء بتوليد قيمة مضافة بلغت قرابة 16 تريليون دولار في عام 2010 أي نحو ربع مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي،<sup>5</sup> والجدول رقم (1-2) يوضح توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة.

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 277.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008، ص 179.

<sup>3</sup> سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 13.

<sup>4</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 354.

<sup>5</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص 10.



جدول رقم (1-2): توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة لسنة 2010.

| المنطقة                    | العدد | النصيب |
|----------------------------|-------|--------|
| العالم                     | 653   | 100,0  |
| البلدان المتقدمة           | 285   | 43,6   |
| الاتحاد الأوروبي           | 223   | 34,2   |
| الدانمرك                   | 36    | 5,5    |
| فنلندا                     | 21    | 3,2    |
| فرنسا                      | 32    | 4,9    |
| المانيا                    | 18    | 2,8    |
| بولندا                     | 17    | 2,6    |
| السويد                     | 18    | 2,8    |
| بلدان أخرى                 | 81    | 12,4   |
| بلدان أوروبية أخرى         | 41    | 6,3    |
| النرويج                    | 27    | 4,1    |
| سويسرا                     | 11    | 1,7    |
| بلدان أخرى                 | 3     | 0,5    |
| الولايات المتحدة           | 3     | 0,5    |
| بلدان متقدمة أخرى          | 18    | 2,8    |
| اليابان                    | 4     | 0,6    |
| بلدان أخرى                 | 14    | 2,1    |
| الاقتصادات النامية         | 345   | 53,8   |
| إفريقيا                    | 82    | 12,6   |
| جنوب إفريقيا               | 54    | 8,3    |
| بلدان أخرى                 | 28    | 4,3    |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 28    | 4,3    |
| البرازيل                   | 9     | 1,4    |
| بلدان أخرى                 | 19    | 2,9    |

|      |     |  |
|------|-----|--|
| 10,7 | 70  | شرق آسيا                               |
| 2,9  | 19  | الكويت                                 |
| 3,2  | 21  | الإمارات العربية المتحدة               |
| 4,6  | 30  | بلدان أخرى                             |
| 25,3 | 165 | جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا              |
| 1,5  | 50  | الصين                                  |
| 3,1  | 20  | الهند                                  |
| 1,5  | 10  | إيران (جمهورية - الإسلامية)            |
| 6,9  | 45  | ماليزيا                                |
| 1,4  | 9   | سنغافورة                               |
| 4,7  | 31  | بلدان أخرى                             |
| 3,5  | 23  | جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة |
| 2,1  | 14  | الاتحاد الروسي                         |
| 1,4  | 9   | بلدان أخرى                             |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص ص 11-12.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات نعرضها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

1. وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل مما يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلباً على صعيد المنافسة وبالتالي فإن الشركات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق، أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية؛
2. إن الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة تعتبر من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات؛
3. من بين الأسباب أيضاً محاولة تقليل المخاطر الاقتصادية، وفقاً للنظريات الاقتصادية والعالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين "سويزي" و"وباران" التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، وهو فائض يصعب استيعابه داخلياً لأسباب مختلفة، مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها الاقتصادي المتراكم لديها، عبر الاستثمار الخارجي المباشر، ومع أنها تستطيع الاستثمار في الداخل، إلا أن معدل الربح سيكون أقل في ظل ارتفاع أجور ونفقات الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى؛
- وإذا صح وصف هذا العصر بأنه عصر العولمة، فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب الآتية :
4. تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة؛
5. قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد ؛
6. مرونتها الجغرافية .

### ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص تنفرد بها عن غيرها من الشركات الأخرى، وهذه الخصائص تستمد من طبيعتها كشركات تعمل في أكثر من دولة، ولعل هذا التميز يرجع إلى مجموعة من المميزات نخصرها في النقاط التالية:

#### 1. الطبيعة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات.

من أهم مظاهر الطابع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات هو فرض سيطرتها على أسواق المنتجات التي تقوم بإنتاجها، أي ميلها الشديد نحو العمل في إطار ما يسمى بنظام احتكار القلة *oligopoly*، ففي ظل هذه الأسواق تستطيع هذه الشركات تحقيق معدلات أعلى من الأرباح تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تستطيع تحقيقها في ظل أسواق

<sup>1</sup> محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر، 1998، ص 25 .

تنافسية،<sup>1</sup> والمزايا الاحتكارية التي تتمتع بها هذه الشركات يمكن تحديدها في أربع مجالات التمويل والإدارة والمزايا التكنولوجية والتسويقية،<sup>2</sup> حيث أن هذه الشركات تسعى دائما إلى تطوير منتجاتها والقيام بعمليات البحث والاكتشاف المستمر بغرض تسويقها وتوزيعها في أنحاء العالم.

## 2. عالمية الشركات متعددة الجنسيات.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكونها مساحات السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، لما لها من إمكانيات تسويقية هائلة وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان، حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعددة الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية، وأهم مثال في هذا المجال هو سيطرة شركة IBM على حوالي 40٪ من سوق الحاسبات الآلية على مستوى العالم،<sup>3</sup> ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة، وليس برقم العمالة أيضا لان تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة معلوماتية تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة، وإنما أهم مقياس يتبع هو رقم المبيعات sales figure، أو ما يسمى بالفرنسية chiffre d'affaires.<sup>4</sup>

## 3. مركزية الإدارة وعالمية التخطيط في الشركات متعددة الجنسيات.

إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوحدة السيطرة والإدارة التي تخضع لها الشركات الوليدة المنتشرة في أنحاء العالم وهي ضرورة تفرضها وحدة الإستراتيجية الإنتاجية العالمية التي تعمل في إطارها الشركات متعددة الجنسيات، فالشركات الوليدة ليست إلا مجرد وحدات يكمل بعضها بعضا من الناحية الاقتصادية، فهي أشبه ما تكون بأعضاء في جسد واحد تسير وفقا لإرادة واحدة، كل ذلك على الرغم مما قد يبدو من وجود نوع من الاستقلال للفرع من ناحية تمتعه بالشخصية المعنوية المستقلة أو بذمة مالية منفصلة أو مجلس إدارة أو جمعية عمومية، كل ذلك من ناحية الظاهر بيد أن الأمر كله بيد صانع القرار في الشركة الأم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون ذكر دار النشر، 2008، ص 32-33.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 180.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظمتها- شركاتها- تداعياتها"، مرجع سابق، ص 162.

<sup>4</sup> علاء الدين ناظوريه، العولمة وأثرها في العالم الثالث "التحدي والاستجابة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 53.

<sup>5</sup> سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 69-70.

فالتخطيط الاستراتيجي في الشركات متعددة الجنسيات هو المنهج الملائم بالنسبة لها، حيث يضمن لها تحقيق ما تهدف إليه، وإدراك ما ترغب ان تكون عليه في المستقبل،<sup>1</sup> والتنظيم والتخطيط الفعال ما جعلها تسيطر على التجارة الخارجية في العالم وتهيمن على الاقتصاد العالمي.

#### 4. تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية.

يقصد بتعبئة المدخرات العالمية أن الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق إما بطرح أسهمها في الأسواق المالية الدولية أو بالاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات في حالة إقدامها على عمليات كبرى كإسهم شركة منافسة لها بما يسمح بالسيطرة على إدارتها، كما يمكنها إلزام كل شركة تابعة لها بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لتمويلها،<sup>2</sup> أما تعبئة الكفاءات فيقصد بها عدم تقييد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة عن أخرى لدى اختيارها للعاملين بها، فتتبع معيار الكفاءة في اختيار عمالها.<sup>3</sup>

#### 5. هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تسيطر على التجارة الخارجية في العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فقد اتبعت هذه الشركات سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع و تتحكم في أسعارها، فهناك 6 شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب و 8 شركات تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، و 3 شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز في العالم،<sup>4</sup> فهذا النوع من الشركات يعمل بما يوفر له أقصى الأرباح وفي ظل الظروف التي تلائمها، فتخضع الدول المضيفة لشروطها بما يحقق مصالحها، ونظرا للقوة التي تتمتع بها هذه الشركات فإنها تستعملها كاملة في التدخل في القرارات الاقتصادية وحتى السياسية لحكومة الدولة المضيفة من اجل الوصول إلى مصالحها الخاصة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص ص 284 - 285.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظمتها، شركاتها، تداعياتها"، مرجع سابق، ص ص 167 - 168.

<sup>3</sup> عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص 284.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص ص 57 - 58.

<sup>5</sup> Bernard Bonin, *l'Entreprise Multinationale et l'Etat*, éditions études vivantes, Canada, 1984, p 88.

## 6. التفوق التكنولوجي.

إن الحجم الضخم و الأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسيات، يوفران الموارد المالية و الخبرة اللازمة للبحوث العالمية، كما أن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تنفقه الدول الرأسمالية الكبرى فتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني، و لا شك أن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يدها لفرض سيطرتها حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاتفاقات، خاصة بمنح و استخدام براءات و التي غالباً ما تتضمن ضغوط اقتصادية و تجارية بشكل يعيق حرية التصرف و يحد من استخدام و تطوير تكنولوجيا مستوردة.<sup>1</sup>

فالشركات المتعدية الجنسيات، تتميز بالضخامة و تمثل كيانات اقتصادية عملاقة و تدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، و الاستثمارات التي تقوم بها، و حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، و أرقام المبيعات و الإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، و مخصصات الإنفاق على البحث و التطوير التي تخصصها، و الهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها و تعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن و بأكثر درجة من الدقة و اليقين، و تقليل مخاطر عدم التأكد.

**المطلب الثاني: أشكال الشركات متعددة الجنسيات.**

يمكن تقسيم الشركات متعددة الجنسيات إلى أنواع عديدة و تبعاً لمعايير معينة كما يلي:

**أولاً: حسب أهداف الشركة.**

يمكن تقسيم الشركات متعددة الجنسيات بحسب أهدافها و توجهاتها كما يلي:

**1. شركات تبحث عن الموارد:** انتشرت هذه الشركات في الدول النامية من اجل استخراج النفط وغيره من المواد الخام،<sup>2</sup> و تسمح الدول النامية بانتشارها على أراضيها من اجل ضمان الاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة،<sup>3</sup> ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 216.

<sup>2</sup> عمر عبد الهادي سليمان، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 171.

الوسيلة والمواد الاستهلاكية.<sup>1</sup>

2. شركات تبحث عن الكفاءة: تبحث هذه الشركات على اليد العاملة الماهرة والكفاءة ذات التكلفة المنخفضة نسبياً، فالشركات الصناعية الكبيرة تنقل أجزاء من عملية إنتاجها إلى البلدان النامية أين تتوفر الظروف المذكورة آنفاً.
3. شركات تبحث عن الأسواق: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الكبيرة والواسعة لمواجهة حاجات أسواقها المحلية، كأن تقوم شركة السيارات الكبيرة الحجم بفتح فروع لها لصناعة السيارات في الخارج،<sup>2</sup> وساد أيضاً قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وتقوم الشركات بهذا النوع من الاستثمار نظراً لارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليه ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.<sup>3</sup>
4. شركات تبحث عن الخدمات: بعد انتهاء العديد من الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، ظهرت أهمية قطاع الخدمات فأصبحت الخدمات مهمة جداً للمستثمر الأجنبي، ولا سيما الخدمات المالية كالتأمين والتمويل فضلاً عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.<sup>4</sup>
5. شركات تبحث عن المعلومات: يهدف هذا النوع من الشركات الحصول على فرص التقنية أو الخبرة الإدارية والمعرفة.<sup>5</sup>
6. شركات تبحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية من أجل ترك آثاراً توسعية على تجارة الدولة المضيفة، تنويع صادراتها

<sup>1</sup> Hussien Alasrag, **Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries**, p 11, disponible sur [mpra.ub.unimuenchen.de/2230/1/MPRA\\_paper\\_2230.pdf](http://mpra.ub.unimuenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf). 15 aout 2011, h: 15.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 170

<sup>3</sup> Hussien ALasrag, op. cit, p 11.

<sup>4</sup> عمر عبد الهادي سليمان، مرجع سابق، ص 27.

<sup>5</sup> غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 63.

فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوفر لدى الشركات متعددة الجنسية، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية، وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.<sup>1</sup>

7. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.<sup>2</sup>

### ثانياً: حسب درجة المركزية.

ويمكن تقسيمها إلى:<sup>3</sup>

1. النمط المركزي: في ظل هذا النمط تمتلك الشركة فروعاً إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، ويتم اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم؛
2. النمط اللامركزي: في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، حيث تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية.

<sup>1</sup> Hussien Alasrag, op. cit, p 12

<sup>2</sup> IBID, p 12.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص ص 27-28.



**ثالثاً: حسب درجة التكامل.**وتصنف إلى:<sup>1</sup>

1. الشركات المتكاملة رأسياً: وهي الشركات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة والتي تتكامل فيها حلقاتها الإنتاجية كشركات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية؛
2. الشركات المتكاملة أفقياً: وهي الشركات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة ولكنها أقل حساسية من شركات الصناعة الاستخراجية وخاصة من الناحية السياسية.

**رابعاً: حسب طبيعة الأنشطة:**وتقسم إلى:<sup>2</sup>

1. شركات صناعية متعددة الجنسيات: يعتبر هذا النوع من الشركات أكثر الأنواع أهمية، حيث يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الرأسي والأمامي نحو السوق سواء للمستهلك أو العملاء، والتكامل الرأسي الخلفي نحو مواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق، أي أن هذا النوع يعتبر موجهاً للسوق والتكلفة في وقت واحد، وقد تحقق تلك الشركات درجة عالية من التكامل الأفقي من خلال ممارسة الإنتاج في مختلف الدول؛
2. شركات تجارية متعددة الجنسيات: والتي تقوم على أساس مركز إنتاجي واحد، حيث تقوم بالتصدير المباشر للأسواق الدولية الأخرى أي أن لها فروع لتسويق منتجاتها في الدول والأسواق الأجنبية، وبهذا فإن ممارستها الدولية للنشاط هي ممارسة تجارية لأن الإنتاج يتم داخل الدولة الأم؛

**المطلب الثالث: إدارة الشركات متعددة الجنسيات.**

إن الدول المضيفة تتخوف من المشاريع المقامة لديها نظراً لما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات من نفوذ كبير عليها، لهذا فإنه يستوجب وجود رقابة على إدارة تلك الشركات من طرف تلك الدول، والتي تكون على الأشكال التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 204.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 203.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص ص 182-183.

**أولاً: الإدارة الوطنية.**

تقوم الدولة المضيفة بفرض رقابة على الشركات متعددة الجنسيات من أجل تعظيم المنافع الاقتصادية والتقليل من فقدان السيطرة عليها، وتظهر رقابة الدولة المضيفة على الشركات متعددة الجنسيات من خلال تقييدها للاستثمار في القطاعات الأساسية بنسب محددة، حيث تم تحديد الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات بما يساوي أو يقل عن 49٪؛

**ثانياً: الإدارة الإقليمية.**

إن أهم منتدى للإدارة الجماعية للشركات متعددة الجنسيات هو المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تم اقتراح طريقتين للسياسة الإقليمية:

1. تطوير القوانين المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات؛
2. التشجيع الوطني للشركات الأوروبية التي يوازي مستوى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات؛

إلا أن هذه الإدارة الإقليمية تعرضت لعقبات كثيرة بسبب عدم إعطائها الصلاحيات لتنظيم عملية التصنيع، كما رفضت أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية الاقتراح الفرنسي الخاص بالسيطرة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية؛

**ثالثاً: الإدارة الدولية.**

هدفت القوانين الدولية والاتفاقيات إلى تشجيع انتشار الشركات متعددة الجنسيات وليس إلى مراقبة عملها، وقد سمحت قوانين صندوق النقد الدولي بإعادة رأس المال المستثمر مع الأرباح، مما سهل عمليات تدفق رؤوس الأموال الدولية، كما أن تخفيض التعريفات الجمركية بموجب اتفاقية الجات أدى إلى تسهيل الإنتاج الدولي بالإضافة إلى سياسات عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب داخل الدولة الواحدة وحرية تأسيس الشركات وتحويل الأموال.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير في النظام الاقتصادي العالمي والذي يمكن بلورته في عالمية النشاط الذي تقوم به، فهذه الشركات عمقت مفهوم العالمية الاقتصادية من خلال أطر منظمة يتم العمل بها على مستوى العالم أو ما يصطلح عليه بعولمة الاقتصاد، أي خلقت كيان اقتصادي موحد إلى حد كبير من حيث حجم معاملاتها ووسائل الاتصال الخاصة به، فمن خلال هذه الشركات تغير المفهوم التقليدي لعناصر العملية الإنتاجية من وضع يتسم بالحدودية في إطار جغرافي ضيق إلى الانتشار، بسبب ضخامة ما تمتلكه من الأصول الشاملة والاحتياطيات الدولية والقدرة على التأثير على التجارة الدولية، فهذه الشركات تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية من خلال فروعها المنتشرة وبما يمتلكه من تنوع في المنتجات خاصة المدخلات الأولية والمواد الخام وأيضاً المنتجات تامة الصنع، وناهيك عن التأثير على توجهات الاستثمارات المباشرة في العالم وذلك باستخدام قدراتها المالية واحتياطياتها الكبيرة من الأموال فهي فاعل مؤثر على مستوى وحجم الاستثمارات في مختلف دول العالم.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي على المستوى الدولي، فإنه من الضروري لا محال الاهتمام بهذا النوع من أدوات التمويل الدولية والعمل على زيادة تدفقاته عالميا من اجل تحقيق العديد من المزايا، إلا أن الآثار التي تنجم عن هذه الاستثمارات في دولة معينة لا تكون بالضرورة نفس الآثار التي تظهر في دولة أخرى، لأن هذه النتائج تتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات التي توفرها الدولة المضيفة أو الدولة الأم.

### المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن قيام الدول بتهيئة مناخها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يمكنها من الحصول على العديد من الإيجابيات في العديد من المجالات إذ ما أحسنت توجيهها ومراقبتها على مستوى التدفقات المالية والنقد الأجنبي، والعمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات، وعلى التقدم التكنولوجي وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية إضافة إلى أثارها على التنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى، فمعظم الدول تتنافس لجذبه وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة من خلال دوره الإيجابي في:

#### أولاً: توفير العملات الصعبة للدولة المضيفة.

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين: الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول اقتصاد الدولة المضيفة الى اقتصاد تصديري، ويرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما تحتاجه من الخارج، ويأتي ذلك نتيجة لهدف الشركات الكبرى في انشاء فروع لها في الخارج والتي تتركز في الحصول على العملات الصعبة،<sup>1</sup> فإقامة مشروعات انتاجية في دول معينة تحل محل الواردات، وبالتالي تخفف من الحاجة الى استعمال العملات الاجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة يمكن ان تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة او توسيع المشروعات القديمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الانتاجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 407-408.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 175.

## ثانيا: سد فجوة الادخار والاستثمار وتحقيق فرص عمل.

في ظل الشروط المحيطة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها يعتبر أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام موارد محلية وطاقات إنتاجية غير مستغلة وبالتالي يوفر رفاهية أعلى ومستوى معيشي أفضل،<sup>1</sup> فرؤوس الأموال الأجنبية هي في الحقيقة ضرورية، ليس فقط من اجل تكميل المدخرات المحلية الغير كافية لتمويل عملية التنمية وإنما هي ضرورية أيضا من اجل المساهمة في تسديد الديون الخارجية للدولة المضيفة.<sup>2</sup>

## ثالثا: نقل التكنولوجيا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن الوسائل إن لم يكن خير وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فهو يعمل على نقل التقنية والإدارة، حيث أن سوق التقنية هو سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه، والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للآخرين ولا توجد إلا لديها، وعندما تقدم الشركات المتعددة الجنسيات إلى بلد ما، تقوم تلك الشركة بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال مهرة من أهل البلد وتعمل على تدريبهم على التعامل مع الآلات التي تجلبها بتركيبها وتشغيلها وصيانتها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة ويألفونها، وإذا ما قامت شركة محلية في مجال مماثل فإنها تستفيد من تجربة الشركة الأجنبية وربما تستعير بعض العاملين فيها أو تجذبهم للعمل فيها، ولا يقتصر ما تنقله الشركة متعددة الجنسيات على تقنية الإنتاج، بل يتعلم منها الأهالي أفكارا في مجال الإدارة عموما وإدارة التسويق والتمويل والإنتاج وإدارة الأفراد،<sup>3</sup> فالدول النامية تعتبر أن انتقال المعرفة و طرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من اجل تحسين وتطوير الموارد البشرية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين من اجل استدرار التأخر في التنمية الاقتصادية ومواكبة الدول المتقدمة.<sup>4</sup>

فمن الممكن فهم مسألة نقل التكنولوجيا على مستويين المستوى الوطني والمستوى الدولي، فنقل التكنولوجيا على المستوى الوطني يقصد به تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث إلى

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992، ص 483.

<sup>2</sup> Miloudi boubaker, *investissement et stratégie de développement*, offices des publications universitaire, Algerie, sans mentionner l'année d'édition, p 43.

<sup>3</sup> احمد عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار المريح للنشر، السعودية، 2001، ص 140.

<sup>4</sup> Omar Guerid, *L'Investissement direct étranger en ALGERIE " Impacts- Opportunités et Entraves "*, Revue des Recherches économique et managériales, Université de biskre, Algerie, N°3, juin 2008, p 28.

منتجات وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق، ويطلق البعض على هذا النوع من النقل بالنقل الرأسي للتكنولوجيا، أما على المستوى الدولي فعندما نتكلم عن نقل التكنولوجيا فالمقصود نقلها من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الرأسي فيها إلى دولة اقل تقدما لم تستطع بعد على أي نطاق معقول أن تنجح في إنجاز النقل الرأسي للتكنولوجيا فيها، ومثل هذا النقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة الأقل تقدما يأخذ في ابسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى إلى الثانية دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة في الدولة الأقل تقدما، ومثل هذا النقل يطلق عليه عادة النقل الأفقي للتكنولوجيا.<sup>1</sup>

#### رابعا: مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

إن الدول النامية تعاني في اغلب الأحيان من عجز في موازين مدفوعاتها، أي أن وارداتها تفوق صادراتها، ولمواجهة هذا العجز تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها التي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي في نمو الناتج المحلي،<sup>2</sup> فالشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة، حيث تساعد هذه الشركات تلك الدول على إنتاج السلع التي كانت تستوردها، مما يمكنها من تحسين حساب العمليات الرأسمالية الخاص بها بفضل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات للدول المضيفة.<sup>3</sup>

ويظهر اثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982، ص 57.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 435.

<sup>3</sup> Omar Guerid, OP. cit, p 29.

<sup>4</sup> قاسم نابف علوان، مرجع سابق، ص 363.

## خامسا: بعض الآثار الايجابية الأخرى.

1. انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.<sup>1</sup>
2. إضافة إلى الايجابيات التي تحققها الدول المضيفة، فإن الشركات المستثمرة أيضا تحقق بعض المزايا من جراء دخولها إلى الأسواق الخارجية، فالوصول إلى هذه الأخيرة يعكس الوصول إلى الموارد من ناحية الأهمية، حيث أن بعض الأسواق في الدول المتقدمة بدأت تتراجع مستويات النمو فيها في السنوات الأخيرة، والبعض الآخر بدأ يقترب من الإشباع، مما يلزم عليها البحث عن أسواق جديدة، فأصبحت الأسواق الأجنبية وبالأخص الدول ذات التقدم السريع "الاقتصاديات الصاعدة" تمثل فرصة أخرى للتوسع نظرا لحجم أسواقها ومعدلات النمو فيها التي تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن موقعها يمكن أن يكون قاعدة جديدة تقوم من خلالها الشركات بالتصدير إلى بلدان أخرى أجنبية مجاورة، مما يؤدي إلى طلب اليد العاملة المحلية والتي تسهل على الشركات فهم ثقافة المكان مما قد يزيد من رغبة البقاء بقرب السوق بعد إقامة علاقات وتطويرها على المدى الطويل مع زبائنها، وكذا ما يسمح لها بتطوير نشاطها بتنوع إنتاجها وتطوير فوائدها التجارية واكتساب قوة وشهرة عالمية.<sup>2</sup>
3. تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المضيفة على الإنتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات، وكذا لها القدرة على توسيع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية لما تملكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على المستوى الدولي.<sup>3</sup>
4. الشركات الأجنبية تدفع ضرائب عند قيامها بالاستثمار في دول أخرى، مما يزيد من إيرادات الدولة مع ثبات العوامل الأخرى مما يؤدي بزيادة قدرة الدول على خلق مشاريع استثمارية جديدة.<sup>4</sup>

فنظرا للآثار الايجابية التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدولة الأم، فإنه ليس من الغرابة أن تتسابق بلدان العالم المختلفة في السعي للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد غيرت الكثير من الدول النامية دساتيرها وقوانينها لغرض جذب المزيد من الاستثمارات.

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> Andrew Harrison et autres, **Business International et mondialisation " vers une nouvelle Europe "**, edition de Boeck Université , France, mai 2004, p p 321- 327.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003، ص 55.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 419.

## المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم الإيجابيات التي تجنيها كل من الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمر الأجنبي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات كذلك، والتي سنعرضها فيما يلي:

### أولاً: تهديد اقتصاديات الدول النامية.

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول النامية، فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركة متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة فتقوم بغلق فروعها في تلك الدولة، فرأس المال الأجنبي لا يهيمه تنمية البلد المضيف وتطوير اقتصاده، فهو ينتقل متى توقع تحقيق الربح والفائدة، وقد يخرج في أي لحظة دون سابق إنذار، وقد يؤدي انسحابه المفاجئ إلى حدوث أزمات مالية وكوارث اقتصادية في البلدان المضيفة،<sup>1</sup> فيوجد خطر إذن قي استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات حيث تؤدي إلى إلغاء الاستثمار الوطني وكذا إخراج أموالها بعد قيامها بالاستثمار في الخارج، مما يؤثر على تحقيق النمو في الأجل الطويل.

### ثانياً: إعاقة التنمية الاقتصادية.

إن الشركات متعددة الجنسيات من خلال نقل أرباحها إلى الدول الأم وتمويل مشروعاتها من الموارد المالية المحلية تحرم الدول النامية من إمكانية التوسع الاستثماري في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة لعدم تحقيق مكرر الاستثمار المترتب على تحويل الأرباح للخارج من جهة ولعدم توفر الأموال المتاحة للاستثمار محليا والناجم عن استحواذ هذه الشركات عليها من جهة أخرى، الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويجعلها تعتمد اعتمادا كلياً على المشروعات الخاضعة للشركات العالمية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة مع ظروف البلد المضيف.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يلعب دوراً في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الإنتاج، ولا يقوم المستثمر

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 131.

<sup>2</sup> عبد الرحمن تومي، واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2006، ص ص 60-61.

الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلائم مع هذه الظروف، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.<sup>1</sup>

#### رابعاً: الضغط على الأسعار الداخلية للبلد.

إن قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة من طرف الشركات متعددة الجنسيات يولد ضغطاً على الأسعار الداخلية للبلد نظراً لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في تلك الدولة، مما يؤدي إلى ظهور التضخم، وهذا الأخير بدوره يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات، مما ينجم عن التضخم من ارتفاع في الأسعار سيؤدي لا محال إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولما كانت الأسواق العالمية التي تسوق فيها منتجات البلدان النامية تخضع عادة لظروف المنافسة، فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج هذه لن تؤثر على الأسعار العالمية مما سيؤدي إلى انكماش التصدير أمام المنتجات الوطنية للبلدان النامية، وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها مما يفاقم من عجز ميزان المدفوعات في تلك البلدان.<sup>2</sup>

#### خامساً: بعض الآثار السلبية الأخرى.

- إن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تنتج منتجات غير مناسبة قد تحتاجها طبقة معينة كالطبقة الغنية فقط، مما يؤدي إلى نشوء أنماط من الاستهلاك غريبة عن ثقافات البلد وعاداته، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الفقير والغني، كذلك يمكنها إيذاء الصناعات المحلية بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والإعلان،<sup>3</sup> لذا فالهيمنة الثقافية لهذه الشركات تشير قلقاً على المستوى الوطني لما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة في الدول المضيفة تغير نمط العيش السائد فيها.<sup>4</sup>

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعتبر بمثابة تهديد لسيادة حكومة الدولة المضيفة، وهي حجة نجدها صالحة عادة في الدول السائرة في طريق النمو، التي تكون غالباً ضعيفة أمام مواجهة قوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات.<sup>5</sup>

- استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للدول النامية، حيث تحصل على نصيب كبير من العوائد المترتبة على هذا الاستغلال، في حين لا تترك للدول المضيفة إلا النزر اليسير منها، مثل الشركات العالمية في مجال استخراج

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 494-499.

<sup>3</sup> عمر عبد الهادي سليمان، مرجع سابق، ص ص 30-31.

<sup>4</sup> Bernard bonin, op. cit, p 199.

<sup>5</sup> Andrew Harrison et autres, op. cit, p 85.



- البتترول، التي كانت تحصل على امتياز إنتاج البترول في الدول النامية، في مقابل عائد زهيد لتلك الدول، ولعل هذا ما جعل الدول تقبل على تأميم الشركات، وإنشاء المنظمة المصدرة للبتترول، للوقوف في وجه هذا الاستغلال سنة 1960؛
- إتباع الشركات متعددة الجنسيات سياسة أسعار التحويل من خلال أسلوب التكامل الرأسي وقيامها بتخصيص مشروعاتها في الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتخصيص مشروعاتها في الدول الأم في إنتاج المنتجات الصناعية، يحتم عليها بيع مصانعها بأسعار منخفضة، تقل عن القيمة الحقيقية لهذه المواد، ثم تقوم ببيع هذه المواد بعد تصنيعها بأسعار عالية؛
- تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل المشروعات التي تلحق الضرر بالبيئة من الدول الأم إلى الدول النامية، حتى تحافظ على سلامة البيئة في دولها الأصلية وفقا للقوانين التي تحرم إقامة مثل هذه المشروعات هناك، مستغلة في ذلك قصور القوانين في الدول النامية؛
- تطبيق سياسة التمييز العنصري في الأجور وعدم مراعاة الاتفاقيات الدولية للعمل.<sup>1</sup>
- فالشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطتها في ظل الظروف التي تلائمها والتي تحقق لها أقصى ربح ممكن حتى على حساب الآثار السلبية التي سوف تخلفها على الدولة المضيفة، عاملة وفقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص ص 60-63.

## المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار طبقا للبحث الذي قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية كما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً: المجموعة الأولى.

وتشمل المعوقات التالية:

1. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
2. البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛
3. عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار؛
4. عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية؛
5. القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج؛
6. عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار؛

## ثانياً: المجموعة الثانية.

وتشمل مايلي:

1. عدم توافر مناخ استثماري ملائم؛
2. عدم توافر النقد الأجنبي؛
3. صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار؛
4. صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول؛
5. عدم توفر الأيدي العاملة المدربة؛
6. عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر؛
7. صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار؛

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص ص 72-74.

8. عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف؛

### ثالثا: المجموعة الثالثة.

وتحتوي على المعوقات التالية:

1. عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج؛
2. عدم توافر الاستقرار الأمني؛
3. ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب وارتفاع معدلات التضخم؛
4. تسلط السلطة الحكومية؛
5. عدم توفر حرائط استثمارية؛

### رابعا: المجموعة الرابعة.

وتشمل:

1. غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف؛
2. محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية؛
3. احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية؛
4. عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة؛
5. تفشي الرشاوى والعمولات؛
6. غياب التكامل الاقتصادي العربي؛
7. القيود المفروضة على رأس المال؛

### خامسا: المجموعة الخامسة.

أما هذه المجموعة فتحتوي على:

1. عدم توافر بنوك للمعلومات؛
2. عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار؛
3. عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار؛

4. عدم وجود سوق مالية متطورة؛
5. عدم ثبات السياسة الاستثمارية؛
6. ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
7. عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية؛
8. عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

### المبحث الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية الأخرى، حضي بقسم كبير من المناقشات في المؤتمرات العالمية حول جدواه الاقتصادية التي أثارت جدلا كبيرا ونقاشا واسعا بين كبار علماء الاقتصاد والمال، إلى درجة أن أصبح هذا الموضوع متداول في العديد من الكتب الاقتصادية، فالتصفح لكتب التمويل الدولي وإدارة الأعمال الدولية من المؤكد أن يجدها تتحدث عنه ولو بإشارة بسيطة، فكثرة الحديث عنه كموضوع نال اهتمام الاقتصاديين، يلزم علينا عند التطرق له أن نعرض على أهم النظريات المفسرة له والحجج المستعملة في تفسير أسباب ظهوره والحدوى الاقتصادية منه.

#### المطلب الأول: النظرية التقليدية والنظرية الحديثة.

جاءت هذه النظريات لتفسير جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن وجود طرفان في العملية الاستثمارية، المستثمر الأجنبي من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى أنتج نوعا من التأييد والمعارضة في تبريرهما للآثار الناجمة عنه، كل واحد حسب وجهة نظره، فرغم الجدل الذي يقوم بينهما إلا أنه هناك حقيقة لا يمكن نفيها أن هذا الاستثمار له أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والنامية منها بشكل خاص، وما جاءت به النظريتان من حجج وأراء وإسهامات سوف نتناوله فيما يلي:

#### أولا: النظرية التقليدية.

يفترض رواد النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد، الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في كل الحالات تقريبا، أي أن هذه الشركات تأخذ أكثر مما تعطي للدول المضيفة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود بكاملها إلى الشركات متعددة الجنسيات، فمن وجهة نظرهم أن الدول المضيفة لن تكتسب شيئا من وراء قبولها للاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وفيما يلي عرض لوجهات نظر عدد من رواد النظرية التقليدية، وذلك للوقوف على مدى واقعية آرائهم حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1. إسهامات باليجا Baliga.

أشار باليجا من واقع تحليله لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى ثلاث وجهات نظر هي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زكريا مطلق الدوري واحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 367-368.

- وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات: تفترض هذه الشركات أن الدول المضييفة هي مصدرا رئيسيا للمواد الخام والمواد الأولية، ومن ثم فإن المستثمر الأجنبي يهدف إلى استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم، والأسعار التي يدفعها كمقابل لهذه الخامات تكون منخفضة، وتكون الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة مسؤولية كاملة عن تحديد واختيار أماكن ومواقع الاستثمارات وحجم ونوع هذه الاستثمارات، ويرى مؤيدو هذا المدخل أن الدول المضييفة ليس لديها القدرة على اقتناء وإدارة التكنولوجيا المتقدمة ومن ثم فإن الشركات متعددة الجنسيات هي الأقدر على ذلك؛

- وجهة نظر المستثمر الأجنبي: تفترض أن الدول المضييفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع فإنها تعتبر أسواقا مربحة، ولكي يتم استغلال مثل هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرين في المشروعات الاستثمارية على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة وهذا يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره الوطني في المشروع؛

- وجهة النظر الثالثة: فترتبط باختيار الدولة المضييفة كموقع للاستثمار وكيفية إدارة وتنظيم الاستثمارات بها، وترى وجهة النظر هذه أن تمتع الشركات متعددة الجنسيات بموقع تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة المضييفة التي تتميز بانخفاض تكاليف العمل.

## 2. إسهامات فرانك Frank

يرى فرانك في العلاقة بين طرفي الاستثمار بأن أهم عنصر فيها هو الاستغلال الأمثل لثروات الدول المضييفة،<sup>1</sup> إذ يرى أنها لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الراسي والأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في البلد المضييف، وفي نفس الوقت تؤدي إلى خلق أنماط للتنمية الاقتصادية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضييفة على الدول المتقدمة مصدرة الاستثمار، لذا فإن أسعار المواد الأولية اقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة.<sup>2</sup>

## 3. إسهامات فريمان Freeman، بيرسون Persen، وليفنجستون Livingstone

أشار هؤلاء إلى السلبيات المحتملة لممارسة الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث، والمتثلة في:<sup>3</sup>

- إضعاف فاعلية التخطيط الاقتصادي بسبب محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات كالإعفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول؛

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 413.

<sup>2</sup> زكريا مطلق الدوري واحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 368.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 368.

- الممارسات غير الأخلاقية التي تمارسها مثلاً كالهدايا ودعوات الغداء والحفلات وغيرها والتي تكون غايتها تمييز مشاريع أو موضوعات غير الحفلات وغيرها والتي تكون غايتها تمييز مشاريع وموضوعات غير مستوفية الشروط والضوابط المعمول بها فضلاً عن إساءتها إلى البلد المضيف.

### ثانياً: النظرية الحديثة.

تعارض النظرية الحديثة وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية الشاملة في الدول النامية، فعلى عكس ما تفترض النظرية التقليدية تفترض النظرية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار فيحصل كل طرف على عدد وأنواع معينة من العوائد والفوائد، غير أن حجم ونوع عدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف على سياسات وممارسات الطرف الأخر، ونستعرض في الآتي وجهات نظر بعض الكتاب في هذا الصدد كالتالي:<sup>1</sup>

#### 1. إسهامات كار Carr

يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيضة وقبول هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات إنما يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار، فالدول المضيضة تتحصل على العديد من المنافع من أهمها خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخل وارتفاع وتحسين الإنتاجية؛

#### 2. إسهامات ميكسل فرنون وويلس.

في مناقشتهم للمنافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية لم يتجاهل ميكسل فرنون و ويلس الآثار السلبية لهذه الاستثمارات غير أنهم أشاروا في نفس الوقت إلى أن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على التنمية في الدول المضيضة يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات وعلى سبيل المثال تجد أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمارات بالدخول فيها، وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 368-370.

## 3. إسهامات هود و وينج Hood et Young

بعد العديد من الدراسات خلص كل من هود و وينج إلى مجموعة من المسلمات هي:

- أن أنشطة وممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يجب أن يتم تقييمها ليس فقط من الناحية النظرية ولكن أيضا من الناحية التطبيقية سواء كان هذا في المجالات السياسية أو الاقتصادية؛
- أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من وجهة النظر الحديثة أكثر الوسائل والأدوات تكاملا في استغلال وتنظيم الموارد الطبيعية والبشرية على نطاق واسع بما لديها من إمكانيات فنية وإدارية؛
- أنه لا توجد بالفعل مباراة من طرف واحد بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة؛

## 4. إسهامات بيرستكر Biersteker

- أشار بيرستكر في دراساته إلى الكثير من الفوائد والمنافع الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها أو تحقيقها من جراء فتح أسواقها للشركات متعددة الجنسيات وهي كالاتي:
- توفير عوامل الإنتاج النادرة واللازمة لأغراض التنمية الشاملة؛
  - فتح أسواق جديدة للتصدير؛
  - خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة؛
  - توفير وتقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين؛
  - المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية من خلال إدخال عادات وأنماط جديدة للسلوك.

**المطلب الثاني: النظرية الانتقائية ونظرية الموقع المعدلة.**

جاءت هاتان النظريتان كغيرها من النظريات لتفسير أسباب ظهور الاستثمارات الأجنبية والآثار الاقتصادية التي سوف تستفيد منها الدول النامية والدول المضيفة، مبرزين فيها المميزات التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات والتي تمكنها من الاستثمار في الخارج.

**أولا: النظرية الانتقائية.**

يرجع الفضل في نشوء هذه النظرية إلى الاقتصادي John Dunning، حيث يرى أن امتلاك الشركات الدولية لبعض المميزات هو ما سهل عليها الاستثمار في الخارج، وهذه المميزات هي:



## 1. مميزات الملكية Ownership Advantages

وهي عبارة عن الميزات والقدرات التي تستمدتها الشركة مما تملكه من أصول مادية ومعنوية خاصة بها، والتي تمدها بالميزة التنافسية والتي تؤهلها للنجاح في خلق مكان لها بالأسواق التي تعمل بها، والتي تؤهلها على التغلب عن الصعوبات التي تواجهها في الدول المستثمر فيها،<sup>1</sup> وكذا تسمح لها بالحفاظ على ملكية فروعها الأجنبية علما أنه يمكن مراقبتها لتلك الفروع دون إدارتها.<sup>2</sup>

## 2. المميزات الداخلية Internalisation Advantages

ويقصد بها الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التي ناد بها STEPHEN HYMER، والذي رأى انه على الرغم من أن الشركات دولية النشاط حين تمارس نشاطها في الخارج تواجه ظروفًا مغايرة عن تلك التي تواجهها في حالة استثمارها في وطنها، من حيث النظم القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالإضافة إلى بعض القيود التي قد تفرضها حكومات الدول المضيفة كالقيود على بعض الأنشطة أو فرض التأميم أو المصادرة أو غير ذلك من المخاطر الأخرى، إلا أن ذلك لم يمنع الشركات دولية النشاط من الاستثمار في الخارج، ويرجع السبب في ذلك حسب هيمر إلى المزايا التعويضية التي تتمتع بها الشركات دولية النشاط، فعندما تمتلك الشركات الكبيرة العديد من المميزات مثل الاسم التجاري والمهارات التسويقية وبراءات الاختراع وتعدد مصادر التمويل، وإدارة على درجة عالية من المهارة، فضلا عن وفورات الحجم و وفورات تنوع الإنتاج، فإنها تستغلها لوحدها دون أن تمنح حق استغلال هذه الميزات إلى الغير كما يرى KINDLEBERGER ، وبالتالي تفضل أن تقوم بالاستثمار المباشر عن طريق فروع مملوكة لها بدلا من منح الغير ترخيص باستغلال ما تملكه من مزايا،<sup>3</sup> مرتكزة على النمو العضوي المستمر من اجل البقاء في سوق المنافسة الاحتكارية، والذي لا يمكن تحقيقه الا من خلال النصيب الدائم من السوق وتوسعه.<sup>4</sup>

## 3. مميزات الموقع Location Advantages

وهي المميزات التي تدعو الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج، ويقصد بها الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، حيث أن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه

<sup>1</sup> سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 94.

<sup>2</sup> Andrew Harrison et autres, op. cit, p 331.

<sup>3</sup> سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 91-92.

<sup>4</sup> عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 47.

الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، ومدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى؛
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

### ثانياً: نظرية الموقع المعدلة.

وهذه النظرية تستند إلى حد كبير على المميزات التي تدعو الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج وكذا الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار فيها، أي أنها تتماثل معها ولكن تجرى تعديلاً عليها، وإضافة عوامل أخرى إلى ما سبق نذكر منها:<sup>2</sup>

1. العوامل الشرطية: والمتمثلة في:
  - خصائص المنتج أي السلعة؛
  - الخصائص المميزة للدولة المضيفة؛
  - العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى؛

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31-32.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 184-185.

2. العوامل الدافعة: وتمثل في:

- الخصائص المميزة للشركة؛
- مركز الشركة التنافسي؛

3. العوامل الحاكمة: وتكمن في:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة؛
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة؛
- العوامل الدولية.

### المطلب الثالث: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.

جاءت كلتا النظريتان لتوضيح الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة محاولة كل واحدة منهما إبراز مبادئها الأساسية في تفسير هذه الظاهرة.

#### أولاً: نظرية عدم كمال السوق.

تقوم نظرية عدم كمال السوق على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية مع نقص العرض السلعي فيها من جهة، وان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة من جهة أخرى، لما تملكه هذه الأخيرة من موارد مالية ومعارف فنية وتكنولوجية عالية ومهارات إدارية وتنظيمية لا تملكها الشركات المحلية، وفي هذا الشأن يرى هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول، كما أن السلع والخدمات المقدمة وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق،<sup>1</sup> لذا تقوم الشركات بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج الدولة الأم، بحثاً عن أسواق مربحة جديدة لمنتجاتها، تدر لها من العوائد ما لا تجنيه من الاستثمار في موطنها الأصلي.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 393.

## ثانيا: نظرية الحماية.

ظهرت هذه النظرية نتيجة للتحليل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تهدف إلى زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة، كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها.<sup>1</sup>

## المطلب الرابع: نظرية دورة حياة المنتج PRODUCT LIFE CYCLE THEORY

يرجع الفضل في هذه النظرية إلى ريموند فرنون RAYMOND VERNON، حيث تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين، فهي تؤكد أن السلعة تمر بعدة مراحل من أول ظهورها إلى أن تبدأ في الاختفاء، وتتفاوت مبيعاتها صعودا ونزولا مع تلك المراحل، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة كالتالي:<sup>2</sup>

## أولا: تقديم المنتج.

وتعرف أيضا بمرحلة المنتج الجديد وهي مرحلة ابتكار المنتج وتتم دائما في الدول المتقدمة،<sup>3</sup> والسلع الجديدة تأتي كاستجابة لحاجة في السوق، إذ أن المخترع يلبي اختراعه حاجات سوق بلده أولا، وفي هذه المرحلة تكون تكلفة إنتاج السلعة عالية حيث تكون الشركة المقدمة للسلعة قد أنفقت الكثير على البحث والتطوير، فالسلع الجديدة تظهر أول مرة في أسواق الدول الغنية، وكلما كانت الدولة غنية كلما زاد إنتاجها لسلع جديدة، حيث تستخدم في إنتاج سلعها عمالة ماهرة مكثفة لأن الآليات الضخمة للإنتاج الشامل قد لا تكون طورت بعد، فهذه السلع تكون مقدمة في أسواق يقصدها زبائن معينين لا يهتمون بالسعر كثيرا حيث تكون دخولهم عالية، وهذه الأسواق تنطبق على أسواق الدول الغنية كالولايات المتحدة

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 182.

<sup>2</sup> احمد عبد الرحمن احمد، مرجع سابق، ص 84.

<sup>3</sup> سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 89.

الأمريكية،<sup>1</sup> وقد يتم تصدير المنتج إلى دولة متقدمة أخرى وذات ظروف طلب متشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.<sup>2</sup>

إذن فالمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج يتم فيها ابتكار واختراع السلعة الجديدة بعد قيام المخترع بدراسة سوق بلده وحاجته، فيقوم ببيعها في بلد المنشأ حيث يسمح له هذا البيع الأولي باختبار المنتج وحاجة الزبائن إليه محلياً، ثم يقوم بتصدير هذا المنتج إلى دولة أخرى متقدمة وذات ظروف طلب متشابهة لزيادة نشره في الخارج، مما يشجعه أو يحجمه على زيادة الإنتاج والتصدير إلى الدول الأخرى.

### ثانياً: النمو والتصدير Growth and Export

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما أمكنها ذلك للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ومع بداية تواجد هذه السلعة في الأسواق، يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فهنا تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية نحو المستهلكين على جودة السلعة وفوائدها.<sup>3</sup>

### ثالثاً: النضج والاستثمار Maturity and Investment

عندما تبدأ الدول التي كانت تستورد المنتج خاصة الغنية منها بإنتاجه، تجد الشركة المنتجة وضعها في الأسواق التي تصدر إليها بات مهدداً إما بظهور منتجين محتملين جدد،<sup>4</sup> أو قيام الدول المستوردة بفرض رسوم جمركية أو قيود غير جمركية على واردات تلك السلعة، هنا يكون السوق قد اتسع في البلد المستورد أين الإنفاق على البحوث والتطوير اقل وتكنولوجيا الإنتاج تصبح نمطية ولا تحتاج إلى عمالة ماهرة ويصبح الإنتاج عن طريق خطوط الإنتاج هو النمط السائد،<sup>5</sup> مما يدعو

<sup>1</sup> عبد الرزاق الرحاحلة و زاهر محمد ديري، دراسة متعمقة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص ص 91-92.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 152.

<sup>4</sup> احمد عبد الرحمن احمد، مرجع سابق، ص 86.

<sup>5</sup> سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 89.

الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية الأقل تكلفة، فتصبح هذه الدول بمثابة قاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير.<sup>1</sup>

#### رابعاً: الانحدار والتدهور.

هذه المرحلة تفقد الشركة الأصلية تحكمها في السلعة، ويظهر منتجون آخرون في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث أن السلعة صارت مألوفة ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ونمطية ويصبح عامل التكلفة مهماً جداً في الإنتاج،<sup>2</sup> حيث يبدأ المستهلكون يبحثون عن سلع جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما نحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية كإجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزوا بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.<sup>3</sup>

نستنتج مما سبق أن نظرية دورة حياة المنتج هي نظرية جاءت لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث بينت أن المنتج يمر بأربع مراحل عند إنتاجه والشركة المنتجة تفضل بيع السلعة في السوق المحلي لما درجة المنافسة تكون منخفضة وتستطيع تحقيق مستويات مرضية من الأرباح، وتحجم عن بيعها في السوق المحلي لما تزداد المنافسة، فتتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها وأساليبها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك من أجل المحافظة على أرباحها وحصتها السوقية وضمان استمرارها.

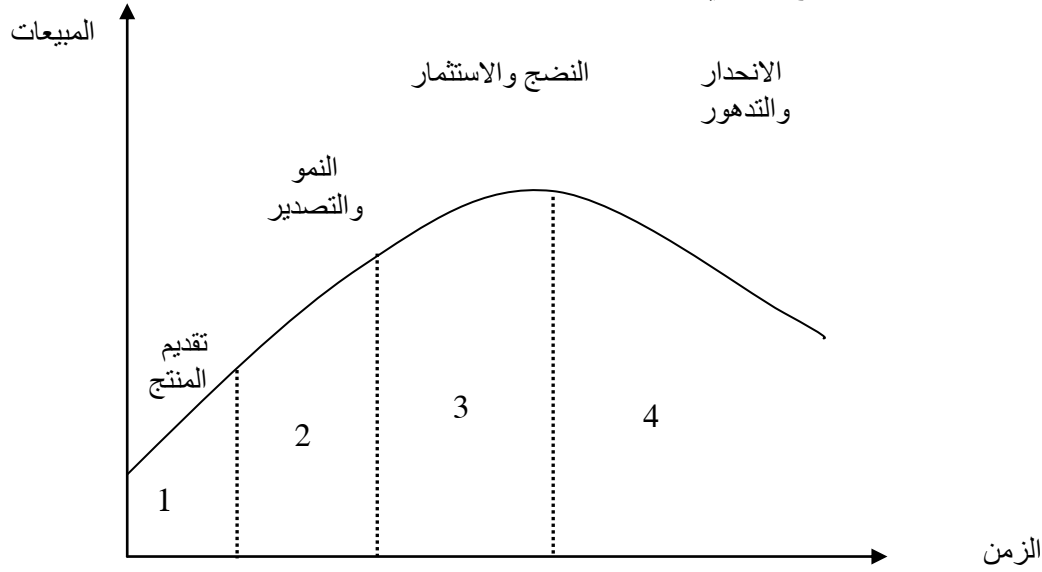
ويمكن توضيح دورة حياة المنتج الدولي من خلال الشكل رقم (1-1) كما يلي:

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> عبد الرزاق الرحاحلة و زاهر محمد ديري، مرجع سابق، ص 94.

<sup>3</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 153.

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال التمثيل البياني لدورة حياة المنتج الدولي نستنتج أن المنتج الدولي يمر بأربع مراحل أولها تقديم المنتج المبتكر المطلوب في السوق المحلية، وبمجرد تحقيق الشركات نسبة مبيعات - أرقام أعمال - مرتفعة، فإنها تقوم بتصدير فائض إنتاجها إلى دول يكون نمط الاستهلاك فيها متشابهاً مع بلد منشأ المنتج، مارة بمرحلة ثانية تسمى مرحلة النمو والتصدير، وبعد غزو المنتج أسواق الدول المصدر إليها المنتج يظهر منافسون يقومون بإنتاج نفس المنتج مما يحتم على الشركة الأصلية تسويق منتجاتها إلى دول أخرى كالدول النامية مثلاً لعدم وصول المنتجات إليها مما يجعلها تنضج أكثر وتقوم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم في المرحلة الأخيرة تصبح السلعة مألوفة لدى جميع دول العالم، فتفقد الشركة الأم تحكمها في السلعة، ويبدأ تبعاً لذلك حجم مبيعاتها في الانخفاض مما يحتم عليها التفكير في إنتاج سلع جديدة.

إن النظريات التي جاءت لتفسير أسباب قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر والجدوى الاقتصادية منه كثيرة ومتعددة، لذا قمنا بانتقاء بعض النظريات دون سواها، ويرجع هذا الاختصار في عرض بعض النظريات دون الأخرى في أساسه إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية دون غيرها من النظريات الأخرى.

وتناول كل النظريات يعتبر ضرباً من ضروب الإسهاب أو التكرار، فالتحليل الدقيق لجوهر كل نظرية يظهر وجود عوامل مشتركة بين معظم الكتاب والاقتصاديين حول بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية سواء في الدول النامية أو المتطورة على حد سواء.

### المبحث الخامس: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.

على الرغم من الجدل الدائر عن منافع الاستثمارات الأجنبية وتكاليفها، إلا أن غالبية البلدان إن لم تكن جميعها تسعى إلى اجتذاب تلك الاستثمارات كونها وسيلة مكتملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونها وسيلة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة، ولتحقيق هذه الغاية تسعى الدول بمختلف الوسائل إلى توفير مناخ استثماري جاذب لمختلف هذه الاستثمارات بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال وبعضها الآخر غير ملموس من مؤسسات ونظم وسياسات وتشريعات.

### المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه.

لقد اخذ تحسين المناخ الاستثماري اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف الدول، نظرا لأهميته ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، لذا سوف نتطرق في هذا الجزء من البحث إلى مفهومه وأهم المؤشرات الدولية التي تعتمدها العديد من المؤسسات الاقتصادية لمعرفة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### أولاً: مفهوم المناخ الاستثماري.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجابياً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة و اتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية،<sup>1</sup> ومن بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها في المناخ الاستثماري الشفافية والتناسق حيث يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار وإنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبادئ أساسيين، مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز وشرط الحركية والذي يتعلق أساساً برأس المال ويستلزم مبادئ هو الآخر، مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة وكذا شرط الاستقرار بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 301.

<sup>2</sup> مصطفى بن نوي وعبد المجيد تيموي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006، ص 242.



ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية، من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، على أنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو من خلال الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تتسم بمعدلات تضخم متدنية وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.<sup>1</sup>

فالمناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري على نحو منتج وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها في دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيتها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة.

### ثانياً: أهم المؤشرات الدولية المعتمدة لقياس جاذبية المناخ الاستثماري.

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولاتها التأشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر على دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لأهم هذه المؤشرات التي اعتمدها في معرفة وضع الجزائر فيها لمعرفة قدرتها على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الثالث من البحث دون الخوض في تفاصيلها كثيراً كالتالي:

#### 1. المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج

<sup>1</sup> محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011، ص 06.

المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.<sup>1</sup>

### 1. مؤشر تقييم المخاطر القطرية.

ويقوم هذا المؤشر بتقدير المخاطر المتعلقة بالدول، ويتكون من العديد من المؤشرات الفرعية نذكر منها:

#### - المؤشر المركب للمخاطر القطرية: The Composite Country Risk Index

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة Political Risk Services منذ عام 1980 ، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية وومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح فيما يلي:<sup>2</sup>

|                      |                        |
|----------------------|------------------------|
| من صفر إلى 49.4 نقطة | درجة مخاطرة مرتفعة جدا |
| ومن 50 إلى 59.5 نقطة | درجة مخاطرة مرتفعة     |
| من 60 إلى 69.5 نقطة  | درجة مخاطرة معتدلة     |
| من 70 إلى 79.5 نقطة  | درجة مخاطرة منخفضة     |
| من 80 إلى 100 نقطة   | درجة مخاطرة منخفضة جدا |

#### - مؤشر الأنستيتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري:

ويصدر عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفوستر منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 18.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 156.

العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100،<sup>1</sup> وكلما ارتفع رصيد الدولة، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.<sup>2</sup>

#### - مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية.<sup>3</sup>

#### - مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين مجموعة الدرجة الاستثمارية A، والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى 4A، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية.<sup>4</sup>

#### - مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة في مارس وسبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسب المئوية التي تسجلها من 0 إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى تسع مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية كلما دل المؤشر على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 156-157.

<sup>2</sup> محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006، ص ص 90-92.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 157.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 158.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2006، ص 80.

## 2. مؤشرات دولية أخرى مختارة.

بالإضافة إلى المؤشرات القطرية السابقة هناك بعض المؤشرات الأخرى التي تعتمد على المؤسسات في معرفة مدى تشجيع المناخ الاستثماري لجلب الاستثمارات إلى دولة ما، ونذكر منها:

## - مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر الحرية الاقتصادية هو عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، هدفها المعلن هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم،<sup>1</sup> وتعتبر الحرية الاقتصادية والانفتاح العالمي الذي تتمتع به معظم اقتصاديات الدول من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا ظهرت عدة مؤسسات تعمل على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية ومن أهم تلك المؤسسات مؤسسة هيرتاج فانديشن، معهد فريزر الكندي، مركز دبي المالي العالمي.<sup>2</sup>

وتعد مؤسسة هيرتاج أهم هذه المؤسسات، حيث تقوم بنشر مؤشر الحرية طبقاً للمؤسسة باختبار 50 متغيراً اقتصادياً يضم 10 مجموعات تشمل ما يلي:<sup>3</sup>

- السياسات التجارية: تُقاس من خلال المتغيرات الفرعية كمعدل التعريف الجمركية المرجح، مدى وجود حواجز غير جمركية، الفساد في الخدمات الجمركية؛
- الموازنة: تُقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي؛
- التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد: يُقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي الحكومي، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة؛
- السياسة النقدية: تُقاس من خلال معدل التضخم المرجح؛
- استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية: يُقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، مدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية؛

<sup>1</sup> الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مؤشر الحرية الاقتصادية، متاح على ar.wikipedia.org، 23 سبتمبر 2011، سا: 21:00.

<sup>2</sup> أحمد العنيم، قراءة في مؤشر الحرية الاقتصادية وموقع الدول العربية، متاح على www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/oct/11/rj10.htm، 23 سبتمبر 2011، سا: 21:14.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

- التمويل والنظام المصرفي: يُقاس من خلال الملكية الحكومية للبنوك، مدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة المصرفية الحكومية، مدى الحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية؛
- سياسات الأجور والأسعار: تُقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور، دور الحكومة في تحديد الأجور، دور الحكومة في تحديد الأسعار؛
- حقوق الملكية: تُقاس من خلال مدى الحماية القانونية للملكية الخاصة، استقلالية القضاء، فساد القضاء، سرعة إصدار الأحكام القضائية؛
- السوق السوداء: تُقاس من خلال مدى انتشار أنشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية؛
- التشريعات والإجراءات: تقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزاولة الأعمال، البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل وحماية المستهلك والعامل.

#### - مؤشر التنافسية العالمية:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما انه يعتبر أداة لتوجيه السياسة الاقتصادية لبلداتهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

#### - مؤشر بيئة أداء الأعمال:

هو مؤشر مركب من المؤشرات الفرعية العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية.<sup>2</sup>

#### - مؤشر جاهزية البنية الرقمية :

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، و يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللإستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71

<sup>1</sup> لحضر مولاي عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية " حالة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010، ص 145.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2005، ص 70.

مؤشرا فرعيا منها 32 مؤشر أي بنسبة 45٪ بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير.<sup>1</sup>

#### - مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية:

لقد أضحى قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها إلى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك إلى أسواق عربية جديدة نسبيا مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس، ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الإستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 7 دول عربية، و يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index منذ العام 2001 عن شركة A.T. Kearney إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال، ويقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد في دولة ما زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في هذه الدولة.<sup>2</sup>

#### - مؤشر تنافسية السفر والسياحة : Travel & Tourism Competitiveness Index

يقيس مؤشر السفر والسياحة مدى تنافسية الدول في هذا المجال وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا، ويهدف هذا المؤشر الذي يغطي 139 دولة هذا العام، إلى توفير أداة إستراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية، ويتألف المؤشر من 14 عنصرا لقياس تنافسية السفر والسياحة تدخل ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 162.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 174 - 175.

- مؤشر الاطار التنظيمي للسفر والسياحة: يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر؛
- مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية: يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي والنقل البري قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات؛
- مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة: وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبة السفر والسياحة، الموارد الطبيعية والثقافية).

### - مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية E-Government Readiness Index

قدم تقييما موضوعيا للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات ويصدر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة ويتكون من 3 مؤشرات فرعية تضمنت مؤشر خدمة الإنترنت ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري.<sup>1</sup>

### - مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية.

يرصد مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية مدى جودة ارتباط الدول بشبكات الشحن العالمي استنادا إلى حالة قطاع النقل البحري فيها، ويتم حساب هذا المؤشر بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وذلك بالاعتماد على خمسة عوامل تعبر عن أداء قطاع النقل البحري شملت عدد السفن، القدرة الاستيعابية لحمولة هذه السفن، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات المتاحة والمتوفرة، وعدد الشركات التي تقدم خدمات النقل البحري في موانئ الدولة، ويتم قسمة كل مكون فرعي من المكونات الخمسة للمؤشر لكل دولة على أكبر قيمة مسجلة لهذا المكون في العام الذي يقاس خلاله المؤشر، ثم يتم حساب متوسط نواتج المكونات الفرعية الخمسة للمؤشر لكل دولة على حده، على أن يتم قسمة هذا المتوسط على أكبر قيمة للمتوسط تم رصدها خلال نفس العام مضروبا في 100، ويلاحظ أن قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0-100 درجة، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على أداء أفضل لقطاع النقل البحري لدى الدولة المعنية وقدرته على التواصل مع شبكة الشحن في باقي دول العالم الخارجي.<sup>2</sup>

إن الاقتصاد على طرح هذه المؤشرات دون غيرها، لا يعني عدم أهمية المؤشرات الأخرى، أو أن هذه المؤشرات أكثر دقة من غيرها في قياس جاذبية الاستثمار، وإنما تم اختيارها على أساس كثرة استخدامها في التقارير الدولية في هذا المجال وإدخال الجزائر في قائمتها، والتي سنعتمدها في معرفة المناخ الاستثماري في الجزائر في الفصل الأخير من هذا البحث.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص ص 160-161.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 191.

## المطلب الثاني: إجراءات خلق مناخ استثماري مشجع للاستثمار.

تسعى الدول المضيفة إلى تحقيق العديد من الآثار الايجابية، لذا من الواجب عليها تفعيل التدابير الأساسية اللازمة المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب والاستفادة منها قدر الإمكان، ومن بين هذه التدابير مايلي:

### أولاً: التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية.

إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دوراً أساسياً ومهماً في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعاً أو فروعاً صناعية في الدول المستقبلة للاستثمارات، ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسياً،<sup>1</sup> حيث يجب على الدولة أن تعمل على تجسيد هذا الاستقرار واقعياً نظراً لأهميته لنشر الطمأنينة في جانب الشركات الأجنبية، لهذا يجب أن تتجسد واقعياً سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة ووجود نزاهة وكفاءة في عمل القضاء وتنفيذ القوانين والسيطرة على الفساد ومحاربه وتثبيت اتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها،<sup>2</sup> وعليها كذلك أن تضع قانوناً موحداً للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر،<sup>3</sup> وعلى المستثمر الأجنبي مراعاة مدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة، كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كل من الوضع الداخلي والخارجي، ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع وأفاق"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006، ص 253.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 92.

<sup>3</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 37.

<sup>4</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 9.



وعلى الرغم من انه لم يكن الوقت بعد للتكلم عن تأثير الأوضاع السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إننا يجب الإشارة إلى تأثير هذا المتغير على الدول العربية بشكل أساسي في مجال الاستثمارات الأجنبية وما يحدث في الساحة العربية في السنة الحالية، وما انعكس عنه من نقص في المؤشرات الاقتصادية خير دليل على ذلك.

أما التدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية فتتمثل في مراعاة المستثمر الأجنبي نمط المعيشة، نظم التعليم ومستوياته، الأمية نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، وعليه يتوجب على الدولة المضيفة هنا أن تلعب دورها في تحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية من خلال تقديم حرية أكثر لوسائل الإعلام ومحاربة الفقر والجريمة، إضافة إلى رفع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني لزيادة مهارة العمالة، كون توفر هذه الأخيرة مؤهلة ومدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،<sup>1</sup> كما يجب أن تتغير أفكار المجتمعات العربية وان تصبح متقبلة لفكرة الاستثمار الأجنبية وتمحي بذلك الفكرة المسيطرة على تفكيرهم والمتمثلة في الخوف من استمرار تبعية الدول العربية للدول الغربية وإمكانية استعمار هذه الأخيرة لنا مرة أخرى.

فالتدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية هي نفسها المكونات الاجتماعية للمناخ الاستثماري والتي تشمل مؤشرات عديدة من بينها معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.<sup>2</sup>

### ثانياً: التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية.

على حكومات الدول المضيفة أن تعمل على تجسيد التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية وان تحرص على تفعيلها، فالخيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية هو الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي، حيث يكون هذا الانفتاح مصحوب ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، وتدعيم الخصخصة الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات، وكذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وجعلها تتماشى والتحرر

<sup>1</sup> فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية "مع دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 174.

<sup>2</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، مرجع سابق، ص 10.

الاقتصادي وحرية المبادرة وهذا من خلال القيام بتجسيد إطار قانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل هذه الإجراءات في تنشيط النظام البنكي والمالي من خلال الإصلاح وإعادة تنظيمه، وتعزيز الرقابة والتنظيم في هذا المجال وإعطاء الحرية لإقامة بنوك خاصة وإنشاء أسواق مالية مما يفعل قناة أساسية لجذب رؤوس الأموال، وكذا تطبيق برنامج نشاط للخصخصة، كون هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، إضافة إلى تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وإزالة العراقيل التي من الممكن أن تعيقه، ومن العوامل الاقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها مايلي:<sup>1</sup>

### 1. العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع:

والمتمثلة في:

- وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين؛
- ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبترول والمعادن؛
- توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار؛

### 2. العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج:

وتشمل ما يلي:

- توفير اليد العاملة الرخيصة؛
- تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية؛
- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار؛

### 3. العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة:

وتتمثل في :

- تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع بها نظرا لإستراتيجيتها وأهميتها؛
- الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة؛
- التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.

<sup>1</sup> عبد المجيد أونيس، مرجع سابق، ص 253.

عموماً، يجب على الدول المضيفة توفير المحددات أو المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:<sup>1</sup>

- **مكونات اقتصادية داخلية:** وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف، بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية؛
- **مكونات اقتصادية خارجية:** وتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.

### ثالثاً: التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية.

- لجلب المستثمرين الأجانب يجب اسضاً توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>2</sup>
1. الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري والإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي؛
  2. الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية وضمانات تعويض القروض وضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب؛
  3. الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وبيع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير.

فعوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المقومات التي يجب أن تتوفر عليها المناخ الاستثماري في الدول الجالبة للاستثمار والتي يمكن تلخيصها في المناخ السياسي والأمني الذي يعد من بين العوامل ذات البعد السياسي والتي تخص الأوضاع السياسية في الدولة والذي يعتبر الشرط الأول والعامل الأهم الذي يراعيه المستثمرون حتى ولو كانت المردودية من الاستثمار مرتفعة ثم يليه الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان هناك استقرار اقتصادي ولا يوجد استقرار سياسي فإن المستثمرون

<sup>1</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتدابير الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> عبد المجيد اونيس، مرجع سابق، ص 254.

يجمعون عن الاستثمار في ذلك البلد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى اجتماعية وقانونية في الدول المضيفة، ولا يمكن توقع قدوم المستثمرين في حال عدم توفر هذه العوامل.

إضافة إلى المكونات المؤسسية والتي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأهيرا آليات حماية المستثمر والافصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروع في حالة فشله<sup>1</sup>.

#### رابعا: بعض التدابير الأخرى.

إن تفعيل التدابير السابقة لا يكفي لتوفير مناخ استثماري ملائم، وإنما يجب أيضا توفير شروط أساسية أخرى تسمى بالشروط الاستباقية وتمثل في:<sup>2</sup>

1. إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات: وتعتبر هذه إمكانية شرط ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدولة المضيفة بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من خلال الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مثلا، وكذا إنشاء مناطق تجهيز الصادرات بغرض تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو التصدير، مع تعزيز ذلك بسياسات أخرى مثل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية إلى جانب إقرار نصوص قانونية تعقبها عملية تنفيذ فعالة بإعفاء الشركات الموجودة في تلك المناطق من ضرائب المبيعات مثلا ورسوم التوريد؛
2. ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية: هذا بالإضافة إلى المصادقة على بنود تحرير التجارة وإزالة الحواجز التي من شأنها أن تعيقها؛
3. ضرورة إتباع أسلوب استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: مما يسمح بالحصول على معارف وإمكانات عالية في القطاع المستهدف حسب حاجة الدولة المضيفة؛

<sup>1</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، مرجع سابق، ص10.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سابق، ص ص 174 - 177.

4. ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية: تركز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات؛ وكذا ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركات المحلية والأجنبية للارتقاء بالمستوى التكنولوجي ورفع مستويات إنتاج الموردين المحليين وللحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية.
5. ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص: وذلك من اجل التنسيق بينهما ومن ثم إنجاح الإستراتيجية المبنية على إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية.

## خلاصة الفصل الأول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً من القضايا الجوهرية والهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، فهو احد العوامل المؤثرة في تطور البلدان ونموها وأحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان.

فهذا النوع من الاستثمار يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد وصانع التقدم من خلال خلق الثروة ودفع الاقتصاد إلى الأمام، من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف إضافة لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقنية ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل وكذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية متنوعة قد لا تتوفر عليها الاستثمارات المحلية هذا فضلاً عن إيجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية.

لذا قام العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل الجدوى الاقتصادية منه، وبلوروا أفكارهم في نظريات علمية، كل واحد منهم محاولاً إثبات صحة نظريته عند مقارنتها مع الواقع، وقد اهتمت معظم البلدان النامية والمتقدمة بجذب الاستثمارات نظراً للإيجابيات التي تنجر عنها في تحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي اتفقت عليه كافة النظريات، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المحددة للاستثمار فضلاً عن توافر متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة.

ومن خلال عمل العديد من الدول على جلب هذا النوع من مصادر التمويل، زادت سرعة تحركه من دولة لأخرى، وأصبحت المنتجات عالمية بفعل ارتباط الاستثمار بالتجارة مما أدى إلى حساسية الدول ببعضها البعض، حيث أن إفلاس شركة متعددة الجنسيات يؤثر على عمل فروعها في الدول المضيفة، فنهايك عن حدوث أزمة مالية في إحدى الدول وانتقالها أثارها إلى دول أخرى والذي سوف نتطرق له في الفصل التالي.

## الفصل الثاني

الاطار النظري للأزمات المالية العالمية

## مقدمة الفصل الثاني

إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق ظاهرة العمولة وما ارتبط بها من تكامل بين الأسواق المالية وحرية تحرك رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود، جعل قضية الاستقرار المالي الدولي كظاهرة اقتصادية تنصدر اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد تتابع حدوث الآزمات، إذ أصبح العالم الذي نعيش فيه يتميز بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية، فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، مما أدى إلى عدم استطاعة العالم على وضع حد لهذه التقلبات لحماية الإنجازات والمكتسبات الاقتصادية التي حققت على مدى سنين والتي يمكن أن تنهار في ظرف زمني قصير.

وقد لفتت الآزمات المالية التي حدثت في الاقتصاد العالمي الأنظار إلى أن تأثير أي مشكلة تواجه أي نظام مالي أو مصرفي في بلد ما لم يعد مقصوراً على حدودها القطرية، بل أصبح يمتد إلى أبعد من ذلك ويصل إلى أسواق العالم الخارجية، وقد يخلف أثار وخسائر اقتصادية جسيمة قد تفوق الخسائر التي قد تنجم عنها في البلد الذي اندلعت فيه الأزمة، بسبب ما اصطلح عليه قنوات تدويل الآزمات، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية محل الدراسة والتي ألفت بضلالها على الاقتصاد العالمي مخلفة العديد من الآثار التي هزت المنظومة الرأسمالية وزعزعت كيانها ومست معظم القطاعات الاقتصادية العالمية.

وسوف يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للآزمات المالية بحيث نستعمله بتقديم لمحة عامة حول الآزمات المالية بتناول مفاهيمها والنظريات المفسرة لها واهم الأسباب التي تؤدي إلى انفجارها وإبراز خصائصها وأنواعها وكذا أساليب تفادي الوقوع فيها، ثم نعرض بأهم الآزمات واشهرها التي حدثت في التاريخ الحديث ثم ننهي الفصل بدراسة الأزمة المالية العالمية 2008 والتطرق إلى كل ما يدور حولها من أسباب وأثار وتداعيات على الاقتصاد العالمي كما هو موضح فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية الآزمات المالية.

المبحث الثاني: أهم الآزمات المالية العالمية.

المبحث الثالث: الأزمة الأمريكية المالية العالمية.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم وإجراءات مواجهتها.



### المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات ومشاكل وأزمات عديدة على مستوى الأسواق المالية، أدت إلى ظهور حالة من الخوف واللعن وفقدان الثقة في المؤسسات المالية، هذه الأزمات أثارت جدلا كبيرا ونقاشا فعالا بين كبار الاقتصاديين وعلماء المال حول أسباب حدوثها وخصائصها والطرق الفعالة لتجنب حدوثها، خاصة وأنه من أهم السمات المميزة لها هو قابليتها للانتقال من الدولة أو الدول التي تحدث فيها إلى دول أخرى، وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير.

من هذا المنطلق حاولنا تفسير ظاهرة الأزمات المالية حسب تاريخها الاقتصادي، والتعرض لأهم الاقتصاديين الذين حاولوا دراستها وتحليلها، وقمنا بالتعرض لمهيتها وأهم العناصر الخاصة بها والتي تلم بها كظاهرة اقتصادية.

### المطلب الأول: تفسير الأزمات المالية في الفكر الاقتصادي ومفهومها.

لقد تعددت آراء الاقتصاديين حول أسباب ظهور الأزمات المالية وإيجاد تعريف محدد لها باختلاف المدارس المنسوب إليها والمبادئ التي تتخذها كفرضيات لها، فالنظام الاقتصادي يمر بمراحل اعتيادية يطلق عليها الدورات الاقتصادية، تمثل تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي وسرعان ما تنقل أثارها إلى كافة أجزاء الاقتصاد،<sup>1</sup> وتشهد هذه الدورات أحيانا أنواعا من الاختلالات وعدم الاستقرار تعرف بالأزمات المالية، فبالرغم من أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة للازمات المالية التي حدثت في العالم برمته، إلا أن القليل منهم فقط من حاولوا إعطاء تعريف محدد ومضبوط لها والقليل منهم فقط من يستطيع التنبؤ بها من خلال تحليلهم لبعض المؤشرات التي توحى بقرب حدوثها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم المدارس والنظريات التي ناقشت موضوع الأزمات المالية وحاولت إعطاء تعريف شامل لها.

### أولاً: تفسير الأزمات المالية في الفكر الاقتصادي.

تنحدر الكلمة الفرنسية *crise* من الكلمة اللاتينية *crisis* والتي تنحدر بدورها من الكلمة اليونانية *κρίσις*، وتكتب عادة *krisis* وفق الحروف اللاتينية، وقد ظهرت الأزمة المالية لأول مرة عند الكاتب الكونت دي لاس كاز *Cases comte de Las (1766 - 1842)*، في عام 1823.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد غرس الدين وياسر محمد جاد الله، مدخل إلى التقلبات الاقتصادية، مطبعة الإسراء، بدون ذكر بلد النشر، 2005، ص 21.

<sup>2</sup> عبد الرزاق سعيد بلعباس، ما معنى الأزمة؟، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 5-8.

يختلف مفهوم وتفسير أسباب الأزمة الاقتصادية باختلاف وجهات النظر، ومرد ذلك أن لكل أزمة خصائص ومظاهر تختلف عن غيرها من الأزمات، وهذا ما يولد صعوبة في تحديد أسس نظرية يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة، ويعتبر المقريري أول من قام بالتنظير للدورات الاقتصادية في عهد السلاطين المماليك في مصر، حيث قام بتحليل أسباب الأزمات والتقلبات الاقتصادية في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي، وذلك من خلال تحليله للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر سنة 806 هجرية، مبينا أن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية كانت إما بسبب الطبيعة كإنخفاض منسوب النيل والآفات التي تصيب المحصولات وإما بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود.<sup>1</sup>

والعمل الذي قام به " شارل كندلبرغر " والذي يعتبر أكبر الملاحظين المعاصرين للأزمات المالية خير دليل على أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة، وإنما هي ظاهرة تتكرر باستمرار، حيث قام هذا الأخير بإحصاء ما لا يقل عن 34 أزمة كبرى من عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية إلى غاية انفجار الفقاعة اليابانية عام 1990، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار الأزمات الكبرى فقط، فرأى أن الأزمات المالية متشابهة وعاملها المشترك هو المضاربة، إذ أحصى "شارل كندلبرغر " مجالات عديدة للمضاربة، ففي عصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية كان يضارب على القطع المعدنية، وبين 1936 و 1940 على زهور التوليب TULIPES، وفي عام 1763 على ديون الدولة البريطانية في أمستردام، وفي نهاية القرن الثامن عشر على مختلف شركات الشرق (آسيا)، وفي عام 1793 على البنوك، وفي عام 1820 و 1823 على المناجم الأجنبية، مناجم أمريكا اللاتينية في 1825، مناجم ألمانيا في 1850 وعلى العقارات والسكك الحديدية، على النقد، على الذهب على البترول، على النحاس، على القمح، على التكنولوجيا الجديدة، وعلى المنتجات المشتقة... الخ.<sup>2</sup>

فأزمة 1873 تشكل المرة الأولى التي لم تبق فيها الأزمة محصورة في العالم الغربي فقط حيث أصبحت آسيا معرضة لأزمات قد تندلع في مناطق بعيدة جدا عنها وهذا بعد فتح قناة السويس عام 1869، وتسجيل تطورات كبيرة في مجال النقل (السكك الحديدية والنقل البحري) وصول التيليجراف إلى الصين عام 1871 مما أدى إلى نشوء عالم معولم يسمح بتأثير الأحداث التي تقع في منطقة ما من العالم على منطقة أخرى حتى وإن كانت تبعداها بالآلاف الكيلومترات، وما الأزمات المالية العديدة التي شهدتها القرن العشرون والواحد والعشرون إلا دليلا على ذلك.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 4.

<sup>2</sup> محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد السادس، 2010، ص 234.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 234.

كما انه في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1873م) شهدت مصر أزمة مالية على اثر توسع طموحاته في مجال الزراعة والصناعة ورغبته في بناء دولة عصرية، فضلا عن تزايد نفقاته الشخصية سواء في إقامة الحفلات أو في تقديم الهدايا للسلطان العثماني للحصول على لقب الخديوي، أو لجعل ولاية عرش مصر في اكبر أبنائه، مما اضطره إلى الاستدانة من الخارج، وأدى عجزه عن سداد الديون إلى حدوث أزمة مالية كبرى سمحت بالتدخل الأجنبي المباشر من إنجلترا وفرنسا بل وفرضهما تعيين وزيرين لهما في الحكومة المصرية احدهما انجليزي للمالية والأخر فرنسي للأشغال، وتقليص صلاحيات الخديوي إسماعيل، غير أن استياء الشعب المصري من هذا التدخل الأجنبي ساعد الخديوي على تشكيل حكومة وطنية خلت من هذين الوزيرين، فسعت كلتا الدولتين إلى عزله ونجحنا بالفعل في سنة 1879.<sup>1</sup>

وعلى إثر الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، ظهرت مدارس فكرية عديدة لتشخيص أسباب الأزمات متأثرة في ذلك بفلسفات، وإيديولوجيات، ونظريات داخلية وخارجية، ومن أبرز هذه المدارس الفكرية ما يلي:

### 1. المدرسة الليبرالية.

يرى الليبراليون أن سبب الأزمة يرجع إلى عدم التقيد بآليات السوق التلقائية، وبالتالي فهم يعارضون سياسة إعادة دفع عجلة الاقتصاد عن طريق الإنفاقات العامة، أو سياسة دعم الصناعات التي تمر بمرحلة صعبة، ويقترحون سياسة تسهل المنافسة، ومرونة الأجور، ومراقبة تصاعد الكتلة النقدية.<sup>2</sup>

### 2. المدرسة الكنزوية.

يؤكد أتباع الاقتصادي البريطاني "جون مينا رد كينز" (Keynes) (1883-1946م) على دور قلة الطلب في الأزمات وضرورة تدخل الدولة خاصة عن طريق الاستثمار العام،<sup>3</sup> وتعتبر نظرية فيض الاستثمار جزء من النظرية العامة لكينز الذي يرى أن السبب الرئيسي في انتظام الدورة وطول فترتها يرجع إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة النقدي، هذا الأخير الذي يتناسب عكسيا مع الطلب الاستثماري، حيث يزيد الطلب على السيولة من قبل أصحاب الأعمال كلما انخفض سعر الفائدة مما يشجع على الاستثمار، أما تأثير الكفاية الحدية لرأس المال على الاستثمار فهو مرتبط بسعر الفائدة، ولاتخاذ القرار الاستثماري علينا أن نقارن بين الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة السائد في السوق، فإن كان أكبر يكون الاستثمار مربحا، وتزدهر الأنشطة الاستثمارية ويحدث الزواج، وإن كان اقل يحدث الإنكماش والركود والكساد مما يؤدي الى حدوث الأزمات.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 27.

<sup>2</sup> عبد الرزاق سعيد بلعباس، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 18.

## 3. المدرسة الماركسية

يرى الماركسيون أن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في الدول الرأسمالية هي أزمات طبيعية ناتجة عن التناقض بين قوى الإنتاج وحالة العلاقات الاجتماعية، بحيث تقود إلى زيادة الربح وتراكم رأس المال.<sup>1</sup>

## 4. مدرسة الأسواق التامة والتوقعات العقلانية.

تقدم هذه المدرسة تفسيراً يرتكز أساساً على فرضية العقلانية وحالة عدم التأكد، وهي مبادئ يمكن أن تفسر سلوك الأعوان الاقتصاديين عند التعرض لصدمات خارجية، فاستناداً لهذه النظرية فإنه بمجرد ظهور بوادر لأزمة خارجية من شأنه التأثير على نوعية أصول البنوك مما يؤدي إلى ظهور حالة من الهلع لدى المودعين، فيقبلون نحو البنوك لسحب ودائعهم، وفي هذه الحالة عادة ما تسود قاعدة أول من يأتي للبنك هو أول من يسترجع وديعته، وبالتالي سيتم التحويل التدريجي للودائع إلى سيولة بحيث يتحصل المودعون واحد بواحد على وديعته، حتى نفاذ أصول البنك، في هذه الظروف لا بد على المودعين العقلانيين أن لا يتأخروا في القدوم إلى البنك قصد تحويل وديعهم إلى سيولة قبل نفاذ الأصول،<sup>2</sup> وما يثبت صحة فرضية هذه المدرسة ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية حين هرب الكثير من المودعين إلى سحب وديعهم من البنوك نتيجة فقدان ثقة المدخرين في البنوك وانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات.<sup>3</sup>

كذلك ينطبق التحليل السابق على الأسواق المالية، فظهور الشكوك حول مستوى السيولة في السوق المالية، أو حول سلوك بعض المتعاملين فيه وصناع السوق، قد ينجر عنه ظهور الميل لدى الأعوان أصحاب الأصول إلى التنازل عن أصولهم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السيولة وانخفاض أسعار الأصول المالية، من ثم فسيكون من العقلاني لدى كل عون، التخلص الفوري لكل الأصول التي بحوزته قبل كل الأعوان الآخرين وذلك قصد تجنب كل احتمال لتكبد خسارة في رأس المال، كما تفرض هذه المدرسة كذلك وجود فقاعات مضاربية، حيث تعتقد أن الفقاعة تحدث إذا كان أغلب المتعاملين على يقين من أن بعض آليات تشكيل الأسعار المعمول بها لا تطابق ما جرت عليه العادة من محددات الأسعار،<sup>4</sup> وهذا الأمر قد يعطي تفسيراً عقلانياً للأزمات المصرفية.

<sup>1</sup> عبد الرزاق سعيد بلعباس، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> Lacoue La Barthe.D, *Finance internationale " l'état actuel de la théorie"*, édition economica, france, 1992, P 409.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 333.

<sup>4</sup> Marc Bassoni et Alain Beitone, *Problèmes monétaires internationaux*, édition Armand colin, France, 1998, P 39.

## 5. مدرسة عدم الاستقرار المالي.

يقصد بالاستقرار المالي مدى قدرة القطاع المالي على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تداعياتها على مكونات القطاع المالي الرئيسية، وعلى الرغم من صعوبة الاتفاق على مفهوم واحد للاستقرار المالي نتيجة اختلاف الهياكل الاقتصادية، إلا أن المفهوم الأكثر شيوعاً في العالم حالياً هو أن الاستقرار المالي يعني به التوصل إلى الحالة التي يستطيع فيها القطاع المالي استيعاب وتخفيف حدة الضغوط على مؤسساته من جراء الأزمات الاقتصادية.<sup>1</sup>

وعليه فعدم الاستقرار المالي يتمثل في عدم قدرة القطاع المالي على امتصاص اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية وإمكانية التعامل معها بشكل يقلل من أثارها وتجنبها.

وتعتبر هذه المدرسة أن الأزمة المالية ما هي إلا نتاج آلية داخلية، تفرض أن المتعاملين الاقتصاديين ليسوا متشابهين وأنه يوجد عدد قليل فقط من المتعاملين أذكيا و يتميزون بالخبرة والكفاءة وعلى دراية بكل شيء، مما يبين وجود عدم التجانس بين الأعوان الاقتصاديين من حيث الحصول على نفس المعلومات لأن هذه الأخيرة تتطلب تكاليف باهظة، ففي هذا المنظور وفي حالات عدم التأكد قد يكون من المنطقي، أن يعتمد كل عون إلى تقليد الأعوان الآخرين والذين يعتبر أنهم أصحاب خبرة وكفاءة ولهم معلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة، وبفعل ذلك التقليد والمحاكاة ينتج هنا سلوك عقلاني.<sup>2</sup>

وهذه الفرضية – أي فرضية عدم الاستقرار المالي – جاء بها الاقتصادي الأمريكي الشهير " هيمن منسكي " ( Hyman Minsky)، إذ توصل لها من خلال أطروحته عام 1994 بعنوان التقلبات التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية، وفي الكتاب الذي نشره عام 1986 م بعنوان إحداث استقرار في اقتصاد غير مستقر،<sup>3</sup> إذ يرى أن أزمات المديونية المفرطة تمهد في بعض الأحيان للاقتراض بشكل غير منطقي، عندما تكون الظروف مواتية ويستفيد الفاعلون الاقتصاديون (الشركات، العائلات ) من النمو ومن معدلات الفائدة المنخفضة، ولكن عندما تنقلب معدلات الفائدة نحو الارتفاع خاصة نتيجة التضيق النقدي أي عندما يتم رفع معدل الفائدة الأساسي من قبل المصرف المركزي، فإن المديونية التي كانت تبدو محتملة نظرا للمستوى المعتدل لمعدلات الفائدة، تصبح غير مطابقة وتميل إلى المديونية المفرطة،<sup>4</sup> وهو ما حدث في الآونة الأخيرة عند حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 وما أدت إليه من عدم استقرار وتذبذب في الأسواق المالية العالمية، والى إيجاد حالة من

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 142.

<sup>2</sup> E.BARTHALON, Crises Financières " un panorama des explications ", revue problème économiques, N°2595, 16 décembre 1998, p p 4- 5.

<sup>3</sup> أحمد مهدي بلواني، أزمة عقار .. أم أزمة نظام؟، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 254 .

<sup>4</sup> Patrick Artus et autres, La crise des subprimes, Conseil d'analyse économique , La Documentation française, france, 2008 , p 263.

الخوف الشديد في أواسط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.<sup>1</sup>

ومن الذين تحدثوا عن هذا الأمر الأستاذ "روبرت هولند" (Robert Holland) في المؤتمر الذي نظمه بنك الاحتياط الفيدرالي لسان فرانسيسكو عام 1985م، حين ربط عدم الاستقرار المالي بالنظام الرأسمالي وليس بسوء الإدارة أو الرقابة في حدوث الأزمات.<sup>2</sup>

## 6. مدرسة شيكاغو.\*

ترجع هذه المدرسة حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى عوامل داخلية ترجع إلى التأثيرات النقدية على اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يرى أصحاب النظرية النقدية هذه وعلى رأسهم هوتري "Hawtrey" أن الدورة الاقتصادية تنسب إلى أسباب نقدية بحتة، ذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن تحدث لولا تأثرها بعرض النقود، والسيطرة على هذه الأخيرة بمفردها تكفي للسيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتكفي بالتالي لتفادي آثار التضخم والكساد والانخفاض في معدل النمو، كما ترجع هذه المدرسة أيضا أسباب الأزمات إلى نقص الاستهلاك الناجم عن النقص بالدخول وضعف القوة الشرائية والمغالاة في الادخار من قبل جمهور المستهلكين.<sup>3</sup>

إذن نستنتج مما سبق أن ظاهرة الأزمات المالية أخذت قسطها من التحليل في المدارس الاقتصادية، حيث قامت بدراستها العديد من المدارس وفسرت أسبابها العديد من النظريات، وقامت كل واحدة منهم بإبراز حججها في أسباب حدوث الأزمات المالية مدافعة عنها ومحاولة إثبات صحتها في الواقع، فكل نظرية جديدة تظهر نجدها تنتقد النظرية التي سبقتها وتبين النقائص التي لم تأتي بها النظريات الأخرى السابقة لها، فلا نستطيع الحكم عن صواب نظرية دون غيرها لان كل نظرية تكون صالحة في المكان والزمان الذي ظهرت فيه دون المكان والزمان الذي تقوم فيهما أزمات اقتصادية أخرى.

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 78.

<sup>2</sup> أحمد مهدي بلواقي، مرجع سابق، ص 254.

\* سميت بمدرسة شيكاغو لان معظم أنصار هذه المدرسة ينتمون إلى جامعة شيكاغو.

<sup>3</sup> عمر يوسف عبد الله عبابنه، مرجع سابق، ص 38-40.

## ثانياً: مفهوم الأزمات المالية.

من بين التعاريف المعطاة لتفسير ظاهرة الأزمات المالية مايلي:

يقصد بالأزمة المالية ذلك الاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية التي يتبعه انهيار في المؤسسات المالية تمتد أثاره إلى قطاعات أخرى،<sup>1</sup> فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات وانهايار قيمتها التي تملكها، فمثلاً إذا حصل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في قيمة عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو في مجموعة من المؤسسات المالية فإن الأثر سيمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد،<sup>2</sup> مما ينجم عنه إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.<sup>3</sup>

وعرفت أيضاً على أنها الانهيار المتزامن لمجموعة من المؤسسات المالية المترابطة، بسبب محاولة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين تصفية أصولهم، وهذه التصفية تحدث بسبب تغير توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة، كما أن الحوادث الخارجية كالحروب يمكن أن تهدد استقرار الأسواق وتؤدي إلى حدوث أزمة، وتحدث هذه الأزمة في اقتصاد واحد أو عدة اقتصاديات مترابطة فيما بينها.<sup>4</sup>

وهناك تعريف ثالث لها يعرفها على أنها حدوث انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية الناتج عن عدم وجود تفاعل وانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسة الاستثمار، الأمر الذي ينجر عنه حدوث فوضى اقتصادية ويتسبب في إفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين والوساطة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.<sup>5</sup>

فهي إذن عبارة عن موقف تتعرض له الدولة، ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهريّة للدولة، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه، حيث يجب عليه في نفس الوقت اتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Patrick lagadec, **apprendre a gerer les crises** , 2 eme ed, édition d'organisation, France, 1994, p 34.

<sup>2</sup> محمد سهو نزهان ومحمد جميل عمر، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010، ص 659.

<sup>3</sup> عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 1999، ص 18.

<sup>4</sup> شوقي جباري وفريد خميلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 1 و2 ديسمبر 2010، ص 6.

<sup>5</sup> علي كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 276.

<sup>6</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 18.

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للأزمات المالية على أنها ذلك الاختلال وعدم الاستقرار الذي يترتب عنه حدوث نتائج مؤثرة تهدد بقاء الأنظمة الاقتصادية نتيجة تغيرات اقتصادية معينة قد تحدث بصورة مفاجئة دون سابق إنذار، وتؤدي إلى إحداث تدهور حاد في النظام المالي لبلد معين يكون مصحوبا بفشل وانهيار العديد من المؤسسات المالية، ويكون اختيار البورصة من أهم سماته، مما يؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لترابط الأعمال الاقتصادية ببعضها البعض، وهذا ما يجعل واضعي السياسات ومتخذي القرارات في حيرة لتدبير ما يجب فعله إزاء هذا الوضع، وقد تحدث الأزمة على نطاق محدد في دولة ما وقد تضرب على نطاق واسع يعم جزء كبير من الدولة أو المناطق المجاورة، أو تعبر القارات مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أواخر سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يمكن توضيحها على أنها مرحلة من اختلال التوازن الاقتصادي تظهر نتيجة لتدهور وانخفاض في بعض المؤشرات المالية وسوء أحوال الظروف الاقتصادية بحيث تشكل خطورة كبيرة على النظام الاقتصادي في بلد معين، وتجعل صانعي السياسات الاقتصادية غير قادرين على التعامل معها أو حلها والتخلص منها أو من آثارها، فهي مرحلة تحويلية، تحدث في فترة معينة تسمح بإعادة تنظيم وتعديل ومعالجة بعض جوانب الخلل في الأنظمة المالية والمصرفية في الدولة وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج، ولعدل النمو، وارتفاع معدل البطالة.

ومن بين الخصائص الأساسية التي تتميز بها الأزمات المالية يمكن إجمالها فيما يلي:<sup>1</sup>

1. حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
2. التعقيد، التشابك، والتداخل في أسبابها وعواملها؛
3. نقص المعلومات الكافية عنها؛
4. تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة.

### ثالثا: مؤشرات حدوث الأزمات المالية.

تعتبر المؤشرات المالية أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، فهي تعطي إشارة لاحتمالات حدوث الأزمات في وقت مبكر قبل وقوع الحدث، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية لمنع وقوعها أو الحد من الآثار المترتبة عنها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن وتجنب تكرار حدوث هذه المخاطر، ومن بين المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ باقتراب حدوث الأزمات المالية ما يلي:

<sup>1</sup> صالح مفتاح ومعارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية "النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و6 ماي 2009، ص 4.



1. مؤشرات متصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

يوجد العديد من المؤشرات الاقتصادية العامة التي يمكن التنبؤ من خلالها بإمكانية حدوث أزمة مالية، وتتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية في الدولة و ينجم عنها حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة على تحقيق طموحاتهم الاستثمارية، حيث دائما ما تتوجه هذه الاستثمارات إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو، ومن بين هذه المؤشرات:<sup>1</sup>

- الارتفاع في معدل البطالة؛

- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية؛

- ارتفاع معدلات التضخم و المستوى العام للأسعار؛

- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛

- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة؛

- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره؛

- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مقارنة بمعدلها في السنتين السابقتين وزيادة عرض النقد مقارنة

بالاحتياطات الأخرى قبل 13 شهرا من حدوث الأزمة تعتبران إشارات تحذير لحدوث أزمة عملة في البلدان الصناعية والبلدان النامية الناشئة.<sup>2</sup>

إن الارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية، والعجز في الحساب الجاري والتوسع في الائتمان المحلي، والزيادة في عرض النقود، وارتفاع المديونية الأجنبية، وارتفاع حصة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل نحو الداخل وهبوط معدل النمو الاقتصادي والتقلب في أسعار الفائدة الدولية هي في الغالب مؤشرات تدل على تعرض بلدان عديدة إلى أزمة مالية، لذا يمكن الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي كعلامات للتنبؤ بوقوعها مما يستدعي الاستمرار في تحليلها من قبل واضعي السياسات الاقتصادية لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 20 - 21.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل، الأزمات المالية "مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص 284.

وتشير الدراسات إلى ضرورة توافر ثلاثة شروط في الظروف التي ترشح لحدوث أزمة وهي:<sup>1</sup>

- **المفاجأة وعدم التوقع:** إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد المصالح الأساسية المنوط به حمايتها كلها أو بعضها، وفي هذه الحالة يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة ونقص التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية وقواعد علمية، ويقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وقدر عدم توقعها تكون قوة قسوتها، وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها؛
- **التهديد للمصالح الأساسية للدولة:** إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة في مصاف الأزمات تهدد المصالح الاقتصادية والمالية التي تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة، مما يعني أننا نكون إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح المالية، ويقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية؛
- **الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار:** كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان ذلك دليلاً على حدوثها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيراً وبالعكس، لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكون حائلاً بينه وبين دراسة البدائل التي يمكن له الاختيار من بينها لاختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها.

## 2. المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.

تتصل هذه المؤشرات بالأسواق النقدية والمالية ويمكن إجمالها في ما يلي:<sup>2</sup>

- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الائتمان؛
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك؛
- غياب الشفافية و الإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛
- ارتفاع حجم الديون الخارجية القصيرة الأجل لما لهذه الديون من أثر سبيء على القطاعات المالية بسبب سهولة دخولها إلى الدولة و خروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية؛

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 20-21.

<sup>2</sup> عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 39.

- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولا إليها وخروجها منها؛

- غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛

- انخفاض الائتتاب في أسواق الأوراق المالية.

وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض لكي تحدث أزمة مالية، فوجود عدد منها فقط قد يجعل النظام المالي والمصرفي عرضة لمخاطرها، مما قد يؤثر عليه في ممارسة نشاطاته المالية والمصرفية على حد سواء ويؤدي إلى تدهوره وانهاره في اغلب الأحوال.

### المطلب الثاني: أسباب حدوث الآزمات المالية وأنواعها.

لا يمكن إرجاع العوامل التي أدت إلى حدوث الآزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، وإنما هي مجموعة من الأسباب التي تؤدي بمحملها إلى حدوث أزمة مالية حسب نوعها، وقد يكون سبب واحد فقط كفيل بحدوثها، فبالرغم من انه لكل أزمة خصائصها وأسبابها إلا انه هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى حدوثها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أسباب حدوث الآزمات المالية وأنواعها.

#### أولاً: أسباب حدوث الآزمات المالية.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الآزمات المالية العالمية ما يلي:

##### 1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

إن تقلبات أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للآزمات المالية في الدول النامية، فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الآزمات المالية.<sup>1</sup>

##### 2. عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف واضطراب القطاع المالي.

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب

<sup>1</sup> جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص 7.

عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق، وكل هذا يعود إلى التحرر المالي الغير الوقائي وغير الحذر للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد الذي يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، والتي تحدث مثلا عند تحرير أسعار الفائدة فاقدة المصارف المحلية الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييدها، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية، ويترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية وإلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية.<sup>1</sup>

### 3. سياسات سعر الصرف.

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثال حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، أما في حالة انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي.<sup>2</sup>

### 4. قلة خبرة وكفاءة الإدارات العليا في المصارف .

نجحت الإدارات العليا في حالات متعددة في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

<sup>1</sup> ناجي التوي، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، 2004، ص ص 5-6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 8.

إضافة إلى الأسباب السابقة هناك بعض العوامل الأخرى التي يمكن اعتبارها من مصادر الأزمات المالية وهي:<sup>1</sup>

- التغيرات الدولية من الكوارث و الحروب؛
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار؛
- الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية؛
- المضاربة غير المحسوبة.

مما سبق يمكن استخلاص أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات المالية تتمثل في انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم، كذا التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز أسواق الأوراق المالية مع الضعف في النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي للدول التي حدثت فيها الأزمات، علما أن الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية وبالتالي الأزمات المالية.

### ثانيا: أنواع الأزمات المالية.

هناك العديد من الأزمات المالية التي حدثت في العالم، وكل واحدة تختلف عن الأخرى حسب طبيعتها وظروف حدوثها، وهناك العديد من العناصر التي تشترك فيها مختلف الأزمات المالية التي حدثت، نظرا لتشابه الأسباب التي أدت إلى تفاقمها، وقد تم تصنيف الأزمات المالية على اعتبارين أساسيين هما نوعية الأزمة ومسبباتها، إلا أن التصنيف الشائع لأنواعها هو ذلك القائم على أساس نوعيتها والذي يعتمد على صندوق النقد الدولي كإطار لتبين أنواع الأزمات المالية، وفيما يلي سوف يتم عرض هذه الأنواع والتي أكد كانت واحدة منها نوعا من الأزمات المالية التي حدثت في الماضي والتي ستحدث في المستقبل.

#### 1. الأزمات المصرفية.

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية Banking Crisis، وعندما يحدث العكس أي تتوفر

<sup>1</sup> فريد راغب النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 207.

الودائع لدى البنوك وتعرض البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان Credit Crunch<sup>1</sup>، فالأزمات المصرفية كانت نادرة الحدوث في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بسبب وجود قيود على حركية الودائع ورؤوس الأموال في البنوك، ولكنها أصبحت كثيرة الظهور بداية من سبعينات نفس القرن وهذا راجع لتطور وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكارات الحاصلة في أدوات ووسائل التمويل، حيث ساهمت أنظمة المدفوعات الإلكترونية المتطورة في تجاوز البنوك التجارية لبعض المؤشرات الرقابية التي تعكس المركز المالي للبنوك التجارية.<sup>2</sup>

## 2. أزمات العملة وأسعار صرفها.

تحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة بسرعة بالغة نتيجة عمليات المضاربة مما يؤثر على قدرتها على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، ويؤدي إلى انهيار سعرها،<sup>3</sup> فالتغير في سعر صرف العملات الوطنية يرتبط بالتغير في سعر صرف العملات الأجنبية إذ أن ارتباط عملة الدولة بالدولار مثلاً يحتم عليها تحمل تبعات تغيرات سعر صرف الدولار سلبي أو إيجاباً،<sup>4</sup> فأزمات النقد الأجنبي تتضمن هبوطاً شديداً في قيمة العملة، يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية، ويمكن أن نلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والشركات والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية، لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لحدوث اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي، وهناك أسلوبين لتوضيح أزمات النقد الأجنبي، الأول هو الأسلوب التقليدي ويشير هذا الأسلوب إلى أن التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار الصرف الثابتة، يؤدي إلى حصول مضاربات حادة على العملة الوطنية وانخفاض حاد في حجم الاحتياطيات الأجنبية، وعندئذ ستضطر السلطات النقدية للتخلي عن سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية لعدم إمكانية الدفاع عنه عند مستوى ثابت، وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على سعر الصرف الثابت في حد ذاته يصبح أمراً مكلفاً، لأن قيام السلطات النقدية برفع أسعار الفائدة الوطنية من أجل دعم العملة الوطنية عند مستوى معين يجعل كلفة الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة مرتفعة بالنسبة للحكومة، وذلك فيما يتعلق بارتفاع خدمة الدين العام التي تتحملها في حالة رفع أسعار الفائدة الوطنية، وفي هذا الأسلوب تتسم الفترة السابقة لأزمات النقد بانخفاض تدريجي ومستمر في الاحتياطيات الأجنبية، وبمعدل نمو سريع في الائتمان المحلي، وتوسع في إصدار النقود لتمويل القطاع العام، أما الأسلوب

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص 189 - 190.

<sup>2</sup> ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية "التحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 29 أبريل 2009، ص 5.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص 190.

<sup>4</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 25.

الحديث لتحديد أزمات العملة وسعر صرفها فإنه يعطي دورا للتوقعات المتشائمة في تفسير الأزمة، أي انه ربما قد تقع حتى دون حدوث تغيير في الظروف الاقتصادية، فالاقتصاد الوطني قد يكون متوازنا في ظل سعر صرف ثابت ولكن التوقعات المتشائمة ربما تقود فيما بعد إلى تغيير السياسات الاقتصادية، ومن ثم يكون التحلي عن نظام سعر الصرف الثابت أمرا محتملا.<sup>1</sup>

### 3. أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات".

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة bubble، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم مثلا هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل،<sup>2</sup> حيث يعتقد كل مضارب انه بمنأى عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أي عند تحقيقه لمكاسب رأسمالية ضخمة إلا انه بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار،<sup>3</sup> فتبدأ حالات الذعر في الظهور ويمتد الأثر نحو أسعار باقي الأصول.<sup>4</sup>

### 4. أزمات الدين الخارجي.

تعرف المديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البد المقترض من الدولة الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية، ويكون سبب هذا الانقطاع في اغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة الطرف المدين على الوفاء بالتزاماته،<sup>5</sup> فهي قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة اتجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع الفائدة مع وبدون أساس.<sup>6</sup>

ويحدث هذا النوع من الأزمات إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد وارد الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة،<sup>7</sup> فعبء خدمة الديون يضع

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص ص 281-282.

<sup>2</sup> محمد سهو زهران ومحمد جميل عمر، مرجع سابق، ص 660.

<sup>3</sup> احمد يوسف الشحات، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة "مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 15.

<sup>4</sup> ساعد مراط، الأزمة المالية العالمية 2008 "الجدور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 2.

<sup>5</sup> أمال قحارية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثالث، 2005، ص 136.

<sup>6</sup> بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، 2004، ص 5.

<sup>7</sup> كمال العقرب وبلحمدي سيد علي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية "النظام المالي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009، ص 8.

البلاد المدينة أمام خيارين مريرين هما النمو والتنمية من ناحية، وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى، فإذا أعطت الدول النامية أولوية لاعتبارات النمو والتنمية فإنها تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، وإن هي وضعت الوفاء بتلك الالتزامات في المرتبة الأولى فإنها لا بد أن تضحي إلى حد كبير بإمكانيات النمو والتنمية.<sup>1</sup>

إذن فأدبيات الأزمات المالية أرصدت أربع أنواع من الأزمات المالية التي تم ذكرها سابقا، وقد تأتي هذه الأزمات فرادى أو معا، وتلحق أضرارا بالغة في الاقتصاديات التي تحدث فيها، وقد اظهر تقرير لصندوق النقد الدولي انه في الفترة من 1970-2008 حدثت 124 أزمة مصرفية و 208 أزمات عملات و 63 أزمة مديونية في بلدان متقدمة وبلدان صاعدة وبلدان نامية.<sup>2</sup>

فالأزمات المالية هي حالة من الاضطراب و التوتر المالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعى تدخل السلطات المعنية لاحتواء تلك الأوضاع، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية أو أزمة أسواق راس المال، وقد يكفي حدوث أزمة واحدة أو أزميتان معا لتشكيل أزمة عالمية، فكل واحدة تختلف عن الأخرى حسب القطاع الذي تنشأ فيه.

<sup>1</sup> سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، مصر، 1991، ص 145 .

<sup>2</sup> علي توفيق الصادق، تطوير دور الدولة في التنمية "قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و 20 ديسمبر 2009، ص 2.



## المطلب الثالث: سياسات تجنب الآزمات المالية وانتقال عدواها.

لقد أصبحت سياسة انتقال عدوى الآزمات سمة من سمات النظام الرأسمالي، خاصة في ظل تدويل الحياة الاقتصادية وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات والتبادل الدولي، وتزايد أهمية التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وناهيك عن تداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول، فعندما تحدث أزمة في بلد معين فإنها تنقل عدواها مباشرة إلى دول أخرى لتشابك العلاقات الاقتصادية والترابط الوثيق فيما بين الأسواق الدولية، ولتفادي هذه الظاهرة أو لتفادي حدوث الآزمات من أساسه تم إيجاد وتطوير مجموعة من التدابير والسياسات ووسائل الإنذار المبكر للكشف عن هذه الآزمات قبل وقوعها ومحاولة الحد من أثارها السلبية قدر الإمكان إذا وقعت، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي تمنع من حدوثها مرة أخرى:<sup>1</sup>

**أولاً:** العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصاً تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنوع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاماً بأهدافها؛

**ثانياً:** الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى؛

**ثالثاً:** التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة، والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصاً في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية، واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الآزمات والاستعداد أيضاً لمواجهة الآزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي؛

**رابعاً:** الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، باستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وتعميق السوق المالي، وزيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كمييار لجنة بازل لكفاية رأس المال، كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي؛

<sup>1</sup> ناجي التوني، مرجع سابق، ص ص 10 - 11.

**خامسا:** تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي؛

**سادسا:** تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي، وكذا تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإداراتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف؛

**سابعا:** منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي وكذا رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛

**ثامنا:** إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة؛

**تاسعا:** الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والآزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى، وهذه الطرق تتضمن تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل وتطبيق نسبة السيولة الإيجابية والتحفيز على القروض الرديئة وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر؛

**عاشرا:** تدخل السلطات النقدية في سياسة توزيع الأرباح مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين، وكذا زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات وتعيين مدققي حسابات خارجيين ووضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد وإنشاء مكتب مركزي للمخاطر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 11-12.

إن عدوى الأزمات المالية وتفشيها في الحقل الاقتصادي أثرت على الحياة الاقتصادية بشكل كبير لذا فان هذا التأثير يحتم علينا بضرورة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وضبط التوازن كما نادى به الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وان لا نرفع شعار الرئيس الفرنسي ساركوزي في دفاعه عن العولمة بقوله ننجو معا أو نغرق معا، فلا بد من وضع نظم وسياسات اقتصادية للحد من الآثار السلبية التي تضر بالأنشطة الاقتصادية التي تم إنشائها وتم صرف الملايير من الأموال عليها والتي تهدم كلها بمجرد حدوث أزمة مالية.

## المبحث الثاني: أهم الآزمات المالية العالمية.

شهد الاقتصاد العالمي في بدايات القرن الماضي أكبر أزمة عالمية سنة 1929، وعرفت طيلة النصف الثاني من القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة هذه جملة من الآزمات المالية المتعاقبة ومن بينها الأزمة المكسيكية سنة 1982 وأزمة البورصة الأمريكية في أكتوبر 1987، والأزمة اليابانية سنة 1990، والأزمة الآسيوية سنة 1997، ثم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وقد تبين بشكل حاسم أن الآزمات الاقتصادية الكبرى في ظل العولمة تنتقل بشكل سريع من سوق مالية إلى أخرى وذلك راجع إلى الترابط فيما بينها جميعا، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أشهر الآزمات المالية التي حدثت في الاقتصاد العالمي وألقت بتداعياتها على مختلف دول العالم.

### المطلب الأول: أزمة الكساد الكبير 1929.

تعتبر أزمة 1929 من أهم الآزمات وأشهرها حده من حيث الآثار التي خلفتها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى المراحل التي مرت بها وخصائصها والنتائج المترتبة عنها.

#### أولا: مراحل تطور أزمة الكساد العظيم 1929.

إن السبب الرئيسي وراء قيام أزمة الكساد العظيم 1929 بالمعنى الواسع يرجع إلى الفترة 1914-1918، فلولا الحرب العالمية الأولى لما حدثت الأزمة بأبعادها، ففي تلك الفترة من الزمن كان من الممكن حدوث دورة ركود عادية قد لا تصل إلى درجة الكساد الكبير، فهذه الأزمة لم تظهر بوادرها في الولايات المتحدة في بادئ الأمر، بل بدأت في الدول الأوروبية، حين انخفضت وتدهورت حالة النشاط الاقتصادي بعض الشيء، مؤكدة دراسة أجراها المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية أن الكثير من الدول دخلت في حالة ركود عامي 1927 و1928، قبل وقت كاف من موعد ينظر إليه عادة بأنه تاريخ أزمة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في انهيار بورصة وول ستريت أكتوبر 1929، حيث يوضح أن كل من استراليا وألمانيا والبرازيل والهند وبلغاريا دخلوا في مرحلة من الكساد قبل انهيار سوق الأسهم الأمريكية، إضافة لذلك فإن أسعار الأسهم الألمانية قد انخفضت بشكل حاد بحلول صيف عام 1929، ودخلت بريطانيا العظمى وكندا وهولندا والسويد واليابان حالة من الركود التجاري وحتى فرنسا، وبدأ النشاط الصناعي في الهبوط في كندا وإيطاليا أيضا، قبل انهيار سوق البورصة الأمريكية.<sup>1</sup>

وفي تلك الفترة كان المسؤولون الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون بأن النظام الاقتصادي محصن تماما من التعرض للآزمات المالية، فلم يقوموا بمسؤولياتهم على أتم وجهه، فقام المسؤول على السياسة النقدية هناك بالتوسع في الائتمان

<sup>1</sup> Herbert Hoover, *The Great Depression 1929-1941*, THE MACMILLAN COMPANY, NEW YORK, 1952, p p 2- 3.

من خلال عمليات السوق المفتوحة وخفض سعر الخصم بعد التشاور والمناقشة مع كبار المسؤولين مما أدى إلى حدوث التضخم مباشرة.<sup>1</sup>

فبعد الحرب العالمية الأولى شهدت الساحة الدولية استقرارا نقديا وماليا، واستفاد المواطنون خاصة في أمريكا من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية والأجهزة المنزلية، وبمرور الوقت زادت حدة هذه الديون، كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بأن يسرت القروض الداخلية وإنما شجعت أيضا القروض الخارجية لتحقيق هدفا استراتيجيا بالنسبة لها ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية براس المال الأمريكي بغرض السيطرة، واستمر هذا الازدهار الاقتصادي إلى عشرينات القرن الماضي، حين شهدت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية ثراء غير مسبوق إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى، فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم مما جلب مزيدا من الانتعاش والازدهار الاقتصادي،<sup>2</sup> نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة من جهة أخرى، كما عرف ارتفاع في المرودية الفلاحية وزيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي،<sup>3</sup> حيث كانت الآراء الاقتصادية اعتمادا على الفكر الكلاسيكي تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم.<sup>4</sup>

ففي خريف 1929 ظهرت أزمة الخميس الأسود، والتي يرجع سببها الرئيسي إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وسياسة كثافة الإنتاج لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهائها والاستغناء عن البضائع الأمريكية.<sup>5</sup>

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت الممول الرئيسي لمختلف دول العالم خاصة من السلع الاستهلاكية فكانت تنتج بكثافة وتصدر فائض إنتاجها إلى الدول الأخرى، وكانت الدول الأوروبية من بين الدول المستوردة لتلك البضائع خاصة الغذائية منها أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد نهاية الحرب أصبحت الدول الأوروبية تقوم بإنتاج تلك السلع التي كانت تستوردها من الولايات المتحدة الأمريكية، فانخفض الطلب العالمي على سلع هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت بقيت هذه

<sup>1</sup> IBID, p 7.

<sup>2</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية "قديمتها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 33.

<sup>3</sup> ساعد مرابط، مرجع سابق، ص 4.

<sup>4</sup> زكريا سلامة عيسى الشنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية "من منظور الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 164.

<sup>5</sup> الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الكساد الكبير، متاح على

ar.wikipedia.org/wiki، 20 جويلية 2011، سا:09.

الأخيرة تنتج بنفس الكمية التي كانت تنتج بها أثناء الحرب، فتكدست البضائع لديها وأفلست الكثير من المصانع وتم تسريح العمال وانتشرت البطالة وانخفضت القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي وتفاقت المشاكل الاجتماعية والأخلاقية.

ومن جهة أخرى، فخلال سنوات الحرب العالمية الأولى أدخلت بعض التعديلات على الأنظمة النقدية السائدة، مما أدى إلى حدوث استقرار نسبي، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك بالازدهار منذ عام 1924، واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في أكتوبر 1929،<sup>1</sup> ومع هذا الازدهار زادت الادخارات وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم وظهرت المضاربة الوهمية حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس لان التوزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع، مما دفع بالسلطات النقدية الأمريكية للتسامح لعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع هذه، إلى أن اتجهت أسعار الأسهم نحو الانخفاض في سبتمبر 1929، فظهر عدم انتظام التسعيرة في البورصة، وفشلت محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان، فانهارت البورصة حيث فقدت 30% من قيمتها في أكتوبر و50% في نوفمبر، فبلغت الخسائر الإجمالية 30 مليار دولار.<sup>2</sup>

كل هذه العوامل تداخلت وأدت إلى حدوث أزمة الكساد العظيم 1929، والتي تعتبر نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب نشوء الحرب العالمية الثانية.

### ثانيا: خصائص أزمة الكساد الكبير 1929.

لقد تميزت أزمة 1929 عن غيرها من الأزمات الأخرى بالخصائص التالية:<sup>3</sup>

1. كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي ؛
2. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله أدت إلى استمرار الأزمة لفترة طويلة 1929-1933؛
3. عمق و حدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10.000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33%؛
4. انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3,1% مقابل 5,5% في عام 1929؛

<sup>1</sup> أ.إ. بلحوك، تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القر ويني، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات، بدون ذكر بلد النشر، 1989، ص 48.

<sup>2</sup> مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 100.

<sup>3</sup> مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية "البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال"، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 100-103.

5. اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية و المالية إلى الدول الأوروبية؛
6. رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول عام 1931.

### ثالثاً: النتائج المترتبة عن أزمة الكساد الكبير 1929.

وكانت النتائج المترتبة عن أعظم أزمة في التاريخ الاقتصادي كما يلي:<sup>1</sup>

1. امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية على نحو يهدد أركان النظام الرأسمالي؛
2. فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر والمعروف وفق مقولة "دعه يعمل اتركه يمر" وسقوط النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والعمل على إحداث التوازن التلقائي في النشاط الاقتصادي دون تدخل من جانب الدولة؛
3. قيام العديد من الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر؛
4. أكدت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق التشغيل التام.

فأزمة 1929 تعتبر أكبر أزمة عرفها التاريخ الاقتصادي، محتملة مكانة كبيرة في الاقتصاديات الدولية بدليل دراساتها والافتداء بها إلى غاية يومنا هذا، فبسببها قامت المدرسة الكينزية، وجاءت بمبدأ كذبت به افتراض استحالة حدوث الأزمات المالية الذي نصت عليه المدرسة الكلاسيكية مبرهننا كينز صحة انتقاده بحدوث أزمة 1929.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص ص 186-187.

## المطلب الثاني: الآزمات المالية خلال الثمانينات.

عرفت فترة الثمانينات من القرن الماضي العديد من الآزمات المالية في فترة وجيزة ونظرا لأحداث متعاقبة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أبرزها واشهرها على المستوى العالمي:

## أولا: أزمة الديون العالمية 1982.

في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض هذه بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الدين وخدمتها.<sup>1</sup>

ف تعود أزمة المديونية إلى سنوات الازدهار التي ارتبطت بعمليات إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وما جاء بعدها من تراخي الطلب العالمي على الموارد الأولية التي تنتجها الدول النامية وتدهور شروط التبادل التجاري، حيث تفاقمت الأزمة مع حصول الدول النامية على استقلالها والبدء بعمليات التنمية والتصنيع، فقامت الدول الرأسمالية بضخ كميات هائلة من القروض إلى تلك الدول من خلال ما يعرف بتدوير البتر ودولار أي تدوير الفوائض النفطية والسيولة المتراكمة في أسواق الاورو دولار لتمويل عجز موازين مدفوعاتها، وبعد ذلك حصلت تغيرات عديدة على هيكل المديونية وشروط الإقراض المرافقة لها مما أدى إلى اندلاع أزمة مديونية عالمية وعدم قدرة الدول المقترضة على سداد ديونها، حيث طالبت هذه الأخيرة بإعادة جدولة ديونها مع الجهات المقرضة فتمخض عنها توقف عمليات التنمية في الكثير من الدول وتردي مستوى المعيشة وتعرض النظم الاقتصادية لأخطار حقيقة<sup>2</sup>، فمنذ مطلع السبعينات تراكمت لدى الدول النامية ديونا دولية بلغت 1,4 ترليون دولار، وقد تصاعدت هذه الديون لدى العديد من الدول النامية التي اقترضت بكميات هائلة من المصارف الخاصة للدول المتقدمة، بغية تمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية، ولتسديد فواتير النفط المرتفعة خلال السبعينات، هذا الارتفاع ما زاد من تفاقم الاختلالات الخارجية لعدد كبير من الدول المستوردة للنفط، وهكذا اضطرت الدول النامية للاقتراض الخارجي على نطاق واسع لتغطية العجز الكبير في موازن مدفوعاتها، فانطلقت بذلك الشرارة الأولى لهذه الأزمة حينما أعلنت السلطات المكسيكية المسؤولية عن عجزها بتسديد ما بذمتها من ديون خارجية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 187.

<sup>2</sup> هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 182-183.

<sup>3</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص 83-84.



## ثانيا: أزمة الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987.

في يوم الاثنين الموافق لـ 19 أكتوبر من عام 1987 حدثت أزمة كبيرة في أسواق البورصات العالمية، وذلك بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحاضرة فقط بل وأيضا في أسواق العقود المستقبلية،<sup>1</sup> هذه الأزمة التي اصطلح عليها كارثة أسواق المال الدولية التي لم تستطع العديد من المدارس الفكرية التنبؤ بحدوثها واتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهتها أو تفسير أسباب حدوثها،<sup>2</sup> إذ نشأ ذلك الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، فعندما فتحت بورصة نيويورك أبوابها للتعامل في تمام الساعة العاشرة بتوقيت نيويورك تدافع المتعاملون من كل مكان لبيع أعداد كبيرة جدا من الأوراق المالية التي بحوزتهم بصورة هستيرية لم تحدث من قبل، مما أدى إلى انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في ذلك اليوم، حتى أن مؤشر داو جونز الصناعي خسر 299,02 نقطة في أقل من ساعتين من بدء التعامل في السوق، وبنهاية ذلك اليوم كان هذا المؤشر قد فقد 508,32 نقطة،<sup>3</sup> مما أدى إلى تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في أغلب الدول واتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، وتعرض أسعار الأوراق المالية إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة دفع بالعديد من حملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي أثار القلق في الأوساط المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يجدون مشترين، وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرز بالدولار.<sup>4</sup>

## ثالثا: أزمة الجمعة اليتيمة 13 أكتوبر 1989.

اثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الحملة والتجزئة بنسبة 9% و5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة في فقدان مؤشر داو جونز حوالي 190 نقطة واقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة، ونظرا لأن المستثمرين لديهم دراية سابقة عن الأزمة التي لم يكن هناك فاصل زمني كبير بينها وبين أزمة 1989، فقد عرفوا كيف يسايرون الأوضاع وسرعان ما اتجهت الأوضاع إلى الاستقرار تدريجيا، حيث كانت مجرد اضطرابات طفيفة في الأسعار فقط وليست أزمة حقيقة في البورصة مثلما اعتبرت الأوساط المالية في ألمانيا الاتحادية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> منير إبراهيم الهندي، الأسواق المالية وأسواق راس المال، مكتبة دالتا للطباعة، مصر، 1998، ص 583.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ط2، ج3، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 193-194.

<sup>3</sup> منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص 583.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، بدون ذكر بلد النشر، 1990، ص 88.

<sup>5</sup> مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، مرجع سابق، ص 214.

### المطلب الثالث: الآزمات المالية خلال تسعينات القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.

عرفت تسعينات القرن العشرين العديد من الآزمات، من بينها الأزمة الأرجنتينية 1990، والأزمة المكسيكية 1994، واشهر أزمة حدثت في القارة الآسيوية أزمة جنوب شرق آسيا 1997، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، حدثت العديد من التغييرات والاضطرابات التي أثرت على الأوضاع العالمية بشكل كبير، مما أدى إلى حدوث بعض الآزمات المالية أو كان سببا من أسباب نشوب الآزمات فيما بعد كما صرح بها بعض الاقتصاديين، ما جعلنا نبحت على الآزمات التي حدثت في هذا القرن، والتعرف على أهم أسبابها والنتائج التي خلفتها.

#### أولاً: الآزمات المالية خلال تسعينات القرن العشرين.

حدثت في نهاية القرن العشرين العديد من الآزمات المالية سوف نتطرق لها كما يلي:

##### 1. الأزمة المالية الأرجنتينية 1990.

بالرغم من الأداء الاقتصادي القوي للأرجنتين عام 1994 وبداية 1995، إذ بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7,7٪ وانخفض معدل التضخم من 20,6٪ إلى 3,9٪ في سنة 1994،<sup>1</sup> إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدأوا بسحب أموالهم من البنوك على اثر الانهيار الذي حدث في المكسيك فتحولت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد وأصبح لدى البنوك نقص في السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ145 مليار دولار وبلغ معدل البطالة 20٪، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30٪ في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20٪ وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات والمعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر والفساد فثار الشعب الأرجنتيني واستقال رئيس الدولة لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من اجل تصحيح الأزمة.<sup>2</sup>

وتعود جذور الأزمة الأرجنتينية إلى:<sup>3</sup>

- **الاعتماد على القروض:** فالبنوك في الأرجنتين كانت تعتمد في تحقيق أرباحها على القروض بشكل كبير دون تنوع

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 113.

<sup>3</sup> زهية كواش و فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الآزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص ص 6-8.

ملحوظ في محافظتها الاستثمارية، إذ كان لابد على البنوك الأرجنتينية اعتماد مبدأ تنويع المخاطر من حيث النوع والمدة الزمنية التي تشملها استثماراتها المختلفة، فالبنوك التي تعتمد على تنويع استثماراتها ولا تعتمد فيها على الفائدة الثابتة بشكل كبير هي البنوك الأكثر ربحية وتملك قدرة أكبر على الاستمرارية واستيعاب الصدمات الاقتصادية، حيث أن الفائدة تناسب طردا مع مخاطر المشروع الاقتصادي؛

- **عجز في الميزانية:** كانت الأرجنتين تعاني من عجز ضخم في ميزانيتها نجم عن ضعف الموارد مقارنة مع الحاجة المتزايدة للإنفاق، ولم يتم تغطية هذا العجز من خلال الدين العام الخارجي لأسباب معينة، ما دفع الحكومة للالتفات إلى مصادر مالية داخلية، حيث قامت بأمر البنوك على تمويل العجز في ميزانيتها من خلال إجبار بنوكها المحلية على شراء السندات الحكومية على نطاق واسع، مما أدى إلى استنزاف موارد تلك البنوك التي كان يمكن لها أن تستثمرها في مجالات ذات جدوى اقتصادية؛

- **تمويل البنوك برأس مال أجنبي:** ما جعل المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر هي أن تلك البنوك كانت ممولة برأس مال أجنبي إلى درجة كبيرة، فعندما أحس المستثمرون الأجانب أن الحكومة الأرجنتينية لن توفى بتعهداتها المالية اتجه البنوك التي مولت ميزانيتها دفع ذلك بهم إلى المسارعة في سحب استثماراتهم من هذه البنوك، فالبنك يحتفظ بجزء فقط من ودائع المدخرين ويقوم باستثمار أكبر عدد منهم، لذا فإن طلب المودعين سحب ودائعهم في فترة قصيرة يعتبر خطرا كبيرا على سيولة البنك التجاري الذي يتطلب تدخلا من البنك المركزي لتصحيح الأمر، وإلا أدى ذلك إلى انهيار المنظومة البنكية بالكامل، مما أدى إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي وهذا كان له أثار اجتماعية سلبية كبيرة؛

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** إن رفع أو خفض أسعار الفائدة هي وسيلة نقدية مرتبطة بعملية التحكم في مستوى التضخم في اقتصاد معين، تستخدمها البنوك المركزية في معظم دول العالم، لكننا نرى أن رفع أو خفض سعر الفائدة للتحكم بظاهرة التضخم أمر فيه إجحاف للفئة الضعيفة ماليا من المجتمع، فرفع سعر الفائدة مثلا يهدف إلى خفض حجم الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد من خلال تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك ومن خلال رفع كلفة الاقتراض الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء، إلا أننا إذا ما نظرنا إلى ذلك الأمر بدقة أكثر لوجدنا أن عملية رفع سعر الفائدة لضبط الطلب المتزايد الذي أدى إلى التضخم سينتج عنه بالضرورة انخفاض في حجم الطلب لدى تلك الفئة من المجتمع، لأن الطلب على السلع والخدمات من قبل الفئات الأخرى التي تتمتع بقدرات مادية أعلى لن تتأثر بعملية رفع سعر الفائدة لامتلاكها فائضا ماليا يستوعب تغيرات الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة قبيل الأزمة المالية في الأرجنتين تسبب في حدوث تدهور مالي للبنوك.

## 2. الأزمة المالية المكسيكية 1994 The Mexico's Financial Crisis

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، في أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من نفس القرن، حيث لجأت بعدها الحكومة المكسيكية إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة اعتباراً من 1985، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم اقتصاد السوق، كما سعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، وساعدها على تحقيق ذلك قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وانخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة، وقد نجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم واستئناف النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه 3,1٪ سنوياً بين عامي 1989 و1994، وكان أوج رواجه في 1990، حيث شهد هذا العام موجة من التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك بعد جولة من المفاوضات المكسيكية بشأن ديونها الخارجية، أي قيامها بسياسة تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية، إلا أن انخفاض قيمة العملة المكسيكية البيزو أو بالأحرى تخفيض قيمتها من طرف الحكومة بناء على توصيات صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت وضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج وعجل بالأزمة المالية.<sup>1</sup>

فالتحرير القطاع المالي من القيود لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أدى إلى زيادة المعروض من رؤوس الأموال في الأسواق المحلية، فتوسعت البنوك في منح الائتمان وفقدت البنوك قدرتها على المراقبة والإشراف، وغابت الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية ومجالات توجيه الاستثمارات بسبب تخلي الحكومة المكسيكية عن الكثير من المؤهلين في القطاع المصرفي منذ 1982م، وتم توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار في العقارات مما أدى ذلك إلى نقص في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة العجز في الميزان التجاري من 4,74٪ إلى 5,83٪.<sup>2</sup>

## 3. أزمة جنوب شرق آسيا 1997.

تعد الأزمة التي تعرضت لها بلدان دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) نموذجاً لمظاهر ونتائج العولمة والاقتصاديات المتفتحة على العالم الخارجي وعولمة رأس المال وحركة الاستثمارات غير المباشرة وظاهرة المضاربات على الأوراق المالية والبورصات خاصة بعد تحقيقها العديد من المزايا الاقتصادية خلال الحرب الباردة، غير أن النهاية المأساوية لهذه التجربة وبشكل خاص في مجال امتداد تأثير الأزمة في عمق الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها السياسية وامتداداتها الجغرافية أثبتت عمق الخداع الذي تمت ممارسته على تلك البلدان من قبل دعاة الليبرالية الجديدة ومروجي العولمة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 32-33.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 34.

<sup>3</sup> هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 216-217.

فبعد مرور سنتين على الأزمة النقدية في المكسيك غرقت دول جنوب شرق آسيا بأزمة مماثلة في منتصف عام 1997، ابتدأت الأزمة في تايلاندا ثم انتشرت بسرعة في دول أخرى من المنطقة، حيث بدأت بانخفاض قيمة العملات الآسيوية واستقرارها في قيم منخفضة، وقامت الحكومة التايلاندية ببيع الدولار من احتياطي التبادل الأجنبي وشراء عملاتها، ورفعت من معدلات الفائدة، الأمر الذي أدى بدوره إلى إبطاء النمو الاقتصادي وجعل السندات أكثر جاذبية من الأسهم إذ انخفضت أسعار هذه الأخيرة فيما بعد، ما جعل المؤسسات المالية تصاب بالذعر المالي مما دفعها بشراء الدولار الأمريكي أو سحب عملاتها إلى خارج دول المنطقة، وهكذا وفي نوفمبر 1997 انتقل التدهور في قيم الأسهم إلى أسواق الأسهم في العالم، ولغاية 1997 كانت تايلاندا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، حيث ازدهرت الأسواق خاصة مع زيادة الصادرات وشركات الأموال والبنوك، وفي ضوء الأداء التصديري الملحوظ ومعدلات النمو المرتفعة، فقد تدفق رأس المال على الداخل بشكل ملحوظ خاصة مع تحرير القطاع المالي لتايلاندا، وقد كان من بين عوامل جذب رأس المال ارتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنة بالمعدلات العالمية وتثبيت سعر صرف الباهت BAHT التايلاندي أمام الدولار الأمريكي، وقد أسهمت تدفقات رأس المال الأجنبي داخل البلاد إلى ازدهار وتوسع الائتمان المحلي، والذي اتجه جزء هام منه إلى قطاع العقارات وتحسين البني التحتية وتمويل الاستهلاك الخاص، لكن سرعان ما ولد هذا التدفق ضغطا على قيمة العملة التايلاندية، إذ أظهر ميزان المدفوعات التايلاندي عجزا كبيرا في الميزان التجاري نتيجة زيادة معدلات الواردات والفوائد المدفوعة على الاقتراض الخارجي.<sup>1</sup>

كما أن تزايد هجومات المضاربة أدى إلى إضعاف الباهت التايلاندي، الأمر الذي استدعى البنك المركزي التايلاندي في ماي 1997 على تمويل الجهاز المصرفي بـ 4 مليار دولار للدفاع عن الباهت المرتبط سعر صرفه بالدولار الأمريكي، وتدخله بتبادل احتياطياته من الباهت باحتياطيات الدولار لدى بنوك مركزية أخرى، وبعد ذلك استعمل احتياطياته من الدولار لشراء الباهت في أسواق الصرف الأجنبي، وكنتيجة لذلك تخلت السلطات التايلاندية على نظام تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية وسمحت بتعويمه في 22 جويلية 1997، غير أن تعويم الباهت أدى إلى انخفاض قيمتها بنسبة أكثر من 20٪ مقابل الدولار الأمريكي، وبعد ذلك انتشرت عدوى الأزمة التايلاندية إلى باقي دول جنوب شرق آسيا حيث امتدت الأزمة إلى كل من اندونيسيا وكوريا والفلبين،<sup>2</sup> الشيء الذي جعل المؤسسات الدولية تتدخل وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي لطرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والمهيكلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زهية كواش وفتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سابق، ص 10 - 11.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 11.

<sup>3</sup> عماد صالح سلام، إدارة الآزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2002، ص 316.

ومن ثم شهدت هذه الدول تذبذبا شديدا في سوق الأوراق المالية وفي أسواق العملات وقد وصلت الأمور بعد ذلك إلى أحيارات شديدة في العملات الوطنية في تلك الدول واهتزازات كبيرة في الاقتصاديات الآسيوية انتهت بضياح الكثير من المكاسب التي حققتها تلك الدول من التنمية السريعة التي تمت في هذه البلدان التي كان يطلق عليها النمر الآسيوية.

### ثانيا: الآزمات المالية خلال الألفية الثالثة.

من بين الآزمات التي حدثت في الألفية الثالثة:

#### 1. أزمة فقاعات شركات الانترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا قبل سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعرف بمؤشر ناسداك (Nasdaq) ، فبسبب المضاربة المفرطة والمبالغة الشديدة في أسعار شركات التكنولوجيا بهدف جني أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة، ارتفعت أسعارها بصورة كبيرة، ولكن مع الخوف والذعر الذي أصاب العالم بعد الأخبار غير السارة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبيرة الرائدة بقطاع التكنولوجيا، ومع صدور قرار إمكانية توقف شركة مايكروسوفت كبرى شركات البرمجة للكمبيوتر بعد ممارستها أنشطة احتكارية، وكذا ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0,7% خلال مارس 2000، أدى إلى تفاقم الأوضاع في وول ستريت وغلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يتجاوز 0,8% سنة 2001، وقيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6,25% إلى حدود 0,8% خلال فترة قصيرة من اجل تحفيز النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

#### 2. الأزمة المالية العالمية الـ subprime الأمريكية.

إن أزمة فقاعات شركات الانترنت وما ترتب عنها من نتائج كانت من بين الأسباب التي مهدت الطريق أمام نشوء أزمة subprime، هذه الأزمة المالية ظهرت في القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، وألقت بضلالها على اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة بعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية، وكل ما يخص هذه الأزمة خصصنا له المبحثين التاليين من هذا الفصل ليكونا لمحة عامة عن الأزمة المالية العالمية 2008، ومعرفنا لها وللأسباب التي أدت إلى حدوثها، وكذا أهم النتائج والانعكاسات المترتبة عنها، والحلول التي اعتمدها الدول العربية والأجنبية للتخفيف من أثارها والخروج منها.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 335-339.

### المبحث الثالث: الأزمة الأمريكية المالية العالمية.

لم تحظى أزمة مالية أو اقتصادية كبرى في التاريخ الحديث بمثل ما حضيت به الأزمة المالية العالمية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية من تنظير وتحليل، كما لم تتخذ أزمة سابقة من المظاهر والأبعاد ما اتخذته الأزمة المعاصرة نظرا للاشتباك القائم فيها بين أسبابها ونتائجها وبين الفكر والعمل فيها، والحقيقة والوهم عند حدوثها مما جعلها بلا شك أزمة منفردة في التاريخ الاقتصادي، لذا خصصنا لها هذا الجزء ليكون مفسرا لها ولأبعادها، وموضحا للأسباب التي أدت إلى حدوثها وكذا الانعكاسات التي نتجت عنها.

### المطلب الأول: لمحة عامة حول حدوث أزمة الولايات المتحدة الأمريكية 2008.

لمعرفة كيفية نشأة الأزمة المالية العالمية، لا بد من التعرف على مناخ الاقتصاد الأمريكي قبل فترة اندلاعها، وهو ما سنبينه في الآتي:

#### أولاً: مناخ الاقتصاد الأمريكي قبل الأزمة المالية.

لقد سبق لنا استعراض المؤشرات الأساسية للآزمات المالية في المبحث الأول من هذا الفصل، ويمكن القول بتوافر معظم المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية، فضلا عن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للآزمة المالية العالمية في أمريكا في ذلك الوقت، وذلك بسبب غياب الرقابة الملائمة لنظام السوق في النظام الرأسمالي وليس بسبب النظام الرأسمالي كما اعتقد البعض في حد ذاته، والظروف الاقتصادية الأمريكية في تلك الفترة كانت كما يلي:<sup>1</sup>

1. كانت الأصول المالية عالية المخاطر الغالبة على أسواق الائتمان؛
2. ضعف الجهاز الإداري الذي كان مسؤولا على الإشراف في أسواق المال والنقد؛
3. غابت الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
4. ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛
5. ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل، بسبب سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها؛
6. غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛
7. انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 21-22.

أما عن حالة الاقتصاد العالمي قبل نشوب الأزمة فقد عرف بعض الاختلالات في كيفية توزيع الفائض في الميزان التجاري وسد العجز في ميزان المدفوعات، خصوصا بعد تحرير الأسواق المالية العالمية وبروز التكاملات الاقتصادية التي عملت على مواجهة التضخم عن طريق السياسات النقدية، ووجود وفرة مالية لدى مختلف دول العالم التي أدت إلى انخفاض معدلات الفائدة على السندات وانخفاض في درجات المخاطرة، مما أدى إلى نوع من الاستقرار وتشجيع للمستثمرين على فرص الاستثمار المرحة في ظل الابتكارات المالية الحديثة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على توسيع حجم الائتمان في ظل انخفاض معدلات التضخم ونسب الفائدة على القروض، فإذا نظرنا إلى نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي، فإننا نجد أنها ارتفعت من 19% في الفترة ما بين 1980 و2000 إلى حوالي 30% في الفترة ما بين 2006-2007، إضافة إلى تميزه بارتفاع مخزون العملة الصعبة لدى البنوك المركزية للدول الناشئة والدول المصدرة للبتروول والمواد الأولية، والتوسع في الائتمان بدون ضوابط متعارف عليها والذي كان يهدف من خلاله الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة الانخفاض في معدلات الفائدة وبروز منتجات مالية جديدة جد متطورة.<sup>1</sup>

وقد تنبأت إيطاليا بحدوثها قبل عام كامل من انفجارها، واستعدت لمواجهة بإعداد ميزانية استثنائية مدتها ثلاث سنوات بدلا من الميزانية السنوية العادية دون أن تعلن أرقامها وتدخلها لضمان الودائع في جميع البنوك الإيطالية.<sup>2</sup>

وحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2006 unctad من أن الآزمات المالية قد تتفاقم وتنتشر في البلدان النامية إذا لم تتخذ تدابير دولية سريعة لتقليل الاختلالات التجارية العالمية، خاصة وان هذه البلدان حققت تقدما اقتصاديا في الآونة الأخيرة، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار النفط وغيره من الموارد الطبيعية،<sup>3</sup> وهذا ما حدث في الواقع فعلا حيث ألفت الأزمة الأمريكية بظلالها على مختلف الاقتصاديات حتى النامية منها بما فيها الدول العربية.

### ثانيا: مراحل نشأة الأزمة المالية العالمية

إن رأسمالية اليوم تختلف جذريا عن الرأسمالية التجارية التي سادت في القرنين السادس عشر والسابع عشر إبان حركة الكشوف الجغرافية، وعن الرأسمالية الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر، فرأسمالية اليوم رأسمالية مالية تلعب المؤسسات المالية الضخمة كالمصارف وشركات التأمين وشركات السمسرة وأسواق الأسهم والسندات فيها الدور الأكبر في توليد الثروات وليس مؤسسات الاقتصاد الحقيقي، خاصة بعد الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة وظهور السوق الثانوية للرهن العقاري.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بلطاس عبد القادر، تداعيات الآزمات المالية العالمية "أزمة SUBPRIME"، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 23-24.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 55-56.

<sup>3</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، مرجع سابق، ص 20.

<sup>4</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 17.



هذه السوق (السوق الثانوية للرهن العقاري) أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية، التي نبعت من قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا نتيجة للإخفاق الذي عرفه استرداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية أو ما يصطلح عليها بـ subprime<sup>1</sup>، ويقصد به نوع من القروض العقارية التي تمنح لمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لقروض subprime للقوانين البنكية،<sup>2</sup> إذ يتميز هذا النوع من القروض بأسعار الفائدة المتغيرة والمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقترض أو المشروع الممول يمكن للبنك الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، فهي قابلة للتعرض لخطر الانخفاض أو الارتفاع في أي وقت، وعند ارتفاع أسعار الفائدة، ستجد العائلات ذات الدخل الضعيف نفسها في ذلك الوقت غير قادرة على تسديد مستحقات هذه القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.<sup>3</sup>

إن هذه الأزمة التي هزت الاقتصاد الأمريكي بقوة كانت في البداية ( أزمة رهون عقارية من الدرجة الثانية)، بدأت تبرز للوجود منذ سنة 2002، عندما قامت الحكومة الأمريكية برفع شعار يقضي ضرورة تملك كل مواطن أمريكي لمسكن خاص به، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تهافت البنوك في تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة و بأجال طويلة تصل إلى 45 سنة، مما أدى بالكثير من البنوك في التمادي في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية والشروط التي كان يجب أخذها بعين الاعتبار عند منح القروض كالهوامش الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض والتأكد من وجود دخل دائم لدى الزبون وقدرته على استرداد الأقساط الشهرية،<sup>4</sup> إضافة إلى عدم خضوع مصارف الاستثمار الأمريكية لرقابة المصرف المركزي، حيث كانت تقدم قروض تفوق قيمة رأس مالها رغبة في الحصول على مزيد من الأرباح قصيرة الأجل.<sup>5</sup>

فقامت المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في المجال العقاري بالعمل على توفير منزلا لكل مواطن مثلما نادت به الحكومة الأمريكية، مقابل دفع هؤلاء المواطنين ثمنه على أقساط شهرية، تعادل قيمة الإيجار الشهري في بدايته أو تقل عنه، مما شجع العديد من المواطنين على الاقتراض والحصول على تلك القروض مع القيام برهنها أو رهن جزء منها، متيقنين بقدرتهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم باعتبار أنها تقع في حدود المبالغ التي كانوا يدفعونها كإيجار لمساكنهم، مع

<sup>1</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> حاج موسى نسيمه وعلوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، 2010، ص 120.

<sup>3</sup> زيري بلقاسم وميلود مهدي، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة حنان، لبنان، 8 و9 مارس 2009، ص ص 13-14.

<sup>4</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 13-14.

<sup>5</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 16.

أخذهم بعين الاعتبار الارتفاع المستمر لقيم العقارات التي امتلكوها، إلا أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية وبين المقترض نظير تمويله لشراء المنزل كان يتضمن شروطاً محجفة به فيما يتعلق بأسعار الفائدة المتغيرة التي تتغير تلقائياً كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة، وفيما يتعلق بالتأخر في دفع الأقساط من القروض التي تتضاعف بنحو ثلاث مرات عن قيمتها، إضافة إلى المدفوعات الشهرية التي تذهب كلها لسداد فوائد القرض في ثلاث سنوات الأولى، أي أن ملكية العقار لا تتحقق إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وهكذا يجد المقترض نفسه بعد فترة من حصوله على القرض العقاري عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته فتبدأ تسلط عليه العقوبات المالية والفوائد الإضافية على التأخر عن السداد، وبعد ذلك يجد المقترض نفسه عاجز كلياً عن السداد.<sup>1</sup>

إن نظام الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية شمل مجموعة من الإجراءات، انتهت بتوقيع الزبون على كمبيالات بالأقساط الشهرية، والتي حولت فيما بعد إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق، والبنوك التي بحوزتها محافظ عقارية من الدرجة الأولى قامت ببيعها إلى مؤسسات مالية متخصصة التي حولتها فيما بعد إلى أوراق مالية يمكن تداولها في السوق باعتبارها تنطوي على أصول عالية الجودة ومضمونة ومصنفة بدرجة عالية في أكبر مؤسسات التصنيف العالمية،<sup>2</sup> فالبنك عندما يقرض شخص ما، فإنه يحرص على أن يأخذ الضمانات الكافية للسداد، لأنه إذا أفلس المقترض فالتضرر هو البنك، إلا أن البنوك الأمريكية قامت بإقراض أفراد بدون ضمانات كافية، فقامت بالتأمين على القرض ونقل مخاطر الدين إلى طرف ثالث لكي لا يتضرر من إفلاس المقترض، لأن الطرف الثالث يتعهد بدفع قيمة القرض كاملاً للبنك في هذه الحالة، وعليه فليس للبنك ما يكفي من الحوافز للتأكد من ملاءة المقترض، ولذلك لم تجد البنوك صعوبة في إقراض الفئات الأقل جدارة لأن المخاطر يتحملها غيرهم، وهي غالباً شركات التأمين وصناديق التحوط، وهذا التأمين على القروض شجع البنوك على أن تقرض، ثم تبيع القرض على شكل سندات، مع التأمين على هذه السندات، فمن يشتري هذه السندات يشتري ديوناً مؤمن عليها، ولذلك لا يهمله بدوره هل المقترض قادر على السداد أو لا، ولا يهتم ملاءة المقترض أو جدارته الائتمانية، بل المهم هو الرسوم التي يحصل عليها البنك وغيره من المؤسسات المالية من عمليات التمويل والتسديد وما يتصل بها، وبدون هذا التأمين لم يكن من الممكن لهذه الحلقة المشؤومة أن تتضخم وتستفحل إلى هذا الحد، ولم يكن من الممكن نشوء ما يسمى "الأصول السامة" التي كانت بؤرة الخطر في الفقاعة والأساس المهش الذي قامت عليه سندات القروض، فهنا قامت شركات التأمين بتصنيف سندات الديون إلى فئتين: الفئة الأولى قابلة للسداد، والفئة الثانية لا يمكن سدادها، فالمؤمن يمكنه بيع المخاطر إلى آخرين، إما مفردة أو مركبة مع مخاطر أخرى، على شكل سندات تحاكي سندات القروض

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 48-49.

<sup>2</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 14.

نفسها، ويحصل على رسوم إضافية مقابل ذلك، والمشتري لهذه السندات يمكنه بدوره بيعها، ومن ثم نقل المخاطر إلى آخرين، ولا يزال أعضاء السوق يتدافعون كرة الخطر فيما بينهم، كل يأمل أن الكرة لن تنفجر بيده.<sup>1</sup>

وهكذا، أصبحت المشكلة معقدة، فالمواطن محدود الدخل يظن أن المنزل له، وشركات العقارات التي لم تستلم قيمة المنازل كاملة تظن أن المنازل لها، وفي نفس الوقت تظن البنوك أن المنازل لها بحكم ما أخذه محدودي الدخل من قروض بضمان المنازل، إضافة إلى شركات التأمين أيضا التي اعتبرت أن المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين الدوليين وذلك في حالة عدم سداد قيمة الرهن للمواطنين محدودي الدخل، فبعد كل هذه الأحداث المتعاقبة انخفضت قيمة العقارات، وقيمة الرهن المدفوعة ما عادت تغطي تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا التأمين، مما أثر على سندات المستثمرين الدوليين فطالبوا بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم AIG عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ثم لحق بها العديد من البنوك الأمريكية مثل مورجان ستانلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السويلم إبراهيم سامي، أسلحة الدمار المالي الشامل، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص ص 42-43.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص ص 258-259.

## المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية.

تعتبر الأزمة المالية العالمية أعمق وخطر هزة اقتصادية حدثت في التاريخ المعاصر بشكل مؤكد بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لا يمكن الجزم أن سبب واحد أو اثنان هما اللذان أديا إلى انفجارها، وإنما هناك العديد من الأسباب التي تضافرت وأدت إلى حدوثها، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

## أولاً: التفاعل بين المثلث الشيطاني "سعر الفائدة، بيع الديون والمقامرة".

في اعتقادنا هناك ثلاث أسباب رئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية وهي:

## 1. التعامل بالفائدة (la pratique de l'intérêt) :

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، حيث بلغت تلك القروض نحو 1,3 ترليون دولار في مارس 2007، بسبب توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم مما ترتب عليهم تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقاً لسياسة سعر الفائدة المركبة، مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة للمؤسسات المالية المقرضة.<sup>1</sup>

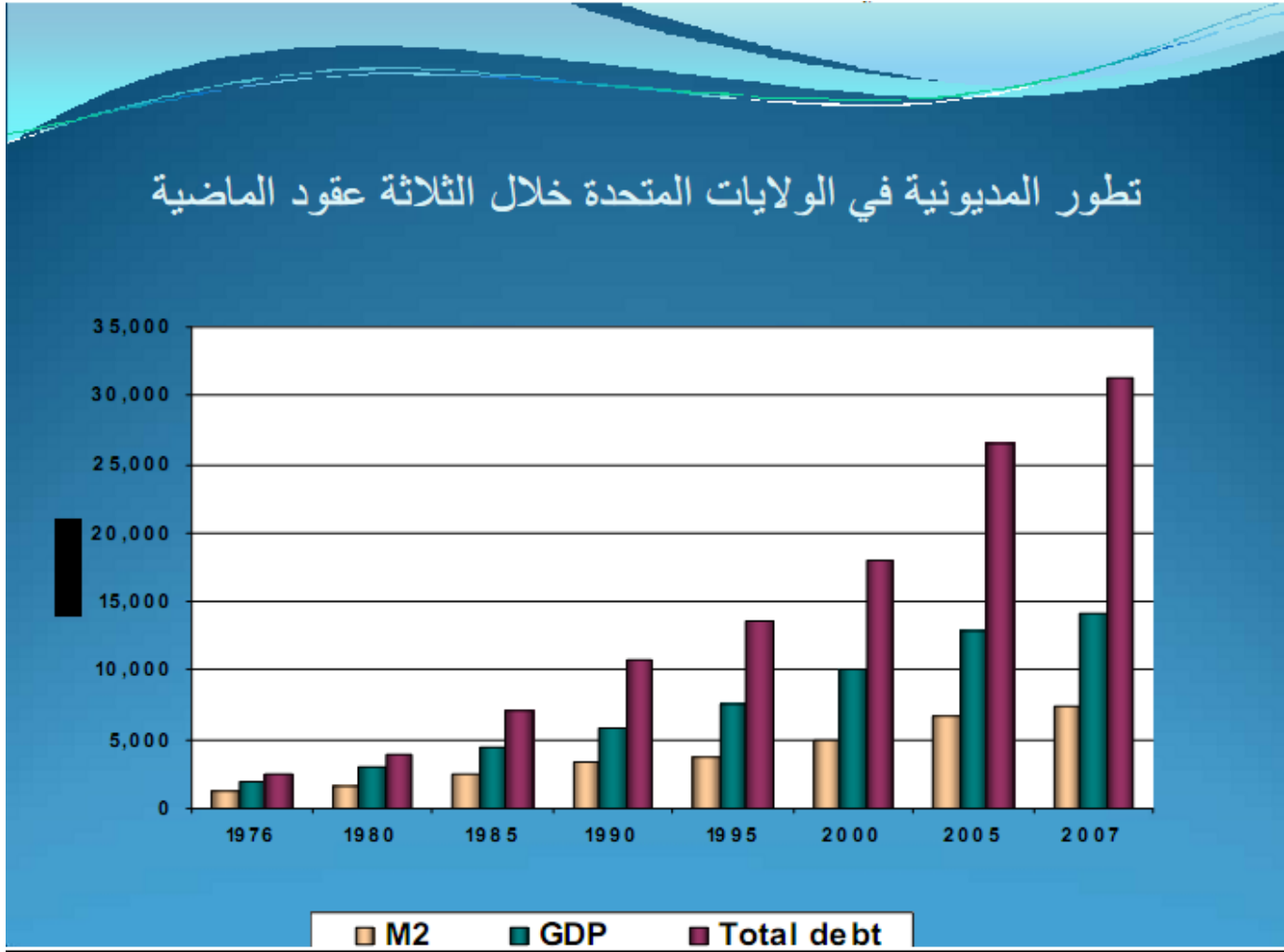
فنظام الفائدة يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني، والشكل أدناه رقم (2-1) يبين بوضوح التطور المذهل لمديونية الاقتصاد الأمريكي بجميع مكوناته (المؤسسات والأفراد والدولة)، حيث قفزت من أقل من 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 ترليون دولار سنة 2007، أي بزيادة أكثر من 1200%، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي انتقل من حوالي 2000 مليار دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 ترليون، أي بزيادة 700% فقط،<sup>2</sup> مما تسبب بحصول الأزمة الحالية واضطرار الدولة للتدخل المباشر بعدما كانت السلطة النقدية هي الجهة المكلفة بمعالجة مثل هذه المواقف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 307.

<sup>2</sup> محمد بوجلال، مقارنة اسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 69-70.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 297.

الشكل رقم (1-2): المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثة عقود الماضية.



المصدر: محمد بوجلال، مرجع سابق، 70.

## 2. الديون:

انفجرت فقاعة بيع الديون من خلال توريق أو تسنيد الديون العقارية، وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية، وقد نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70٪، فتقنية التوريق المالي *la titration* وسيلة لتحويل الخطر، استحدثت نتيجة نشوب آزمات مالية في توزيع القروض العقارية في هذا البلد والتي كانت تغطي عليها معاملات غير مجدية تسببت في العديد من الآزمات المالية،<sup>1</sup> فهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها

<sup>1</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 34.

في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليدا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك يتمثل مصطلح التسديد أو التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، والذي يتم غالبا من خلال مؤسسات المالية والبورصة.<sup>1</sup>

ويمكن تقسيم الأدوات المالية الجديدة التي تستعمل في توريق القروض العقارية وغيرها إلى أربعة أنواع:<sup>2</sup>

- الأوراق المدعمة بمرهونات عقارية، هذه الأوراق تمثل قروضا عقارية من الدرجة الأولى عندما تكون المرهونات في شكل سكنات عائلية ويطلق عليها MBS ، أما إذا كانت الرهونات المقدمة هي عبارة عن مباني لمؤسسات (مكاتب، محلات تجارية... الخ) فان ذلك يسمى CMBS؛
- الأوراق المالية المدعمة بموجودات وتسمى بـ ABS، هذه الأوراق تكون ناتجة عن القروض الممنوحة في إطار الاستهلاك، بطاقات الائتمان، قروض أخرى؛
- أوراق مالية مضمونة بالديون ويطلق عليها اسم CDO، هذه الأوراق تمثل محافظ مكونة من ديون مصرفية أو أدوات مالية قابلة للتفاوض في السوق (السندات وأدوات أخرى) أو من مشتقات الديون، في هذه الحالة نجد CBO, CLO CDO , CSO،
- مشتقات الائتمان، هذه المشتقات هي عبارة عن أدوات مالية تسمح بتحويل كل أو جزء من المخاطر المتعلقة بالائتمان إلى طرف ثالث.

### 3. المقامرة:

أما فقاعة المقامرة فقد جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على اصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وقد انعكس عشر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم، وظهرت المقامرة جليا من خلال المشتقات المالية التي تحقق ربح لطرف على حساب خسائر مقابلة للطرف الأخر،<sup>3</sup> فأسواق راس المال اتجهت إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تعرف بالمشتقات المالية، التي ساهمت بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية العالمية من خلال تمكينها تحويل مخاطر الأصول التمويلية إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال،<sup>4</sup> ووصفها (وارن بافيت) أحد أغنياء العالم

<sup>1</sup> محمد احمد غانم، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 6.

<sup>2</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 308.

<sup>4</sup> حسين عبد المطلب الاسرح، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 9.

ومن أنجح المستثمرين ورجال الأعمال في خطابه السنوي أمام الجمعية العمومية لشركته بيركشاير هاثاوي بأنها قنابل موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي، وأنها مثل جهنم يسهل الدخول إليها ويكاد يستحيل الخروج منها إذ يعتقد أنها أسلحة مالية للدمار الشامل.<sup>1</sup>

### ثانيا: الانحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية.

إن تشجيع المؤسسات المالية على منح قروض عقارية لفئات اجتماعية فقيرة بعضهم لا تتوفر فيهم أدنى الشروط اللازمة للاستفادة من هذه القروض وغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيئات المعنية، كان من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب أزمة القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتفعت قيمة القروض العقارية الممنوحة ما بين 2001-2006 من 94 مليار دولار إلى ما يقارب 700 مليار دولار.<sup>2</sup>

### ثالثا: اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية.

لقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث انحراف في مسار أنشطتها الاقتصادية وحدث حالة من عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، وقد تمثل مظهر هذا الانحراف بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية الطفيلية ذات المردود الربحي المالي والوهمي ضمن دورة إنتاجية قصيرة الأجل مثل نشاط المضاربة بالأوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات.<sup>3</sup>

### رابعا: تطبيقات العولمة الاقتصادية.

لقد افرز العقد الأخير من القرن السابع تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم بفعل ظروف وعوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، تبنّت الولايات المتحدة بموجبها لإيديولوجية عولمية يمثل جانبها الاقتصادي التحرير الواسع للأنشطة التجارية والمالية والخدمية من الناحية الوظيفية والهيكلية واعتمدت لهذا الغرض استراتيجيات استخدمت فيها كل وسائل التهيب والترغيب بغرض تعميم تطبيقها عالميا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> السويلم إبراهيم سامي، مرجع سابق، ص 41.

<sup>2</sup> بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 31-33.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 296.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 303.

### خامسا: هشاشة النظام الاقتصادي المعاصر وعدم انسجامه التام مع جميع متطلبات البشرية.

وذلك راجع للتركيبية التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي العالمي بقوانينه المختلفة التي تعتبر غير صلبة وغير متماسكة بسبب قاعدة هذا الاقتصاد الهش الذي يتأثر بمجرد التعرض لأدنى جرح مالي بسيط، ولا يستطيع أن يصمد أمام كل تقلبات المناخ الاقتصادي الذي يعصف بالأسواق العالمية المتذبذبة حيث لا توجد له حصانه حقيقية تقيه من تقلبات الأوضاع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.<sup>1</sup>

### سادسا: عملية الفساد بمختلف طرقها والإنفاق على الحروب.

إن ظاهرة الفساد انتشرت في كل دول العالم بعوامل وأساليب مختلفة، قام بها بعض ضعفاء النفوس بعد أن وجدوا بيئة خصبة مناسبة تسهل لهم الطرق الكفيلة لتنفيذ عمليات الاحتلال، وبرز عواملها تتمثل في طرق الاختلاس المختلفة والتلاعبات المالية الكبيرة التي حدثت في قطاعات عالمية كبيرة ومتنوعة وذات أهمية مرموقة أدت إلى تكبد بعض الدول لخسائر فادحة بسبب إهمال أجهزة الرقابة على تلك المؤسسات وعدم الاهتمام بها وعدم وجود الإجراءات القانونية الصارمة التي قد تحد من ظاهرة الفساد،<sup>2</sup> أما فيما يخص الإنفاق على الحروب فقد بلغ حجم الإنفاق على الحرب في العراق في عام 2008 حوالي 371 ألف دولار في كل دقيقة، فبعد أن كانت الحكومة الأمريكية دائنة أصبحت مدينة،<sup>3</sup> وهذا ما تم التنبؤ له من طرف الاقتصاديين قبل نشوء الأزمة عام 2000 بان حرب العراق يمكن أن تسبب أزمة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>4</sup>

وإلى جانب ذلك هناك مجموعة من النفقات مثل:<sup>5</sup>

1. تمويل القتال ضد الإرهاب حوالي 142 مليار دولار؛
2. تمويل تكاليف حروب غير منظورة، مثل حرب الصومال بواسطة أثيوبيا، حوالي 94 مليار دولار؛
3. وزارة الطاقة لصيانة الرؤوس النووية حوالي 24 مليار دولار؛
4. وزارة الخارجية للإنفاق على المساعدات الخارجية حوالي 25,3 مليار دولار؛
5. تطويع الجندين 1,3 مليار دولار؛

<sup>1</sup> ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 36-38.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 61-62.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 18.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 312.

<sup>5</sup> منير الحمش، الأزمة المالية و مصير النظام الرأسمالي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، سوريا، 23-26 ماي 2009، ص 13.



6. الإمداد الداخلي 46,4 مليار دولار؛
7. المخابرات الفيدرالية 1,9 مليار دولار؛
8. الجنود المتقاعدين 38,5 مليار دولار؛
9. النشاطات الجوية والفضائية 7,6 مليار دولار؛
10. فوائد على قروض سابقة للدفاع 200 مليار دولار.

### سابعاً: أزمة الرهن العقاري.

قامت بسببها الشركات العقارية المختلفة الممولة للعقارات بمصادرة ملايين المنازل من أصحابها وقد اضطرت بعض الشركات والمصارف التي أجبرتها ظروف فح القروض المصرفية إلى التخلي عن الديون المدومة وعدم المطالبة بها بسبب تعثر بعض المستهلكين في عملية السداد بسبب الفوائد المرتفعة التي فرضت عليها، مما أحدث ارتداداً عكسياً في عملية الاقتصاد.<sup>1</sup>

ومن هنا بدأت المشكلة، بنوك ضعفت سيولتها وأفراد لا أموال لديهم لإيداعها، مما دفع ببعض البنوك إلى إعلان إفلاسها، ومن هنا قبل المدعون على سحب ودائعهم بشكل كبير مما دفع بالبنوك إلى الاقتراض من بعضها ومن البنك المركزي، وهذا انعكس سلباً على أسهمها في الأسواق المالية ووضعت من رأس مالها ما أدى إلى حدوث جملة من الانعكاسات سيتم التطرق إليها لاحقاً.<sup>2</sup>

### ثامناً: صناديق التحوط.

التحوط هو ضرب من التأمين، يهدف إلى حماية الأصول من تغيرات غير مواتية وغير متوقعة وغير مرغوب في قيمتها، وذلك بأقل كلفة، ويستطيع المتحوطون من المخاطر أن يستخدموا عقود المستقبلات بديلاً عن الصفقات النقدية،<sup>3</sup> فصناديق التحوط هي صناديق استثمارية تقتصر عضويتها على عدد قليل من المستثمرين وتمثل في البيع على المكشوف وإعادة الشراء والمستقبلات والخيارات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> المومني رياض، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، المؤتمر الثاني للعلوم المالية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، الأردن، 28 و 29 أفريل 2010، ص 780.

<sup>3</sup> عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 151.

<sup>4</sup> عبد الحق بوعتروس، تحليل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 أفريل 2009، ص 05.

## تاسعا: قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا.

ونظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي (Morgan stanley) وليمان براذرز (Lehman Brothers)، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني credit rating agencies بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آنا (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك، لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان،<sup>1</sup> مما أدى إلى نقص السيولة في الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها مما أحدث موجة من عمليات البيع السريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انتشار الأزمة عالميا.<sup>2</sup>

إذن، لقد ساهمت العديد من العوامل في اندلاع الأزمة المالية العالمية وما أزمة القروض العقارية عالية المخاطر إلا القطرة التي أفاضت الكأس حيث تفاعلت عدة عوامل واختلالات على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة في اندلاع وتطور وانتقال هذه الأزمة، منها ما يتعلق بالأوضاع الغير مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي ومنها ما يتعلق بالقيام بممارسات مالية عالية الخطورة.

<sup>1</sup> زكريا بله باسي، الأزمة المالية العالمية "الجدور وأبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 08 و 09 مارس 2009، ص 10.

<sup>2</sup> نبيل بوفليخ، دور صناديق الفروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و 49، 2009-2010، ص ص 94-95.

## المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

إن المفجع حقيقة في هذه الأزمة أنها حدثت في وقت تجذرت فيه قواعد العولمة، الأمر الذي أدى بصورة فورية إلى انتشار تداعياتها إلى كل أرجاء الأرض في وقت واحد وعلى نحو غير مسبوق، مما جعلها أزمة عالمية بحق، بل أن تداعياتها قد شكلت بالنسبة لبعض الاقتصاديات قضية بقاء أو فناء، فالانتفاخ المبهر لأصول المؤسسات المالية الأمريكية لم يكن على أساس عادل أو مقنع، فظهور فقاعة ضخمة في أسعار الأصول، لا سيما في قطاع المساكن هو نتيجة الافتراض الخاطيء بان الابتكار المالي يعمل على تنويع المخاطر وليس تركيزها، فصانعي السياسات الاقتصادية جرفتهم دواعي النفعية والربحية خاصة في ظل اعتقادهم أن النظام الرأسمالي قادر على مواجهة أي معوقات، وان آلية السوق واليد الخفية قادرة على تصويب أي خلل بشكل تلقائي دون اللجوء إلى التدخل الحكومي وان ابتكارات الهندسة المالية وما أبدعته من مشتقات مالية وأدوات حديثة قادرة على تحقيق الربح الوفير بهامش من الخطورة متدن إلى أقصى درجة، وقد أدى مثل هذا الشعور إلى التماهي في البحث عن الأرباح العالية مع التهاون في التحوط من المخاطر المختلفة،<sup>1</sup> مما أدى إلى حدوث بعض الآثار الغير المرغوبة في شتى المجالات والتي سوف نعرضها فيما يلي:

## أولاً: انعدام الثقة بين المؤسسات المالية وتباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي.

بعد نشوء الأزمة المالية العالمية امتنعت المؤسسات المالية عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات على رد تلك الأموال خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك،<sup>2</sup> أدى إلى حدوث آثار غير مرغوبة مست الاقتصاد الحقيقي وتباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، فانكمشت اقتصاديات العالم بدون استثناء مع نهاية العام 2009.<sup>3</sup>

## ثانياً: إفلاس العديد من البنوك والشركات بسبب أزمة السيولة.

إن الأزمة المالية سببت أثار جسيمة في كل القطاعات الاقتصادية في العديد من دول العالم، وأدت إلى خسائر عالية للعديد من البنوك والمؤسسات لا يمكن حصرها إلا في البنوك والمؤسسات التي أعلنت إفلاسها بالفعل، وقد ارتفع معدل إفلاس الشركات عن العام السابق للأزمة حوالي 40٪،<sup>4</sup> ونقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية

<sup>1</sup> مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الاردن، 01 و02 ديسمبر 2010، ص ص 4-5.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 66.

<sup>3</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 92.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 319.

يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وانخفاض المبيعات لا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها،<sup>1</sup> فمصرف ليمان براذرز رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية الذي نجح من أزمة 1929 لم يمنع من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إفلاسه.<sup>2</sup>

### ثالثا: تذبذب أسعار الذهب والعملات و انخفاض حجم التجارة الدولية.

تراوحت أسعار الذهب أثناء الأزمة المالية بين ارتفاعها وانخفاضها، وشهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار في أسعار الصرف، إذ انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما اثر على باقي العملات الأخرى وعلى المعاملات والتسويات الدولية وعلى التجارة الدولية وما يحمله ذلك من أثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العديد من دول العالم.<sup>3</sup>

### رابعا: انخفاض أسعار البترول وانهيار البورصات.

يعتبر البترول من السلع الإستراتيجية الهامة التي تتأثر تأثرا كبيرا خلال الأزمات المالية بسبب تمتع الطلب عليها بدرجة منخفضة من المرونة كأثر مباشر لدورها الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم،<sup>4</sup> وقد سجلت أسعار البترول انخفاضات متتالية بداية من تفجر الأزمة العالمية، حيث كانت تقدر بـ 150 دولار للبرميل، ثم انخفض إلى 147 دولار للبرميل، ثم انخفض إلى 36,37 دولار في ديسمبر 2008، فاقتدا بذلك ثلاث أرباع قيمته 75,3٪، أما عن انهيار البورصات فقد شهدت البورصات العالمية في مختلف دول العالم تقريبا انخفاضات كبيرة ومتعاقبة في أسعار الأوراق المالية بعد الانهيار الكبير الذي حدث للبنوك والمؤسسات الكبرى، حيث قدرت خسائر البورصات العالمية في ظل الأزمة بما لا يقل عن 4-5 ترليون دولار.<sup>5</sup>

### خامسا: ارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة الفقر.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تنامي البطالة وفقدان الآلاف من وظائفهم، إلى درجة تحذر رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم قائلا: "إن أزمة البطالة ستزيد من تفاقم أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم"، ففي نوفمبر 2008 تم الاستغناء

<sup>1</sup> شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010، ص 53.

<sup>2</sup> اشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009، ص 59.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 65-66.

<sup>4</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 92.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 224-319.

عن أكثر من 70 ألف وظيفة بالولايات المتحدة وحدها لتضاف إلى نحو 150 ألف وظيفة تم الاستغناء عنها من قبل المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى معاناة الفقراء بعد التقليل من المساعدات الإنسانية المقدمة إليهم والتي توجه إلى إنقاذ الصناعة المالية العالمية بعد تضررها من الأزمة العالمية.<sup>1</sup>

ويمكن لنا تصوير حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية، وقيمة تأثر الأوراق المالية، وقدر الانخفاض الذي لحق بهذه الأوراق، وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية خلال الفترة منذ بداية سنة 2008م، وحتى وقت انعقاد قمة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي (14-15 نوفمبر 2008) من خلال استعراض الجدول رقم (2-1) الذي يجمع دول مجموعة العشرين المستحوذة على 90٪ من الاقتصاد العالمي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> اشرف محمد دوايه، مرجع سابق، ص ص 62 - 67.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 74.

جدول رقم (2-1): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها.

| الدولة           | قيمة الانخفاض | أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية                                    |
|------------------|---------------|---|
| الولايات المتحدة | 36%           | قطاع البنوك، العقارات والسيارات   |
| اليابان          | 46%           | قطاع السيارات والصادرات   |
| ألمانيا          | 41%           | قطاع البنوك والسيارات والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا   |
| بريطانيا         | 34%           | قطاع البنوك والعقارات وأول دولة في العالم تواجه ركودا اقتصاديا بسبب الأزمة. |
| كندا             | 34%           | العقارات وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة.           |
| فرنسا            | 42%           | قطاع البنوك والسيارات   |
| الصين            | 50%           | النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات.    |
| الهند            | 50%           | النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7%.            |
| إيطاليا          | 49%           | قطاع الطيران، وإعلان إفلاس شركة الياتيا للطيران .                           |
| المكسيك          | 33%           | قطاع البترول  |
| روسيا            | 66%           | قطاع البترول وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة .                     |
| اندونيسيا        | 50%           | قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10% إلى 6%.                             |
| كوريا الجنوبية   | 42%           | قطاع التصدير  |
| تركيا            | 53%           | وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.                                |
| السعودية         | 40%           | قطاع البترول  |
| جنوب إفريقيا     | 36%           | وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها                                 |
| أستراليا         | 42%           | قطاع الزراعة وأكبر انخفاض في البورصة خلال عشرين عاما.                       |
| البرازيل         | 44%           | قطاعات المعادن والأخشاب والسيارات.  |
| الأرجنتين        | 65%           | بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001م.                           |

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 75.

#### سادسا: بروز أزمة الديون وتفاقم خطرها.

ليس على الصعيد الأمريكي فحسب بل معظم الدول تشهد هذه الزيادة المضطربة خصوصا في ظل التنامي السكاني المضطرب وفقدان جانب العدالة بين بعض الشعوب، فقد اظهر تقرير البنك المركزي الامريكى في 2008 ارتفاع اقتراض

المستهلكين الأمريكيين إذ بلغ 7,78 مليار دولار، وزاد الائتمان الاستهلاكي بمعدل سنوي بلغ 3,64% أي حوالي 2,571 ترليون دولار.<sup>1</sup>

### سابعاً: ظهور اضطرابات واختلالات مالية.

أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.<sup>2</sup>

ومما سبق نستنتج أن الأزمة المالية العالمية أحدثت آثاراً سلبية متنوعة على مختلف البلدان وعلى الأوضاع التنموية فيها حسب مستوى تطورها، تمثلت في زيادات في البطالة والفقر والجوع، وانخفاض النمو والانكماش الاقتصادي، ونتائج سلبية على موازين التجارة والمدفوعات، واستثمارات أجنبية مباشرة ضئيلة، وتقلبات كبيرة في أسعار الصرف، وعجوزات متنامية في الميزانيات الحكومية وإيرادات ضريبية متناقصة وانكماش التجارة الدولية، وتزايد تقلبات وانخفاض أسعار السلع الأولية، ونقص التحويلات إلى البلدان النامية، وانخفاض كبير في إيرادات السياحة، وانخفاض في الوصول إلى الائتمان وتمويل التجارة، وانخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية، وانتقاص في القدرة على المحافظة على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وزيادة في نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وانحياز أسواق السكن والتي أدت بالعديد من الاقتصاديات الصناعية والناشئة بتسجيل معدلات نمو سالبة.

<sup>1</sup> إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup> كمال بن موسى وعبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23 و24 فيفري 2011، ص 13.

### المبحث الرابع: تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم وإجراءات مواجهتها.

لقد انعكست الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل، انطلاقاً من القطاع المالي بما يشمل من أسواق مالية بورصات ومؤسسات مالية إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الحقيقية لمعظم الدول، وقد اختلفت تداعياتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية بما في ذلك الاختلاف بين الدول العربية النفطية وغير النفطية وهذا بالتأكيد راجع لاختلاف طبيعتها ودرجة ارتباط اقتصادها بالسوق المالي العالمي، واستحواذها على الموارد الطبيعية التي تصدرها إلى مختلف دول العالم.

### المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم.

لقد ألفت الأزمة المالية العالمية بظلال كثيفة على أداء الاقتصاديات المختلفة، وتفاوتت حدتها بين دولة وأخرى حسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي، وفيما يلي سوف نبرز تلك التداعيات على الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية.

#### أولاً: انعكاسات الأزمة على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة.

امتدت آثار الأزمة من السوق العقارية الأمريكية إلى الشركات المالية والى سوق الأسهم ومن ثم إلى بقية الاقتصاد، فعلى صعيد السوق العقارية الأمريكية علققت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها، وتم إعلان إفلاس 70 شركة رهن عقاري بالولايات المتحدة الأمريكية،<sup>1</sup> وأعلنت العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عن إفلاسها، مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي في اغلب هذه الدول، كما هبطت مؤشرات البورصات في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا، واضطرت البورصات الأمريكية إلى غلق تعاملاتها بعدما انخفض مؤشر داو جونز بـ 550 نقطة في العقود الآجلة، بحيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده عشرة آلاف مليار دولار،<sup>2</sup> بعد أن انخفض مؤشر ناسداك NASDAQ المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا بـ 95,2 نقطة.<sup>3</sup>

وفي يوم 16 سبتمبر 2008 أفلس بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يطلق عليه عملاق صناعة الاستثمار المصرفي الأمريكي، حيث قامت السلطات المختصة بتصفية وبيع أنشطته وأصوله، وفي يوم 25 سبتمبر 2008 شهد أكبر انهيار مصرفي في التاريخ الأمريكي حيث أغلقت السلطات الفيدرالية مصرف واشنطن ميوتشيدال

<sup>1</sup> بولعيد بلوج ووردة جاب الخير، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 "مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و07 افريل 2009، ص 14.

<sup>2</sup> عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص 64-65.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 73.



الذي تزيد أصوله عن 300 مليار دولار وتم بيعه بقيمة اسمية لا تتعدى 6,9 مليار دولار إلى بنك جي بي مورجان الأمريكي مقابل تحمله عشرات الملايين من الدولارات التي تشكل الخسائر المرتبطة بأصول الرهن العقاري المرتفعة المخاطر والمتعثرة، وانحيار صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت شركة جنرال موتورز إغلاق ثلاثة من مصانعها في المكسيك في نهاية شهر سبتمبر، وقد انتقلت العدوى والإفلاس للبنوك الأمريكية إلى إفلاس العديد من البنوك في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها، ونتيجة لفقدان ثقة المدخرين في البنوك، هرب الكثير من المودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خاصة مع تحولها إلى أوراق مالية في البورصات وحدث خسائر ورقية كثيرة، حيث أصبحت أفضل وسيلة لحماية المدخرات الاستثمار في أصول حقيقية بصورها المختلفة.<sup>1</sup>

فالاقتصاديات المتقدمة هي الأكثر تضررا من الأزمة المالية، حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة وتدهورت ميزانياتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها، وانخفض الناتج في هذه البلدان بواقع 3,25% في عام 2009، وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم عبر عدد من القنوات منها الانحيار في التجارة، ونضوب التدفقات الرأسمالية، والهبوط في تحويلات المغتربين، وبعد أن هدأت الأوضاع، اتضح أن هناك العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تضررت بشدة من الأزمة العالمية التي تعد الأسوأ منذ أكثر من 60 عاما،<sup>2</sup> حيث حققت الولايات المتحدة عجزا قياسيا خلال العام المالي 2007-2008، وبلغ العجز في الميزانية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 3,2%، ووصل إجمالي النفقات العامة إلى 2,98 ترليون دولار، بارتفاع بلغت قيمته 9,1% عن سنة 2006-2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990، في حين بلغت قيمة الإيرادات العامة 2,5 ترليون دولار، وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في شهر أوت 2008 عجزا بقيمة 27,2 مليار أورو مقارنة بـ 16,1 مليار في 2007، وازداد العجز التجاري في مجال الطاقة، حيث قدر بـ 219,4 مليار أورو في 2008 مقارنة بـ 144,8 مليار أورو في 2007، وبلغ معدل البطالة في وم أ 6,1%، وفي بريطانيا 5,7%، وفي بلجيكا وصلت نسبة الزيادة في البطالة إلى 51%.<sup>3</sup>

كما أفلس العديد من الشركات في أوروبا وفي اليابان نتيجة اعتمادهم على ما يتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية،<sup>4</sup> وسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي عام 2008 انخفاضا حادا مقارنة بما كان عليه في منتصف 2007، وارتفعت أيضا أسعار الغذاء والنفط في تلك الدول ارتفاعا حادا، فزادت من الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم، إذ أن تصاعد أسعار الأغذية أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي لا سيما في البلدان التي تمثل فيها المواد الغذائية نسبة أعلى في سلة الاستهلاك، وانخفضت وتيرة النشاط الاقتصادي انخفاضاً حاداً في الربع الأخير من

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق، ص 318-333.

<sup>2</sup> تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010، مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2010، ص 16.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 83-88.

<sup>4</sup> علة مراد، الأزمة المالية العالمية "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010، ص 18.

2007، وتراجع الاستهلاك واستثمار الأعمال تراجعاً ملحوظاً، ولم يتجاوز النمو في 2007 نسبة 2,2٪، وانخفض مرة أخرى إلى 1٪ تقريباً في الربع الأول من 2008، إلا أن اليابان بقي اقتصادها محتفظاً على قدرته على الصمود في ظل التباطؤ العالمي، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 3,3٪ في 2008، وظل الفائض الخارجي في اليابان كبيراً، فبدأ نشاط الأعمال بتباطؤ على ما يبدو في الربع الثاني من 2008، مع محافظة البنك الياباني المركزي على ثبات أسعار الفائدة.<sup>1</sup>

كذلك كبدت الأزمة المالية الدولية القطاع المصرفي الألماني ودافعي الضرائب الألمان خسائر نحو 30 بليون أورو، من بينها 17 بليوناً خسائر ترتبت على عدد من المصارف والمؤسسات المالية المملوكة للدولة وحكومات الولايات الألمانية، وتعود الخسائر التي تكبدتها الدول الأوروبية إلى تراجع الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، هذه الأخيرة التي جعلت الدول الأوروبية تعاني حالة من البؤس والشقاء خصوصاً في بعض القطاعات الحيوية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية التي تعتبر من مقومات الحياة، حيث أصبحت عمليات إفلاس الشركات العملاقة واقعا ملموساً في ظل الانكماش والركود الذي تعاني منه بعض دول العالم.<sup>2</sup>

وقد تسارعت تداعيات الأزمة المالية وطرقت أبواباً أخرى، إذ ولجت إلى الجانب المعنوي للأفراد محدثة لهم قلقاً بالغاً في حياتهم الاجتماعية، مما أدى إلى إصابتهم بمرض اليأس وفقدان الأمل من الحياة الذي أدى إلى انتحار بعض من الذين وقعوا في مصيدة الديون المؤلمة.<sup>3</sup>

و لقد حذر تقرير البنك الدولي عام 2010 في مقال تحت عنوان الأزمة والتمويل والنمو أنه بينما أخذ الاقتصاد العالمي حالياً في الخروج من هذه الأزمة، وبدأت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في التحسن، فإن النمو قد يتباطؤ بالفعل في وقت لاحق من هذا العام، وذلك مع انحصار تأثير برامج التحفيز الاقتصادي على النمو، كما أن استرجاع فرص العمل التي تم الاستغناء عنها وإعادة استيعاب الطاقة الإنتاجية الفائضة سيستغرقان أعواماً.<sup>4</sup>

فمما سبق يبدو جلياً أن اقتصاديات الدول المتقدمة تأثرت كثيراً من تداعيات الأزمة المالية العالمية في جميع القطاعات الاقتصادية، وألقت بظلالها على اقتصاديات الدول النامية مثلما سنوضحه فيما يلي.

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2008، التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008، ص ص 14-16.

<sup>2</sup> إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص ص 186-187.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 198.

<sup>4</sup> موقع البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية الأزمة والتمويل والنمو، متاح على [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)، يوم 21 أوت 2011، سا:10.

## ثانيا: انعكاسات الأزمة على مستوى اقتصاديات الدول النامية والدول الناشئة.

لم تكن لازمة المالية العالمية انعكاسات مباشرة على مستوى الدول النامية في بدايتها، فهي تمتلك بورصات في بداية عملها وضعيفة في تعاملاتها، مما جعل اتصالها بالنظام المالي العالمي سطحي وغير عميق، إلا أن اعتماد اقتصادياتها أساسا على الأسواق الخارجية عرضها في الأمر إلى التأثير بتداعيات هذه الأزمة،<sup>1</sup> والدول الناشئة رغم توفرها على سيولة معتبرة وقيامها بتصدير رؤوس الأموال إلى دول ناشئة أخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلا أنها لا تزال في حاجة ماسة إلى استيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة لإتمام نموها الاقتصادي، فالأسواق المالية لهذه الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق المال في الدول المصنعة، هذا الارتباط يتجلى في حركة الأسعار في الأسواق المالية العالمية ويكون أكثر عمقا في أوقات الكساد الاقتصادي، وهذا ما كشفت عنه أزمة الأسواق المالية والتذبذبات في مؤشرات البورصات، فالدول المصنعة لها تأثيرات كبيرة على الدول الناشئة والولايات المتحدة تسيطر على معظم اقتصاديات العالم، فالحجم التجاري بينها وبين الدول الناشئة مرتفعا جدا، وقد أحرز تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة فأى أزمة تحدث فيها سيكون لها تأثيرا بالغا على اقتصاديات الدول الناشئة لا محال ما عدا بعض الدول التي وصلت إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة وماليزيا.<sup>2</sup>

فارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأمريكي أدى إلى امتداد أثر الأزمة إليها، وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في العديد من الدول الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان، حيث سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة، مما نتج عنه ارتفاع الين مقابل الدولار، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية، لذلك لم يكن مستغربا أن يحقق مؤشر البورصة اليابانية أكبر انخفاض له منذ تسعة وخمسين عاما خلال الأزمة، حيث سجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضا تجاوز 4,5% كما انخفض مؤشر بورصة سيول بأكثر من 5% من قيمته وتراجعت بورصة هونج كونج 5,5%، وفي تايوان تراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 4,6%، وفي تلك الأسواق لوحظ أن أسهم قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية كانت الأكثر تضررا كما أثارت بدء عمليات التداول في أسواق آسيا مخاوف من تعرضها لأزمة مالية، خاصة في كل من اليابان والصين اللتين تعولان كثيرا على التصدير، كما ألفت أزمة المال العالمية بتبعاتها على سوق الأسهم الكورية، حيث أظهرت أرقام رسمية زيادة كبيرة في هروب رؤوس الأموال الأجنبية خلال عام 2008 وأفادت إدارة الرقابة المالية أن المستثمرين الأجانب قاموا ببيع ما قيمته 42,61 تريليون وون أي حوالي 29,59 مليار دولار من الأسهم في عام 2008، مقارنة بـ 30,56 تريليون وون عام 2007، أما كوريا الجنوبية فقد شهدت سلسلة إعلانات إفلاس لشركات البناء، وزادت معاناتها جراء انخفاض الاستهلاك والانخفاض الكبير في الطلب على الشقق السكنية، إذ أشارت

<sup>1</sup> فتيحة حبشي، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 أبريل 2009، ص 7.

<sup>2</sup> عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص 66-67.

التقارير إلى أن كثيرا من شركات البناء المتوسطة الحجم أوشكت على الإفلاس، الأمر الذي أدى إلى إعلان الحكومة منتصف أكتوبر 2008 شراء الشقق السكنية والأراضي التي لم يتم بيعها من هذه الشركات في مسعى لدعم قطاع البناء ومساعدة شركاته لتوفير السيولة، وفي باكستان، تراجع احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة إلى 47 مليار دولار من أصل عشرة مليارات، ووصلت قيمة صرف الروبية أمام الدولار إلى 86 روبية.<sup>1</sup>

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي في 2011، صرح هانز تيمر مدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي أن البلدان النامية كانت أكثر مرونة وقدرة على التعافي على الرغم من استمرار التوترات في البلدان مرتفعة الدخل، إلا أن هناك بلدانا نامية كثيرة عملت بأكثر من طاقتها، مما عرضها لمخاطر تسارع النشاط الاقتصادي بأكثر من اللازم وبلوغه مستويات محمومة، ولا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد استجابت السياسة النقدية لهذه الأوضاع، لكن قد يكون ضروريا أن تؤدي سياسات المالية العامة وسعر الصرف دورا أكبر للسيطرة على معدلات التضخم، ووفقا لهذا التقرير وصل معدل التضخم في البلدان النامية إلى نحو 7٪ في مارس عام 2011 مقارنة بما كان عليه قبل عام، مرتفعا أكثر من 3 نقاط مئوية عن أدنى نقطة مسجلة له في جويلية 2009، وكانت أكبر زيادات في معدل التضخم من نصيب منطقتي شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كذلك أسهم ارتفاع أسعار النفط ونقص الإنتاج بسبب سوء الأحوال الجوية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما كانت له آثار سلبية على الفقراء الذين ينفقون جزءا كبيرا من دخولهم على الغذاء، ومع أن الأسعار المحلية للمواد الغذائية في معظم البلدان النامية ارتفعت بنسب أقل كثيرا من الأسعار العالمية خلال قفزة 2010-2011 بنسبة 7,9٪ منذ جويلية 2010 مقابل 40٪ للأسعار العالمية، فإن الأسعار المحلية قد تشهد مزيدا من الارتفاع مع انتقال أثر تغيرات الأسعار العالمية ببطء إلى الأسواق المحلية، وتنصب الجهود الآن على إعادة السياسة النقدية إلى وضع أكثر حيادية وإعادة بناء الاحتياطات المالية التي مكنت البلدان النامية من التصدي للأزمة من خلال سياسات لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، وسوف تتوقف آفاق النمو في الأجل المتوسط باطراد على نوع الإصلاحات البنيوية في البيئة الاجتماعية والأطر التنظيمية والبنية التحتية التي تؤدي إلى تحسن الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام، فوفقا لهذا التقرير تم تبين أن الآفاق الخاصة بالبلدان مرتفعة الدخل والعديد من البلدان النامية في أوروبا، لا تزال تعاني جملة من المشكلات المتصلة بالأزمة، منها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العائلي، حيث توقع البنك الدولي أنه مع وصول البلدان النامية إلى كامل طاقتها الإنتاجية، فإن النمو سيتراجع من 7,3٪ عام 2010 إلى حوالي 6,3٪ سنويا في الفترة 2011-2013، كما ستشهد البلدان مرتفعة الدخل تباطؤ نموها من 2,7٪ في عام 2010 إلى 2,2٪ في عام 2011 قبل أن ينتعش إلى 2,7٪ و 2,6٪ في عامي 2012 و 2013 على التوالي، كذلك يشهد إجمالي الناتج المحلي العالمي نموا بنسبة

<sup>1</sup> إيمان مرعي، اثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، يناير 2009، مصر، متاح على [www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=222238](http://www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=222238)، يوم 11 أوت 2011، سا 17:13.

3,2٪ في عام 2011 قبل أن يرتفع قليلا إلى 3,6٪ في عام 2012، مع حدوث زيادات أخرى في أسعار النفط المرتفعة مما قد يضعف بشدة النمو الاقتصادي ويضر بالفقراء، إضافة لذلك ازداد معدل التضخم في تلك البلدان ليصل إلى 2,8٪ في مارس 2011.<sup>1</sup>

### ثالثا: انعكاسات الأزمة على مستوى الاقتصاد العربي.

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطها علاقات اقتصادية معه، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وقد حافظ النشاط الاقتصادي على أداءه بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 في المنطقة العربية حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي بمعدل نمو بلغ 6,40٪، متجاوزا معدل النمو العالمي البالغ 3,20٪،<sup>2</sup> إلا أن المحافظة على النشاط الاقتصادي لم تدم طويلا، إذ تأثر هذا الأخير في المنطقة العربية تأثرا سلبيا بدرجة ملحوظة خلال العام 2009 نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العربي إلى معدل نمو بلغ 2,42٪، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن معدل النمو في المنطقة يظل إيجابيا مقارنة بالنمو السلبي للاقتصاد العالمي بمعدل لم يحدث منذ ثلاثينيات القرن الماضي.<sup>3</sup>

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:

#### 1. مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة:

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حلقة مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثم لا يمكن أن تكون بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية، وتبقى عرضة للتأثر بأي متغيرات سياسية أو اقتصادية عالمية، خاصة في ظل تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، والتشابكات بين الاقتصادات الخليجية والاقتصاد العالمي، فبالرغم من تأكيد وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الاستثنائي بالرياض في 25 أكتوبر 2008 متانة الأوضاع المصرفية والاقتصادية وتوافر السيولة التي تمكن دول المجلس من التعامل مع أي آثار محتملة للأزمة المالية العالمية، إلا أن تداعيات هذه الأزمة بدأت في الظهور على بعض القطاعات في دول الخليج كغيرها من دول العالم التي ضربتها الأزمة نظرا

<sup>1</sup> موقع البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، متاح على

[www.worldbank.org/wbsite/extrachome/newsarabic](http://www.worldbank.org/wbsite/extrachome/newsarabic)، 12 أوت 2011، سا 19:00.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2008، ص 29.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 32.

لأهميتها الاقتصادية في مجال التبادلات التجارية وامتلاكها لما يزيد على نصف بترو العالم وامتلاكها الاستثمارات الخارجية والاحتياطات المتراكمة ما يمكن أن يعول عليه للمساهمة في تنشيط النمو الاقتصادي في العالم، خاصة في ظل ارتفاع المؤشرات الاقتصادية بها من حيث النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاتجاه لتنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية وقدرتها التنافسية على دعمها إطلاق السوق الخليجية المشتركة، حيث تعتبر دول الخليج من أكثر الاقتصاديات انفتاحا على العالم الخارجي نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها منذ سنوات طويلة، خاصة سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعكس هذا الانفتاح الاقتصادي للاقتصادات الخليجية ارتفاع مؤشر نسب التجارة الخارجية إلى النواتج المحلية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير البيانات المتوافرة في هذا المجال إلى أن درجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي كانت 174,7% في حالة البحرين، و102,8% في الكويت، و84,8% في عمان، و84,2% في قطر، و76,4% في السعودية، و114,1% في الإمارات،<sup>1</sup> وقد سجلت اغلب الدول العربية معدلات نمو ايجابية إزاء الأزمة العالمية بتصدر قطر الصدارة بمعدل نمو 16,40%، والإمارات بـ 7,41%، الكويت 6,38%، عمان 6,18%، أما البحرين بـ 6,12%،<sup>2</sup> إلا أن ذلك لم يدم طويلا فتأثرت بعد ذلك قطر رغم محافظتها على الصدارة وتراوح معدل النمو بها وقدر بـ 9,04%، وفي عمان 3,35%، والسعودية 0,15%.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن تداعيات الأزمة المالية العالمية انعكست وبشكل كبير على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 50%، من 150 دولار للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 50 دولار أو اقل، وهو ما اثر على صادراتها وانعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي فيها، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها بحوالي 1500 مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل، كما تأثرت الاستثمارات العربية بالخارج واختلفت درجة تأثرها بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 كان بحدود 17,3% بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتمادا على فوائضها المالية المقدرة بـ 440 مليار دولار، أما القنوات التي أثرت بها الأزمة في الاقتصاديات الخليجية بوجه خاص والاقتصاديات العربية بوجه عام كانت من خلال دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تديرها الصناديق السيادية، حيث قدر صندوق النقد الدولي انه في عام 2008 كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين 1058 و 1478 مليار دولار،

<sup>1</sup> حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، يناير 2009، مصر، متاح على

www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=222253، يوم 12 أوت 2011، سا 13:15.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 33.

فالفوائض النفطية كان أغلبها يستثمر في السابق في أدونات الخزانة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة، إلا أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري، وأدى إلى تراجع الطلب على النفط الخام ومعه أسعاره، وإيرادات الدول الخارجية مما أدى إلى حدوث آثار سلبية في مشاريع التنمية في هذه المنطقة، لأن هذه الدول اضطرت إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية، وازدادت حدة هذا الأثر السلبي في الدول التي ليست لديها استثمارات خارجية من المنطقة العربية.<sup>1</sup>

وقد تأثرت التجارة الخارجية غير النفطية لدول المجلس أيضا بالأزمة المالية العالمية، وأصبح المصدرون والمستوردون كغيرهم في دول العالم يواجهون مجموعة من التحديات، أهمها ما يلي:<sup>2</sup>

- تراجع قدرة نظام المدفوعات المصرفي العالمي على مساندة حركة الصادرات والواردات الخليجية، وهو ما ترتب عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب ولدى المصدرين الخليجيين؛
- تراجع حجم الصادرات الخليجية غير النفطية، خاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما قد يؤدي في مراحل لاحقة إلى زيادة المخزون لدى المصدرين الخليجيين؛
- ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية لدول الخليج، خاصة أن البنوك في العالم أحجمت عن منح الائتمان في ظل الأزمة المالية، بالإضافة إلى إحجام شركات التأمين عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن؛
- الصعوبات في مجال التصدير والاستيراد، الناجمة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن حول العالم؛
- وأدت كذلك الأزمة المالية وتداعياتها إلى تغيير الوجهات الاقتصادية للصادرات والواردات في بعض دول الخليج لتتحول إلى أسواق دول أخرى غير متأثرة بالأزمة المالية، ومن المحتمل أن تسعى دول الخليج إلى دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصاعدة، مثل الصين والهند وروسيا.

## 2. مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المتوسطة:

وتتمثل في الدول غير النفطية كمصر والأردن، حيث تأثرت هذه الدول بالأزمة بشكل غير مباشر، بسبب تراجع حجم الاستثمارات الواردة إليها من الدول العربية النفطية والغربية، والتي بدورها تأثرت بحسائرها في الأسواق المالية العالمية وبتراجع

<sup>1</sup> عمر حضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 14 و16 ديسمبر 2010، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> حنان رجائي عبد اللطيف، مرجع سابق، متاح على

www.digital.ahram.org/Policy.aspx?Serial=222253

أسعار النفط بحوالي 50٪ خلال النصف الثاني من عام 2008، فاقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة وتحويلات المغتربين، فعودة المغتربين الذين صرفوا من وظائفهم وتراجع العائدات السياحية ساهمت في تقليص الوفورات المالية التي تدعم خلق فرص عمل جديدة فيها لتشغيل الشباب المقيمين بالإضافة إلى العائدين من دول الاغتراب.<sup>1</sup>

فانخفاض أسعار النفط ومعه هبوط أسعار مواد أساسية أخرى، أدى إلى استفادة دول من الشرق الأوسط كالأردن مثلاً إلى تراجع وتيرة الغلاء، حيث وصلت نسبة التضخم 15,5٪ في الشهور التسعة الأولى من عام 2009، ولعدم توفر الأرقام بالنسبة لقطاع العقارات في الأردن فإن الأثر على هذا القطاع لن يصاحبه آثار تذكر على القطاع المصرفي، لأن أي خطورة على البنوك ستكون قليلة جداً فيها، إذ أن الإقراض لقطاع العقارات محدود جداً كما أن البنوك في الأردن ليست متخصصة في الاستثمار في قطاع العقارات كما حدث في أميركا.<sup>2</sup>

وفيما يتعلق بالصادرات الأردنية فنجدها تراجع عام 2009 مقارنة بـ 2008 حيث قدرت بـ 5,040.0 مليون دولار بعد أن كانت 6,250.0 مليون دولار، وتعتبر قيمة الصادرات عام 2008 أكبر قيمة حققتها الأردن خلال الفترة 2005-2009، حيث قدرت صادرات الأردن عام 2007 بحوالي 4,490,4 مليون دولار، وتراجعت كذلك الواردات الأردنية عام 2009 بعد أن كانت تقدر بـ 17,011.6 عام 2008 حيث قدرت بعد عام من الأزمة في حدود 14,095.2 مليون دولار، متراجعة بـ 17,1٪.<sup>3</sup>

أما بالنسبة لمصر فنجد سوق أوراقها المالية تأثراً كثيراً بالأزمة المالية، حيث انخفضت أسعار الأسهم بما يعادل نحو 33٪، وبلغ حجم خسائر رسملة السوق حوالي 148 مليار جنيه في 2008، وأكدت الحكومة أن ودائع عملاء البنوك المصرية آمنة ولم تمسها الأزمة نتيجة لعدم إفلاس أي بنك في مصر، إلا أن القطاع العيني تأثر كالزراعة والصناعة بسبب الركود في الخارج والداخل، مما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات المصرية الزراعية والصناعية، ومن ثم انخفاض نسبة تشغيل طاقات المصانع على وجه الخصوص، فارتفعت معدلات البطالة نتيجة الاستغناء عن جزء من العمالة القائمة وعدم فتح فرص عمل جديدة،<sup>4</sup> فتأثر بذلك الميزان التجاري المصري بشكل مباشر بسبب نقص التبادل التجاري مع الولايات

<sup>1</sup> علا الصيادي، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، متاح على [css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf](http://css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf)، يوم 15 أوت 2011، سا:21:00.

<sup>2</sup> يوسف منصور، اثر الأزمة المالية على دول الشرق الوسط، جريدة الغد الأردني، متاح على [www.alghad.com/index.php/article/261064.html](http://www.alghad.com/index.php/article/261064.html)، 23 أوت 2011، سا:00:00.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 385.

<sup>4</sup> علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، متاح على [www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf](http://www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf) يوم 24 أوت 2011، سا:23.



المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تصدر بنسبة 60٪ منها إلى أمريكا، و 35٪ إلى أوروبا، وكذلك الفواكه والخضراوات المصرية والمنتجات الغذائية،<sup>1</sup> ويشير تقرير البنك الدولي 2011 إلى أنه من المتوقع أن يشهد معدل إجمالي الناتج المحلي تراجعاً في مصر بنسبة 1٪ مع توقع انتعاش معدل النمو في مصر في عام 2012 ليصل قريباً من 5 ٪ في عام 2013 ، على الرغم من أن آفاق النمو مازالت غير مؤكدة.<sup>2</sup>

و للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية في مصر، تم تطبيق تخفيضات متتالية لسعر الإقراض والخصم ليصل إلى 8,5٪ نهاية عام 2009 مقابل 11,5 ٪ في نهاية عام 2008 ، وكذلك تم تخفيض سعري الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة بصورة تدريجية خلال عام 2009 لتصل إلى 8,25 ٪ لسعر الإيداع و 9,75 ٪ لسعر الإقراض مقارنة مع 11,50 ٪ للإيداع و 13,50 ٪ للإقراض في نهاية عام 2008.<sup>3</sup>

### 3. مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المنخفض:

وتشمل هذه المجموعة ليبيا، تونس والجزائر، فبالنسبة للجزائر تعد بورصتها الأقل تضرراً بالأزمة بتراجع قدره 3,86٪، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض انفتاحها على الخارج وانخفاض حجم المعاملات فيها، ويعد هذا التراجع ضعيفاً ومقبولاً، فم منذ نشأت بورصة الجزائر سنة 1997 وهي تعاني من انخفاض في عدد الشركات المدرجة،<sup>4</sup> فانهايار أسعار النفط في 2008 أدى إلى انهيار شروط التبادل التجاري بأكثر من 32٪، مما أدى إلى انهيار قيمة الصادرات من 80 مليار دولار عام 2007 إلى 57 مليار دولار في 2009 و 55 مليار دولار في 2010، وارتفعت احتياطات العملة في الجزائر عام 2009 إلى أكثر من 155 مليار دولار، وانخفض معدل التضخم عند مستوى متوسط قدره 2,7٪ ، وتراجعت الديون الخارجية إلى 5,3 مليار دولار وخدمة مديونية عند 1 مليار دولار في عام 2009، وبالرغم من الوفرة والصحة المالية إلا أن الاقتصاد الجزائري ينمو ببطء ولم يسجل نمواً قبل الأزمة يتجاوز نسبة 3,8٪، وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية الجيدة فإن معدل النمو خلال الأزمة قد انخفض إلى 2,25٪، كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بشكل ملموس خلال الأزمة لتصل إلى 50 مليار دولار وذلك بالرغم من الإجراءات التضيقية التي تطبقها الحكومة من أجل الحد من استيراد السلع الاستهلاكية،<sup>5</sup> وسوف نتطرق إلى انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري بشكل مفصل في الفصل التالي.

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة"، أبناء وهبة محمد حسان للطباعة، مصر، 2009، ص 59.

<sup>2</sup> موقع البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، مرجع سابق، متاح على [www.worldbank.org/wbsite/extrahome/newsarabic](http://www.worldbank.org/wbsite/extrahome/newsarabic)

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، مرجع سابق، ص 139.

<sup>4</sup> حاج موسى نسيمه وعلوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 123 .

<sup>5</sup> بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 102، افريل 2011، ص 13.

أما فيما يتعلق بانعكاسات الأزمة المالية على تونس فهي كغيرها من أسواق المغرب العربي لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية، حيث تأثر الناتج المحلي الإجمالي فيها بالنقصان عام 2008 وبلغ حوالي 5,4٪، هذا التديني كان نتيجة تدهور أداء الصادرات من جراء اختلالات التجارة العالمية وتراجع المبيعات التصديرية الموجهة لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تمثل العميل التجاري والخدمي الأول بالنسبة إلى تونس، إذ أن بلدان الاتحاد الأوروبي تستأثر بحصة الأسد في التجارة الخارجية التونسية بنسبة 80٪، كما تراجع قطاع الخدمات السياحية خلال سنة 2009 أيضا، إذ تقلصت نسبة السياحة الدولية في اتجاه المناطق التونسية بـ 30٪ في المتوسط، بالإضافة إلى نشوب البطالة.<sup>1</sup>

أما فيما يخص الاقتصاد الليبي فكان أكثر اقتصاديات المغرب العربي تأثرا نظرا لانفتاحه الكبير على العالم الخارجي ولما يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد، حيث مثلت قيمة التجارة الخارجية فيه 83,3٪ من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغاية 2007، وترتكز صادراته على سلع رئيسية تتمثل في النفط ومشتقاته حيث تجاوزت نسبة 97٪ من قيمة الصادرات الليبية،<sup>2</sup> ومن بين انعكاسات الأزمة عليه نذكر مايلي:<sup>3</sup>

- انخفاض دخل ليبيا من النفط، إذ بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2008 إلى 147 دولار، ووصل انخفاض السعر للبرميل الواحد إلى 35-45 دولار في مارس 2009، والذي أثر على جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- انخفاض الدخل القومي في ليبيا نتيجة تراجع قطاع السياحة؛
- تأثر النشاط التجاري الليبي نتيجة لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود؛
- تأثر القطاع الزراعي من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لاعتماده على مستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة من الخارج ومنافسة السلع الزراعية المستوردة للسلع الزراعية المنتجة محليا.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالأزمة المالية العالمية مايلي:<sup>4</sup>

- اعتماد الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملائها مما يجعلها رهن التقلبات والتغيرات في الاقتصاد الأمريكي

<sup>1</sup> عبد الفتاح العموص، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات والآثار في الاقتصادات العالمية "دراسة الحالة التونسية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و20 ديسمبر 2009، ص 16.

<sup>2</sup> محمد خليل فياض وخالد علي الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 170.

<sup>3</sup> محمد سالم الخشخوش، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 204.

<sup>4</sup> رحمان آمال ومشري فريد، الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعة النفطية العربية، الملتقى الدولي السابع حول الأزمة "الحكم والنظام الاقتصادي العالمي"، تونس، 06 و08 جوان 2011، ص 4.

وخصوصا بعد فك ارتباط الدولار عن الذهب في بداية تسعينات القرن الماضي؛

- ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالشركات المتعددة الجنسيات التي غزت العالم باسم العولمة؛
- استثمار الدول العربية في الأسواق والبورصات الأمريكية بمبالغ كبيرة لاسيما في سندات الخزانة الأمريكية؛
- اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد لصادرات بعض الدول كالصين واليابان مثلا مما يجعل اختلال الاقتصاد الأمريكي ودخوله في مرحلة ركود أو كساد يؤدي إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية بصورة مباشرة وقوية؛
- الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة الحكم في العالم لاسيما دول العالم الثالث ومنه الدول العربية؛
- تعتبر الدول العربية جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية الرأسمالية ومنه فهي تتأثر بما يصيب هذه المنظومة من اضطرابات مالية وهزات اقتصادية؛
- تباطؤ الاقتصاد الأمريكي أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية؛
- قلة الخبرة لدى المتعاملين التي تميز الأسواق العربية مقارنة بأسواق أوروبا وأمريكا.

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد العالمي شهد فترة غير مسبوقة من الاختلال المالي بين 2008-2009، يستدل عليها من خلال العديد من مؤشرات الانكماش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم والتباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي قاد بدوره إلى ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لاعتماد إنتاج الغذاء على إنتاج الوقود وأدت تلك الأزمة بدورها إلى الذهاب بالعديد من بنوك الاستثمار إلى الإفلاس، وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض حجم التجارة الدولية وهبوط معظم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية للدول، وطالت هذه العاصفة الاقتصادية معظم الدول إذ أصبحت ككرة الثلج التي تتحرك عبر القارات، لتضرب أسواق المال العالمية من شمالها إلى جنوبها، حيث لحقت بها خسائر فادحة تختلف كل خسارة عن أخرى حسب درجة انفتاح الدول وتعاملاتها مع أمريكا، مما شكل تهديدا لاقتصاديات الدول الأخرى، عبر قطار العولمة الأمريكية الذي جاب كل المحطات العالمية ناقلا معه تداعيات وآثار ضبابه من دول لأخرى، مما جعل العديد من الجهات الرسمية والمؤسسات المالية الكبيرة ومتخذي القرارات العمل على مواجهة تداعياتها والعمل على تخفيف أثارها وانعكاساتها السلبية على الدول المتقدمة والنامية.

## المطلب الثاني: ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة المالية العالمية.

لقد كان التحرك الدولي تجاه الأزمة المالية العالمية على مستويين ضمن المستوى الأول كل التحركات التي تمت على مستوى الاقتصاد الأمريكي كإجراءات ضخ السيولة وتأمين بعض المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، أما المستوى الثاني من ردود الفعل الدولية فقد ضم كل التحركات التي اكتسبت الطابع الجماعي أو الدولي، ولعل أبرز هذه التحركات اجتماعات دول مجموعة العشرين التي ناقشت سبل تجاوز الأزمة وإصلاح النظام المالي الدولي السائد.

## أولاً: أساليب مواجهة الأزمة أمريكياً.

تبلورت أساليب مواجهة الأزمة أمريكياً فيما عرف بخطة الإنقاذ المالي الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد الأزمة، وهدفت هذه الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية للأفراد دافعين الضرائب، إضافة إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن،<sup>1</sup> وإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن طريق شراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.<sup>2</sup>

وفقاً للتسلسل الزمني للأحداث، فقد عرضت الخطة على مجلس النواب في الكونغرس يوم الاثنين الموافق لـ 30-09-2008، فرفضها 228 نائبا مقابل 205 نواب، وبعد إدخال بعض التعديلات عليها، وافق مجلس الشيوخ عليها، وكانت نتيجة التصويت الذي جرى يوم الخميس 02-أكتوبر-2008 والذي تم فيه الموافقة عليها بعد إجراء تعديلات أخرى بسيطة، ووفقاً لما جاء في الخطة من تفاصيل فإنه يسمح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري، على أن يتم تطبيق خطة الشراء على ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى بإفناق مبلغ 350 مليار دولار، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار،<sup>3</sup> ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون لاستعادة الإنعاش وعودة الاستثمار لعام 2009 "اشترى محلياً" "Buy American" والذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في جانفي 2009، والذي تضمن فقرة يشترط بموجبها على جميع مشاريع القطاع العام والممولة من برنامج التحفيز أن تستعمل الحديد والصلب المصنوع في الولايات المتحدة، كما تضمن فقرة أخرى تشترط بان مشتريات الملابس والأقمشة ذات العلاقة من قبل وزارة الداخلية الأمريكية يتعين أن تكون

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص ص 337-338.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 109.

<sup>3</sup> عدلي قندج، الأزمة المالية العلمية "أبرز خطط الإنقاذ المالي"، متاح على

www.abj.org/AOB\_Images/633818570087517500.pdf، يوم 01 سبتمبر 2011، سا: 15:30.

أمريكية الصنع ومصنوعة من شركات أمريكية، مما أدى إلى إثارة عددا من المسائل تتعلق بالعمالة الأمريكية وبالالتزامات التجارية للولايات المتحدة مع منظمة التجارة العالمية وبالسياسة الخارجية الأمريكية.<sup>1</sup>

### ثانيا: أساليب مواجهة الأزمة دوليا.

وستتطرق فيما يلي إلى مختلف المؤتمرات الدولية التي تلت الأزمة للتمكن من تجاوز أثارها وإلى ما جاءت به من توصيات:

#### 1. مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين 15-16 نوفمبر 2008.

ذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، وتنشيط أسواق القروض وتوفير السيولة وتقوية رأس مال المؤسسات المالية، وكذا حماية المدخرات والودائع وتجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة، إضافة إلى السماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للاقتصاد العالمي، حيث حددت الدول المشاركة في المؤتمر مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه كالآتي:<sup>2</sup>

- مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي؛
- الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن للسياسة النقدية القيام به؛
- استعمال إجراءات الميزانية عندما تقتضي الحاجة لذلك من أجل تحقيق نتائج سريعة؛
- مساعدة الاقتصاديات الناشئة والنامية للوصول إلى التمويل اللازم؛
- إصلاح الأسواق المالية حيث تم الاتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية، والسهر على تحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير.
- تشجيع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى على استعمال كامل إمكانياتها، والعمل على توفر كل منهم على الموارد الكافية التي ستسمح لهم بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة،<sup>3</sup> حيث اتخذت القمة في هذا الإطار قرار إقراض صندوق النقد الدولي نحو 100 مليار دولار لمساعدة الدول الأكثر تضررا من الأزمة وإنشاء هيئة لمراقبة أكبر ثلاثين مصرفا في العالم تحت مسمى هيئة المراقبين، ومراجعة نظام التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإفساح المجال أمام أكبر الاقتصاديات الناشئة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 24.

<sup>2</sup> Gabriel Banon, *Le G20 cherche solution désespérément*, Revue Maroc Hebdo International, N°815, Novembre 2008, p 41.

<sup>3</sup> IBID, p 41.

<sup>4</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيبي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010، ص 10.

## 2. مؤتمر لندن لمجموعة العشرين 1 و 2 افريل 2009.

اجتمع قادة دول مجموعة العشرين لثاني مرة بعد اندلاع الأزمة المالية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية جد صعبة، حيث قدر صندوق النقد الدولي الخسارة في رأس المال العالمي في نهاية فيفري 2009 بحوالي 52000 مليار دولار، وقد تم تسجيل ستة توصيات رئيسية خلال مؤتمر لندن جاءت كالتالي:<sup>1</sup>

- العمل على استرجاع الثقة و دفع النمو إذ بتقلص الملايير التي تم ضخها في الدول المتضررة من الأزمة من طول فترة الانكماش وبأن تسمح بإنشاء ما يقارب الـ 20 مليون منصب شغل؛
- إصلاح النظام المالي بهدف بعث عملية الإقراض حيث اتفقت الدول المشاركة على تبني قواعد جديدة في مجال الأجور والجوائز على المستوى الدولي وكذلك على محاربة التهرب الضريبي وتبييض الأموال؛
- تقوية الرقابة المالية عن طريق اعتماد الصناديق الاستثمارية عالية المخاطر والمعايير المحاسبية الدولية التي تشرف عليها لجنة المحاسبة الدولية (IASF) بتحسين تقييم الأصول المالية؛
- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية إذ أعلنت الدول المشاركة في المؤتمر عن مساندتها المطلقة لمبدأ الرقابة المستقلة التي سيقوم بها الصندوق، كما تم الاتفاق على رفع موارد صندوق النقد الدولي إلى 750 مليار أي زيادة بحوالي ثلاثة أضعاف؛
- تشجيع التجارة الدولية والاستثمار حيث أكدت الدول المشاركة في المؤتمر بأنها لن تعاود ارتكاب أخطاء الماضي في إشارة واضحة إلى السياسات الحمائية لسنوات الثلاثينات، كما كلفت منظمة التجارة العالمية (OMC) بالقيام بمراقبة تنفيذ هذا الإلزام؛
- التأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق تجاري دولي في إطار أجنحة الدوحة حيث ترى دول مجموعة العشرين بأن التوصل إلى اتفاق في هذا الإطار سيولد حوالي 150 مليار دولار إضافية للاقتصاد العالمي سنويا .

## 3. مؤتمر بيتسبرغ لمجموعة العشرين 24 و 25 سبتمبر 2009 .

تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع بداية بروز ملامح عودة انتعاش النمو الاقتصادي العالمي ما دفع بزعماء الدول المشاركة إلى صياغة اتفاق يقضي بمواصلة تنفيذ سياسات صارمة من أجل استعادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل، والعناصر التالية تمثل أهم التوصيات التي جاء بها مؤتمر بيتسبرغ:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص 247.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 247-248.

- تعزيز التعافي إذ نجد الدول المشاركة وافقت على مواصلة إجراءات التحفيز إلى أن يتأمن تعافي الاقتصاد، وعلى البحث في السبل المثلى لتنسيق جهود تقليص الدعم المالي والنقدي الذي اتخذ كرد على الأزمة وذلك حالما يتم التأكد من عودة حالة التعافي؛
- إطلاق إطار لنمو قوي ومستدام ومتوازن حيث تبنت الدول المشاركة مقترح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" المعروف بإطار لنمو قوي ومستدام و متوازن والذي يرسم معالم عملية للتعاون والتنسيق الاقتصاديين؛
- تبني نظم و قيود جديدة فيما يخص الأسواق المالية إذ وافقت الدول المشاركة على تبني معايير دولية صارمة بخصوص رؤوس أموال المصارف، إذ طالبت باحتفاظ المصارف لرأس مال أكبر، كما وافقت على تبني معايير دولية صارمة في مجال التعويضات؛
- تحديث البنى التحتية للتعاون الاقتصادي العالمي حيث تعهد قادة المجموعة بتحديث هيكل التعاون الاقتصادي العالمي، كتحويل نسبة لا تقل عن 5٪ من حصص الدول زائدة التمثيل بصندوق النقد الدولي إلى بلدان قليلة التمثيل؛
- دعم مواطني العالم الأكثر فقرا والأكثر عرضة للأخطار وذلك بالالتزام بوصول الغذاء والوقود والتسهيلات المالية إلى فقراء العالم، كما اتفقت أيضا على توظيف الموارد المالية بشكل سريع لصالح البلدان الأكثر عرضة للأزمات؛
- الوفاء بالالتزامات السابقة فالمجموعة استعرضت مدى تقدم تنفيذ الالتزامات التي أقرتها في قممها السابقة واشنطن ولندن حيث توصلت إلى أن الدول قد نجحت في الوفاء بالتزاماتها ما سيسمح لها بمكافحة اتساع رقعة الأزمة المالية.

#### 4. مؤتمر طورنطو لمجموعة العشرين 26 و 27 جوان 2010 .

- عقدت دول مجموعة العشرين مؤتمرها الرابع بعد انفجار الأزمة في مدينة طورنطو الكندية، وقد أكد المشاركون مند البداية بأنه وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات وأهمها:<sup>1</sup>
- هشاشة وعدم تكافؤ النمو بين الدول رغم الانتعاش الملموس؛
  - تسجيل بعض الدول لمستويات بطالة غير مقبولة؛
  - استمرار تسجيل الانعكاسات السلبية للأزمة خاصة في المجال الاجتماعي.
- وقد عكف البنك الدولي على صقل محور تركيزه الإستراتيجي بعد الأزمة المالية، حيث يمكنه تعظيم القيمة المضافة إلى أقصى حد، وذلك من خلال التأكيد على:<sup>2</sup>
- استهداف خدمة الفقراء والمستضعفين وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 248 .

<sup>2</sup> موقع البنك الدولي، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيدا من النفوذ، متاح على [www.worldbank.org/wbsite/external/extrabicho](http://www.worldbank.org/wbsite/external/extrabicho)، 20 أوت 2011، ص: 9.

- تشجيع العمل الجماعي العالمي بشأن العديد من القضايا تشمل على سبيل المثال لا الحصر تغير المناخ، التجارة، الزراعة، الأمن الغذائي، الطاقة، المياه والصحة؛
- تدعيم الحوكمة ونظام الإدارة العامة ومحاربة الفساد؛
- الاستعداد لمواجهة الآزمات.

### ثالثاً: مواجهة الأزمة عربياً.

أما على مستوى الدول العربية وعقب التأثيرات السلبية لأزمة الرهن العقاري عليها، عمدت اتخاذ عدة إجراءات لمواجهةها وتخفيف حدة التوترات في أسواقها، واتبعت النهج الأوروبي والأمريكي في مواجهة الأزمة مع التركيز على دور صناديق الثروة السيادية، فدول مجلس التعاون الخليجي مثلاً اتبعت نموذجين مختلفين في معالجة الأزمة، نذكرها فيما يلي:

1. النموذج الأوروبي: يتمثل النموذج الأوروبي في ضمان الديون والودائع، حيث اتبعت هذا النموذج كل من الكويت والبحرين والتي كان يتجلى هدفهما في تفادي هروب السيولة والاحتفاظ بما داخل الجهاز المصرفي، وبالتالي نلاحظ في هذه الحالة أن البنك المركزي لعب دور الضامن فقط،<sup>1</sup> فالخطة الأوروبية هذه تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.<sup>2</sup>

2. النموذج الأمريكي: يتجلى النموذج الأمريكي في توفير السيولة عن طريق ضخ الكتلة النقدية، حيث اتبع هذا النموذج من قبل السعودية والتي ضخّت 3 مليارات دولار، ويرجع انخفاض حجم هذه السيولة إلى انخفاض تأثيرها بالأزمة كنتيجة لقلّة انفتاحها على الخارج، كما قامت الإمارات العربية المتحدة في البداية بضخ 50 مليار درهم ثمّ ضخ 70 مليار درهم، كما منح البنك المركزي الإماراتي تسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تساوي فترة استحقاقها 14 يوماً أو أكثر، على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر.<sup>3</sup>

وبعد الجهود المبذولة من طرف الدول لمواجهة الأزمة، كشف أحدث تقرير للبنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية 2011 أن الاقتصاد العالمي في طريقه هذا العام والذي يليه للانتقال من مرحلة التعافي والخروج من آثار الأزمة العالمية إلى النمو بخطى أبطأ وإن كانت ثابتة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي ازداد بنسبة 3,9% في عام 2010، إلى 3,3% عام 2011، وأشار إلى أن معظم بلدان العالم النامية قد امتصت تداعيات الأزمة

<sup>1</sup> حاج موسى نسيمه وعلوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 125.

<sup>2</sup> محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية "أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 14 مارس 2009، ص 19.

<sup>3</sup> حاج موسى نسيمه وعلوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 125.



المالية، وأن العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة كانت تعافت مع نهاية عام 2010، من آثار الأزمة وعلى وشك استئناف معدلات نموها الاقتصادي السابقة لها، ويجب على البلدان في الأمد الطويل تحويل تركيزها من إدارة الأزمات في الأمد القصير إلى اعتماد تدابير تعالج التحديات الهيكلية الأساسية والتي يصعب حسمها، ونذكر منها:<sup>1</sup>

- تطبيق خطط ذات مصداقية من أجل استعادة قدرة المالية العامة على الاستمرار؛
- تحويل التركيز من إجراءات تخفيض الطلب عريض القاعدة إلى إجراءات المالية العامة التي تسهل إعادة توظيف القوى العاملة التي فقدت وظائفها؛
- إعادة تنظيم القطاع المالي، وانتهاج سياسات تسمح بتعديل أسعار الصرف تدريجياً تماشياً مع الأساسيات؛
- الحد من تقلب العملات الاحتياطية الرئيسية بغرض تعزيز مستوى الثقة.

لقد استخلص المحللون للازمة انه من بين الدروس المستفادة من تجربة أزمة الكساد العالمي 1929، هو أن تصعيد القيود على التجارة الخارجية خلال الأزمة يؤدي إلى تعميق تأثيراتها وزيادة المخاطر، وبما يلقي الاقتصاد الوطني في فترة ركود طويلة المدى، ولذلك فقد قامت مجموعة دول العشرين منذ أول قمة في نوفمبر 2008 بالالتزام بعدم اللجوء إلى الإجراءات الحمائية لمواجهة انعكاسات الأزمة على اقتصادياتها، وحتى في حالة تدهور سوق العمل فيها، وقد قامت دول المجموعة بتجديد تعهداتها من خلال الإعلان الصادر عقب اجتماعاتها اللاحقة ومنها بوجه خاص اجتماع قمة دول العشرين بلندن في ماي 2009، واجتماع القمة في بسترغ في سبتمبر 2009، غير أن هذه التعهدات لم تمنع قيام دول مجموعة العشرين بالإضافة إلى دول متقدمة أخرى ودول نامية أخرى باتخاذ إجراءات حمائية للتجارة وعلى حساب دول شريكة أخرى، وقد ذكرت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الدوري لرصد التطورات في السياسات التجارية لدول مجموعة العشرين أن سبعة عشر دولة من المجموعة اتخذت إجراءات حمائية، غير أن حصة الواردات التي قابلتها الإجراءات التقييدية تعتبر ضئيلة وتقدر بحوالي 0,8%، من قيمة الواردات العالمية 1,3% من قيمة إجمالي واردات دول مجموعة العشرين، وذلك خلال الفترة من أكتوبر 2008 إلى أكتوبر 2009، وبالرغم من أن طبيعة القيود المتخذة أمام الواردات صعب حصرها فإن إحدى تقارير منظمة التجارة العالمية يشير إلى أن القيود التجارية المتخذة من قبل الدول المتقدمة تتعلق بقطاعات ذات كثافة عمالة كالصناعات الاستخراجية والمنسوجات والمعادن، وهي كلها قطاعات تواجه ضغوطات لتسريح العمالة العاملة فيها، وهي أكثر القطاعات التي تكتسب فيها الدول النامية ميزة نسبية وقدرة تنافسية أكبر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موقع البنك الدولي، البلدان النامية تقود قاطرة النمو العالمي لكن المخاطر لا تزال قائمة، متاح على [www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome](http://www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome)، 17 أوت 2011، سا: 22:34.

<sup>2</sup> جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص ص 21-22.

### خلاصة الفصل الثاني

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ظهرت نتاجها مع بداية سنة 2008، والتي بدأت بانحيار قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم امتدت بشكل سريع إلى القطاع المالي والمصرفي ثم الاقتصاد الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية، نجدها أدت إلى إحداث ركود اقتصادي ودوامه خسائر متراكمة، مطيحة بأكبر المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، حيث طالت أثارها جميع الدول بدون استثناء، كل واحدة حسب درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وكانت دول الخليج ومصر من أكثر الدول العربية تضررا بها، ومنذ ذلك التاريخ انطلقت محاولات تشخيص مسببات هذه الأزمة واقتراح سبل تقليل أثارها السلبية، مما أدى إلى عقد قمم مجموعة العشرين وتم انتهاج العديد من الخطط العربية والغربية من اجل تفادي الوقوع في أزمة ثانية وتقليل مخاطر الأزمة الموجودة عالميا.

فمن خلال وصول تداعيات الأزمة العالمية إلى اغلب دول العالم بسرعة كبيرة وبخسائر جسيمة توضح لنا بأن للانفتاح الاقتصادي على العالم له سلبيات مثلما له ايجابيات، مما يستدعي الدول السير بحذر في تعاملاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى خصوصا فيما يتعلق بأسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم والمبالغة في وضع قيمتها والاستدانة من الدول الأخرى، مما يخلص من تفادي الوقوع في أزمات الدين الخارجي والأزمات البنكية والصرف الأجنبي وكذا أزمات أسواق رأس المال.

والفصل الموالي سوف نوضح فيه أكثر تداعيات تلك الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ومحليا، ومعرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بتداعياتها، محاولين تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الفصل الثالث

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية

- دراسة حالة الجزائر -

## مقدمة الفصل الثالث

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها، ولما قدمته من خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي، لذا يعد وجود إحصاءات دقيقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع المعايير الدولية وسيلة لتمكين صانعي السياسات من التقييم السليم لمدى تحقق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة وأن هذه الإحصاءات تمثل احد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة المالية العالمية اثر على الأوضاع الاقتصادية في مختلف بلدان العالم بما في ذلك أحوال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمؤشرات الاقتصادية الكلية، فكانت ردود فعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الأزمة المالية متباينة من دولة لأخرى، تعد الجزائر من بين الدول الأقل تأثرا بمجرياتها لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا، وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى انعكاسات الأزمة المالية على التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه عام وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري والاستثمارات فيه بشكل خاص، متناولين التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعها في مؤشرات الدولية لقياس جاذبية المناخ الاستثماري كما هو موضح فيما يلي:

المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2000-2010.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري الجزائري في ظل تحسن بيئة الأعمال الدولية.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010

المبحث الرابع: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

**المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2000-2010.**

شهد العالم في العشرية الأخيرة منذ بداية القرن الواحد والعشرين العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية التي غيرت مجرى العالم، فمن بين الأحداث الاقتصادية التي ظهرت انفجار أزمة مالية عالمية أدت إلى انكماش حاد في سيرورة الاقتصاد العالمي، أثرت على الأوضاع التنموية في مختلف دول العالم بما في ذلك حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن المهم التعرف على اتجاهات رأس المال الأجنبي خلال السنوات السابقة من حيث حجمه ومدى انتظام تدفقه، ومن حيث توجهاته الجغرافية والمناطق التي يفضل التوجه إليها، والقطاعات الاقتصادية التي يفضلها، ليتمكن بالتالي التعرف على أهم الآثار الناجمة على تدفقه بعد الأزمة المالية العالمية، ومدى انعكاسات هذه الأزمة على التوجهات الأساسية لرأس المال الأجنبي.

ولتوضيح ذلك الأثر سوف نبين حركة الاستثمارات العالمية واتجاهاتها في مختلف دول العالم منذ العام المالي 2000-2010 في الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية في ظل الظروف التي مر بها العالم خلال تلك الفترة بما يؤثر سلبا وإيجابا على حجم تلك التدفقات.

**المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة****2000-2010.**

لقد لعبت الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها حكومات اغلب الدول دورا أساسيا في تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في مختلف دول العالم، فتيسير إجراءات الاستثمار كان له دورا إيجابيا في زيادة عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها والتوسع في الشركات القائمة على مستوى العالم، بالإضافة إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ملحوظة، فإتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تختلف بين دول العالم المتقدمة منها والنامية، الصادرة منها والواردة نظرا لتطورها وزيادة نمو حجمها عالميا، فهناك دول تعتبر أهم ممثل للتدفقات الخارجة للاستثمارات ودول أخرى أهم ممثل للتدفقات الداخلة منها، لذا سوف نبين أهم الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الدول المستوردة لها ونسب التغير فيها.

**أولا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة****2000-2007.**

إن سعي الحكومات إلى التغيير في التنظيمات واللوائح الحكومية باتجاه التحرير، وإبرام الاتفاقيات الثنائية من اجل حماية

لاستثمارات ساعد في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالسلب أو بالإيجاب حسب طبيعة الظروف الاقتصادية في العالم، فعند ملاحظة تطور حجمه واتجاهاته في الدول المتقدمة والنامية يجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأولى من هذا القرن شهدت نوعاً من التذبذب، ففي عام 2000 وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم إلى 1388,0 مليار دولار، والاستثمار الأجنبي الصادر 1186,8 مليار دولار، ومنذ ذلك التاريخ والتدفقات تشهد تراجعاً، حيث انخفضت هذه التدفقات بشكل حاد عام 2001 ولم تتجاوز 817,6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي الوارد و721,5 مليار دولار من الاستثمار الصادر، وواصلت التدفقات انخفاضها عام 2002 لتصل إلى 678,8 من الاستثمار الوارد و596,5 مليار دولار من الاستثمار العالمي الصادر، ثم انخفضت مرة أخرى عام 2003 للعام الثالث على التوالي التدفقات الداخلة العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 559,6 مليار دولار، بسبب الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة،<sup>1</sup> ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدم ملائمة قوانين الاستثمار القديمة في معظم الدول، وما جرى من أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت على العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة خاصة، والبلدان الأخرى عامة، وظهور أزمة فقاعات شركات الانترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.

وتعتبر البلدان الصناعية المتقدمة المصدر الرئيسي للتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، حيث شكلت دول الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لهذه الاستثمارات على مستوى العالم عام 2000 بقيمة 671,4 مليار دولار، وقدرت مساهمة الدول المتقدمة بـ 1108,0 مليار دولار، إلا أن هذه القيمة أخذت في التراجع مع تراجع تدفقات الاستثمار العالمي إلى 559,6 مليار دولار عام 2003، حيث قدر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بـ 30 مليار دولار، وفي أوروبا الوسطى والشرقية من 31 إلى 21 مليار دولار، في حين شهد النصيب النسبي للدول النامية حتى عام 2000 أعلى معدلات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 252,5 مليار دولار من التدفقات الواردة إليها، إلا أن هذا النصيب تصاعد مرة أخرى عام 2001 وعاود الانخفاض عام 2002 ثم ارتفع عام 2003 إلى 172,0 مليار دولار، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا بنسبة 28٪ لتصل إلى 15 مليار دولار في عام 2003، ولكنها قصرت عن الذروة التي بلغت في عام 2001 وقدرها 2020 مليار دولار، وقد شهد ستة وثلاثون بلداً ارتفاعاً في التدفقات الداخلة، بينما شهد 17 بلداً انخفاضاً فيها، ولكن في هذه المجموعة كانت الصورة مختلطة فقد شهدت إفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ زيادة في هذه التدفقات، في حين أن منطقة أمريكا

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، التحول نحو الخدمات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، ص ص 1-3.

اللاتينية والكاريبي قد شهدت هبوطا مستمرا، كما أن مجموعة البلدان الأقل نموا وعددها 50 بلد قد استمرت في تلقي قدر ضئيل من الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 7 مليار دولار.<sup>1</sup>

كما لا يفوتنا توضيح انه في عام 2003 حدث 244 تغييرا في القوانين والأنظمة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، 220 منها كانت في اتجاه المزيد من التحرير، حيث تم عقد 86 معاهدة استثمار ثنائية و60 معاهدة ازدواج ضريبي في ذلك العام مما أدى إلى ارتفاع مجموع كل منهما إلى 2265 و2316 على التوالي، بيد أن العدد السنوي للمعاهدات الجديدة الموقعة قد واصل الانخفاض منذ عام 2002 في حالة معاهدات الاستثمار الثنائية ومنذ عام 2000 في حالة معاهدات الازدواج الضريبي.<sup>2</sup>

أما في سنة 2004، فشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم طفرة طفيفة بعد ثلاث سنوات من التدفقات الأخذة في الهبوط، فالتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم كانت في عام 2004 أعلى بنسبة 2٪ عنها عام 2003، أما البلدان المتقدمة عانت من انخفاض التدفقات الداخلة إليها، حيث بلغت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة 380 مليار دولار، والاستثمارات الخارجة بلغت 637,4 مليار دولار،<sup>3</sup> وتراجع الاتحاد الأوروبي عن احتلال الصدارة وخلفته الولايات المتحدة بنسبة 26,7٪ في المتوسط، ثم تأتي في المرتبة الثانية بلجيكا ولكسمبورغ بنسبة 10,3٪، وتليها بريطانيا بنسبة 9,9٪، ثم تأتي كل من هولندا وألمانيا واليابان على التوالي بمساهمة بنسبة 5٪، 3,4٪، 2,7٪،<sup>4</sup> وكل هذه التدفقات نجدها بوضوح في الملحق رقم (3-1) الخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2000-2003.

أما بالنسبة للتدفقات الداخلة للبلدان النامية عام 2004 فقد شهدت طفرة طفيفة وبلغت 233 مليار دولار بنسبة 40٪، ويرجع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في هذه السنة إلى الضغوط التنافسية الكثيفة في كثير من الصناعات تحدى بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية، وتتمثل هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق السريعة النمو بالاقتصاديات الناشئة بغية زيادة المبيعات، وفي ترشيد الأنشطة الإنتاجية بغية جني وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج، كذلك أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى حفز توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، أما التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ازدادت في عام

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 8-1 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 4.

<sup>3</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2005، ص ص 1-3.

<sup>4</sup> فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص 77.

2004 بنسبة 18٪ أي حوالي 730 مليار دولار، وكان قرابة نصف مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من ثلاثة مصادر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولكسمبورغ، وظلت البلدان المتقدمة هي المصدر الهام لهذا النوع من الاستثمارات، فالتدفقات الصافية الخارجة قد تجاوزت التدفقات الصافية الداخلة بمقدار 260 مليار دولار، علما أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر قدر عام 2004 بـ 9 ترليون دولار، ويعزى هذا المجموع إلى نحو 70000 شركة عبر وطنية والشركات التابعة لها بالخارج وعددها 690000 شركة.<sup>1</sup>

وفي عام 2005، زادت التدفقات الواردة بشكل ملحوظ بنسبة 29٪، وهي السنة الثانية على التوالي التي تسجل فيها زيادة لتصل إلى أعلى مستوى، إذ بلغ 334 مليار دولار بزيادة قدرها 22٪،<sup>2</sup> مسجلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الدول المتقدمة 590,3 مليار دولار، أما التدفقات الخارجة منها فقد بلغت 706,7 مليار دولار، واستمر الارتفاع أيضا في الاستثمار الصادر من الدول النامية تقودها هونغ كونغ بمبلغ 33 مليار دولار.<sup>3</sup>

وفي سنة 2006 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الدول المتقدمة 857,5 مليار دولار، وبلغت التدفقات الخارجة 1022,7 مليار دولار، مسجلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول النامية 379,1 مليار دولار، والتدفقات الخارجة منها 174,4 مليار دولار، ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك السنة تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم مما أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء والتي تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>4</sup>

أما في سنة 2007، فقد حافظت الدول المتقدمة على مركزها كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في العالم، وارتفعت تدفقات الاستثمار الخارجة منها لتصل إلى مستوى قياسي قدره 1924 مليار دولار، وحققت الدول النامية رقما قياسيا لتدفقات الاستثمار الصادر منها فبلغت 292 مليار دولار، وقدرت تدفقات الاستثمار الخارجة من جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرق آسيا 178 مليار دولار، أما غربي آسيا فارتفعت فيها تدفقات الاستثمار الخارج للسنة الرابعة على التوالي لتصل إلى 47 مليار دولار، أما بالنسبة للتدفقات الخارجة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قدرت بـ 56 مليار دولار، ووصلت تدفقات الاستثمار الخارجة إلى مستويات عالية لدول جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة بمساهمة لم

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، مرجع سابق، ص 1-2.

<sup>2</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007، ص 2-3.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 1-2.



يسبق لها مثل حيث بلغت 52 مليار دولار، وهذا بناء على الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (3-2) حول تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2004-2007 بمليارات الدولارات.

وفيما يخص التدفقات الواردة في الدول المتقدمة فقدت بـ 1444 مليار دولار مرتفعة بقيمة 586,5 مليار دولار عن السنة التي سبقتها، وقدرت التدفقات الواردة في الدول النامية 565 مليار دولار مرتفعة أيضا بقيمة 167,9 مليار دولار، حيث أن تدفقات الاستثمار الواردة من جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرق آسيا قدرت بـ 297 مليار دولار، وتدفقات الاستثمار الوارد في غربي آسيا بـ 78 مليار دولار، أما التدفقات الواردة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فحضيت بـ 164 مليار دولار، بينما كانت تدفقات الاستثمار الواردة في دول جنوب شرقي أوروبا وكمونث الدول المستقلة حوالي 91 مليار دولار حسب نفس الإحصائيات الواردة في الملحق المذكور أعلاه.

إن بداية ظهور الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2007 والتي ترجع جذورها إلى سنوات قليلة ماضية لهذا العام، والتي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة والانخفاض المتتالي لأسعار الفائدة على العقارات، لم يكن لها أثر سلبي على عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عالميا في 2007، بل على النقيض من ذلك فإن النصف الأخير من عام 2007 شهد إبرام بعض الصفقات الضخمة، بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف اسكتلندا الملكي وفورتيس، وسانتاندير بشراء شركة NV BN-AMRO HOLDING في صفقة بلغت قيمتها 98 مليار دولار.<sup>1</sup>

**ثانيا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة**

**2010-2008.**

إن نمو الاقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة لازمة المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، مما قلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وان اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا.

ففي سنة 2008، اختلف الأمر في اتجاهات تدفقات الاستثمار بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية العالمية انخفاضا واضحا، فاقدة المملكة المتحدة مركزها في الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية أمام دول الاتحاد الأوروبي، بينما بقيت اليابان محافظة على مركزها، وقد قدر هذا الانخفاض بـ 17% ليصل إلى 1,507 مليار

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 54.

دولار،<sup>1</sup> حيث بلغت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة 965 مليار دولار أي بنسبة 55,3٪، أما التدفقات الخارجة منه في نفس الدول فقد بلغت 1541 مليار دولار أي بنسبة 80,7٪، وواصلت التدفقات الخارجة من المناطق النامية ارتفاعها بالغة 3,9 مليار دولار بنسبة 16,2٪، أما التدفقات الداخلة منها فقد بلغت 658 مليار دولار بنسبة 37,7٪،<sup>2</sup> علما أن التغييرات في القوانين واللوائح الوطنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008 بلغت 110 إجراء، منها 85 إجراء كانت أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي، وظلت النسبة المثوية للإجراءات الأقل مواتاة على حالها مقارنة بعام 2007.<sup>3</sup>

أما في عام 2009 فإن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الداخلة منه في الدول المتقدمة 603 مليار دولار أي بنسبة 50,9٪، أما الخارجة منها فقد بلغت 851 مليار دولار أي بنسبة 72,7٪، وبلغت قيمة التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية 271 مليار دولار بنسبة 23,1٪، والتدفقات الداخلة في نفس الدول 511 مليار دولار بنسبة 43,1٪.<sup>4</sup>

وقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تأثيرا متفاوتا فيما بين مختلف المناطق، إذ كانت منطقة أمريكا الشمالية الأشد تأثرا بالأزمة، شاهدة التدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انخفاضا بنسبة 60٪، وكندا بما يزيد عن النصف، أما التدفقات إلى اليابان فتقلصت بنسبة 51٪، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها 27 بلدا كان تأثير الأزمة عليها أقل وطأة إذ بلغت نسبة انخفاض التدفقات 33٪، وعلى الرغم من تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المضيفة الكبيرة مثل المملكة المتحدة وبلجيكا وإسبانيا، فقد حدثت زيادة في التدفقات إلى اقتصاديات رئيسية مضيفة أخرى مثل ألمانيا وأيرلندا وهولندا، وقد أسفر هذا عن ترتيب مختلف لأكثر البلدان المتقدمة المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009،<sup>5</sup> ورغم انخفاض التدفقات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر قلب الأزمة المالية إلا أنها حافظت على تصدرها قائمة أكبر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، تلتها فرنسا ثم الصين فالمملكة المتحدة وروسيا.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> word investment raport 2009, **transnational corporation "agricultural production and development"**, united nations conference on trade and development ,united nation , new York and Geneva, 2009, P 4.

<sup>2</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص ص 4-5.

<sup>3</sup> قراءة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 5.

<sup>4</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص ص 4-5.

<sup>5</sup> نشرة صحفية حول الاستثمار العالمي، انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بعد سنتين من الانخفاض يتوقف على تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص 1.

<sup>6</sup> مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 66.

أما في سنة 2010 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعا معتدلا لتصل إلى 1,24 تريليون دولار، ولكنها ما تزال أدنى بنسبة 15٪ عن متوسطها قبل الأزمة، وهذا مباين للنتائج الصناعي والتجارة على نطاق العالم اللذين عادا إلى مستوياتهما قبل الأزمة، ويقدر الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سينتشر ليصل 1,2 تريليون دولار في عام 2011 إلى مستواه القائم قبل الأزمة، أي سيزداد إلى 1,4 ويقترّب في عام 2013 من الذروة التي كان قد بلغها في عام 2007، وهذا السيناريو الإيجابي صحيح إذا لم تحدث أي صدمات اقتصادية عالمية غير متوقعة يمكن أن تنشأ عن عدد من عوامل الخطر التي ما زالت تمارس مفعولها.<sup>1</sup>

فالمتتبع للتقارير الصادرة عن الأونكتاد يستشف أن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة قدرت بـ 602 مليار دولار ليصل إلى نسبة 48,4٪ في تلك السنة، والتدفقات الخارجة منها في نفس الدول بلغت 935 مليار دولار إلى نسبة 70,7٪، في حين بلغت قيمة التدفقات الداخلة منه في الدول النامية 574 مليار دولار إلى 46,1٪، و الخارجة منه في نفس الاقتصاديات 328 مليار دولار أي إلى 24,8٪.<sup>2</sup>

ويمكن إرجاع تزايد نصيب البلدان المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب، يتمثل أهمها في قيام تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب لتلك الاستثمارات وتواجد الشركات دولية النشاط فيها والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات هذا الاستثمار،<sup>3</sup> أما بالنسبة للدول النامية فازدادت أهمية اقتصادياتها بقدر أكبر في عام 2010، سواء باعتبارها متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر أو باعتبارها مستثمرة في الخارج، ومع تحول الإنتاج الدولي وكذلك الاستهلاك الدولي نحو الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية تقوم الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد بالاستثمار في المشاريع المحققة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السوق في هذه البلدان، إذ تلقت هذه الاقتصادات لأول مرة، أكثر من نصف التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، وكان نصف أعلى 20 اقتصادا مضيفا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 مكونا من اقتصادات نامية أو اقتصادات انتقالية، وازدادت بقوة أيضا بنسبة 21٪. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية والاقتصادية الانتقالية إذ بلغ نصيبها 29٪ من التدفقات العالمية الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما كانت ستة اقتصادات نامية واقتصادات انتقالية هي من بين أعلى 20 اقتصادا مستثمرا، وتباين ديناميكية الشركات عبر الوطنية التابعة للأسواق الناشئة مع الوتيرة المنخفضة للاستثمار المضطلع به من جانب الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة، ولا سيما تلك المنتهية إلى أوروبا إذ كان استثمارها

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي 2011، مرجع سابق، ص X.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 4-5.

<sup>3</sup> فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص 65.

المتجه الى الخارج يبلغ فقط نحو نصف مستوى الذروة التي كان قد بلغها في عام 2007.<sup>1</sup>

وبعد تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولدت اقتصادات الدول النامية مستويات قياسية من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، التي وجه كثير منها إلى بلدان أخرى في الجنوب، وهذا يشكل برهانا آخر على تنامي أهمية الاقتصادات النامية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، وأهمية التعاون والاستثمار بين الجنوب والجنوب بالنسبة إلى التنمية المستدامة، فالتدفقات المتجهة إلى إفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة قد انخفضت جميعاً عام 2010، وكان نصيب إفريقيا في مجموع التدفقات الداخلة العالمية من الاستثمار الأجنبي بنسبة 4,4٪، أما التدفقات الداخلة إلى الصين، وهي أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي فقد ارتفعت بنسبة 11٪ لتصل إلى 106 مليارات دولار، والانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى جنوب آسيا يعكس هبوطاً بنسبة 31٪ في التدفقات الداخلة إلى الهند، وبنسبة 14٪ في التدفقات المتجهة إلى باكستان، أما في الهند فإن النكسة التي حدثت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع جزئياً إلى شواغل تتعلق بالاقتصاد الكلي، وفي الوقت نفسه فإن التدفقات المتجهة إلى بنغلاديش وهي موقع متزايد الأهمية للإنتاج المنخفض التكلفة في جنوب آسيا قد قفزت إلى الأعلى بنسبة 30٪ لتصل إلى 913 مليون دولار، ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرقي آسيا بنسبة 20٪ لتصل إلى 232 مليار دولار في عام 2010.<sup>2</sup>

واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى غربي آسيا في عام 2010 في التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، فهبطت بنسبة 12٪، ولكن من المتوقع أن يبلغ الانخفاض منتهاه في عام 2011، بيد أن أوجه القلق المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة يحتمل أن تضعف الانتعاش، فانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من غربي آسيا بنسبة 51٪ في عام 2010، وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 13٪ في عام 2010، وقد سُجلت أقوى زيادة في هذا الصدد في أمريكا الجنوبية حيث بلغ معدل النمو 56٪ وانتعشت البرازيل بصورة خاصة حيث ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 67٪ في عام 2010، وهو ما يرجع في معظمه إلى عمليات اندماج واحتياز كبيرة للشركات عبر الحدود من جانب شركات عبر وطنية برازيلية ومكسيكية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي 2011، مرجع سابق، ص ص 3-5.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 13-15.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 15.

كما هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات الانتقالية هبوطا طفيفا في عام 2010 ، وارتفعت تدفقات هذا الاستثمار المتجهة إلى رابطة الدول المستقلة ارتفاعا هامشيا بنسبة 0,4 %، وما زال المستثمرون الأجانب ينجذبون إلى السوق الاستهلاكية المحلية السريعة النمو لا سيما في الاتحاد الروسي، حيث ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 13 % لتصل إلى 41 مليار دولار، وعلى العكس من ذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرقي أوروبا انخفاضاً حاداً للعام الثالث على التوالي، وهو ما يرجع جزئياً إلى ركود الاستثمار القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

أما الاستثمار الأجنبي المباشر الأقليمي فيما بين الجنوب والشرق فإنه ينمو بسرعة، فقد قامت الشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في اقتصادات انتقالية واقتصادات نامية بدخول أسواق بعضها بعضاً على نحو متزايد، حيث نجد أن نصيب البلدان المضيفة النامية في مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة من جانب الشركات عبر الوطنية الممتية إلى اقتصادات انتقالية قد ارتفع من 28 % فقط في عام 2004 إلى 60 % في عام 2010، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان النامية والمتجه إلى الاقتصادات الانتقالية قد ازداد أكثر من خمس مرات على مدى العقد الماضي، وكانت كازاخستان والاتحاد الروسي هما أهم جهتين يقصدهما المسافرون من البلدان النامية، في حين أن الصين وتركيا هما أكثر جهتين شعبيتين يقصدهما الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الاقتصادات الانتقالية، وهذا الاستثمار الأجنبي المباشر الأقليمي بين الجنوب والشرق قد استفاد من دعم الحكومات للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج عن طريق جملة وسائل من بينها التعاون الإقليمي مثل منظمة تعاون شنغهاي والشراكات الثنائية، كما انخفضت انخفاضاً طفيفاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة ككل بنسبة 1% في عام 2010 لتتهبط إلى 4,2 مليار دولار.<sup>2</sup>

وانخفضت كذلك بصورة هامشية في عام 2010 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة، وكان نمط هذه التدفقات الداخلة متبايناً فيما بين المناطق الفرعية، فقد عانت أوروبا من انخفاض حاد، حيث سُجلت في اليابان تدفقات متدهورة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان من بين العوامل التي عرقلت انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجود توقعات اقتصادية أكثر تشاؤماً وتدابير التقشف والأزمة المحتملة في الديون السيادية، فضلاً عن الشواغل التنظيمية، بيد أن التدفقات المتجهة إلى الولايات المتحدة قد شهدت تحوفاً قوياً، إذ سجلت زيادة بلغت أكثر من 40 %، عاكسة الاتجاه النزولي في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان المتقدمة، إذ حدثت زيادة بنسبة 10 % بالمقارنة مع عام 2009، بيد أن ذلك لم يرتفع به إلا إلى نصف مستوى الذروة التي كان قد بلغها في عام 2007 ، ويرجع عكس هذا

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 15.

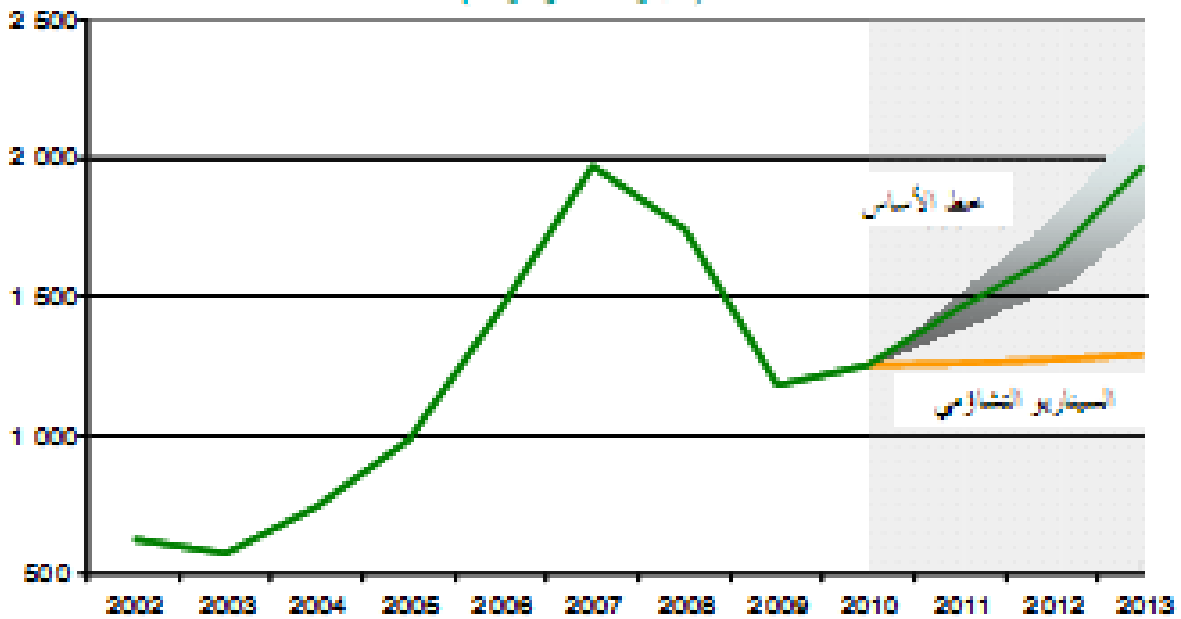
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 15-16.

الاتجاه بقدر كبير إلى ارتفاع قيم عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود، الأمر الذي تيسر بفعل ازدياد قوة الوضع المالي للشركات عبر الوطنية وبفعل المعدلات المنخفضة تاريخيا لتمويل الديون.<sup>1</sup>

والملاحق رقم (3-3) ورقم (4-3) يبينان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترة 2008-2010 المقيمة بالدولار والنسبة المئوية والتي توضح بدقة أكثر وبشكل مختصر تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية.

ولتوضيح اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2000-2010، قمنا بوضع الشكل رقم (3-1) والذي يبين لنا التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2010 والتي قمنا بتحليلها سابقا والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011-2013 بمليارات الدولارات كما يلي:

شكل رقم (3-1): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2010 والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011-2013.

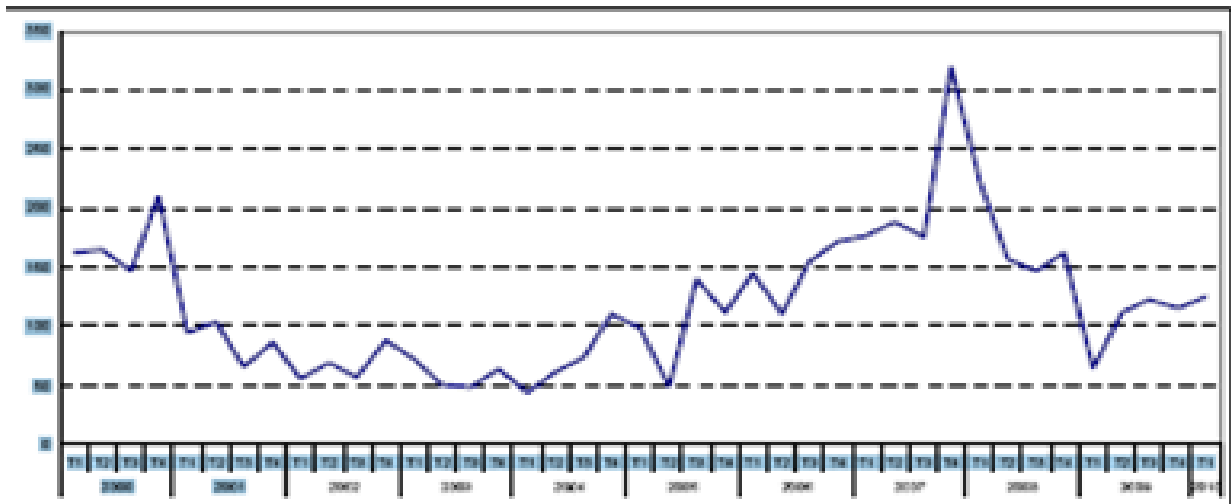


المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص 3.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 17.

إذن من خلال ملاحظة الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومحاولة تحليلها خلال الفترة الممتدة من 2000-2010 نستنتج انه منذ مطلع القرن الواحد والعشرين والاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف تذبذبا نوعيا في التدفقات العالمية لها لفترة امتدت ثلاث سنوات على التوالي أي من 2000-2003، إلا أن إجراء بعض التعديلات في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار في 2003 أثرت على حركة تلك التدفقات العالمية وأدت إلى زيادتها كما تم الإشارة إليه سابقا، حيث أدت إلى ارتفاعها لمدة سنتين على التوالي إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها عام 2007، بسبب فهم العديد من الدول للتغيرات التي أجريت على قوانين الاستثمارات التي قامت بها مختلف دول العالم، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، لما جرى من أحداث في الاقتصاد العالمي، حين انفجرت الأزمة المالية العالمية والتي أدت بدورها إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، ما عدا التدفقات الوافدة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي ارتفعت في السنوات الأخيرة، حيث أن ذلك لم يؤثر في صادرات البلدان النامية إلا بشكل أبطأ وفي فترة متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، فرغم كل الأحداث التي جرت ومدى خطورتها إلا أن تدفقات الاستثمارات لم تنخفض إلى درجة تلك الانخفاضات التي حدثت فيها في السنوات الأولى من مطلع هذا القرن، وعلى غرار السنتين الأولى والثانية بعد الأزمة، جاءت سنة 2010 لتعرف انتعاشا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها أيضا لم تضاهي الانتعاش الذي حدث قبل اندلاع الأزمة، والشكل رقم (3-2) يوضح الرقم القياسي الربع سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم خلال الفترة 2000-2012 كما يلي:

والشكل رقم (3-2): الرقم القياسي الربع سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم خلال الفترة 2000-2012.



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010، ص 2.

## المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة

2000-2010.

تبدل الدول العربية في الآونة الأخيرة جهودا كبيرة نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة، كمتابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلية والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، واستدراك النقص ومحاولة إيجاد حلول للمعوقات التي كانت سببا في عدم نمو الاستثمارات بها، فقامت بمحاولة تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها عبر برامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتنقيح القائم منها وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام العديد من الترتيبات الشئانية والإقليمية والدولية، إلى جانب إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وبرغم ذلك فان نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي ما زال ضئيلا ولا يرقى إلى المستوى المأمول كما سنرى لاحقا، وفيما يلي سوف يتم عرض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية قبل حدوث الأزمة المالية وبعدها ومعرفة الاختلافات ومدى تأثير الأزمة المالية على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي.

## أولاً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية خلال الفترة 2000-2007.

لقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية الواردة في الدول العربية عام 2000 حوالي 5898 مليون دولار، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر 2284 مليون دولار، حيث أن المتبوع لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجد أن حجم تلك الاستثمارات الصادرة من بعض الدول العربية قدرت بـ 9,6 مليون دولار في البحرين، و51,2 مليون دولار في مصر، و8,6 في الأردن، -303,2 في الكويت، و108,4 في لبنان، و98,0 في ليبيا، و58,6 في المغرب، و213,2 في فلسطين، و-2,0 في عمان، و17,7 في قطر، و1550,0 السعودية، و43,6 في سوريا، و1,8 في تونس، و423,7 في الإمارات، و-8,8 في اليمن، في حين لم تظهر إحصائيات حوله في جيبوتي، العراق، الصومال، السودان، وموريتانيا في تلك السنة، وكانت المرتبة الأولى من نصيب السعودية وتليها الإمارات في المرتبة الثانية ثم فلسطين ولبنان وبعدها البلدان الأخرى كأكبر دول عربية مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2000.

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نفس السنة فنجدها قدرت بـ 363,6 في البحرين، و3,3 في جيبوتي، و1235,4 في مصر محتلة بذلك المرتبة الأولى، و-3,1 في العراق، و913,3 في الأردن، و16,3 في الكويت، و964,1 في لبنان، و141,0 في ليبيا، و40,1 في موريتانيا، و422,2 في المغرب، و62,0 في



فلسطين، أما عمان وقطر والسعودية فجاءت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة فيها بقيمة 83,2، 251,6، 183,0 مليون دولار على التوالي، و0,3، 392,2، 270,0 في كل من الصومال والسودان وسوريا على الترتيب، وتونس بقيمة 779,3، والإمارات بنصيب سلبي قدر بـ -506,3، واليمن بـ 6,4 مليون دولار، محتلة مصر المرتبة الأولى، تليها لبنان في المرتبة الثانية ثم الأردن، وبعدهم تونس كأوائل دول عربية مستوردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2000.

و بعد ذلك العام حدث ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة 2001 بنصيب قدره 9329 مليون دولار، وانخفاض في الاستثمار الصادر بحجم بلغ 675 مليون دولار، إذ قدرت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى بعض الدول العربية بـ 80,3 في البحرين، و3,4 بجيبوتي، و509,9 بمصر، وكانت سلبية في العراق والكويت وليبيا إذ قدرت بـ -6,5 و -175,8 و-113,0 على التوالي، وفي الأردن 273,6، وفي لبنان 1451,2، أما موريتانيا والمغرب وفلسطين قدرت بـ 76,7، 2807,7، 19,2، وكانت قيمة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية في كل من عمان وقطر والسعودية بـ 5,2، 295,5، 504,0 على التوالي، وفي السودان وسوريا وتونس والإمارات واليمن كانت 574,0، 110,0، 486,5، 1183,8، 135,5 على التوالي بملايين الدولارات، محتلة المغرب المرتبة الأولى، تليها لبنان ثم الإمارات ثم السودان، فمصر كأكبر الدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2001 وجاءت جيبوتي والكويت وليبيا في مؤخرة الدول العربية المستوردة لها.

أما التدفقات الصادرة فقد قدرت في كل من البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن بـ 216,0، 12,4، 31,6، -242,3، 1,2، -174,6، 97,1، 377,3، 55,0، 17,2، 45,6، 9,1، 5,8، 213,7، 0,6 على التوالي، في حين لم تظهر في كل من جيبوتي والعراق وموريتانيا والصومال والسودان.

و في سنة 2002 عادت التدفقات في نصيب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الانخفاض حيث بلغت 7257 مليون دولار، في حين ارتفعت التدفقات الصادرة منه وقدرت بـ 3114 مليون دولار، فقد قدرت التدفقات الصادرة من الدول العربية فرادى في كل من البحرين بـ 190,2، ومصر بـ 27,8، والأردن بـ 13,8، و الكويت بـ 76,7، أما لبنان وليبيا والمغرب فقد قدرت بـ 0,2، -136,0، 28,4 على الترتيب، وفي فلسطين وعمان وقطر بـ 359,7 و -21,0 و 2020,0 مليون دولار، أما السعودية، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن بـ 122,1، 6,5، 441,1، 39,3 ملايين الدولارات على التوالي، وبقيت التدفقات غير ظاهرة في نفس الدول التي لم تظهر فيها في السنوات السابقة، وجاءت السعودية أول بلد مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة تلتها بعد ذلك الإمارات ثم فلسطين، وبعدهم البحرين وسوريا، وجاءت ليبيا والكويت وقطر في مؤخرة الترتيب وبمعدلات سلبية.

أما التدفقات الواردة في الدول العربية في تلك السنة فقدت بـ 217,0 مليون دولار في البحرين، و3,4 في جيبوتي، و646,9 في مصر، وكانت التدفقات سلبية في العراق مقدرة بـ 1,6 مليون دولار، أما في الأردن فقدت بـ 238,2 مليون دولار، وفي الكويت بـ 3,6 مليون دولار، وفي لبنان وليبيا وموريتانيا بـ 1336,0، 145,0، 67,4 مليون دولار على التوالي، أما في المغرب وفلسطين وعمان فقدت بـ 481,3، 9,4، 122,2 مليون دولار على التوالي، أما في قطر فبلغت 623,9 مليون دولار، والسعودية بـ 453,0 مليون دولار، والصومال بـ 0,1 مليون دولار، والسودان وسوريا بـ 713,2 و115,0 مليون دولار على التوالي، أما في تونس والإمارات واليمن فقدت فيهم بـ 821,0 و95,3 و101,7 مليون دولار على التوالي، محتلة لبنان وتونس المرتبتان الأولى والثانية على التوالي ثم السودان ومصر كالثالث ورابع اقتصاد عربي مستورد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم قطر فالمغرب، وجاءت العراق والكويت والصومال وجيبوتي في ذيل القائمة.

وبالنسبة لسنتي (2003-2004) فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت بـ 15102 و25244 مليون دولار على التوالي، في حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية انخفاضاً عام 2003 وارتفاعاً بعد ذلك في السنة التالية بنصيب قدره -1694 و7424 مليون دولار على التوالي، واستمرت في ارتفاعها لغاية 2005 و2006، إذ شهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية زيادة ملحوظة و قدرت قيمتها بـ 47563 و70380 مليون دولار على التوالي، والتدفقات الصادرة منه أيضا بـ 11677 و21785 مليون دولار على التوالي.

ويعزى الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال هذه الفترة إلى تنامي الاستثمارات البنينة بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.<sup>1</sup>

أما سنة 2007 فشهدت زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وكان نصيب الدول العربية الإجمالي من التدفقات الواردة إليها 81414 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة منها 37618 مليون دولار، حيث احتلت الإمارات الصدارة في حجم التدفقات الصادرة وكان نصيبها 14567,7 مليون دولار وتلتها الكويت بنصيب 9784,2 مليون دولار، ثم قطر بـ 5160,2 مليون دولار ثم ليبيا بنصيب قدره 3933,0 مليون دولار، أما الاستثمارات

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 36.

الواردة فقد احتلت السعودية الصدارة بنصيب قدره 22821,1 مليون دولار، ثم الإمارات 14186,5 مليون دولار، ثم مصر بنصيب 11 578,1 مليون دولار، ثم قطر 4 700,0 مليون دولار، بعدها ليبيا ولبنان 4 689,0 و 3 376,0 مليون دولار على التوالي.

ويعود هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والإعلام والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظام والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار والاهتمام بتطوير استخدام تقنيات الترويج المتخصصة وخلق شبكات علاقات داخلية وخارجية تهدف إلى استقطاب المستثمرين وخاصة من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط شرق أوروبا،<sup>1</sup> وقيامها كذلك بإبرام العديد من اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية إلى غاية ماي 2011 كما هو موضح في الملحق رقم (3-5).

إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تبقى ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى، وترجع هذه الضآلة إلى ضعف المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول المغرب العربي بوجه عام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة، ولا زالت تشهدها لحد الآن في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا والبحرين واليمن والتي من المتوقع أن تؤثر كثيرا على مناخ الأعمال في المنطقة العربية في ضوء الزخم السياسي الراهن وتطورات ثورات الربيع العربي في عدد من بلدان المنطقة، والملحق رقم (3-6) و(3-7) يبينان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد في الدول العربية خلال الفترة 2000-2007، واللذان على أساسهما قمنا بالتحليل السابق ل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية.

### ثانيا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010.

كثرت في الآونة الأخيرة المقالات وتعددت المؤتمرات المحلية والدولية المنعقدة لمناقشة الآثار المتوقعة لازمة المالية العالمية والركود العالمي على أداء النمو الاقتصادي العالمي، ونظرا لأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر فإن المتتبع لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية يلحظ أن حجمها تأثر في السنوات الأخيرة

<sup>1</sup> أحمد العنيم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، متاح على

[www.aljazirah.com.sa/2007jaz/jul/27/rj6.htm](http://www.aljazirah.com.sa/2007jaz/jul/27/rj6.htm)، 2 نوفمبر 2011، سا:17:45.

بفعل الأزمة المالية العالمية، إلا أن السنة الأولى لها شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الصادرة والواردة، حيث قدرت الاستثمارات الوافدة إلى تلك الدول عام 2008 حوالي 96 760 مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في 2007 والتي قدرت بـ 81 414 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة فقدرت بـ 46 386 مليون دولار مقارنة بـ 37 618 مليون دولار عام 2007، وسنة 2008 كانت سنة الانتعاش في الدول العربية حيث شهد حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة ذروته فيها، وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث التدفقات الواردة والإمارات الثانية بنصيب 38151,0 و 13 723,6 مليون دولار على التوالي، ثم مصر ولبنان وليبيا بنصيب 9 494,6 و 4 333,0 و 4 111,0 مليون دولار، أما من حيث الاستثمارات الصادرة فكانت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات قدرت بـ 15 820,3 مليون دولار، وتلتها الكويت ثم قطر بـ 9 090,6 و 6 028,7 مليون دولار ثم ليبيا والسعودية 5 888,0 و 3 497,6 مليون دولار على التوالي.

ويرجع ذلك الانتعاش إلى إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة العربية، خاصة في مجال الخدمات المالية، البناء، الاتصالات والسياحة، وكذا إلى التزام العديد منها ببرامج التحول إلى التخصص والعمل على تحسين مناخها الاستثماري نتيجة تواصل جهودها الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، وكذا إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والمواد الخام والسلع الأساسية، والذي أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الصناعات والخدمات المتعلقة بقطاع النفط والغاز.

إلا أن ذلك الانتعاش لم يدم طويلا ورجعت الاستثمارات إلى الانخفاض عام 2009، حيث قدر إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى الدول العربية حوالي 76 219 مليون دولار بانخفاض قدره 20541 مليون دولار، أما إجمالي الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية فقد قدر حوالي 27 303 مليون دولار أي بانخفاض قدره 19083 مليون دولار، وكانت السعودية أول بلد متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 32 100,0 مليون دولار ثم قطر ومصر بـ 8 124,7 و 6 711,6 مليون دولار على التوالي وتليهما لبنان وبعدها الإمارات بـ 4 803,6 و 4 002,7 مليون دولار، ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي وحجم التجارة الخارجية نظرا لانخفاض الصادرات النفطية التي تعتمد عليها اغلب دول العربية في اقتصادها التي ترجع إلى انكماش الطلب على النفط.

أما الاستثمارات الصادرة في الدول العربية فكانت قطر أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت تدفقاتها بـ 11 583,6 مليون دولار ثم الكويت بـ 8 635,6 مليون دولار، ثم الإمارات والسعودية 2 722,9 و 2 177,3 مليون دولار على التوالي، ثم تليهما ليبيا ولبنان مصر والمغرب بنصيب 1 165,0 و 1 125,8 و 571,1 و 470,1 مليون دولار على التوالي.

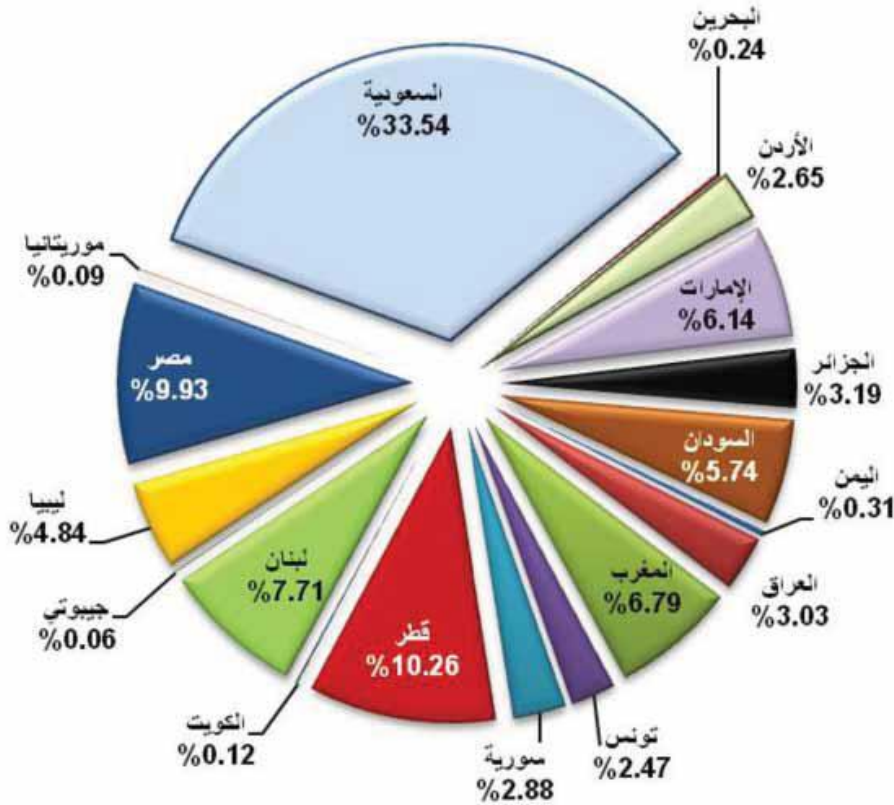
ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهو ما يفسر نزوع الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup>

أما في سنة 2010 فقدرت الاستثمارات الصادرة في الدول العربية 14 607 مليون دولار، وكانت السعودية أول بلد عربي مصدر لها بتدفقات قدرها 3 906,8 مليون دولار، ثم الكويت بنصيب 2 069,0 مليون دولار، ثم الإمارات وقطر بـ 2 015,0 و 1 863,20 مليون دولار، فليبييا 1 281,5 مليون دولار ومصر برصيد 1 175,50 مليون دولار، ثم المغرب بـ 576,1 مليون دولار ولبنان 573,8 مليون دولار، والبحرين 334,0 مليون دولار، ثم عمان، تونس واليمن بحوالي 334,0، 73,7، 70,3 مليون دولار، والعراق والأردن بنصيب 52,0 و 28,5 مليون دولار، وقدرت الاستثمارات الإجمالية الواردة في الدول العربية في نفس السنة 66 200 مليون دولار، وكانت السعودية أكبر متلقي لها إذ قدر نصيبها من هذه التدفقات 28 105,0 مليون دولار، ثم مصر 6 385,6 مليون دولار، ثم قطر 5 534,5 مليون دولار، ثم لبنان 4 954,9 مليون دولار، ثم قدرت تلك التدفقات في كل من الإمارات وليبييا بـ 3 948,3 مليون دولار و 3 833,4 مليون دولار على التوالي.

والملاحق رقم (3-8) و(3-9) يبينان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010 واللذان من خلالهما قمنا بتحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية لعام 2010 بالنسبة المئوية من خلال الشكل رقم (3-3) كما يلي:

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 72.

الشكل رقم (3-3): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية لعام 2010 بالنسبة المئوية.



المصدر: وليد عبد اللطيف النصف، الكويت وجيبوتي وموريتانيا في آخر قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي، جريدة القبس، الكويت، العدد 13688، 07 جويلية 2011.

ولمعرفة مدى تحسن المناخ الاستثماري بعد تداعيات الأزمة العالمية من عدمه في الدول العربية سوف نلقي نظرة على بعض المؤشرات الدولية التي تبين لنا مدى جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية والذي يتكون من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 سجل 1,30 نقطة مقارنة مع 0,70 نقطة عام 2009، ويعزى ذلك إلى تحسن مؤشري التوازن الداخلي والتوازن الخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 2,00 نقطة عام 2010 مقابل 1,00 نقطة عام 2009، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي

1,84 نقطة مقابل -0,37 نقطة عام 2009 ، في حين تدهور المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 0,05 نقطة عام 2010 مقابل 1,47 نقطة عام 2009.<sup>1</sup>

الجدول رقم (3-1) اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2005-2010.

| 2010   |        | 2009   |        | 2008   |        | 2007   |        | 2006   |        | 2005   |        | البيان / السنة                                 |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--|
| 3.8    |        | 1.8    |        | 5.1    |        | 6.2    |        | 5.8    |        | 5.4    |        | معدل النمو الحقيقي (%)                         |
| تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | مميزان المالية العمارة للنتائج المحلي الإجمالي |
| 6      | 13     | 11     | 8      | 6      | 13     | 11     | 8      | 5      | 14     | 6      | 12     | (عدد الدول)                                    |
| تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | تراجع  | تحسن   | مميزان الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي   |
| 2      | 17     | 6      | 13     | 7      | 12     | 12     | 7      | 5      | 14     | 6      | 12     | (عدد الدول)                                    |
| ارتفاع | انخفاض | ارتفاع | انخفاض | ارتفاع | انخفاض | ارتفاع | انخفاض | ارتفاع | انخفاض | ارتفاع | انخفاض | معدل التضخم                                    |
| 13     | 6      | 2      | 17     | 17     | 2      | 12     | 7      | 15     | 4      | 9      | 9      | (عدد الدول)                                    |
| 1.3    |        | 0.7    |        | 1.05   |        | 0.93   |        | 1.49   |        | 0.91   |        | المؤشر المركب                                  |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 18.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 18.

## المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة

2010-2000.

لقد اختلفت أسباب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المتقدمة والدول النامية بما فيها الدول العربية، حسب الأهداف التي تسعى كل منهما إلى تحقيقها في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، فزادت المنافسة على جذبها بشكل مباشر وواضح وكبير على مستوى الدول النامية فيما بينها، وفيما بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بغرض الاستفادة من زيادة حجم التدفقات فيها، فالمتبع لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي يستشف أن هناك اختلالاً في كيفية توزيع تدفقاته جغرافياً وقطاعياً، وفيما يلي سوف نتطرق إلى القطاعات التي عملت فيها الشركات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة.

## أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأجنبية خلال العشرية الأخيرة.

توزعت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2000 - 2010 حسب القطاعات التي تنشط فيها بين قطاع البترول والمواد المنجمية والصناعات التحويلية، وبين قطاعات الزراعة والنقل والبنوك والخدمات، وكذا الصناعات التي تتسم بكثافة تكنولوجية عالية وخاصة الخدمات المالية والمصارف، واخذ التوزيع القطاعي لهذا النوع من الاستثمار في البلدان المتقدمة نفس اتجاه التوزيع القطاعي على المستوى العالمي، حيث استحوذ قطاع الخدمات على نحو 71٪ مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، إلا أنها عادت للانخفاض بنحو 44,8٪ خلال الفترة 2001-2003.<sup>1</sup>

وتركزت هذه الاستثمارات في قطاع الخدمات في الفروع المتعلقة بالأنشطة التجارية (الخدمات السياحية والبنكية) بنصيب نسبي قدره 29,6٪ من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، وخدمات التمويل بنصيب 22٪، وخدمات الاتصال والتخزين والنقل بمقدار 14٪، والتجارة بنسبة 11,4٪، والخدمات الأخرى بـ 11,5٪، أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد انخفض نصيبه إلى نحو 10,9٪، كما تركزت تلك الاستثمارات في فروع صناعة الآلات والمعدات بنصيب قدره 10,6٪، والمنتجات الكيماوية بـ 9,2٪، والمعدات الكهربائية والإلكترونية بـ 8,2٪، وصناعات أخرى بـ 39,7٪، علماً أن جزءاً كبيراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة قد اتجه خلال تلك الفترة باتجاه الأنشطة المتعلقة بشراء وبيع حقوق الملكية الخاصة، إذ بلغ المتوسط السنوي لنصيب تلك الأنشطة نحو 37,2٪ من إجمالي الاستثمار

<sup>1</sup> فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص 83.



الأجنبي المباشر المتجه نحو البلدان المتقدمة بما نسبته 29,2٪ من إجمالي هذا الاستثمار في العالم، الأمر الذي يفسر التراجع في نصيب قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية خلال تلك الفترة.<sup>1</sup>

إن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ارتفع نصيب قطاع الخدمات فيها من إجمالي التدفقات العالمية عام 2000 إلى 56,3٪، إلا أنه عاد وانخفض إلى نحو 49,1٪ خلال الفترة 2001-2002، وتركزت هذه الاستثمارات في فروع أنشطة التمويل بنسبة 22,9٪، والنقل والتخزين والاتصالات بـ 10,9٪، والأنشطة التجارية بـ 25,3٪، وخدمات المياه والكهرباء والغاز بـ 6,4٪، والتجارة بـ 14,7٪، أما في قطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفعت خلال الفترة 2001-2002 إلى 38,7٪ وتركزت هذه الاستثمارات في تلك الفترة في الآلات والمعدات بنسبة 4,7٪ وفي الكيماويات والمنتجات الكيماوية بـ 4,1٪، والمعدات الكهربائية والإلكترونية بـ 4٪ والصناعات المتعلقة بمولدات السيارات ومعدات النقل بـ 3,1٪ وصناعة الأغذية والدخان والمشروبات بـ 3,4٪.<sup>2</sup>

أما في عام 2004، فقد بلغ نصيب قطاع الخدمات حوالي 63٪ من مجموع قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في هذا القطاع، وكان نصيب الخدمات المالية ثلث قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وكانت أكبر صفقة من صفقات الاندماج و شراء الشركات شراء شركة آبي ناشونال Abbey National من جانب شركة سانتاندر سنترال ميسانو Santander Central Hispano، والتي بلغت قيمتها 16 مليار دولار.<sup>3</sup>

وفي سنة 2005، لوحظ أن الدول المتقدمة أصبحت تتجه نحو مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث أصبحت شبكات الموجات العريضة النطاق من الأدوات الهامة في عالم الأعمال التجارية وأصبحت بنفس أهمية الكهرباء والماء، وزاد عدد المشتركين في هذه الشبكات في البلدان الصناعية بنسبة 15٪ تقريبا خلال النصف الأخير من عام 2005 ليبلغ 158 مليون مشترك.<sup>4</sup>

أما في سنة 2006، سجلت زيادة في الصفقات الكبرى بلغ عددها 172 صفقة ما يمثل نحو ثلثي القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وقد انتشرت هذه المعاملات على نطاق واسع عبر المناطق والقطاعات، إذ كادت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تتضاعف في أمريكا الشمالية بفضل بضع صفقات في صناعة التعدين، وظهر اتجاه ملحوظ آخر في نشاط الاندماج والشراء على المستوى العالمي تمثل في تزايد أهمية صناديق الأسهم الخاصة وصناديق

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 84.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 85.

<sup>3</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، مرجع سابق، ص 5-13.

<sup>4</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، مرجع سابق، ص 24.

الاستثمار الجماعية الأخرى، حيث شاركت هذه الصناديق في هذه الفترة في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بلغت قيمتها 158 مليار دولار،<sup>1</sup> كما ظلت الخدمات هي القطاع الغالب بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في غربي آسيا في تلك الفترة، فاتجهت نسبة كبيرة منها إلى الخدمات المالية جراء سياسات التخصيص والتحرير في عدد من بلدان المنطقة، كما تم إبرام بعض الصفقات الكبيرة في صناعة الاتصالات في تركيا والأردن، ونجحت جهود بلدان الخليج المبذولة لتنويع أنشطتها الإنتاجية خارج إطار الأنشطة المتعلقة بالنفط في اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة.<sup>2</sup>

فالقطاع الصناعي إذن حصل على الحصة الأكبر من التدفقات الداخلة، وقطاع الخدمات حصل على زيادة طفيفة، وواصلت الشركات عبر الوطنية انسحابها من الاستثمار في المرافق العامة ولا سيما من صناعة الكهرباء، وظل القطاع الأولي يشكل قطاعا جذابا للاستثمار بالنظر إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية، وبينما كان قطاع الخدمات قطاعا مزدهرا بصفة خاصة نتيجة لتزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في قطاع الصناعة المصرفية فقد تلقى القطاع الأولي حصة أكبر من التدفقات الداخلة نتيجة للارتفاع الشديد في الطلب على الموارد الطبيعية في بعض اقتصادات رابطة الدول المستقلة المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل الاتحاد الروسي، كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية انتعاشا قويا من التدفقات في قطاع الصناعة الكيماائية و تضاعفت التدفقات إلى كندا نتيجة لموجة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في قطاع التعدين لتصل إلى مستوى قياسي قدره 69 مليار دولار.<sup>3</sup>

وفي سنة 2007، فقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة على حد سواء في قطاع الخدمات، ولا سيما في صناعة الاتصالات والخدمات المالية،<sup>4</sup> وتدهورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من غرب آسيا في عام 2008 إلى 24 مليار دولار، أي بنسبة 30 %، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض لا يستهان به في قيمة صافي عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي قامت بها شركات غرب آسيا عبر الوطنية، وأكثر حالات الانخفاض شدة حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن المملكة العربية السعودية، فقد باتت البلدان المستثمرة في الخارج أكثر نزوعا إلى تجنب المخاطرة، نظرا لما لحق بها من خسائر كبيرة نتيجة الأزمة العالمية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، مرجع سابق، ص ص 4-5.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 18-19.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 20-22.

<sup>4</sup> نشرة صحفية حول تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، الاستثمار في غرب آسيا يسجل مستوى قياسيا آخر في عام 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص 2.

<sup>5</sup> قراءة في تقرير الاستثمار العالمي 2009، مرجع سابق، ص 6.

أما في سنة 2009 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد جميع القطاعات الثلاثة القطاع الأولي وقطاع التصنيع وقطاع الخدمات، ولم تكن الضحايا الوحيدة لهذا الانخفاض هي الصناعات الدورية مثل صناعة السيارات والصناعات الكيماوية، فالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي اتسمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكيف مع الأزمة بما في ذلك الصناعات الصيدلانية وصناعات الأغذية تضرر هو الآخر في عام 2009، وكانت حفنة فقط من الصناعات هي التي اجتذبت مزيدا من الاستثمار الأجنبي بالمقارنة مع عام 2008 ألا وهي صناعات توزيع الكهرباء والغاز والمياه، فضلا عن صناعات المعدات الإلكترونية والتشييد والاتصالات، وعلى وجه الإجمال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية كان هو الأشد تأثرا وهو ما انعكس في حدوث انخفاض بنسبة 77٪ في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود، فالتقلص في هذه المعاملات في القطاع الأولي وقطاع الخدمات كان أقل حدة، وقد ظل ذلك يدفع إلى الأعلى بوزنيهما النسبيين في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في العالم على حساب الصناعة التحويلية، بيد أن بعض الأنشطة في هذين القطاعين قد تأثرت أيضا تأثرا حادا، وقد تمثل ذلك بصورة خاصة في انهيار قيمة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في الخدمات المالية بنسبة 88٪، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب صناديق رأس المال السهمي الخاص بنسبة 65٪ من حيث القيمة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر من صناديق الثروات السيادية قد ارتفع بنسبة 15٪، وكان نصيب هذه الصناديق مجتمعة أكثر من عُشر التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر من جانب صناديق رأس المال السهمي الخاص قد تأثر بالهبوط نظرا لانهيار سوق شراء الشركات بأموال مقترضة، وانخفضت قيمة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدود التي تقوم بها صناديق رأس المال السهمي الخاص إلى 106 مليارات دولار، أي أقل من ربع أقصى قيمة بلغت هذه المعاملات وهو ما حدث في عام 2008، ومع ذلك فإن المعاملات الأصغر قد اتسمت بالمرونة، محدثة زيادة فعلية في عدد عمليات الاحتياز التي تنطوي على صناديق رأس مال سهمي خاص.<sup>1</sup>

وكان انكماش الاستثمار في قطاع الخدمات في إفريقيا أقل حدة منه في القطاعات الأخرى، وأصبحت صناعة الاتصالات المدعومة بتوسع في النشاط هي أكبر متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل.<sup>2</sup>

أما في سنة 2010 تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، وانتعشت عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود، فالانتعاش المعتدل في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 يحجب خلفه اختلافات قطاعية كبيرة، فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، الذي كان مسؤولا عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار المباشر نتيجة للأزمة، قد استمر في مساره النزولي في عام 2010، وقد انخفضت بذلك جميع قطاعات

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 4.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 13.

الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، والتمويل، والنقل والاتصالات، والمرافق) وإن كان ذلك قد حدث بسرعات مختلفة، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الانخفاضات حدة، وقد ارتفع نصيب التصنيف إلى نحو نصف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، بيد أنه في داخل قطاع التصنيف نفسه انخفضت الاستثمارات في الصناعات الحساسة لدورة الأعمال التجارية مثل الصناعات المعدنية وصناعة الإلكترونيات، وظلت الصناعات الكيماوية (بما في ذلك المواد الصيدلانية) تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة، بينما انتعشت في عام 2010 صناعات مثل الأغذية، والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس، والسيارات، وانخفض في عام 2010 الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية التي لم تعان أثناء الأزمة.<sup>1</sup>

وقد استمر تزايد حصة قطاع الصناعات التحويلية من هذه التدفقات على حساب حصص قطاع الخدمات والقطاع الأولي، رغم أن قطاع الصناعات التحويلية كان الأشد تضررا في عام 2009 بناء على بيانات صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، إذ سجل الانخفاض بمعدل 77٪ مقارنة بعام 2008، بينما اقتصر الانكماش في القطاعين الأولي والخدمات على معدلات 47٪ و 57٪ على التوالي، ولكن تأثرت بعض القطاعات الفرعية لهذين القطاعين بدرجة أكبر، بلغت 87٪ في الخدمات المالية على سبيل المثال.<sup>2</sup>

وقد شهدت أنماط الإنتاج والتنمية الدولية الممولة بغير أدوات حقوق الملكية (NEMS) نشاطا كبيرا عبر الحدود في جميع أنحاء العالم لاسيما في الدول النامية، وأسهمت وبشكل متزايد في حركة التجارة والاستثمار حول العالم ويقدر أن مبيعاتها حققت أكثر من 2 تريليون دولار خلال عام 2010 تمثلت في 1,1 - 1,3 تريليون دولار من عقود التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية للخدمات و 350 - 330 مليار دولار للامتيازات، و 340 - 360 مليار دولار للتراخيص، ونحو 100 مليار دولار لعقود الإدارة، وفي معظم الحالات نجد أن نمو (NEMS) يكون أسرع من الصناعات التي تعمل فيها.<sup>3</sup>

وقد حظيت هذه الأنماط باهتمام متزايد من قبل الشركات عبر الوطنية لما لها من مزايا في تقليل مخاطر الدخول الكامل للأسواق عبر وضع ترتيبات مرنة مع الشركات المحلية، تضمن لها نشر التكنولوجيا والمعرفة والمهارات بسرعة أكبر وتكلفة أقل وعوائد أسهل، وباهتمام من قبل الدول النامية والاقتصادات المتحولة لما لها من دور مهم في منح تلك الدول فرصة الاندماج القوي والسريع في الاقتصاد العالمي ومجارات تطوراتها وتعزيز إمكانات تنمية الطاقة الإنتاجية المحلية وتحسين قدرتها التنافسية

<sup>1</sup> تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص 6.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 69.

<sup>3</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 7.

الدولية فضلا عن فوائدها على المدى الطويل لبناء القدرات الصناعية من خلال عدد من قنوات التنمية الرئيسية مثل توليد فرص العمل لنحو 18-21 مليون شخص في الدول النامية، توليد القيمة المضافة وتعزيز الروابط المحلية، توليد الصادرات، نقل التكنولوجيا والمهارات، نقل أفضل الممارسات الاجتماعية والبيئية الدولية، بناء ودعم تنمية القدرات الصناعية في الأجل الطويل<sup>1</sup>.

### ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال العشرة الأخيرة.

شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة جميع القطاعات تقريبا في عدد محدود من الدول العربية وخصوصا الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، في حين تركزت في قطاعات معينة مثل النفط والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وظهرت مؤخرا قطاعات جديدة جاذبة للاستثمار المباشر منذ العام 2000، فيإلى جانب قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية هناك تحول ملحوظ نحو القطاع الخدمي، لاسيما قطاع المعلومات والاتصالات، والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع النقل البحري والجوي وخدمات البناء والتشييد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية واللوجيستية والبنى التحتية المرتبطة بهذه القطاعات، حيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الواردة خلال الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي تزايد نصيب الخدمات في الناتج المحلي لدى كافة الدول العربية تقريبا، قابلية معظم الخدمات للتبادل التجاري الدولي، وسماح العديد من الدول العربية بنفاذ المستثمر الأجنبي للعديد من القطاعات الخدمية وفقا لجداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وتتراوح الاستثمارات الوافدة ما بين استثمارات ضخمة للشركات عبر الوطنية وتتركز عادة في القطاعات الصناعية والخدمات المالية، إلى جانب استثمارات فردية أقل حجما يتركز معظمها وخصوصا العربي منها في قطاعات السياحة والعقار والخدمات، رغم أنها بدأت تتجه مؤخرا إلى التنوع بدخول قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها.<sup>2</sup>

وخلال الفترة 2001-2005 نمت التجارة العربية في الخدمات نمو ملحوظا، حيث حققت نموا سنويا بلغ بالمتوسط 19,3% إلى 117,6 مليار دولار عام 2005 بالمقارنة مع 58,1 مليار دولار في 2001، وخلال الفترة احتلت مصر المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية الخمسة عشر في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت نحو 92,6 مليار دولار وبنسبة 21,5% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات، تليها السعودية بحصة بلغت 75,2 مليار دولار ونسبة 17,5%، ثم لبنان والكويت والمغرب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 8.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 77-78.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 60.

وفي عام 2007 تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذت على 44٪ من الإجمالي ( بما فيها حصة القطاع السياحي 16٪ من الإجمالي، وقطاع الاتصالات التي بلغت 1٪، وقطاع الخدمات الأخرى الذي بلغ 27٪)، تلاه الاستثمار في القطاع العقاري بنسبة 35٪، ثم القطاع الصناعي بنسبة 12٪، ثم القطاع الزراعي بنسبة 6٪.<sup>1</sup>

وفي سنة 2009، استحوذ القطاع الصناعي على ما نسبته 27,7 ٪ من إجمالي التدفقات الواردة، في حين استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 36,7 ٪ من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بحصة بلغت حوالي 0,21٪ من الإجمالي، ومن الجدير بالذكر أن حصة القطاع الزراعي تبدو قليلة لعدم توافر بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر موزعة قطاعيا من الدول الجاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007، ص ص 54 - 55.

<sup>2</sup> مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 86.

## المبحث الثاني: المناخ الاستثماري الجزائري في ظل تحسن بيئة الأعمال الدولية.

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ استقلالها حتى الآن بعاملين أساسيين، يتمثل الأول في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها الانعكاس البارز على تطوره وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي، والعامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة من خلال إجراء التعديلات على مستوى الاستثمارات مركزة في ذلك على قطاع المحروقات، مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة الطبيعية والبشرية، ولقد عمدت في ذلك على تطوير البيئة الاستثمارية وجعلها على قدر من التنافسية التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة.

## المطلب الأول: المناخ المتاح للاستثمار في الجزائر.

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقعا محددًا، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج ومن خلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها، فهو يعتبر من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية والنظم القانونية والأوضاع السياسية، والبعض الآخر بالمؤسسات والسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتقنية والتنظيمية،<sup>1</sup> والحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الاستثمار في الجزائر مقدمة العديد من الحوافز والامتيازات ومحسنة لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها جذب قدر كافي من المشاريع وتوطينها لديها من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ويعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة توفير الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلما كانت الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية فإنها اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذبها، وفيما يلي سوف يتم عرض المناخ الاستثماري في الجزائر الذي نجده يتحسن تدريجيا ولكن بوتيرة

<sup>1</sup> محمد داودي، مرجع سابق، ص 8.

بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي عملت في السنوات الأخيرة هذه على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطاقة (النفط والغاز) وكذلك زيادة قدراتها التوزيعية (تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي)، وعليه كانت بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، مما يستوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا لجلبها، فالجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات،<sup>1</sup> وشروط استقطاب الاستثمار فيها متوفرة، وجميع الظروف مواتية لاستقطابه إذ نلمس رجوع الاستقرار السياسي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، سيما تطوير البنيات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسسي لتنفيذ تلك السياسات التنموية، كما أنها تتميز بكون سوقها، حيث بلغ الناتج الداخلي الخام بها 110 مليار دولار أمريكي والناتج الداخلي الخام للفرد 3,450 دولار أمريكي، وتتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبث والتأمين والوساطة المالية، الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال الصناعة الغذائية والكيميائية والبتر وكيميائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة، كما تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة فهي تملك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تقدر نسبة التكهرب بها 97٪ من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور جد سريع، وتوفرها على الانترنت بالتدفق العالي و ADSL، فهي تحتوي على شبكة طرقات تفوق 107000 كلم وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها مينائين للنفط و 31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي وناهيك عن توفرها على موارد طبيعية وفيرة، إذ تحتل الجزائر المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية والمرتبة 18 في إنتاج البترول والمرتبة 12 مصدرة للبترول والسابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وثالث مومن للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع مومن للطاقة للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفسفات والزنك، الحديد والاورانيوم.<sup>2</sup>

فالجزائر إذن تحتوي على منهجية عمل مشجعة للأعمال نظرا لأنها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب وتضمن تحويل راس المال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف وإمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وكذا انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 9-12.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمار في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص ص 9-16.



في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و24 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وسهرها على تحقيق سياسة تنموية واضحة وهادفة.<sup>1</sup>

وأصبحت الجزائر حسب تقرير للبنك الدولي صدر في الأول من افريل 2008 ثاني اكبر اقتصاد عربي بعد السعودية من حيث الناتج الداخلي الخام متفوقة بذلك على الإمارات العربية المتحدة ومصر، كما صنفت الثانية بعد لبنان من حيث احتياطي الذهب متفوقة بذلك على كل من السعودية والإمارات، وهو ما شجع العديد من المستثمرين على البحث عن فرص الاستثمار بالجزائر خاصة وأنها أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها، خاصة بعد تعديل قانون الاستثمار في 2006 أين أصبحت الإجراءات الإدارية بالنسبة للمستثمرين أكثر يسرا، وساعد النجاح الكبير لشركة اوراسكوم في قطاع الاتصالات والإنشاءات وسيدار السعودية في قطاع العقارات في جذب أكثر للاستثمارات، إلا أن ما صدر في بعض التقارير التي تحدثت عن تحويل شركات أجنبية لنحو 22,3 مليار دولار من أرباحها للخارج أثار استياء السلطات الجزائرية مما جعلها تعدل بعض قوانينها بالشكل الذي لا يجعلها عرضة لاستنزاف أموالها بالعملة الصعبة بهذا الحجم، فالجزائر تملك من الأموال ما يجعلها في غنى عن هذه الاستثمارات ولكن ما يهمها هو نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطرق الحديثة في التسيير،<sup>2</sup> فهي عرضت 100 مشروع عام 2008 في كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار.<sup>3</sup>

كما تستحوذ الجزائر على نسبة 16,2% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار ضمن خطة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008 ، وتشمل تطوير موانئ تصدير النفط، منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن عبر عقد B.O.T لمدة 30 عاما مع شركة موانئ دبي العالمية.<sup>4</sup>

إضافة لذلك، بإمكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الاستثمار ولما لا على المستويين الوطني والدولي مما قد يعطي جرة مهمة للاقتصاد الوطني كونه يوفر الكثير من مناصب الشغل، ويجلب الكثير من التراكبات التكنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانية بناء صناعات ثقافية تعوض الانكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شيدت في السبعينيات، وأهم ما يضمن إمكانية نجاح التجربة هو توفر الإمكانيات البشرية، والإطارات المؤهلة، وبالذات في المجالات التكنولوجية التي تنتجها الجامعة الجزائرية، كما أن الفرصة اليوم مناسبة لجلب المستثمرين العرب، وفتح أبواب الاستثمار الثقافي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 19.

<sup>2</sup> مصطفى دالع، جدلية الاستثمار العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009، ص 7-8.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 110.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 218-219.

أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وان الكثير من المستثمرين العرب عبروا عن نيتهم في الاستثمار الثقافي في الجزائر، ولكنهم صدموا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الاستثمار الثقافي.<sup>1</sup>

فما سبق نستنتج أن محددات المناخ الاستثماري الجزائري تمكن من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية نظرا للجهود التي تبذلها الحكومة من برامج للإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، الذي عزز نجاحه ارتفاع أسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، فالجزائر تعتبر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية حيث أن ارتفاع النمو الديمغرافي فيها يجعل الاستهلاك كبير جدا للمواد المصنعة والتجهيزات مما يسهل على الشركات القدوم إليها، حيث تشير العديد من التقارير على تحسنها في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية والذي من خلاله ترى الشركات الأجنبية أن السوق الجزائري هو سوق مستهدف يمكن لها العبور عليه عند قيامها بالتجارة الخارجية، ففي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه من سار على الدرب وصل وعليها مواصلة محاولاتها الدائمة لتجعل من السوق الجزائرية سوقا منافسا للعديد من الدول الأخرى.

### المطلب الثاني: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات، حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر قبل فترة التسعينات وبعدها.

### أولا: قانون الاستثمارات خلال ستينات وثمانينات القرن العشرين.

إن القانون الصادر في سنة 1963 المتعلق بالاستثمارات يتعلق برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، ومنح ضمانات عامة وخاصة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب،<sup>2</sup> وقانون 1966 تبنته الجزائر بعد أن باء قانون 1963 بالفشل،<sup>3</sup> ويعتبر مجرد تكملة للقانون الأول.

<sup>1</sup> لطفي فليسي ومحمد مسلم، الاستثمار الثقافي في الجزائر، متاح على

[www.echoroukonline.com/ara/dossiers/21752.html](http://www.echoroukonline.com/ara/dossiers/21752.html) ، 16 أكتوبر 2011، سا: 21:45.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، العدد 53.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، أمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات.

أما بالنسبة لفترة الثمانينات فتبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها، مثل نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة وكامينات صنع الأدوات، إضافة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكتملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات وتحويل المواد الأولية الزراعية وميادين الصيد البحري والبناء والأشغال العمومية، وقانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 جاء متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.<sup>1</sup>

وعليه فإن قوانين 1982 و 1986 أدت إلى عدة سلبات منها نقل البيروقراطية وتفشي التبذير الناتج عن اللامسؤولية والعشوائية في اتخاذ القرار، ومعطيات اقتصادية لا تشجع المستثمر الأجنبي للمشاركة والاستثمار في الوطن، ويظهر ذلك من خلال مشاركة الشريك الوطني في نسب كبيرة في المشاريع، وبذلك السيطرة الكاملة على المشروع، إضافة إلى العودة إلى القوانين الوطنية في حالة التراعات والذي يحمي بذلك المصالح الوطنية، ويهمل مصالح المستثمر الأجنبي وعدم توفير ضمانات للمستثمر الأجنبي، بحيث يمثل قانون الاستثمار الجديد الإرادة الحقيقية للانفتاح الاقتصادي والسياسة الجديدة لترقية وامتصاص الاستثمار الأجنبي للجزائر.<sup>2</sup>

### ثانيا: قانون الاستثمارات خلال تسعينات القرن الماضي.

منذ أن باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تم اتخاذ العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه، ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم هذه القوانين، فقد فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار وأعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، كما أن هذا القانون منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار، إذ شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ إطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية، لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد على أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية وهذا ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة.<sup>3</sup>

ويعتبر كذلك قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 متضمنا لبنود تسمح لغير المقيمين

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 142-143.

<sup>2</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على [www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission)، 30 أكتوبر 2011، ص 20:15.

<sup>3</sup> مصطفى بن نوي وعبد المجيد تيماموي، مرجع سابق، ص 242.

بالاستثمار المباشر في الجزائر، على اعتبار أن الغير المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر على حسب ما نصت عليه المادة 181 من نفس القانون،<sup>1</sup> وفي ظل هذا القانون لم تصادق ولم تنظم الجزائر في أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات،<sup>2</sup> وحدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار الباب مفتوح، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين:<sup>3</sup>

1. في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعين للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية؛
2. في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، و تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وهذا ما نؤكد عليه المواد من 181 إلى 186، كما يمكن لراس المال الأجنبي طبقاً لأحكامه أن يستثمر في النشاطات الغير مخصصة للدولة بصراحة، بمعنى النشاطات الغير محتكرة من قبل الدولة.

### ثالثاً: قانون الاستثمار في الجزائر في الألفية الثالثة.

بعد المناخ الاستثماري الرديء في الجزائر الذي لم يكن يضاهي مناخ الاستثمار في الدول الأخرى، تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في 20 أوت 2001، من اجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وارتكز على المبادئ الأساسية التالية:<sup>4</sup>

1. إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق؛
2. المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛
3. تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، ويتمثل حالياً بالشباك الموحد اللامركزي الموزع على أهم ولايات الجزائر.
4. تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات؛

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 13.

<sup>3</sup> تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 259.

<sup>4</sup> عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص 87.

5. ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته؛

6. منح مزايا جبائية وجمركية، وتتمثل في صنفين من المزايا مدرجة ضمن نظامين النظام العام والنظام الخاص.<sup>1</sup>

أما عند تعديل القانون الخاص بالاستثمار في 2006، فإن القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة ومنظمة على 3 مستويات:<sup>2</sup>

1. المستوى الاستراتيجي: ممثلة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار، وقد بدأت تطبق حركة المجلس الوطني للاستثمار حاليا كل ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار؛
2. المستوى السياسي: ممثلة عن طريق وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، تحت عنوان الترقية وتجنيد الاستثمار، حيث تكون وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مكلفة من بين تخصصات أخرى بإعداد السياسة الوطنية للاستثمار والسهرة على تطبيقها، وفي هذا المجال تطبق وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مهامها من خلال الإدارة العامة للاستثمار؛
3. المستوى التنفيذي: ممثلة حاليا عن طريق وكالتين تطبقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

فهذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر عام 2006 يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100٪ من الرأسمال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية، فهو يوفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وحتى اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير الجزائريين،<sup>3</sup> ويعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.

<sup>1</sup> محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 02/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، 2002، ص 38.

<sup>2</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على [www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission)

<sup>3</sup> مصطفى دالع، مرجع سابق، ص 23.

## المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية و سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانيات المتوفرة لديها، حيث تم إنشاء هيكل إدارية تهدف إلى مساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وتم إنشاء العديد من الوكالات والمؤسسات التي تحرس على تطوير الاستثمار والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، ومن بينها:

## أولاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000، وقد حول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجاناً، حيث تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية، وتطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت و ركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج، كما تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة، إضافة إلى حرصها على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.<sup>1</sup>

فمواكبة الاستثمار تمثل غاية أساسية للسلطات العمومية، لذا أسست الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات لتحقيق هذه الغاية تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، حيث تقوم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات بممارسة مهامها في مجالات بارزة أهمها استقبال وإعلام المستثمرين وتسهيل التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من اجل معالجة هذه القواعد المعيقة وترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج، إضافة إلى تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم، ومساهمة تسيير العقار الاقتصادي وتسيير المزايا من خلال التأكد من أهلية الانتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، والمساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا للتمييز في هذه المشاريع، وأخيراً قيامها بالمتابعة بضمنان خدمة الملاحظة، الإحصاء والسماع المحمول على الحكومة لتقدم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الانتشار المؤسساتي

<sup>1</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على

[www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission)

المدرج في أكتوبر 2006.<sup>1</sup>

### ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار CNI.

وهي هيئة يترأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير، وإنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، إذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار، وإرساء لجنة طعن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار، ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار، وتخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة، إضافة إلى إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا و تبسيط إجراءات الحصول على المزايا، وتخفيف ملفات طلب المزايا.<sup>2</sup>

### ثالثا: الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسويين تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم، كما تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر، و ONUDI لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات، والبنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج القيام بالأعمال.<sup>3</sup>

والأعضاء الدائمون الذين يشكلون المجلس الوطني للاستثمار هم الوزراء المكلفون بالمحافظ التالية الجماعات المحلية، المالية، الصناعة و ترقية الاستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، تهيئة الإقليم، المحيط والسياحة، حيث يجتمع المجلس الوطني للاستثمار على الأقل مرة في الثلاثي أو يستدعى من قبل رئيسه بناء على طلب من احد أعضائه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، متاح على

[www.mipi.dz/ar/index\\_ar.php?page=invest&titre=cni2](http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=cni2)

<sup>2</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على

[www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission).

<sup>3</sup> نفس المرجع.

<sup>4</sup> وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، مرجع سابق، متاح على

[www.mipi.dz/ar/index\\_ar.php?page=invest&titre=cni2](http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=cni2)

## رابعاً: الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

أعلنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات عن حصيلة نشاط 2010، وأفرزت نتائج الإحصاء المصرح به لدى الشبابيك الموحدة عن تمركز الاستثمارات في ولايات الوسط وتأخرها في الجنوب، رغم تحرك ولايتي الأغواط وأدرار مؤخراً وفقاً لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2010، وبعد إنشاء شبابيك لامركزية موحدة عبر مختلف الولايات، فإن الجزائر العاصمة تصدر الولايات التي تسجل بها نسب عالية للاستثمار، مقارنة بعدد المشاريع ومبلغ الاستثمارات واستحداث مناصب الشغل متبوعة بولاية تيزي وزو، وورقلة، ووهران، وبلغت مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الشبابك الموحد اللامركزي للجزائر العاصمة 1 669 مشروع، أي ما نسبته 17. % من مجموع المشاريع المصرح بها بمبلغ قدره 27 170 مليار دينار، ما يعادل 35. % مع توقع استحداث 19 900 منصب شغل، أي 23. % من الرقم الإجمالي، أما ولاية تيزي وزو، التي تحتل المرتبة الثانية، فتعد 952 مشروع بنسبة 10. %، وباستثمارات يقدر مبلغها 18,88 مليار دينار ما يعادل 3,94. %، مع توقع استحداث 4 300 منصب شغل أو 5. %، حسب أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما تحتل ورقلة المرتبة الثالثة بـ 859 مشروعاً بنسبة 9. %، أي 39 مليار دينار من الاستثمارات، ما يعادل 8. %، وإنشاء 7900 منصب شغل بنسبة 9. %، كما استقطبت منطقة غرب البلاد استثمارات محتملة، إذ بلغ عدد المشاريع المصرح بها على مستوى الشبابك الموحد لوهران نحو 702 مشروع، بنسبة 7. % من الاستثمارات بقيمة 52 مليار دينار، ما يعادل 10. %<sup>1</sup>.

ففي المجموع فقد أحصت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حوالي 9 500 مشروع استثمار مرشحة للاستفادة من مزايا التي يمنحها إجراء تشجيع الاستثمار بقيمة تقدر بـ 479 مليار دينار، واستحداث 85 900 منصب شغل، وتعتبر الشبابيك الموحدة للوكالة التي تبلغ حالياً 19 شبك على الصعيد الوطني، أداة متميزة لترقية الاستثمارات وعامل دعم للتنمية المحلية، وتعتبر الوكالة أن فتح الشبابك الموحد بات حافزاً للاستثمار، إذ لم يعد المستثمرون مرغمين على التنقل للقيام بالإجراءات الإدارية في ولاية أخرى، وقال المدير العام للوكالة عبد الكريم منصورى بخصوص مساهمة هذه الهياكل في تبسيط عمليات إيداع ملفات الاستثمار، أن هناك زيادة ملحوظة للتصريحات على الاستثمارات في المناطق التي استقرت بها الشبابيك، ولقد سجلت الولايات زيادة في الإعلان عن مشاريع الاستثمار، لكنها أقل حجماً مقارنة بالولايات المذكورة، ويتعلق الأمر بالبلدية التي سجلت 689 مشروع بنسبة 7. % وبقيمة 31 مليار دينار ما يعادل 6. %، مع خلق 7344 منصب شغل بنسبة 8. %، وسجلت قسنطينة 683 مشروعاً بنسبة 7. %، وبقيمة 25 مليار دينار أو ما يعادل 5. % و6763 منصب شغل، وسجلت ولاية عنابة عدداً معتبراً من المشاريع المعلن عنها والمقدرة بـ 666 مشروع أي 7. %، بمبلغ قدره 28 مليار دج، ما يعادل 6. % ستسمح بخلق مزيد من 6800 منصب شغل، متبوعة بسطيف بـ 536 مشروع

<sup>1</sup> تمركز الاستثمارات في ولايات الوسط وتأخرها في الجنوب، متاح على

[www.al-fadjr.com/ar/economie/180297.html?print](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/180297.html?print)، 20 أكتوبر 2011، سا: 15:23.



استثماري بقيمة 27 مليار دج و4500 منصب شغل منتظر، كما تمكنت ولايات أخرى في مناطق كانت توصف منذ زمن قصير بالمعزولة من جلب استثمارات، وهي الأغواط بـ251 مشروع، وجيجل بـ248 مشروع، وأدرار بـ234، وتيارت بـ227، وخنشلة بـ179 مشروع معلن لدى المصالح اللامركزية للوكالة، ويسعى الشباك الموحد أساسا إلى ضمان مرافقة المستثمر، وتسهيل مساره لدى الإدارات لتحقيق مشروعه، ويجمع ممثلي مختلف الإدارات المعنية بتكيب مشروع استثماري مثل مصالح السجل التجاري والضرائب والجمارك والبلديات لذا اقترحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مارس الفارط فتح شباكها الموحد اللامركزي الـ19 في ولاية الشلف، وتتوقع الوكالة التوسع إلى باقي ولايات الوطن.<sup>1</sup>

#### خامسا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MIPI

وتقوم بتنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة، واقتراح سياسات واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.<sup>2</sup>

#### سادسا: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF

إن تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري يقع في الخط المستقيم للمجهودات المقدمة من السلطات العمومية من اجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي حيوي وشفاف، حيث أسست هته الوكالة في افريل 2007 من اجل دعم الاستثمار، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية وسلطة وزير الصناعة و ترقية الاستثمار، وتتم إدارتها عن طريق مجلس الإدارة المؤلف من اثنا عشر عضوا، مهمتها التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري، وتتكون المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري من الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تشتمل بدورها على أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها، وعلى أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي، وعلى أراضي مستقلة أو منفصلة عن الجماع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط، والأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومكونة المحفظة العقارية أيضا من الأصول المتبقية من عقارات ومباني للمؤسسات العمومية الاقتصادية والأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة الواقعة في المناطق الصناعية، وتمثل أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري في بنك المعلومات، جدول أسعار السوق، ملحوظات حول سوق

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> عيسى مراقة، مرجع سابق، ص 88.

المنقولات و العقار.<sup>1</sup>

وفي إطار تشجيع وضمان الاستثمارات الوافدة من الدول الخارجية أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار إذ قامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لحماية وترقية الاستثمارات كما تم الإشارة إليها سابقا، ومن بين الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات انطلاقا من 1996 كالتالي:<sup>2</sup>

1. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وألمانيا: تم التوقيع عليها في 11 مارس 1996 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 2000-280 المؤرخ في 7 أكتوبر 2000 من اجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
2. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والموزنبيق: تم التوقيع عليها في 12 ديسمبر 1998 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-201 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
3. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وكوريا: تم التوقيع عليها في 12 أكتوبر 1999 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-204 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل ترقية وحماية الاستثمارات ؛
4. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر واليونان: تم التوقيع عليها في 20 فيفري 2000 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-205 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
5. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وجمهورية جنوب افريقيا: تم التوقيع عليها في 24 سبتمبر 2000 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-206 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
6. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر واليمن: تم التوقيع عليها في 25 نوفمبر 1999 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-211 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
7. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وماليزيا: تم التوقيع عليها في 27 جانفي 2000 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-212 المؤرخ في 23 جويلية 2001 من اجل ترقية وحماية الاستثمارات؛
8. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والأرجنتين: تم التوقيع عليها في 04 أكتوبر 2000 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 01-366 المؤرخ في 13 نوفمبر 2001 من اجل الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
9. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية: تم التوقيع عليها في 13 جويلية 2001 بواشنطن وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 02-57 المؤرخ في 05 فيفري 2002 من اجل تنمية العلاقات التجارية والاستثمار؛

<sup>1</sup> وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، مرجع سابق، متاح على

[www.mipi.dz/ar/index\\_ar.php?page=invest&titre=cni2](http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=cni2)

<sup>2</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 178.

10. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وبلغاريا: تم التوقيع عليها في 25 أكتوبر 1998 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 02-123 المؤرخ في 07 افريل 2002 من اجل الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
11. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والجمهورية التشيكية: تم التوقيع عليها في 22 سبتمبر 2000 ببراغ وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 02-124 المؤرخ في 07 افريل 2002 من اجل الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
12. الاتفاقية المبرمة بين الجزائر واندونيسيا: تم التوقيع عليها في 21 مارس 2000 بالجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 02-226 المؤرخ في 22 جوان 2002 من اجل ترقيو وحماية الاستثمارات.

أما الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول العربية فقد صرح رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم خلال ملتقى الاستثمار العربي الذي عقد بالجزائر يومي 20 و 21 جانفي 2008 على أن الاستثمار العربي أكثر من مرحب به وتبذل الحكومة الجزائرية مجهودات لتذليل الصعاب أمام الاستثمارات العربية وخاصة الخليجية منها من خلال تعديل قانون الاستثمار، ومن بين الاتفاقيات المبرمة مايلي:<sup>1</sup>

1. الاتفاقية المبرمة مع قطر في 24 أكتوبر 1996؛
2. الاتفاقية المبرمة مع مصر 29 مارس 1997؛
3. الاتفاقية المبرمة مع سوريا في 27 ديسمبر 1998؛
4. الاتفاقية المبرمة مع سلطنة عمان الموقعة في 09 افريل 2000 بالجزائر وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-223 المؤرخ في 22 جوان 2002 من اجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ؛
5. الاتفاقية المبرمة مع الإمارات العربية المتحدة الموقعة في 24 افريل 2001 بالجزائر وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-227 المؤرخ في 22 جوان 2002 من اجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

كما أبرمت الجزائر 36 اتفاقية ثنائية في مجال الاستثمار في 2007، و 41 اتفاقية في 2008، أربع اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار منها اتفاقيتان مع الكويت وموريطانيا،<sup>2</sup> وأبرمت 39 اتفاقية ثنائية أيضا للاستثمار و30 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد اونيس، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 102.

### المطلب الرابع: معوقات المناخ الاستثماري في الجزائر.

إن الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والسلطات الكبرى ورجال الأعمال والمهتمين بمجال الاستثمارات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى مجرد أوامير بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري وما تسعى الدولة إلى تحقيقه، فالمتعمن في الإحصائيات الصادرة عن الاونكتاد والتي تبين حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يلمس ذلك الفرق الكبير مقارنة بالدول العربية الأخرى مما يدل على وجود العديد من العقبات التي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر، وتتمثل في:

#### أولاً: العبء الضريبي في الجزائر والتقدير المبالغ فيه للمخاطر.

يعتبر الثقل الضريبي من أهم العوائق التي تعرقل المستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة معينة، فعبيء الضريبة في الجزائر يندرج ضمن مسار دولي نحو الانخفاض، حيث يتراوح المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط بين 18 و 25٪، ومعدل الضريبة المطبق على الشركات بين 30 و 40٪، ولكن المعدل المطبق على أرباح الشركات في الجزائر ورغم تخفيضه من 30 إلى 25٪ إلا أنه لا يزال دون المعدل المطبق على المستوى العالمي الذي يتراوح بين 15 و 20٪ مما استدعى ضرورة الإصلاح<sup>1</sup> الذي قامت به السلطات الجزائرية في 2008 حين خفضت الضرائب على الأرباح من 25 إلى 19٪ قصد تشجيع الاستثمار<sup>2</sup>.

أما عن التقدير المبالغ فيه للمخاطر من قبل بعض المؤسسات الدولية مثل coface و euromoney ناتج عن المحيط السياسي المتسم بالتقلب المستمر وتعاقب الحكومات فضلاً عن تدهور الأوضاع الأمنية، الأمر الذي دفع بعض الحكومات إلى تخدير رعاياها من التوجه أو التعامل مع الجزائر،<sup>3</sup> خاصة في الفترة الأولى من بداية القرن الحالي.

#### ثانياً: المنافسة الحادة للقطاع الموازي.

حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006، ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بأن هناك اثنتي عشر عاملاً سلبياً يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من بين هذه العوامل منافسة القطاع

<sup>1</sup> محمد طالي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص ص 326-327.

<sup>2</sup> مصطفى دالع، مرجع سابق، ص ص 29-30.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، 22-23 افريل 2003، ص 21.

الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40٪ من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزرريا غير مشجع على الإطلاق.<sup>1</sup>

### ثالثا: البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.

إن المستثمر الأجنبي يجد صعوبة كبيرة عند قيامه بالاستثمار في الجزائر نظرا لكثرة الإجراءات الإدارية، والتي تأخذ وقتا طويلا لاجراءها، إذ أن الوقت المستغرق للتصدير في الجزائر قدر بـ 8 أيام في القيام بمستندات الشحن، و 4 أيام في التخليص الجمركي والرقابة الفنية، ويومان في خدمات المناولة في الموانئ والمنافذ الجمركية و 3 أيام في خدمات المناولة والنقل الداخلي، أما الوقت المستغرق للاستيراد في الجزائر قدر بـ 10 أيام في مستندات ما قبل الشحن، 6 أيام في التخليص الجمركي والرقابة الفنية، و 5 أيام خدمات المناولة في الموانئ والمنافذ الجمركية، ويومان في خدمات المناولة والنقل الداخلي.<sup>2</sup>

إضافة إلى أن هناك مشكلة اللغة التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر، فبالرغم من أن الجزائر دولة عربية إلا أن الإدارة كانت مفرنسة ولازالت، وإداريوها لا يتقنون جيدا العربية أو الإنجليزية مما خلق في البداية أزمة تواصل وأزمة ثقة، لكن هذا المشكل بدأ يتلاشى شيئا فشيئا، فلغة البنزس أذابت الكثير من الجليد في هذا الشأن حيث استعانت الإدارة الجزائرية بالكثير من الإطارات الشابة التي تتقن الحديث بالعربية كما بذل العديد من المسؤولين كوزير الصناعة وترقية الاستثمارات عبد الحميد تمار مجهودات لتعلم اللغة العربية، ومن جهتهم استعان رجال الأعمال العرب بإطارات جزائرية وأجنبية ومكاتب دراسات تتقن العربية والفرنسية وحتى الإنجليزية لتجاوز مشكل اللغة الذي لم يعد مطروح بشكل كبير كما كان مطروح في السابق.<sup>3</sup>

### رابعا: نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات وعدم توفرها بالكمية المطلوبة.

إن هذا المشكل جعل العديد من الشركات تلجأ إلى استقدام بعض الإطارات والعمالة العربية والأجنبية من الخارج خاصة من مصر وسوريا والأردن وفلسطين، إلا أن هذا الإجراء لا تجبذه السلطات الجزائرية، كما أنها لا تمنعه فضلا على انه

<sup>1</sup> محمد طالبي، مرجع سابق، ص 327.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 99-212.

<sup>3</sup> مصطفى دالع، مرجع سابق، ص ص 27-28.

يكلف هذه الشركات أعباء إضافية كتذاكر السفر وتكاليف الإقامة وغيرها، لذلك لجأت العديد من الشركات لإعادة تأهيل وتكوين اليد العاملة الجزائرية خاصة في الميادين الدقيقة والفنية.<sup>1</sup>

#### خامسا: القطاع المصرفي الجزائري.

شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يشهدها المستثمرون بسبب صعوبة الحصول على التمويل وطول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر، وغياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر ولكن حركيتها محدودة، غير أن إدخال المقاصة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري اختصر الكثير من الوقت وحسن نوعية الخدمات فضلا عن فتح المجال لمصارف عربية وأجنبية للتواجد بالجزائر.<sup>2</sup>

#### سادسا: مشكل العقار الصناعي.

إن مشكل العقار الصناعي طرح بقوة في الجزائر لدى رجال الأعمال العرب، فأى مشروع لا بد له من قطعة ارض والكثير من المشاريع واجهت صعوبة في الحصول على العقار الصناعي خاصة وان اغلبها يتمركز بالعاصمة، لذلك لجأ بعض المستثمرين العرب إلى شراء الأراضي من الخواص لاختصار الوقت وفيهم من فضل انتظار قرار المجلس الوطني للاستثمار لمنحه أراضي في صيغة الامتياز بأسعار تفضلية، غير أن الشركة الإماراتية الدولية للاستثمار على سبيل المثال وجدت صعوبة في بدء المشروع حظيرة دنيا رغم حصولها على تراخيص البناء وذلك بسبب إشكالية نزع ملكية أراضي الخواص الذين اعترضوا على قيمة التعويض التي لا تتناسب مع القيمة الحقيقية لسعر المتر المربع التي تقدر بأضعاف مضاعفة،<sup>3</sup> فالسلطات الجزائرية لم تسخر هيئات لمسح الأراضي على كل الولايات إذ أن اغلب الأراضي ذات ملكية مجهولة ففي حال منح المستثمرين تلك الأراضي بدون أوراق ثبوتية يؤدي إلى حدوث نزاعات في حال ظهور المالكين الحقيقيين وهذا في النهاية كله راجع إلى البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات التي تسود النظام الإداري الجزائري.<sup>4</sup>

#### سابعا: مشكلة التمويل و عدم توفر الاستقرار السياسي.

يواجه المستثمرون صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط ميسرة عند تأسيس أو توسيع مشروعاتهم، وحتى عند توفر مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية إضافة إلى صرامة الضمانات

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 29.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 29.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 28-29.

<sup>4</sup> محبوب بن حمودة وإسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2007، ص 66.

المطلوبة وتعد إجراءاتها، وقد أدت مثل هذه العقبات إلى بروز مصاعب حقيقية أمام تكامل الكثير من الصناعات والتي تعثر وجودها في إدخال التقنيات الحديثة.<sup>1</sup>

أما عن عدم توفر الاستقرار السياسي في الجزائر، فهناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة تلك العلاقة، فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع، وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الدول العربية، فقد نشرت مجلة العلوم الاجتماعية والتنمية، دراسة حديثة في فبراير 2011 تحت عنوان الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ حلت بيانات سلاسل زمنية مقطعية لعينة من 16 دولة خلال الفترة 2002-2009 تضمنت الدول العربية التالية الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، وتونس، وقد عرفت الدراسة عدم الاستقرار السياسي بعدد مرات إحداث تغيير وزاري أو عدد المرات في السنة التي يتم فيها تعيين رئيس جديد للوزراء أو تغيير نصف أو أكثر من عدد الحقب الوزارية، وبطبيعة الحال لا يختلف في ذلك ما إذا كان النظام ديمقراطياً أو ديكتاتورياً أو مزيجاً من النظامين، فمما لاشك فيه أن التغيير الوزاري أشبه بالكابوس على المستثمر، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك ارتباطاً مباشراً قوياً وإيجابياً ما بين متغير الاستقرار السياسي والتدفقات الاستثمارية، بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى شملت الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، وعدد السكان، وقد حقق نموذج الاقتصاد القياسي المستخدم تفسير 94٪ من العلاقة البنينة بين المتغيرات المحددة والمفسرة والمتغير التابع المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>2</sup>

فعدم توفر الاستقرار السياسي يفضي بالأمر إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، فالجزائر تعمل بجهد على توفير الأمن والحد من ظاهرة الإرهاب التي عرقلت الكثير من المستثمرين في إطار الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.<sup>3</sup>

### ثامناً: مشكلة الفساد وعدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار.

إن الفساد يجد من الاستثمار ويكبح النمو الاقتصادي، وعند الحديث عن الفساد يتبادر إلى أذهاننا مباشرة مشكلة الرشوة، إذ يكاد لا يخلو مشروع استثماري لمجموعات دولية أو شركات عالمية أو مستثمر أجنبي أو حتى محلي من دفع

<sup>1</sup> نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 97.

<sup>2</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، مرجع سابق، ص ص 7-8.

<sup>3</sup> بشير مصطفي، الجزائر واتجاهات الاستثمارات "اقتصاد مستقر و قوانين مضطربة"، متاح على

www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam\_elkhamis/bachir\_msitfa/56599.html، 01 سبتمبر 2011، ص 17:25.

الرشوة، والغريب أنها مجسدة أفقيا (كل الإدارات) ، وعموديا (من الموظف البسيط إلى أعلى الهرم الاجتماعي) وهي تعمل بشكل منهجي وعلمي أي أنها كثيرا ما تقوم على حسابات تتعلق بأهمية المستثمر ورقم أعماله والقطاع الذي يعمل فيه والولاية التي يقيم عليها المشروع.<sup>1</sup>

#### تاسعا: عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية.

ويمكن الحديث في هذا المجال عن النقص الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يتركز على محورين أساسيين هما المستثمر والمعلومة الاقتصادية، حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجيهاتهم في كل مجال.<sup>2</sup>

#### عاشرا: اضطراب قوانين الاستثمار وعدم استقرارها.

بذل المشرع الجزائري جهدا في تنظيم حقل الاستثمار في الجزائر منذ العام 1982، تاريخ بدء التحول نحو الإصلاحات الاقتصادية والشروع في إعادة هيكلة المؤسسات، وبسبب طبيعة التحول والذي لم يكن خاضعا لرؤية إستراتيجية واضحة وكان نتيجة لرؤية سياسية بحتة، فإن الذي ميز قوانين الاستثمار في الجزائر هو عدم الاستقرار أو التغيير المتواصل كرد فعل للملاحظات السلبية التي مازال واضعوا السياسات في الجزائر يقدمونها كتفسير لهذا الوضع، ويمكننا اعتبار قوانين المالية أهم مرجع لتلك القوانين، لأنها دورية ويمكن تعديلها في غضون سنة مالية واحدة وهو ما زاد في تعرض الاستثمار إلى إجراءات إدارية لا تُخدم استقرار القوانين، وفي الوقت الراهن لازالت المنظومة التشريعية للاستثمار في الجزائر ضحية الرؤية الغائبة، ونتوقع تغييرات جديدة في الأفق تمس بشكل قوي تدابير المشاركة الأجنبية في الاستثمار الوطني، خاصة مع إبداء العديد من أقطاب الاستثمار في العالم اهتمامها بالسوق الجزائرية على خلفية الخطة الخماسية، فهناك معايير نظرية للاستثمارات الناجعة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو الأجنبي، والقاعدة الذهبية هي أن رأس المال عامل متحرك ويبحث دائما عن المناخ الأكثر جذبا وملاءمة من حيث التسهيلات الإدارية والعقارية والمعلوماتية والقانونية والخدماتية بشكل خاص، وفي حالة الجزائر فإن تصنيفها على سلم مناخ الاستثمار لازال ضعيفا ومازالت القوانين المنظمة في حاجة إلى مزيد من الضبط، فليست النجاح في القيود الإدارية ولكنها في قوة الحكومة في إدارة جيدة للاقتصاد وللاستثمار

<sup>1</sup> عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 326.

<sup>2</sup> رقية حساني، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 380.



الأجنبي على قاعدة التدخل في الوقت المناسب وليس التدخل في كل وقت وباستمرار.<sup>1</sup>

فعدم وضوح القوانين الجديدة وعدم استقرارها يربك المستثمرين الأجانب، فصدور قانون إلغاء الجزائر لحق الشركات الأجنبية في ملكية العقار، اثر سلبا على قدوم الشركات التي تستثمر في السياحة مثلا، والتي لا يمكنها أن تسترجع رأسمالها إلا بعد 25 سنة من النشاط وهي مدة طويلة والمستثمر الأجنبي يرغب في بيع العقارات التي يشيدها لا تأجيرها لسنوات طويلة وهو ما لا تتيحه له القوانين الجديدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بشير مصيطفي، مرجع سابق، متاح على

[www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam\\_elkhamis/bachir\\_msitfa/56599.html](http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam_elkhamis/bachir_msitfa/56599.html)

<sup>2</sup> حلیم بن دحمان، الاستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 وتراجع في 2010، متاح على

[www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid](http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid)

### لمبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010.

إن قانون الوثام المدني الذي جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند إعادة انتخابه للعهد الثانية تحت شعار المصالحة الوطنية الشاملة والوثام المدني، كان له دورا كبيرا في تحسين المناخ الاستثماري السياسي والأمني، ويظهر هذا من خلال تزايد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السبع الأولى من القرن الحالي، وحتى في أعقاب الظروف الاستثنائية التي عاشها الاقتصاد العالمي، ولتوضيح هذا أكثر سوف نتطرق إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى ملائمة الظروف الحالية لجذب هذا النوع من مصادر التمويل من عدمها.

### المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييمه خلال الفترة 2000-2007.

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار وعلى وجه الخصوص منه الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى كل ما يتوفر لديها من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبها، حيث أن ترتيب الجزائر في معظم المؤشرات الدولية لقياس المناخ الاستثماري متأخر جدا، إذ نجد دائما تأتي في ذيل القائمة وهو ما سوف يتم تبينه فيما يلي:

#### أولا: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-2) والذي يبين رصد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2007، والذي اعتمادا عليه قمنا بتحليل التغير في تلك التدفقات في الفترة المحددة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية الناشئة في الولايات المتحدة والملقبة بظلالها وأثارها على الدول العربية كافة، بما فيها الدول ذات درجة الانفتاح الضيق كالجزائر مثلا، نستشف نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر مقارنة بكل سنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2007، إذ نجد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2000 كان ضئيل جدا، حيث بلغ نصيبه 280,1 مليون دولار، في حين لم يتجاوز الاستثمار الصادر فيها 13,7 مليون دولار، وهذا يرجع ل بداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات القليلة السابقة لهذا العام، إلا انه في سنة 2001 أخذت التدفقات الواردة منحى آخر اتجاه الارتفاع إذ ازدادت بقدر 827,8 مليون دولار حيث بلغ نصيبها 1107,9 مليون دولار، بينما التدفقات الصادرة انخفضت وقدرت بـ 9,3 مليون دولار، وأخذت التدفقات الواردة في

الهبوط منذ 2001 حيث نجدها انخفضت قليلا عام 2002 وبلغت 1065,0 ثم 633,7 في 2003، أما التدفقات الصادرة فارتفعت ارتفاعا ملحوظا بفارق 89,3 مليون دولار، حيث بلغت قيمتها في 2002 حوالي 98,6 مليون دولار ثم عاودت الانخفاض إلى 10,9 مليون دولار عام 2003، ويعود الانخفاض منذ 2001 إلى الأحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية.

أما في سنتي 2004-2005، عادت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الارتفاع وقدر نصيب الاستثمارات فيها 881,9 و 1 081,1 مليون دولار على التوالي، أما الاستثمار الأجنبي الصادر في 2004 فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا أيضا بالغا 253,5 مليون دولار بفارق قدره 242,6 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهدت تدفقات سلبية سنة 2005 قدرت بـ 20,2- مليون دولار.

وفي سنتي 2006-2007 شهدت التدفقات الصادرة ارتفاعات ملحوظة قدرت بـ 34,6 و 295,1 مليون دولار على التوالي، كما شهدت التدفقات الواردة أيضا ارتفاعات ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة و قدرت بـ 795,4 و 1661,8 مليون دولار على التوالي، وكانت جل الاستثمارات في قطاع المحروقات من طرف كبريات الشركات الأجنبية للدول المتقدمة.

ويعود ارتفاع التدفقات الواردة في هذه الفترة إلى بداية تحسن الأوضاع السياسية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في المصالحة الوطنية، وكذا تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 و 2006، وأيضا إلى تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والتي بلغت الذروة عام 2007، مما أدت إلى تزايد التدفقات الواردة منه في الجزائر.

الجدول رقم(3-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| التدفقات الاستثمارية الواردة في الجزائر | التدفقات الاستثمارية الصادرة في الجزائر | التدفقات<br>السنوات |
|---|---|---------------------|
| 280,1                                   | 13,7                                    | 2000                |
| 1107,9                                  | 9,3                                     | 2001                |
| 1065,0                                  | 98,6                                    | 2002                |
| 633,7                                   | 10,9                                    | 2003                |
| 881,9                                   | 253,5                                   | 2004                |
| 1081,1                                  | _20,2                                   | 2005                |
| 1795,4                                  | 34,6                                    | 2006                |
| 1661,8                                  | 295,1                                   | 2007                |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

### ثانيا: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2007.

يستند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات التي تظهر في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب كل سنة، وفيما يلي سوف نرصد وضع الجزائر في هذه المؤشرات الدولية المعتمدة لتعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري المتاح في الجزائر قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

#### 1. مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom

في عام 2001، وفقا لهذا المؤشر لم تدخل أية دولة عربية في المجموعة ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، وجاءت الجزائر ضمن تصنيف الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، حيث كان مؤشر الحرية فيها في تلك السنة حوالي 3,10 نقطة مئوية

مقارنة بـ 3,20 نقطة عام 2000، محتلة بذلك الترتيب 79 عالميا،<sup>1</sup> وجاء تصنيف الجزائر هكذا نظرا لان المعطيات كانت محصورة بين 3-3,95 مثلما نص عليه دليل المؤشر.

وتأخرت الجزائر في الترتيب العالمي لسنة 2002 إذ تراجعت بـ 15 مركز محتلة الرتبة 94 عالميا محافظة على نفس التصنيف خلال الفترة 2003-2004، ثم تراجعت تراجعا طفيفا عام 2004 مقارنة بـ 2003 في نقاطها، إلا أنها بقيت في نفس التصنيف كذلك،<sup>2</sup> واستمرت في ذلك التصنيف إلى غاية 2005.<sup>3</sup>

ويرجع التصنيف الضعيف للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى الانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود العديد من العوائق التجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات والتي كانت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي تحصل عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظرا لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية.

## 2. مؤشر التنافسية العالمي Competitiveness Index International

منذ سنة 2000 لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة،<sup>4</sup> ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامين التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذ احتلت الرتبة 76 مقارنة بـ 82 عام 2006، متحسنة بعد ذلك في عام 2007 بـ 3,90 نقطة،<sup>5</sup> متحصلة على الرتبة 81 عالميا،<sup>6</sup> ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

## 3. المؤشر المركب للمخاطر القطرية The Composite Country Risk Index

بحسب هذا المؤشر تميز مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة معتدلة عام 2003 برصيد 65,8 نقطة مقارنة بـ

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2001، ص 81.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2004، ص 104.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 175.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004، مرجع سابق، ص 105.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 86.

<sup>6</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 239.

63,8 نقطة عام 2002،<sup>1</sup> وحافظت الجزائر على هذا التصنيف منذ سنة 2000، حيث قدرت قيمة المؤشر بـ 62,3 نقطة لسنتين على التوالي.<sup>2</sup>

وفي عام 2006 ومقارنة بسنة 2005 تحسنت وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة،<sup>3</sup> محافظة على نفس التصنيف في 2007 بقيمة 77,8 نقطة مئوية،<sup>4</sup> ما يعني يعني بداية نقص المخاطر بأنواعها خاصة السياسية في الجزائر.

#### 4. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية Country Risk Rating

وفقا لهذا المؤشر نجد أن الجزائر تحصلت على 40,79 نقطة عام 2002 و 41,29 عام 2003 و 45,97 عام 2006، و 46,89 في 2007 وهذا المؤشر يدل انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما قلت المخاطرة،<sup>5</sup> مما يعني أن درجة المخاطرة في الجزائر في تناقص سنويا بسبب عملها الدائم على تقليل المخاطر بمختلف أنواعها.

#### 5. مؤشر سهولة أداء الأعمال Global Business Environment Ranking

من خلال هذا المؤشر جاءت درجة تقييم المناخ الاستثماري الجزائري ضعيفة جدا إذ احتلت الجزائر الرتبة 56 عام 2001،<sup>6</sup> ومنذ 2005 وهي تحتل مراتب متأخرة عالميا إلى غاية 2007 محتلة الرتبة 125 من اصل 178 دولة،<sup>7</sup> مما يدل على عدم ملائمة المناخ الاستثماري لشروط استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 6. مؤشر الأنستيتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري.

جاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 81 عالميا سنة 2003 برصيد 33,4 نقطة مقارنة بالترتيب 84 وبرصيد 31,5 نقطة عام 2002،<sup>8</sup> ودخلت في 2005 ضمن قائمة الدول ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مسجلة تقدما مقارنة بـ

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2003، ص 139.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سابق، ص 129.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 79.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 238.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003 و 2007، مرجع سابق، ص 139 و ص 102.

<sup>6</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سابق، ص 105.

<sup>7</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 239.

<sup>8</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 139.

2004 برصيد 7,3 نقطة مئوية، حيث قدر 47,5 ٪ مقارنة بـ 40,2 ٪،<sup>1</sup> محافظة على نفس التصنيف سنة 2006.<sup>2</sup>

7. مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية.

جاءت الجزائر في هذا المؤشر ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة لسنة 2006،<sup>3</sup> محافظة على التصنيف ذاته لسنة 2005 الذي تحسن مقارنة بسنة 2004 ، حيث احدثت الجزائر سنة تصنيف DB5d مقارنة بـ DB5a عام 2005،<sup>4</sup> 2005،<sup>4</sup> أما في 2007 فصنفت الجزائر من بين الدول ذات درجة المخاطر المحتملة حائزة على تصنيف DB5a.<sup>5</sup>

8. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

تحصلت الجزائر في سنتي 2002 و 2003 على نفس درجة التصنيف للمناخ الاستثماري B،<sup>6</sup> وبقيت في نفس التصنيف لغاية 2004 ثم شهدت تحسنا ودخلت ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية من A2 إلى 4A في 2005،<sup>7</sup> محافظة على نفس التصنيف والتحسن سنة 2006 و 2007.<sup>8</sup>

9. مؤشر جاهزية البنية الرقمية The Global Information Technology Report

جاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 87 عالميا عام 2005 مسجلة تراجعاً نسبياً مقارنة بـ 2004،<sup>9</sup> وفي الرتبة 80 عام 2007 برصيد 3,41 نقطة مئوية،<sup>10</sup> ورصيد الجزائر في 2005 تراجع من - 0,66 الى - 0,72 نقطة مئوية كما هو موضح في الجدول رقم (3-3).

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 66-135.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 81.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 82.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 67-135.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 239.

<sup>6</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 139.

<sup>7</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 172.

<sup>8</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 83.

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص 84.

<sup>10</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 239.

الجدول رقم (3-3) : وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية.

| 2007   |         | 2005   |         | 2004   |         | مؤشر جاهزية البنية الرقمية<br>الجزائر |
|--------|---------|--------|---------|--------|---------|---------------------------------------|
| الرصيد | الترتيب | الرصيد | الترتيب | الرصيد | الترتيب |                                       |
| 3,41   | 80      | 0,72-  | 87      | 0,66-  | 80      |                                       |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2006 و2008.

10. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

قبل حدوث الأزمة المالية العالمية لم تدخل الجزائر ضمن هذا المؤشر.

11. مؤشر التنمية البشرية Human Development Index

احتلت الجزائر الرتبة 107 عام 2000 في مؤشر التنمية البشرية، متحصلة على تصنيف التنمية البشرية المتوسطة، حيث كانت ما بين 50-79٪، وحافظت على نفس التصنيف عام 2001 إلا أن ترتيبها تغير حيث نجدها تحسنت بـ 7 مراكز محتملة الرتبة 100.<sup>1</sup>

12. مؤشر الاستدامة البيئية Environmental Sustainability Index

احتلت الجزائر الترتيب 70 في مؤشر الاستدامة البيئية عام 2002، برصيد 49,4٪، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر دل على تقدم وضع الدولة في معالجة قضايا البيئة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سابق، ص ص 116-119.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2002، ص ص 103-108.



## 13. مؤشر تنافسية السفر والسياحة.

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 93 من بين 124 دولة عام 2007،<sup>1</sup> مما يدل على ضعف قطاع السياحة والسفر فيها.

إن هذه الفترة محل الدراسة شهدت تحولا نوعيا وكما في استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لدخول العديد من الشركات المتعددة الجنسيات، ومتعاملين اقتصاديين ذوي النوع الثقيل، والتي تكون قادرة على امتصاص أكبر قدر ممكن من المخاطر خاصة في ظل تحسن مناخ الأعمال وتزامنا مع ارتفاع أسعار الطاقة والبتروكيميا مما زاد من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية وانخفاض المخاطر كما سنتطرق إليها لاحقا في عرض الاقتصاد الجزائري قبل حدوث التغيير الأزمة العالمية .

### المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييمه خلال الفترة 2008 - 2010.

من خلال ما تم ذكره حول أهم مميزات المناخ الاستثماري في الجزائر نستنتج انه أصبح ايجابيا نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لما أصبح يتوفر عليه من شروط محسنة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سوف نتطرق إلى حجم الاستثمارات الواردة والصادرة والتي تعكس لنا مدى ملائمة المناخ الاستثماري الجزائري لشروط استقطاب الاستثمار الأجنبي ومعرفة مدى ملائمة معطيات المناخ الاستثماري لبيئة الأعمال الدولية رغم الأحداث الاقتصادية المعيقة لتطوره.

#### أولا: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2010.

عند تحليلنا للجدول رقم (3-4) نستنتج أنه رغم ما حدث من تغيرات استثنائية في الأوضاع الاقتصادية العالمية، ورغم النتائج المترتبة عنها عالميا، والآثار السلبية التي لم تسلم منها أية دولة بما فيها الجزائر، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات التالية للأزمة لم تشهدها من قبل، حيث بلغت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة مباشرة 2593,6 مليون دولار أي بفارق 931,8 مليون دولار قبل الأزمة.

فالتدفقات الواردة إلى الجزائر حققت زيادة عام 2008 سواء بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقه بما نسبته 516%، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سابق، ص 239.

القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بتدفقات القطاع ذاته لعام 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبتها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته عام 2007.<sup>1</sup>

ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك وبلغ نصيبها 2760,9 مليون دولار في 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتر وكيمياويات وتحتية المياه مرحلة الانجاز، ثم انخفض بعد ذلك إلى 2291,2 مليون دولار في 2010 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر، حيث تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لـ 51٪ من راس مال المشروع، وعدم فهمهم بسهولة للتعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمده الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية، إضافة إلى قيام الحكومة الجزائرية بتجميد بعض الصفقات القائمة، ومشكل البيروقراطية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا والتي تفرض علينا الآن ضرورة حلها وتسهيل النمط الإداري للأعمال.

أما التدفقات الصادرة في الجزائر عام 2008 ارتفعت إلى 317,9 مليون دولار في 2008 مقارنة بـ 295,1 مليون دولار عام 2007، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 215,0 مليون دولار بسبب قلة الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية بعد الآثار الوخيمة التي أفرزتها الأزمة العالمية في 2009، إلا أنها ارتفعت قليلا عام 2010 بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية بعد السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها حيث قدرت التدفقات الصادرة من الاستثمارات في الجزائر بـ 225,5 مليون دولار.

إن المتعمق في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد الأزمة المالية العالمية يجدها لم تتأثر بشكل كبير نظرا لضيق تعاملها مع العالم الخارجي، ويعود انتعاش الاستثمارات فيها خلال العشرة الأخيرة للإصلاحات التي تعمل الحكومة الجزائرية على تطبيقها وتحرص على تجسيدها فعليا على غرار سياسة الإنعاش، إذ نجدها خلال الفترة 2004 إلى يومنا هذا تعمل على دعم النمو وفقا لسياسة دعم النمو والتي تعتبر سياسة مكتملة لسياسة الإنعاش، تهدف إلى ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فحوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الإنتاج والإنتاجية.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 72.

الجدول رقم (3-4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2010.

الوحدة: مليون دولار

| التدفقات<br>السنوات | التدفقات الاستثمارية الواردة في<br>الجزائر | التدفقات الاستثمارية الصادرة في<br>الجزائر |
|---------------------|--|--|
| 2008                | 2593,6                                     | 317,9                                      |
| 2009                | 2760,9                                     | 215,0                                      |
| 2010                | 2291,2                                     | 225,5                                      |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، متاح

على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

**ثانيا: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة 2008 - 2010.**

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولمعرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم هذه المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، إذ ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامته وجاذبيته، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وفيما يلي سيتم التطرق لبعض هذه المؤشرات:

#### 1. مؤشر التنافسية العالمي.

شهد مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمي تراجعا منذ سنة 2008 إلى سنة 2009 على الصعيد العالمي، حيث تراجعت الجزائر من المرتبة 83 إلى المرتبة 99 عالميا متأخرة بـ 18 مركزا، محتلة بذلك المرتبة 83 عالميا عام 2008 والرتبة 11 عربيا من نفس السنة والمرتبة 13 في السنة التي تلتها،<sup>1</sup> أما في سنة 2010 فقد شهدت الجزائر تقدما

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 266 .

ملحوظا في هذا المؤشر متقدمة بـ 13 مركزا محتملة بذلك المرتبة 86 عالميا،<sup>1</sup> مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة رغم تحسن ترتيبها بين كل سنة بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، وعدم توفر البنية القاعدية الممتينة، وعدم توفر الاستقرار في البيئة الاقتصادية العامة، وكذا نقص العناية بالبحوث والإبداعات والاكتشافات الثقافية والعلمية في مجال الابتكار والتطوير، وناهيك عن الضعف في العديد من المجالات الأخرى في معززات الكفاءة التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، والتي أثرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلتها تأتي في ذيل القائمة، مما تبين تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

و المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للفترة 2008-2010 في الجزائر خير دليل على ضعف العوامل التي ذكرناها سابقا، إذ نجد أن الجزائر عرفت تراجعا في مركزها محتملة الترتيب 61 في سنتي 2008 و2009 من حيث المتطلبات الأساسية، ومن حيث معززات الكفاءة نجدها تراجعت من الرتبة 97 إلى 117 في سنة 2008 مقارنة بالسنة السابقة لها، ثم تقدمت بـ 4 مراكز سنة 2009 محتملة الرتبة 113 متحسنة في كفاءة مؤسساتها، و من حيث الابتكار والتطوير كانت الجزائر في تراجع إلى غاية 2009 محتملة الترتيب 126، 122، 102 على التوالي، وهذا المؤشر يبين إمكانية قدرة البلد على الانتقال من بلد لأخر من عدمه.

أما في سنة 2010 فجاءت الجزائر في الرتبة 80 من حيث المتطلبات الأساسية برصيد 4,32 نقطة، والرتبة 107 من حيث معززات الكفاءة بـ 3,49 نقطة، و المرتبة 108 من حيث الابتكار والتطور برصيد 3,04 نقطة.<sup>2</sup>

رغم التحسن في ترتيب الجزائر في معززات الكفاءة والابتكار والتطوير إلا أن وضعها التنافسي يبقى ضعيفا مقارنة بالدول الأخرى، والجدول رقم (3-5) يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2008-2010، والذي على أساسه قمنا بسرد الترتيب السابق.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، مرجع سابق، ص 15.

الجدول رقم (3-5): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي.

| المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي | المتطلبات الأساسية | معززات الكفاءة | الابتكار والتطوير |
|--|--------------------|----------------|-------------------|
| 2008                                     | 61                 | 117            | 122               |
| 2009                                     | 61                 | 113            | 126               |
| 2010                                     | 80                 | 107            | 108               |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات 2007، 2009، 2011.

2. مؤشر بيئة أداء الأعمال.

احتلت الجزائر الرتبة 14 عربيا من حيث المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال والرتبة 136 عالميا عام 2010،<sup>1</sup> متأخرة بمركزين مقارنة بسنة 2009 والتي كانت 134 عالميا،<sup>2</sup> والجدول رقم (3-6) يعرض لنا مدى تحسن بيئة الأعمال في الجزائر من عدمها من خلال العديد من المؤشرات الفرعية التي توضح لنا مدى تطورها.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 172.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 176.

الجدول رقم (3-6): وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2011.

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | المؤشرات الفرعية       |
|------|------|------|------|------------------------|
| 136  | 136  | 134  | -    | مؤشر بيئة أداء الأعمال |
| 150  | 148  | 141  | 134  | بدء المشروع            |
| 113  | 110  | 113  | 141  | التعامل مع             |
| -    | 122  | 117  | 112  | توظيف العاملين         |
| 165  | 160  | 166  | 118  | تسجيل الملكية          |
| 138  | 135  | 131  | 162  | الحصول على             |
| 74   | 73   | 70   | 131  | حماية المستثمرين       |
| 168  | 168  | 168  | 70   | دفع الضرائب            |
| 164  | 122  | 120  | 166  | التجارة عبر الحدود     |
| 127  | 123  | 125  | 118  | تنفيذ العقود           |
| 51   | 51   | 51   | 126  | إغلاق المشروع          |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 و بيانات أداء الأعمال، متاح على

[www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors](http://www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors)

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجعاً في السنتين الأخيرتين مقارنة بسنة 2009 بمركزين، محافظاً على استقراره في الترتيب العالمي في 2010 و 2011 في الرتبة 136 مقارنة بالمرتبة 134 بسبب تعديلها لعدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بإجراءات استخراج تراخيص البناء التي لطالما كانت تأخذ وقتاً طويلاً لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، فتقدمت بثلاث مراكز في الترتيب العالمي من حيث استخراجها سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة لها، ومن ناحية البدء في المشروع عرفت الجزائر تراجعاً ملحوظاً من المرتبة 141 عام 2009 إلى المرتبة 150 في 2011، وتراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2011 مقارنة بـ 2009 كما هو موضح في الجدول أعلاه، إلا أنها احتلت مرتبة متواضعة في إغلاق المشروع حيث تقوم الحكومة الجزائرية بتصفية وإغلاق المشروع في وقت مبكر جداً رغم أن تصنيفته يجب أن تأخذ وقتاً طويلاً على حسب الخبراء

الماليين، وحسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال 2011 فإن الجزائر لم تقم بأي تعديل أو إصلاح في الإجراءات مما يوحي بإمكانية تراجع الجزائر في ترتيب المؤشر، وعليها إذن اختصار عدد إجراءاتها الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من اجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالية.

### 3. المؤشر المركب لاستصدار تراخيص البناء.

وفقا لهذا المؤشر تأخر الترتيب العالمي للجزائر في السنتين الأخيرتين، حيث احتلت الجزائر الرتبة 111 عالميا سنة 2010 والرتبة 113 سنة 2011 حسب النشرة الصحفية الصادرة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار متراجعة بذلك بمركزين، محتملة الرتبة 12 عريبا بعد تونس مباشرة، والمستثمر الأجنبي في الجزائر يجب أن يخضع إلى 22 إجراء علما أن مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات للعام 2010 عالميا تراوح بين 240 يوم والتي تعتبر طويلة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى وبتكلفة 44,0% من متوسط دخل الفرد.<sup>1</sup>

### 4. مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index

وفقا لمؤشر جاهزية البنية الرقمية تراجع الترتيب العالمي للجزائر من الرتبة 113 للسنة المالية 2009-2010 إلى الرتبة 117 للسنة 2010-2011، محتملة الرتبة الثانية عشر عربيا،<sup>2</sup> وتتابع هذا التراجع منذ السنة المالية 2008-2009،<sup>3</sup> وقدر المؤشر بـ 3,14 نقطة عام 2008 و 3,05 في 2009، و 3,17 نقطة مئوية عام 2010 كما هو موضح في الجدول رقم (3-7)، وهذا التراجع في الترتيب المتتالي يعكس الضعف الموجود في الجزائر من ناحية هذه التقنيات، الذي يعتبر تطورها حافزا للنمو والازدهار الاقتصادي.

<sup>1</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 151-152.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 135.

الجدول رقم (3-7): وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية خلال الفترة 2008-2010.

| 2011-2010 |        | 2010-2009 |        | 2009-2008 |        | مؤشر جاهزية البنية الرقمية |
|-----------|--------|-----------|--------|-----------|--------|----------------------------|
| النقاط    | الرتبة | النقاط    | الرتبة | النقاط    | الرتبة |                            |
| 3,17      | 117    | 3,05      | 113    | 3,14      | 108    | الجزائر                    |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 و2008 و2010.

#### 5. المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

حسب هذا المؤشر تبين أن 6 دول عربية سجلت تقدما سنة 2010 ضمن مجموعاتها مقارنة بسنة 2009 شملت سلطنة عمان، قطر، البحرين، تونس، الجزائر، وسورية،<sup>1</sup> حيث أن درجة المخاطر في الجزائر كانت منخفضة، ومنذ سنة 2008 وهي منخفضة إذ تراجعت بمعدل نقطة مئوية واحدة أو أكثر مقارنة بسنة 2007،<sup>2</sup> أي أنها كانت بين 70 إلى 79,5 نقطة حسب دليل المؤشر.

#### 6. مؤشر الأنستتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري.

وفقا لهذا المؤشر فإن 13 دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتهما ضمن مجموعاتها سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول حيث صنفت من بين الدول ذات درجة المخاطرة المعتدلة<sup>3</sup> مقارنة بدرجة المخاطرة المرتفعة التي تحصلت عليها في 2008،<sup>4</sup> مما يدل على انخفاض درجة المخاطر في الجزائر بين سنة وأخرى.

#### 7. مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية.

شهدت الجزائر سنة 2010 تحسنا طفيفا في التصنيف داخل مجموعاتها مقارنة بـ 2009، وتحصلت على تصنيف المناخ الاستثماري ذات درجة المخاطرة شبه مرتفعة من DB5a إلى DB5b،<sup>5</sup> مقارنة بـ 2008 والتي كانت فيها الجزائر ضمن المخاطر المرتفعة منذ 2006.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 156-157.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، مرجع سابق، ص 99.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، ص 158.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، ص 101.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، ص 158.

<sup>6</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، ص 126.



## 8. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

ووفقا لمؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية الذي يقيس مخاطر الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي بالأوضاع السياسية والاقتصادية، لم يتغير تصنيف أي دولة عربية خلال عام 2010 مقارنة بـ 2009 بما فيها الجزائر، حيث حافظت جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر على تصنيفها خلال العامين أخذاً بتصنيف الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4،<sup>1</sup> محافظة على هذا التصنيف منذ 2006،<sup>2</sup> مما يعني عدم تأثر العوامل التي تدخل في بناء هذا المؤشر في الدول العربية بعد الأزمة المالية العالمية.

## 9. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المركز 21 عالميا سنة 2010 مقارنة بالرتبة 11 في 2009، متراجعة بعشر مراكز محتلة بذلك الرتبة 7 عربيا،<sup>3</sup> مقارنة بالرتبة السادسة عربيا في 2007،<sup>4</sup> والرتبة 25 و 12 عالميا في 2007 و 2008 على التوالي،<sup>5</sup> ويسهم هذا المؤشر في مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في الأسواق الناشئة والعالم النامي، ومساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الإستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 6 دول عربية من بينها الجزائر،<sup>6</sup> والجدول رقم (3-8) يبين وضع الجزائر في هذا المؤشر.

## الجدول رقم (3-8): وضع الجزائر في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية |
|------|------|------|------|-----------------------------------|
| 21   | 11   | 12   | 25   | الجزائر                           |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2007 و 2008 و 2009 و 2010.

<sup>1</sup> تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup> تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، مرجع سابق، ص 103.

<sup>3</sup> تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، ص 162.

<sup>4</sup> تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، مرجع سابق، ص 105.

<sup>5</sup> تقرير مناح الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، ص 133.

<sup>6</sup> مجلة عالم الاقتصاد، العدد 224، مناح على

21:40 . سا 2011، 01 نوفمبر .ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=365954

## 10. مؤشر تنافسية السفر والسياحة.

وفقا لهذا المؤشر سجلت الجزائر تراجعا في ترتيبها عالميا عام 2008 مقارنة بسنة 2007 وجاءت في المرتبة 102 برصيد 3,50 نقطة، محتلة الرتبة 12 عربيا، مقارنة بالمرتبة 93 وبرصيد 3,67 نقطة في 2007 والرتبة 10 عربيا،<sup>1</sup> فحسب هذا المؤشر وبالمقارنة مع العام 2009، سجلت الجزائر تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا سنة 2010، إذ جاءت في المرتبة 113 مقارنة بالمرتبة 115 في السنة التي سبقتها برصيد 3,37 نقطة، محتلة بذلك المرتبة 13 عربيا،<sup>2</sup> فالجزائر احتلت مراتب متدنية عالميا، ويرجع احتلالها لهذه المراتب المتدنية على المستوى العالمي إلى ضعف التعريف بمكتسبات الجزائر وما تتوفر عليه من محددات مكانية تزخر بالعديد من المنتجات السياحية والخدمات السياحية والخدمية كتوفر الآثار الرومانية العربية والتركية مثل تلك الموجودة في جميلة بولاية سطيف وتمقاد بولاية باتنة وتيبازة وغيرها التي لا تزال تحتفظ بها بعض المناطق، والجدول رقم (3-9) يعرض ترتيب الجزائر و رصيدها ضمن هذا المؤشر.

## الجدول رقم (3-9): وضع الجزائر مؤشرا تنافسية السفر والسياحة

| 2011-2010 |        | 2010-2009 |        | 2009-2008 |        | مؤشر<br>تنافسية السفر<br>والسياحة<br>الجزائر |
|-----------|--------|-----------|--------|-----------|--------|--|
| النقاط    | الرتبة | النقاط    | الرتبة | النقاط    | الرتبة |  |
| 3,37      | 113    | 3,31      | 115    | 3,50      | 102    |  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2009 و2010.

أما عن وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنة 2010 يتضح من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن ترتيب الجزائر يتراوح بين التقدم تارة والتأخر تارة أخرى مما ينعكس على تحسن الخدمات من عدمها في كل سنة، فمن ناحية الإطار التنظيمي أخذت الجزائر منحى تنازلي حيث تراجعت من المرتبة 99 عالميا عام 2008 إلى الرتبة 108 ثم 112 سنتي 2009 و2010 على التوالي، أما من حيث بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية فنجد الجزائر لم تلحق بركب الدول الأخرى وأخذت رتبته في التراجع أيضا من الرتبة 93 عام 2008 إلى الرتبة 110 عالميا عام 2010 رغم كل الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة لتحسين السياحة والبنية التحتية والخدمات، أما من حيث بيئة الموارد البشرية والثقافية والطبيعية فنجد أن الجزائر تحسن ترتيبها عام 2010 مقارنة

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص ص 142-143.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 175

بالسنة السابقة لها، حيث احتلت قي قائمة الترتيب العالمي المرتبة 116 بعد أن كانت 127 سنة 2009، وهذا ما بينه الجدول رقم (3-10).

الجدول رقم (3-10): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة.

| المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة |        | الإطار التنظيمي |        | بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية |        | الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية |        |
|---|--------|-----------------|--------|-------------------------------------|--------|-------------------------------------|--------|
| الترتيب عالميا                                | النقاط | الترتيب         | النقاط | الترتيب                             | النقاط | الترتيب                             | النقاط |
| 112   | 3.87   | 110             | 2.89   | 116                                 | 3.35   |                                     |        |
| 108   | 3,88   | 98              | 2,84   | 127                                 | 3,22   |                                     |        |
| 99  | 4.01   | 93              | 2,97   | 98                                  | 3,52   |                                     |        |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2009 و 2010 و 2008.

#### 11. مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية.

يعد مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ووفقا لهذا المؤشر تحسن ترتيب وصيد التقييم معا لخمس دول عربية من بينها الجزائر متقدمة بثلاث مراكز من الرتبة 118 إلى 115 عالميا برصيد 2,9 و 3,2 نقطة على التوالي، محتلة الرتبة 13 عربيا،<sup>1</sup> والجدول رقم (3-11) يوضح وضع الجزائر في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية.

الجدول رقم (3-11): وضع الجزائر في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية

| مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحري |        | 2009    |        | 2010    |        |
|--|--------|---------|--------|---------|--------|
| الترتيب                                  | النقاط | الترتيب | النقاط | الترتيب | النقاط |
| 118                                      | 2.9    | 115     | -      |         |        |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 192.

## 12. المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

عرف مناخ الاستثمار عام 2009 تحسن كبير جدا من حيث درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي والذي صنف بالدرجة (3) والذي يعبر على عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف التوازن الداخلي ارتفاعا من 8,10 عام 2008 إلى 8,40 % عام 2009 بزيادة قدرها 16,50 نقطة مئوية، إلا أن المؤشر المركب عرف عدم تحسن في مناخ الاستثمار من حيث درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي ودرجة مؤشر السياسة النقدية، حيث جاءت قيمتهما في المؤشر صفر درجة، علما أن دليل المؤشر يدل بأنه عندما يكون المؤشر المركب أقل من واحد فهذا يعني عدم تحسن مناخ الاستثمار، وإذا كان من 1 إلى 2 يلاحظ تحسن مناخ الاستثمار أما إذا كان من 2 إلى 3 فإن مناخ الاستثمار تحسن جدا، فمؤشر سياسة التوازن الخارجي والذي يعبر عن عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجده تراجع من 20,24 % عام 2008 إلى 0,35 % عام 2009، بتراجع قدره 0,35 نقطة مئوية والذي يعبر في دليل المؤشر عن انخفاض العجز لأقل من 1 إلى أقل من 2 نقطة مما أعطاه الدرجة 0 والتي تمثل عدم تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال تلك الفترة، أما مؤشر السياسة النقدية والذي يعبر عن التضخم في الجزائر فانه يبين ارتفاع هذا الأخير عام 2009 إلى 5,70 % مقارنة بـ 4,46 % عام 2008 بنسبة تغير 1,24 نقطة، مما يعطيه درجة تصنيف 0 والتي تمثل عدم تحسن المناخ الاستثماري أيضا.<sup>1</sup>

## 13. مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية.

قدر مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية 31,5 نقطة في 2010 مقارنة بـ 8,4 نقطة في 2009، محتملة المرتبة 20 عالميا، شاهدا هذا المؤشر ارتفاعا منذ سنة 2007 والتي كانت فيها قيمة المؤشر 7,8 نقطة مئوية، ويلاحظ أن قيمة المؤشر تتراوح ما بين صفر و 100 درجة، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على أداء أفضل لقطاع النقل البحري لدى الدولة المعنية وقدرته على التواصل مع شبكة الشحن في باقي دول العالم الخارجي وهو ما انطبق على الجزائر فيلاحظ تطورها أداءها من سنة إلى أخرى خاصة في 2010.<sup>2</sup>

## 14. مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية E-Government Readiness Index

لقد نُشر تقرير عام 2010 تحت عنوان "الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية"، استعرض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 233-237.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص ص 193-194.

عملية التطوير وزيادة الفعالية وتسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، وذلك إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها، وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة إنجازها وبالتالي اختصار الجهد والوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعرية للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وجاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 131 سنة 2010 مقارنة بالرتبة 121 عام 2009 أي أنها عرفت تراجعاً بـ 10 مراكز عالمياً،<sup>1</sup> مما يوضح تدني الخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومة الجزائرية.

### 15. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

وفقاً لهذا المؤشر صنفت الجزائر وفق الدول ذات درجة المخاطر المرتفعة لعام 2008.<sup>2</sup>

استناداً إلى المؤشرات السابقة، يتضح أنه بالرغم من سلسلة المزايا والحوافز الممنوحة، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة بسبب محدودية الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية رغم تعدد الفرص الاستثمارية المتاحة باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات، مما جعل الجزائر تأتي في ذيل ترتيب الدول التي لا تحوز على مناخ استثمار حيوي ومشجع، حيث جاءت في المرتبة 136 من أصل 183 دولة في التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي، بسبب النقائص فيما يتعلق بالتسهيلات التي تقدم للمستثمرين والمصاعب التي يواجهونها لإنجاز مشاريعهم، هذه النقائص التي تعمل الدولة جاهدة على اتخاذ جملة من القرارات لتجاوزها وتسريع إنجاز المستثمرين لمشاريعهم منذ سنوات، من أجل تسهيل وتبسيط تعامل المستثمر الأجنبي مع مختلف الهيئات والإدارات والتكفل بجميع مطالبه.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 161-162.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، مرجع سابق، ص 100.

## المبحث الرابع: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

لقد تعالت الأصوات واختلفت الكتابات هنا وهناك وتناقضت الأحكام بشأن أثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، فهناك من قلل من شأن هذه الأزمة ودحض كل المخاوف التي ترتفع في كثير من المحافل بشأن هذه الأزمة، وأن الجزائر غير معنية بها ولا بآثارها الاقتصادية ولا المالية نظرا للوضع الاقتصادي وخاصة المالي المريح الذي تعيشه الجزائر في الآونة الأخيرة، وفي المقابل هناك من الأصوات من نذرت وحذرت من كارثة اقتصادية وإعصار قد يطال كل نواحي الحياة الاقتصادية في الجزائر.

فدراسة انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر الروابط التجارية، المالية والنقدية الموجودة بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي والمرتبطة بمدى انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد معرفة ردود فعل التدفقات الاستثمارية الواردة إليها عند تغير اتجاهات الاستثمار في مختلف دول العالم تقريبا .

## المطلب الأول: عرض عام لحالة الاقتصاد الجزائري قبل حدوث الأزمة المالية العالمية.

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى النهوض باقتصادها والتخلص من شبح التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا منتهجة في ذلك خططاً تنموية وفق ما أتيح لها من موارد مادية وبشرية، والاقتصاد الجزائري شأنه شأن اقتصاديات البلدان النامية يتميز بعدم التنوع في إنتاجه من السلع والخدمات خاصة في ظل سيطرة قطاع المحروقات على غالبية الاقتصاد، حيث نجده شهد عام 2000 تطورات مهمة في المجال الاقتصادي، بلغا الناتج الداخلي الخام 4123,5 مليار دينار، والناتج الداخلي خارج المحروقات 2507,2 مليار دينار بمعدل نمو 1,2%، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام بـ 2,2%، أما من حيث التجارة الخارجية فقد بلغ إجمالي الواردات 9174 مليون دولار أمريكي، أغلبها سلع التجهيز الصناعي بنصيب 3068 مليون دولار، تليها المواد الغذائية بقدر 2415 مليون دولار، أما الصادرات الجزائرية فقد قدرت بـ 21718 مليون دولار، متربعة الطاقة والمواد المزلقة عرش تلك الصادرات بنصيب 21106 مليون دولار، ثم المواد نصف المصنعة بقدر 465 مليون دولار، ثم سلع التجهيز الصناعي والمواد الخام بحوالي 47 و44 مليون دولار على التوالي، في حين لم تحظى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الجزائرية بنصيب كبير في الصادرات الجزائرية، أما الديون الخارجية في تلك الفترة فقد قدرت بـ 25,3 مليار دولار، ومعدل التضخم السنوي بـ 0,34%، وبلغت مساهمة قطاع الخدمات بمفهومه الشامل في الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 حوالي 1773 مليار دينار بما نسبته 44% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية حوالي 422,9 مليار دينار بنسبة 10,5%، وعملت الجزائر على تنمية الموارد البشرية وتأهيل الكوادر بمختلف اختصاصاتها وتحسين نوعيتها، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي بمفهومه الشامل في

الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 335,1 مليار دينار بما نسبته 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي،<sup>1</sup> كما تميزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت بتحسّن ملحوظ في الإيرادات الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام، وتحسّن وضعيّة الخزينة أيضا مما أدى إلى إرجاع السوق النقدية للبنوك التي كانت تعاني في الماضي قبل سنة 2000 من ظاهرة الإقصاء بسبب تواجد الخزينة في نفس مجال الوساطة.<sup>2</sup>

أما سنة 2001، فقد عرفت ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام خارج المحرقات بنصيب قدره بـ 4227,1 و 2783,1 مليار دينار على التوالي، أما نمو الناتج الداخلي الخام فقد تراجع تراجعاً خفيفاً من 2,2% إلى 2,1%، علماً أن قيمة الواردات الجزائرية في تلك السنة قدرت بـ 9941 مليون دولار، يرجع النصيب الأكبر منها إلى سلع التجهيز الصناعي بمقدار 3435 مليون دولار، أما الصادرات الجزائرية فقدت في تلك السنة 19176 مليون دولار متراجعة مقارنة بالسنة السابقة لها بفارق 1930 مليون دولار، إلا أن معدل التضخم عرف ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة حيث وصل إلى 4,23%، بديون خارجية قدرها 22,7 مليار دولار.<sup>3</sup>

وفي السنوات اللاحقة استمر الناتج الداخلي الخام في الارتفاع إلى أن وصل إلى 9389,6 مليار دينار عام 2007، واستمر بذلك الناتج الداخلي الخام خارج المحرقات بالارتفاع إلى أن وصل إلى 5232,1 مليار دينار سنة 2007، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام تراوحت بين 2,0 - 6,9% خلال الفترة 2002-2007، أما فيما يخص التجارة الخارجية الجزائرية، فإن المتمعن في إحصائياتها يجد أن إجمالي وارداتها في ارتفاع مستمر منذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية 2007، البالغة 27631 مليون دولار أمريكي، وبلغت الصادرات الجزائرية في هذه الفترة 24646 مليون دولار عام 2007، كما عرف إجمالي الصادرات ارتفاعاً مستمراً كذلك حيث بلغت الصادرات الإجمالية عام 2007 حوالي 60529 مليون دولار مقارنة بـ 18832 مليون دولار عام 2002 و 24646 مليون دولار عام 2003، ويبقى النصيب الأكبر في الصادرات الجزائرية إلى الطاقة والمواد المزلفة على اعتبار أن الجزائر بلد بترولي ويعتمد اقتصاده على حوالي 98% على المحرقات، أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد عرفت ارتفاعاً تارة وانخفاضاً تارة أخرى حسب الأداء الاقتصادي للدولة حيث استمر معدل التضخم منذ 2002 في الارتفاع من 1,42% إلى غاية 2004 حين قدر بـ 3,56%، ثم عاود الانخفاض سنة 2005 إلى 1,64%، وارتفع بعد ذلك ليصل إلى 3,51% عام

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، الكويت، 2000، ص ص 115 - 116.

<sup>2</sup> حياة بن اسماعين، وضعيّة الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2011، ص ص 66-67.

<sup>3</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على

[www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission)

2007،<sup>1</sup> وفي عام 2003 تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء الفضائح المدوية، أهمها فضائح بنك الخليفة وتزعزع جهاز الرقابة والإشراف وتعرضه إلى أخطار عديدة أهمها سحب الثقة والتي من شأنها أن تمس بمصداقية الساحة المالية ككل.<sup>2</sup>

كما شهد عام 2005 اهتماما متناميا في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتابعة برامج تأهيل هذه المؤسسات وتقديم خدمات الاستشارة، وألحق بعد ذلك قطاع الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 329,338 مؤسسة، وعدد الأشخاص العاملين في ذلك القطاع قدر بـ 865,932 عامل، وقدرت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع 15,700 مليون دولار بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 77٪، حيث بلغت نسبة المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات 44٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري 33٪، وتتوزع المؤسسات المتبقية على قطاعات الصناعة، 23٪ منها الصناعات الغذائية والنسيج والجلود، والكيمواويات والكهرباء والحديد والالكترونيات وغيرها، وقد ركزت الجزائر في هذا الإطار على تعزيز قطاع المناولة والشراكة لأهميته في تعزيز الكفاءة الإنتاجية والترابطات الأفقية والرأسمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع الشركاء الأجانب.<sup>3</sup>

وفيما يخص قطاع الاتصالات فإن خطوط الهاتف النقال عام 2006 في الجزائر بلغ 41,52 خط لكل 100 نسمة بمعدل يفوق المعدل العالمي 34 خط لكل 100 نسمة، ومستويات المنافسة في الجزائر في هذا القطاع عالية جدا، وبلغ عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 1,9 مليون مستخدم، إضافة إلى قيام الجزائر بسبع خرجات إلى دول أجنبية من اجل التعريف بالمناخ والقوانين الاستثمارية الجديدة، والنظر في إمكانية عقد اتفاقيات بحث وتنقيب في مجالات التعدين، وفتح قنوات استثمار نسائية، تعزيز العلاقات التجارية، عرض المنتجات الوطنية والتعريف بالمزايا التي تقدمها الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية.<sup>4</sup>

والجدولان التاليان رقم (3-12) و(3-13) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية و المؤشرات النقدية للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 2000-2007 كما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> حياة بن اسماعين ، مرجع سابق، ص 67.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص ص 79-81.

<sup>4</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 70.



جدول رقم (3-12): أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من 2000-2007 في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2009،

| 2007 | 2006 | 2005   | 2004   | 2003    | 2002   | 2001    | 2000   | المؤشرات                                     |
|------|------|--------|--------|---------|--------|---------|--------|--|
| 94   | 85   | 7564,6 | 5993,0 | 5264,19 | 4537,6 | 4260,81 | 4123,5 | الناتج الداخلي الخام PIB مليار دج            |
| 08,3 | 12,2 |        | 0      |         | 9      |         | 1      |  |
| 53   | 46   | 4211,7 | 3683,0 | 3345,35 | 3020,6 | 27778,4 | 2464,2 | الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات          |
| 16   | 30   |        | 0      |         | 6      | 9       | 9      |  |
| 46   | 39   | 3630,1 | 3144,0 | 2835,22 | 2603,4 | 2366,38 | 2118,1 | الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة |
| 14,8 | 88,7 |        | 0      |         | 3      |         | 2      |  |
| 3,0  | 2,   | 5,1    | 5,8    | 6,8     | 4,1    | 2,1     | 2,4    | النمو الحقيقي/الناتج الداخلي الخام %         |
|      | 0    |        |        |         |        |         |        |  |
| 2,1  | -    | 0,7-   | 3,56   | 5,9     | 4,2    | 4,5     | 1,5    | النمو خارج المحروقات                         |
|      | 0,5  |        |        |         |        |         |        |  |
| 3,5  | 2,   | 1,6    | 3,6    | 2,6     | 1,4    | 4,2     | 03     | التضخم                                       |
|      | 5    |        |        |         |        |         |        |  |
| 45   | 11   | 896,4  | 43,11  | 235,02- | 26,03+ | 68,71+  | 53,19- | رصيد الميزانية                               |
| 6,8  | 50,6 |        |        |         |        |         |        |  |
| 11   | 77   | 56,18  | 43,11  | 32,94   | 23,11  | 17,96   | 11,91  | احتياطات الصرف مليار دج                      |
| 0,18 | 78,  |        |        |         |        |         |        |  |
| 5,6  | 5,   | 17,192 | 28,82  | 23,35   | 22,64  | 22,57   | 25,26  | الدين الخارجي مليار دج                       |
| 06   | 612  |        |        |         |        |         |        |  |

متاحان على [www.bank-of-algeria.dz/rapport](http://www.bank-of-algeria.dz/rapport) و [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

الجدول رقم (3-13): اهم المؤشرات النقدية للفترة الممتدة من 2000-2007.

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004  | 2003  | 2002  | 2001  | 2000  | السنوات<br>المؤشرات         |
|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------------------|
| 24,2 | 18,6 | 10,9 | 11,44 | 15,61 | 17,3  | 22,3  | 12,99 | نمو الكتلة النقدية M2       |
| 15,7 | 7,1  | 15,9 | 11,22 | 8,95  | 17,47 | 8,52  | 16,99 | نمو القروض للاقتصاد         |
| 63,7 | 56,7 | 52,6 | 61,01 | 63,72 | 63,82 | 58,05 | 38,3  | سيولة الاقتصاد              |
| 21,4 | 22,4 | 22,2 | 23,39 | 23,3  | 22,91 | 23,34 | 29,22 | الجزء المتداول للعملة في M2 |

المصدر: حياة بن اسماعين، مرجع سابق، ص 69

## المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري بين أسباب التأثير وعدم التأثير بمجريات الاقتصاد العالمي .

رغم تطمينات كبار المسؤولين في الحكومة الجزائرية أن النظام الاقتصادي والمالي الجزائري في منأى لمدة خمس سنوات أو أكثر من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن الجزائر نجدها تأثرت بطريقة غير مباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء بالسلب أو الإيجاب، فطبيعة انعكاس الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، وبالمقابل له سلبيات تعيقه وهو ما سوف نتطرق له في هذا الجزء من البحث.

### أولاً: أسباب تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية.

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية، حتى ولو كانت بنسب قليلة مقارنة بتأثير الاقتصاديات الأخرى نظراً للأسباب التالية:<sup>1</sup>

1. ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، و إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛
2. ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهوراً في قيمته؛
3. عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.
4. اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98 ٪ من الصادرات الجزائرية باعتباره اقتصاد ريعي هش وعرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلاصها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية.<sup>2</sup>
5. اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة والتخفيف منها، والتي تركز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد، مما

<sup>1</sup> ناصر مراد، اثر الأزمة الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر - ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و21 أكتوبر 2009، ص 10.

<sup>2</sup> عبد الله خيايه، اقتصاد المشاركة الية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و21 أكتوبر 2009، ص 6.

أدى إلى فقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، الأمر الذي يدل على حجم المضاعف التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي تركز على السيادة وحرية القرار، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى المستويات المرغوبة وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة الخارجية.<sup>1</sup>

### ثانيا: أسباب عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بحجم كبير بتداعيات الأزمة.

إن عدم تأثر الجزائر بحجم كبير بتداعيات الأزمة المالية العالمية راجع إلى أن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعله أقل تضررا من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، وأن الكثير من التعاقدات والتعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية بل في الواقع إن المصارف تتمتع بسيولة عالية، وأن نسبة قليلة من المواطنين تلجأ للمصارف لاستكمال عملية شراء العقارات، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية ووسيلة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كما أن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم تمويله من موازنة الدولة،<sup>2</sup> فالنظام المالي والمصرفي الجزائري كان في منأى عن الأزمة المالية العالمية، نظرا لأن البنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10٪ من حافظة البنوك الجزائرية، وهي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة من جهة، وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل من جهة أخرى، حيث أن جزءا كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية كثيرا.<sup>3</sup>

فالقطاع المصرفي والمالي المحلي في الجزائر لم يتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه منغلق كثيرا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة، فسوق الأوراق المالية الجزائري لم يتعرض للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها وانغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي،<sup>4</sup> ورغم عدم مشاهدتها لتطورات تشريعية وتنظيمية لافتة إلا أنها من المتوقع أن تستفيد من تبني الحكومة لخطة استثمارية لها بقيمة 286 مليار دولار للسنوات 2010-2014 مع محافظتها على استقرار أسعار الفائدة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 6.

<sup>2</sup> عمار عمري وفاي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 7.

<sup>3</sup> عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 4-6.

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 211.

<sup>5</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 63.

## المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

ألقت الأزمة المالية العالمية بتداعياتها على القطاعات الحقيقية والنقدية في جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية النفطية والغير النفطية نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض، وفيما يلي سوف نتطرق إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الاستثنائية الغير المرغوبة التي حدثت في الاقتصاد العالمي.

## أولاً: القطاع الزراعي.

تشير البيانات الصادرة في التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2010 ارتفاع الناتج الزراعي في الجزائر مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 12,775 مليون دولار،<sup>1</sup> ويعود سبب هذا النمو إلى التحسن في أداء النشاط الزراعي ومساهمة الظروف المناخية المواتية في زيادة الإنتاج النباتي خلال عام 2009، وقد شملت الزيادة معظم المحاصيل الزراعية كالحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والخضروات والفواكه والمحاصيل السكرية، ويأتي هذا النمو على الرغم من تراجع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل الحبوب والبذور الزيتية والدرنيات والألياف واللحوم، وقد بلغت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بـ 2,9 %،<sup>2</sup> ويمكن إرجاع ارتفاع الناتج الزراعي في الجزائر إلى الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة من خلال تقديم قروض بدون فوائد للفلاحين وتقديم الدعم للمدخلات الزراعية، وتسهيل عمليات التأجير التمويلي لاستكمال الأعمال كما يمكن إرجاعها إلى برنامج التحديد الريفي الذي يهدف إلى تنشيط المناطق الريفية وعصرنتها وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

فتعتبر سنة 2010 مؤشرا للدخول في مرحلة الزراعة المكثفة بدليل تحسن مستوى إنتاج الحبوب إلى حدود تتراوح ما بين 50 و60 مليون قنطار، والأكثر من ذلك تحقيق اكتفاء ذاتي في الشعير والشروع في تصدير هذه المادة لأول مرة منذ سنة 1967، كما شهدت سنة 2010 الشروع في توسيع دائرة تصدير الحضر والفواكه باتجاه دول الاتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

## ثانياً: القطاع الصناعي.

تشير البيانات الصادرة في التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2010، إلى انخفاض قيمة الناتج في الصناعة الاستخراجية والقيمة المضافة لها خلال عام 2009 في الجزائر، حيث بلغ الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية 41,894

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 307.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، القطاع الزراعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 45-47.

<sup>3</sup> الزراعة الجزائرية تدخل مرحلة الإنتاج المكثف، متاح على

[www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com](http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com) 25 أكتوبر 2011، ص: 15

مليون دولار،<sup>1</sup> ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط أسعار النفط، وإنتاجه مقارنة مع ما وصل إليه في عام 2008 جراء انكماش الطلب العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وتشمل الصناعات الإستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المهاجر، حيث يشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للدخل في عدة دول عربية، أما فيما يتعلق بالتطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، فتسعى الجزائر إلى تهيئة بيئة مشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي في مجال تطوير صناعة البحث والتنقيب والتعدين، ويعزى السبب في ذلك إلى تطلعها لتحسين وضعها الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل، ومن هذا المنطلق قامت بعض الدول العربية بوضع القوانين والتشريعات لتفعيل أنشطة الصناعات الإستخراجية فيها من بينها الجزائر.<sup>2</sup>

وفي القطاع الصناعي دائما نجد أن الجزائر سجلت نموا معتبرا في ناتج الصناعة التحويلية عام 2009، حيث قدر بـ 5,814 مليون دولار،<sup>3</sup> ونلمس أيضا انكماش الموارد المالية المتوفرة لعدد من الدول العربية خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه بعد الأزمة المالية العالمية، مما كان له أثر سلبي على المؤسسات المصرفية في توفير التمويل اللازم للاستمرار بتنفيذ المشاريع الإنشائية، وأدت تلك العوامل إلى انخفاض معدل النمو في ناتج قطاع مواد البناء والتشييد لمجموع الدول العربية من 21,4 % عام 2008 إلى 3,3 % في عام 2009، وبلغ معدل النمو في هذا القطاع في الجزائر حوالي 12,3 %،<sup>4</sup> وناتج محلي قدر بـ 1,183 مليون دولار، أما فيما يخص الناتج المحلي للكهرباء والغاز والماء كجزء من قطاعات الإنتاج السلعي فقد قدر بـ 1,621 مليون دولار،<sup>5</sup> والجدول رقم (3-14) يجسد لنا الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الإنتاج السلعي المكون من القطاع الزراعي والصناعي بالأسعار الجارية المتكلم عنهما أعلاه في الجزائر .

وهنا لا يفوتنا الحديث عن الإستراتيجية الصناعية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية والمتمثلة في الانتشار القطاعي للصناعة والتي تهدف إلى تهمين الموارد الطبيعية بواسطة ترقية الصناعات والتي تسمح باستغلاله الجيد لنقل الجزائر من مرحلة مصدر للمواد الأولية نحو منتج ومصدر للمواد المحولة، وتكثيف النسيج الصناعي بتشجيع الصناعات المساهمة في عملية إدماج النشاطات الموجودة في مؤخرة سلم الإنتاج، وتطوير صناعات جديدة غير موجودة وغير متطورة مثل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، وكذا إتباعها لإستراتيجية الانتشار الفضائي للصناعات من خلال تعيين ووضع مناطق التطوير الصناعي

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 307.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، القطاع الصناعي، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص ص 76-77.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 307.

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، القطاع الصناعي، مرجع سابق، ص ص 78-80.

<sup>5</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 307.

المدمج وأقطاب تقنية ومناطق متخصصة وذلك بخلق التعاون من خلال التركز الفضائي للنشاطات الاقتصادية ووضع المؤسسات ضمن شبكة هيئات التنظيم العمومية وكذا هياكل البحث للتكوين واكتساب الخبرة من اجل إحداث مناخ محلي للأعمال و تقوية الاستثمار وذلك في مجالات إعادة تأهيل المؤسسات وإعداد منظومة وطنية للإبداع من أجل دعم سياسة ترقية و تطوير التقدم التقني وتطوير الموارد البشرية و المؤهلات وكذا ترقية الاستثمار المباشر الأجنبي.<sup>1</sup>

جدول رقم (3-14): الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الإنتاج السلعي بالأسعار الجارية في الجزائر.

الوحدة: مليون دولار

| القطاع                       | الناتج المحلي الإجمالي |
|------------------------------|------------------------|
| الزراعة والصيد والغابات      | 12,775                 |
| الصناعة الاستخراجية          | 41,894                 |
| الصناعة التحويلية            | 5,814                  |
| التشييد ومواد البناء         | 1,183                  |
| الكهرباء والغاز والماء       | 1,621                  |
| إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي | 63,287                 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 327.

### ثالثا: قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

لقد بلغ ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية بعد الأزمة المالية العالمية في الجزائر 33,431 مليون دولار، مقسمة بين الخدمات الإنتاجية في مجال التجارة والمطاعم والفنادق والتي بلغ نصيبها في 2009 حدود 17,870 مليون دولار من إجمالي الخدمات الإنتاجية، وفي مجال النقل والمواصلات والتخزين بقدر 15,234 مليون دولار، ومجال التمويل والتأمين والمصارف بنصيب 327 مليار دولار، أما فيما يخص قطاع الخدمات الاجتماعية في الجزائر فقدت بـ 32,748 مليون دولار، شاملة قطاع السكن والمرافق العمومية والخدمات الحكومية وخدمات أخرى، حيث استحوذ قطاع السكن والمرافق

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمر في الجزائر، مرجع سابق، ص 21-23.

على 14,262 مليون دولار من الخدمات الاجتماعية، والخدمات الحكومية استحوذت على 14,496 مليون دولار، والباقي المقدر بـ 3,990 مليون دولار خصص لخدمات اجتماعية أخرى.<sup>1</sup>

#### رابعاً: القطاع المصرفي والمالي.

إن المتتبع للتطورات النقدية والمصرفية في الآونة الأخيرة يلحظ تراجع معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2009، ليلغ 12,8 ٪ مقابل 18,5 ٪ و 24,3 ٪ خلال عامي 2008 و 2007 على التوالي، مما ساعد على استمرار الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض الفوائض النفطية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008، والجزائر واحدة من الدول التي شهدت تراجعاً في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام 2009 بلغ 12,83 نقطة مئوية،<sup>2</sup> بنسبة 3,20 ٪ مقابل 16,04 ٪ عام 2008، و 21,50 ٪ في 2007 كما هو موضح في الجدول رقم (3-15).

#### جدول رقم (3-15): معدل السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009 |
|---------|-------|-------|-------|-------|------|
| الجزائر | 11,23 | 18,67 | 21,50 | 16,04 | 3,20 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الجداول الإحصائية، مرجع سابق، ص 375.

وفيما يتعلق بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للجزائر، فقد شهد عام 2009 تراجعاً في الأهمية النسبية لكتلة النقود وارتفعت بالمقابل الأهمية النسبية لكتلة شبه النقود كما هو موضح في الجدول رقم (3-16).

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 307.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، مرجع سابق، ص 143.



جدول رقم (3-16): مكونات السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | النقود | شبه النقود |
|---------|--------|------------|
| 2005    | 58,24  | 41,76      |
| 2006    | 64,20  | 35,8       |
| 2007    | 70,62  | 29,38      |
| 2008    | 71,38  | 28,62      |
| 2009    | 68,95  | 31,05      |

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 376.

أما من حيث الودائع المصرفية بالعملة المحلية نجد أن قيمتها ارتفعت لدى المصارف في كل الدول العربية، باستثناء الجزائر التي انخفضت فيها قيمة الودائع المصرفية بنسبة 2٪.<sup>1</sup>

وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب 4,6 ٪ عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك تجاه الخارج التي تمثل أقل من 1٪ من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2 ٪ في 2007 و 55٪ في 2006 و 52 ٪ في 2005 ، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40 ٪ من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1,5 ٪ على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8 ٪، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 150.

<sup>2</sup> فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الخنان، لبنان، 13 و 14 مارس 2009، ص ص 15-16.

## خامسا: قطاع السياحة.

أما في القطاع السياحي، فإن الوضع في الجزائر يختلف عما هو عليه في كل من المغرب وتونس من حيث أن الجزائر تستقبل أعدادا أقل من السواح إذ تشير إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية أن إجمالي السواح بلغ في سنة 2007 حوالي 1,74 مليون سائحا من بينهم حوالي 510.000 من الأجانب ضمنهم 170.000 سائحا فرنسيا و 1,23 مليون سائحا جزائريا يقيمون خارج البلاد، وتراهن الجزائر على تنمية السياحة الصحراوية التي تأتي في سلم الأولويات ولو أن سنة 2009 سجلت نقصا في الإقبال السياحي على مناطق تامنراست وجانيت وطاسيلي، وهي من المناطق الصحراوية الخلابة جنوب شرق الجزائر وقد يوجد في صحراء الجزائر من المحاسن ما لا يوجد في غيرها وهي من الوجهات السياحية الكبرى، ولعل نمو القطاع السياحي وتطوره وتزايد عدد السواح الأجانب القاصدين هذه المناطق الصحراوية يساهم فيه الأمن والاستقرار، حيث تعمل السلطات الجزائرية على توفير المنشآت السياحية من فنادق ومتاحف وكهوف وبرامج سياحية بالسيارات والانترنت، ومن ثم فإن آثار الأزمة العالمية على القطاع السياحي الجزائري تظل محدودة بل إنه لا أثر لهذه الأزمة على السياحة بالجزائر كما تؤكد عليه وزارة السياحة الجزائرية.<sup>1</sup>

فمن خلال ما سبق نستنتج أن نشاط القطاع غير النفطي في الجزائر شهد نموا ملحوظا، حيث جاءت نسب النمو في هذا القطاع جيدة في ضوء الزيادة الكبيرة في المحصول الزراعي للحبوب، وكذلك استمرار الإنفاق العام بمستويات عالية في تطوير البنية التحتية في إطار البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية، فضلا عن تراكم الفوائض النفطية قبل بروز الأزمة وتراكمها خلال أعوام الطفرة من الاستمرار في الارتفاع ساعد في انتعاج سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والسكن والبرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية مما أدى إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي غير النفطي، حيث تم تحقيق معدلات نمو عالية نسبيا قبل وخلال الأزمة، فهي تبقى عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية ومخاطر نزوب الفوائض النفطية، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الكفاءة في السياسة المالية من جانب الإنفاق العام، بما يسمح بمسايرة الدورة الاقتصادية صعودا وهبوطا والحفاظ على الوضع المالي القابل للاستدامة دون اللجوء إلى إجراء تعديلات كبيرة في عناصر الإنفاق كلما انخفضت الإيرادات النفطية، فالنشاط الاقتصادي غير النفطي في الجزائر يحتاج إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية

<sup>1</sup> مصطفى الكثيري، تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي الكبير، متاح على

[www.magress.com/alittihad/102320](http://www.magress.com/alittihad/102320)، 24 أكتوبر 2011، سا: 09:00

وتوليد الوظائف المنتجة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يصاحبها انتقال المعرفة والتقنية الحديثة وتوليد قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

### سادسا: قطاع النفط والطاقة.

لقد فرضت الأزمة المالية العالمية عبئا ثقيلا على البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية وخصوصا تلك التي تعتمد على النحاس والنفط والألماس، وقد أدى الانخفاض في أسعار النحاس إلى انخفاض كبير في حصيلة الصادرات،<sup>2</sup> حيث تقلصت صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها، شاهدة أسعار النفط انخفاضا من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية، حيث تضافت جملة من العوامل مسببة انخفاض أسعار النفط نظرا لانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع مستوى الطلب، وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط، ولم تفلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة الأوبك في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج وذلك بسبب تدخل أطراف أخرى في سوق النفط، إضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية بعد تحول الأزمة المالية إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات كالقمح والسكر والحديد و الحليب، وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن تم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.<sup>3</sup>

فسبب انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية، قامت الجزائر بخفض حصتها الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 تطبيقا لقرار منظمة الأوبك، ونتيجة لتلك العوامل تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة العربية بنسبة 28 % في المتوسط عام 2009، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2 %،<sup>4</sup> لتبلغ

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 220 - 221.

<sup>2</sup> Mohammed Benhamou, L'impact de la crise économique internationale sur le développement économique et social en Afrique, disponible sur

[www.rosalux.sn/wp-content/uploads/2011/04/ImpactCriseEcoMondialevfinale-cadre-school.doc.pdf](http://www.rosalux.sn/wp-content/uploads/2011/04/ImpactCriseEcoMondialevfinale-cadre-school.doc.pdf), le 3 novembre 2011, h 20

<sup>3</sup> عبد الرحمن مغاري، مرجع سابق، ص ص 4 - 6.

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص 211.

حوالي 360 مليار دولار في عام 2009 بما فيها الجزائر والتي تراجعَت الإيرادات النفطية فيها بنسبة 58٪<sup>1</sup>، رغم ارتفاع الكميات المسوقة من الغاز بنسبة 2٪<sup>2</sup>.

وفي مجال الطاقة فمن المتعارف عليه اقتصاديا أن الدول العربية لا تتوفر لديها سوى إمكانيات محدودة لتوليدتها نظرا لضآلة المصادر المائية المتاحة اللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية، لذلك تساهم هذه الطاقة بشكل محدود في موازين الطاقة في الدول العربية، والجزائر في هذا المجال تملك إمكانيات بسيطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ويساهم الفحم بشكل محدود في ميزان الطاقة فيها، واستنادا إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي 2009، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في الجزائر حتى نهاية عام 2007 حوالي 280 ميغاواط، وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة فيها إلى 45 ألف برميل مكافئ نفط يوميا، مستهلكة الطاقة بنسبة 6,1٪<sup>3</sup>.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر بلغت 17 بليون دولار، بين عامي 2000 و2008، وبمعدل بليون دولار سنويا، وتشمل هذه الاستثمارات مشاركة مستثمرين أجنب في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات ومحطات الكهرباء وتحلية مياه البحر والأعمال المنجمية، حيث حلت أوروبا في مقدمة البلدان المستثمرة في الجزائر بنسبة 58٪ وبريطانيا 24٪ تليهما الولايات المتحدة وكندا بمجموع 26٪ وأستراليا 8٪ ودول آسيوية 5٪، وحققت صادرات المحروقات خلال الفترة ذاتها 349 بليون دولار، وحصلت الأسواق الأوروبية على 63٪ من صادرات المحروقات والأميركية على 29٪، وتوقعت الجزائر استلام 7 محطات كهرباء جديدة بين 2010 و2012<sup>4</sup>.

كما شهد عام 2009 قيام بعض الدول العربية بتوقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بعمليات التنقيب والاستكشاف والتطوير، مما يعكس مدى اهتمامها المتزايد بتطوير مصادرها البترولية، ففي الجزائر مثلا حصلت شركة جازبروم نذرلاندز بي على حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على ما يقارب 180 مليون برميل كما أعلنت شركة بريتش بتروليوم ألبيريا أنها ستستثمر 2 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة في بعض مشاريعها في الجزائر، إلا أن انخفاض أسعار النفط في الجزائر أدى إلى تأجيل المشاريع بنسبة 18٪ من حجم الاستثمارات الرأسمالية التي تصل إلى 38 مليار دولار<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات المالية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 124.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 100.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 100-103.

<sup>4</sup> الاستثمارات الأجنبية في الطاقة الجزائرية بلغت 17 مليار دولار، متاح على

www.syrianfinance.org/arabic/news/miscellaneous/2343.html، 1 نوفمبر 2011، سا: 11:00

<sup>5</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، مرجع سابق، ص ص 93-95.

## سابعاً: قطاع التجارة الخارجية.

إن التجارة الخارجية العربية عام 2009 اتسمت بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية،<sup>1</sup> فالمتتبع لحركة التجارة الخارجية يعرف أن صادرات جميع الدول العربية انخفضت باستثناء جيبوتي والصومال، حيث سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية وفي مقدمتهم الجزائر التي سجلت أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 ٪، وانخفاضا في صادراتها البينية، وتركزت صادراتها إلى الدول العربية في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة 36 و 29 و 28 ٪ على التوالي،<sup>2</sup> ونسبة التغير في الصادرات والواردات الجزائرية الإجمالية مقارنة بالدول الأخرى يمكن توضيحها في الشكل رقم (3-4) .

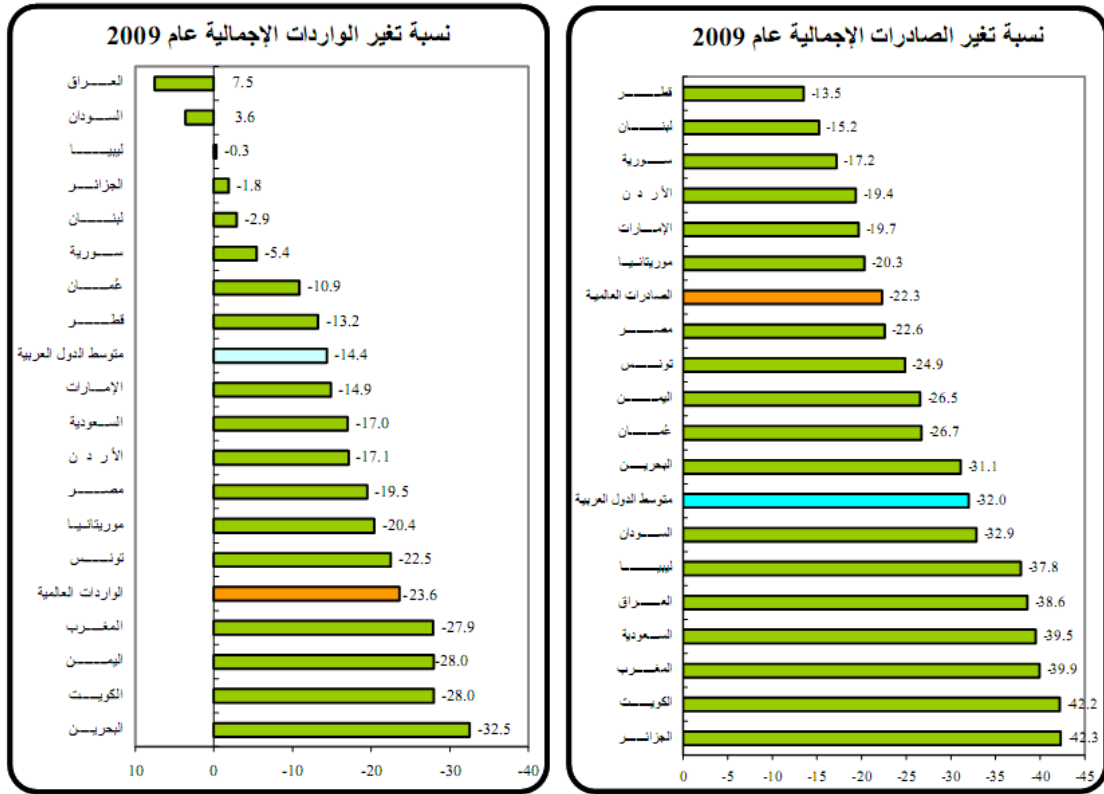
لقد بلغت الصادرات الجزائرية عام 2009 حوالي 45,085,1 مليون دولار، مقارنة بـ 78,129,2 مليون دولار عام 2008، ما يعني تراجع الصادرات الجزائرية بما قيمته 36,085,1 مليون دولار، بعد أن شهدت اداءا استثنائيا عام 2008 مقارنة بالسنوات السابقة اللازمة، حيث قدرت الصادرات الجزائرية عام 2007 حوالي 60,174,4 مليون دولار، و 2. 54,729 مليون دولار عام 2006، حيث نجد أن الصادرات قبل الأزمة العالمية كانت في ارتفاع مستمر وبلغت الذروة في 2008، أما من ناحية الواردات الجزائرية فنجدها مقدرة بـ 36,670,3 مليون دولار، مقارنة بـ 37,451.7 مليون دولار عام 2008 بعد أعلى نسبة واردات سجلتها نظرا لانتعاش التجارة الخارجية قبل الأزمة المالية والارتفاع المستمر في أسعار البترول، مقارنة بـ 25,992.3 مليون دولار عام 2007.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التجارة الخارجية لبعض الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 165.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 167-176.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 358.

الشكل رقم (3-4): التراجع في التجارة الإجمالية في الجزائر خلال 2009 .

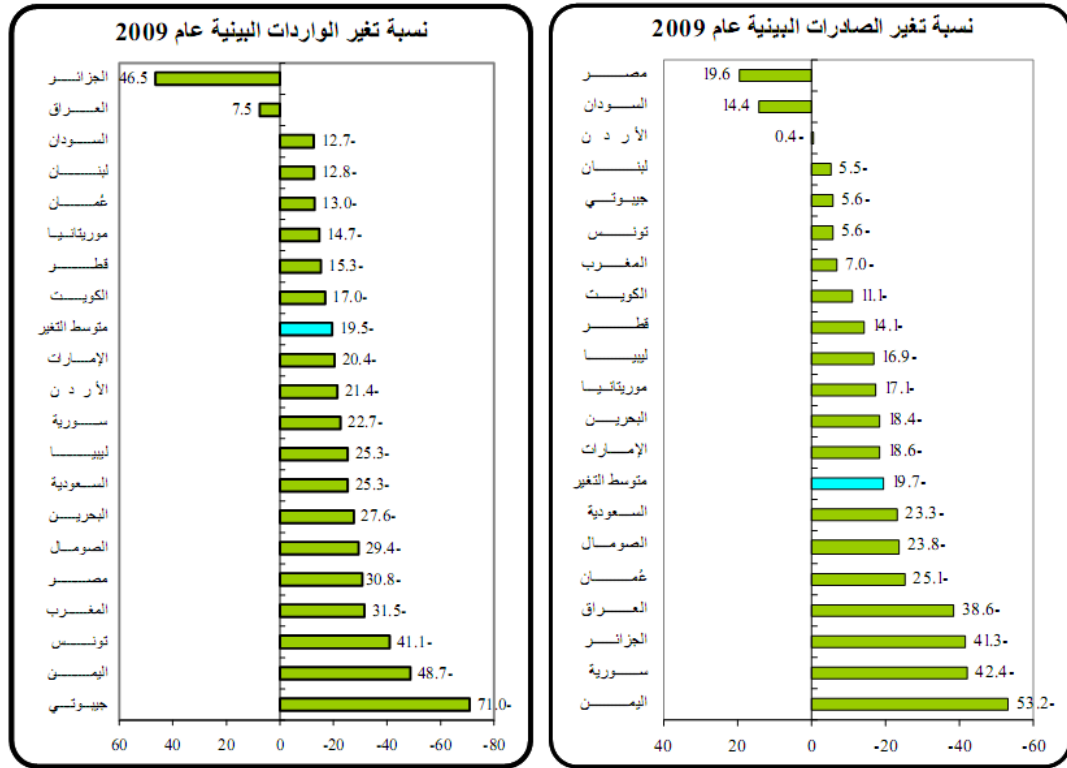


المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التجارة الخارجية لبعض الدول العربية، مرجع سابق، ص168.

ومن جانب الواردات البنينة، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق، وقفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46,5%. كما هو موضح في الشكل رقم (3-5)، ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008 قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009 مما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية رغم حدوث الآثار السلبية العالمية اللازمة المالية، وعلى سبيل المثال تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009 أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225٪، ومن سورية بنحو 131 ٪، ومن الإمارات بنحو 82٪، ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31,5٪<sup>1</sup>، والشكل رقم (3-5) يبين نسبة التغير في نصيب الجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى في التجارة العربية البنينة بعد الأزمة المالية العالمية .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 173.

شكل رقم (3-5): نسبة التغير في نصيب الجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى لسنة 2009.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التجارة الخارجية لبعض الدول العربية، مرجع سابق، ص

172.

إضافة لذلك، سجلت واردات المواد الغذائية الأساسية انخفاضا بنسبة 24 ، 54 % خلال شهر جويلية 2009، حيث بلغت قيمتها 297 مليون دولار مقابل 649 مليون دولار في العام السابق، مسجلة واردات الحليب ومشتقاته والحبوب والدقيق والطحين والسكر أعلى نسبة انخفاض، وهذا بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لكبح الواردات، حيث سجلت فاتورة الحليب ومشتقاته تراجعاً بقيمة 70 مليون دولار من 130 مليون في جويلية 2008 إلى 50 مليون دولار شهر جويلية الماضي، وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 61,54 %، وبلغت من جهتها فاتورة واردات الحبوب والدقيق والطحين 173 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 57,6 %، كما سجلت فاتورة السكر تراجعاً بنسبة 52 ، 56 % بما أنها انتقلت إلى 20 مليون دولار مقابل 46 مليون دولار خلال نفس الفترة، كما مس

فاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية كلا من الحبوب الجافة بنسبة 38,46٪ ، والبن والشاي بتراجع قدره 29,41٪، كما انخفضت واردات اللحوم بـ 22,22٪.<sup>1</sup>

و فيما يتعلق باتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب، فقد بلغت صادرات الجزائر إلى إيطاليا نحو 21,4 مليار متر مكعب، وصادراتها من الغاز الطبيعي المسال المنقول بواسطة الناقلات كان اتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي،<sup>2</sup> والجدول رقم (3-17) و (3-18) يوضح كمية صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب والناقلات واتجاه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2009.

جدول رقم (3-17): كمية صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب والناقلات في 2009.

الوحدة: مليار متر مكعب

| نوعية النقل | بواسطة الأنابيب | عبر الناقلات | الإجمالي |
|-------------|-----------------|--------------|----------|
| الكمية      | 31,8            | 20,9         | 52,7     |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، مرجع سابق، ص 117.

من خلال الجدول رقم (3-17) نستنتج أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب يقدر 31,8 مليار متر مكعب من إجمالي صادرات الغاز والمقدر بـ 52,7 مليار متر مكعب عام 2009، في حين تصدر الباقي عبر الناقلات.

<sup>1</sup> تقرير حول التجارة الخارجية في الجزائر، إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول من سنة 2009 ، وزارة التجارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 2009، ص2

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، مرجع سابق، ص 117.



الجدول رقم (3-18): اتجاه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2009.

الوحدة مليار متر مكعب

| البلد  | أوروبا | أمريكا الشمالية | أمريكا الجنوبية | آسيا والمحيط الهادئ | الشرق الأوسط | إفريقيا | الإجمالي |
|--------|--------|-----------------|-----------------|---------------------|--------------|---------|----------|
| الكمية | 50,7   | 0               | 0               | 0,24                | 0            | 1,75    | 52,4     |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، مرجع سابق، ص 118.

من خلال الجدول رقم (3-18) نستنتج أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي تقدر بـ 52,4 مليار متر مكعب، تستحوذ أوروبا على حصة الأسد منها بقيمة 50,7 مليار متر مكعب ما يعكس كبر حجم التعامل الجزائري مع السوق الأوروبية في هذا القطاع، في حين تصدر الجزائر الغاز الطبيعي إلى دول آسيا والمحيط الهادئ 0,24 مليار متر مكعب، أما إلى إفريقيا فقدرات بـ 1,75 مليار متر مكعب.

أما من حيث دراسة تأثير الأزمة المالية على ميزان المدفوعات فنجد أن ميزان الحساب الجاري تراجع في جميع الدول المصدرة الرئيسية للنفط، وصاحب ذلك تراجع في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج وتحولها في بعض الحالات لصافي تدفق للداخل، وهو ما أدى إلى تراجع الفائض الكلي في الجزائر،<sup>1</sup> كما تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر تراجعاً ملحوظاً عام 2009، والذي جاء بعد أداء استثنائي جيد في 2008 برصيد 40,600 مليون دولار مقارنة بالفائض الذي عرفه عام 2007 حين قدر 34,240 مليون دولار، إذ أن أقل فائض وصل إليه الميزان التجاري منذ 2005 هو 26,470 مليون دولار من نفس السنة إلى غاية 2009 والتي نجدها تأثرت بالأزمة المالية العالمية وتراجع فائض ميزانها التجاري بـ 7,570 مليون دولار كما هو موضح في الجدول رقم (3-19)، علماً أن رصيد الميزان التجاري يعكس طبيعة الاقتصاد إن كان مستورد أو مصدر، وإعطاء فكرة على حجم السوق وقوة الطلب فيه ونوع السلع المطلوبة والمعروضة في هذا الاقتصاد، مما يعطي فرصة للمستثمر الأجنبي في اتخاذ قرارات الاستثمار.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 183.

ويعود هذا التراجع في الفائض الكلي للميزان التجاري إلى انخفاض كمية الصادرات الجزائرية نظرا لانخفاض الطلب الكلي بعد التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

### جدول رقم (3-19): الميزان التجاري الجزائري خلال 2005-2009.

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005   | 2006   | 2007   | 2008   | 2009  |
|---------|--------|--------|--------|--------|-------|
| القيمة  | 26,470 | 30,060 | 34,240 | 40,600 | 7,570 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 394.

أما ميزان الخدمات والدخل تراجع العجز فيها بالنسبة لجميع الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، باستثناء الجزائر التي عرفت ارتفاعا في العجز بنسبة 9,3٪ عام 2009،<sup>1</sup> برصيد 9,760 مليون دولار مقارنة بالعجز في 2008 والذي بلغ 8,930 مليون دولار، بينما نجد العجز كان أقل حدة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية حيث قدر بـ 7,350 مليون دولار مثلما يوضحه الجدول رقم (3-20).

### جدول رقم (3-20): ميزان الخدمات والدخل الجزائري خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة  | 7,350 | 6,720 | 5,920 | 8,930 | 9,760 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 394.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 187.

كما تأثرت معظم التحويلات سلبا بآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث تراجع الفائض في الجزائر بنسبة 5,4٪<sup>1</sup>، وبلغ صافي التحويلات الجارية عام 2009 حوالي 2,630 مليون دولار مقارنة ب 2,780 مليون دولار عام 2008، حيث نجد صافي التحويلات الجارية في تراجع مستمر منذ بداية الأزمة المالية العالمية مثلما هو موضح في رقم (3-21).

**جدول رقم (3-21): صافي التحويلات الجارية خلال الفترة 2005-2009.**

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة  | 2,060 | 1,610 | 2,220 | 2,780 | 2,630 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 395.

كذلك شهدت كافة الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعا ملحوظا في فائض ميزان الحساب الجاري في عام 2009، والجزائر واحدة من الدول التي شهدت تراجع فائض الميزان الجاري بنسبة 98,7٪ ليقصر على 440 مليون دولار<sup>2</sup>، والجدول رقم (3-22) يوضح الميزان الجاري الجزائري قبل وخلال وبعد الأزمة المالية العالمية.

**جدول رقم (3-22): ميزان الجاري الجزائري خلال 2005-2009**

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005      | 2006      | 2007      | 2008      | 2009 |
|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|------|
| الجزائر | 21,180,00 | 28,540,00 | 30,540,00 | 34,450,00 | 440  |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 396.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 188.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 189.

وبالنسبة لأرصدة الموازين الجارية كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، يلاحظ تراجعها في معظم الدول التي حققت فائضا في الميزان الجاري خلال عام 2009، حيث تراجعت في الجزائر وبلغت 0,3 ٪ مقابل 20,2 ٪ في عام 2008،<sup>1</sup> بعد ما كان يقدر بـ 20,5 و 24,7 ٪ قبل الأزمة المالية العالمية.<sup>2</sup>

أما موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية فأدت تبعات الأزمة المالية العالمية التي تمثلت في تزايد مخاطر الاستثمار بالخارج وضعف العائد عليه، إلى تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج والداخل، حيث ارتفع صافي التدفق للداخل في حالة الجزائر بنسبة 24,4 ٪ ليصل إلى 3,2 مليار دولار عام 2009،<sup>3</sup> والجدول رقم (3-23) يوضح ميزان الحساب الرأسمالي والمالي في الجزائر قبل وخلال الأزمة المالية وبعد الآثار الناجمة عنها.

### جدول رقم (3-23): ميزان الحساب الرأسمالي والمالي الجزائري قبل وبعد الأزمة العالمية .

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005  | 2006   | 2007 | 2008  | 2009  |
|---------|-------|--------|------|-------|-------|
| الجزائر | 4,240 | 11,220 | 990  | 2,540 | 3,160 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 399.

وعموما نجد أن ميزان المدفوعات الجزائري عرف تراجعا كبيرا وملحوظا بعد الأزمة المالية العالمية حيث قدر عام 2009 بـ 3,600 مليون دولار مقارنة بـ 16,940 و 17,730 مليون دولار عامي 2005 و 2006 على التوالي، و 29,550 و 36,990 مليون دولار في 2007 و 2008 على التوالي.<sup>4</sup>

وفيما يخص تأثير الأزمة المالية على بعض المؤشرات النقدية والمالية فنجد أن الاحتياطات الخارجية الرسمية في الجزائر ارتفعت بنسبة 4,1 ٪ لتصل إلى 149 مليون دولار،<sup>5</sup> أما فيما يتعلق بتغطية تلك الاحتياطات للواردات فقد ارتفعت في الجزائر من 45,2 شهرا إلى 47,5 شهرا، كما هو موضح في الجدول رقم (3-24)

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 190.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 399.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 191.

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 397.

<sup>5</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 192.

جدول رقم (3-24): الاحتياطات الخارجية الرسمية وفترة تغطيتها للواردات خلال الفترة 2005-2009.

| تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية<br>للواردات السلعية(بالاشهر) | الاحتياطات الخارجية الرسمية<br>(مليون دولار) |      |
|--|--|------|
| 34,0   | 56,303                                       | 2005 |
| 45,2   | 77,914                                       | 2006 |
| 50,2   | 110,317.2                                    | 2007 |
| 35,2   | 143,243                                      | 2008 |
| 47,5   | 149,040                                      | 2009 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 400.

وبالنسبة للمديونية الخارجية فنجد مديونية الجزائر الخارجية في إطار سياسة إدارة الدين العام فيها والتي تهدف إلى تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي بعد النمو الكبير في الإيرادات النفطية خلال السنوات القليلة الماضية أنها بلغت 3,9 ٪ في عام 2009 لتصل إلى 5,413 مليون دولار، مقابل 17,191 مليار دولار في 2005 بنسبة 16,7 ٪، وتراجعت خدمة الدين العام الخارجي في الجزائر بنسبة 17,9 ٪، لتصل إلى 1,000 مليون دولار، وفيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2009 في الجزائر قدرت ب 2,1 ٪، والجداول رقم (3-25)، (3-26)، (3-27)، (3-28) سوف توضح لنا كل ما يتعلق بالدين الخارجي قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية في الجزائر.

جدول رقم (3-25): الدين العام الخارجي للجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005   | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  |
|---------|--------|-------|-------|-------|-------|
| الجزائر | 17,191 | 5,612 | 5,606 | 5,586 | 5,413 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 402.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-25) تراجع المديونية الخارجية بحجم كبير من 17,191 عام 2005 الى 5,413 مليون دولار عام 2009، في حين حافظت الجزائر على نفس المديونية خلال الفترة 2000-2008 نظرا للجهود التي قامت بها الجزائر للتخلص من مديونيتها الخارجية.

جدول رقم (3-26): خدمة الدين العام الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005  | 2006   | 2007  | 2008  | 2009  |
|---------|-------|--------|-------|-------|-------|
| الجزائر | 5,846 | 13,314 | 1,413 | 1,218 | 1,000 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 403.

جدول رقم (3-27): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | 16,7 | 4,8  | 4,2  | 3,3  | 3,9  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 404 .

جدول رقم (3-28): خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | 16,7 | 26,5 | 2,4  | 1,8  | 2,1  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 405.

أما فيما يتعلق بمؤشر سعر الصرف فنجد أن قيمة الدينار الجزائري انخفضت بنسبة 12,5% أمام الدولار وبنسبة 7,7% مقابل اليورو، وتراجعت أسعار صرف الدينار الجزائري بنسبة 9,4% مقابل حقوق السحب الخاصة،<sup>1</sup> وقدر سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بـ 72,52 دولار عام 2009 مقابل 64,58 دولار عام 2008،<sup>2</sup> وفي المقابل، انخفض مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للدينار الجزائري بنسبة -1,1% خلال عام 2009 ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع معدلات التضخم المحلي في هذه الدول مقارنة بمعدلات التضخم لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها،<sup>3</sup> علما أن تخفيض الجزائر لعملتها الوطنية أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار والذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد وانفاقهم، وبالتالي يكون له تأثير حتمي على حجم طلب السوق الجزائري.<sup>4</sup>

أما فيما يخص التطورات المالية فقد جاء أداء الإيرادات العامة والمنح بالنسبة للدول العربية متفاوتا في عام 2009، فقد تراجع مستوى الإيرادات العامة بشكل كبير في الجزائر ليصل إلى 45,054 مليون دولار مقارنة بـ 79,158 مليون دولار عام 2008، بنسبة تغير قدرت بـ 43,1%، حيث شهدت أكبر ارتفاع لها عام 2008 خلال الفترة 2005-2009، و قدرت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بـ 32,3% متراجعة عن 2008 حيث كانت 46,5%، والجداول رقم (3-29)، (3-30)، (3-31) توضح كل ما يخص الإيرادات العامة في الجزائر والتي اعتمادا عليها قمنا بتحليل المعطيات السابقة.

### جدول رقم (3-29) : الإيرادات العامة والمنح خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005   | 2006   | 2007   | 2008   | 2009   |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|
| القيمة  | 42,016 | 50,103 | 53,164 | 79,158 | 45,054 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 365.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 198.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 238.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 410.

<sup>4</sup> محمد داودي، مرجع سابق، ص 21.

جدول رقم (3-30) نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | 40,8 | 42,7 | 39,6 | 46,5 | 32,3 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 365.

جدول رقم (3-31): نسبة التغير في الإيرادات العامة خلال 2008-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| نسبة التغير بالعملة المحلية | نسبة التغير بالدولار الأمريكي |
|-----------------------------|-------------------------------|
| 36,0-                       | 43,1-                         |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 365.

أما بالنسبة للإنفاق الهام في الجزائر فقد تراجع عام 2009 مقارنة بـ 2008 وقدر بـ 58,867 مليون دولار مقارنة بـ 66,670 مليون دولار عام 2008، وتعتبر قيمة النفقات العامة في الجزائر عام 2008 أكبر قيمة وصلت إليها خلال 2005-2009 مرتفعة بـ 19,889 مليون دولار مقارنة بـ 2007 والتي بلغ فيها الإنفاق العام 46,781 مليون دولار، حيث قدرت نسبة التغير بين سنتي 2008 و2009 بتراجع قدره 10,2٪، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 42,9٪ مقابل 39,2٪ عام 2008.

والجداول رقم (3-32) و(3-33) و(3-34) توضح التغيرات والفروقات في النفقات العامة وكذا ما يتعلق بها من قيم ونسب قبل و بعد وخلال الأزمة المالية العامة.



جدول رقم (3-32): النفقات العامة والمنح خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 2005   | 2006   | 2007   | 2008   | 2009   |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|
| القيمة  | 29,798 | 34,265 | 46,781 | 66,670 | 59,867 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 367

جدول رقم (3-33): نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------|------|------|------|------|------|
| القيمة  | 28,9 | 29,2 | 34,9 | 39,2 | 42,9 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 367.

جدول رقم (3-34): نسبة التغير في النفقات العامة في الجزائر خلال 2008-2009.

الوحدة: النسبة المئوية

| نسبة التغير بالعملة المحلية | نسبة التغير بالدولار الأمريكي |
|-----------------------------|-------------------------------|
| 1,0                         | 10,2-                         |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، مرجع سابق، ص 367.

وفيما يتعلق بمؤشر الموازنة العامة، فقد تراجعت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في عام 2009 باستثناء قطر، وتحول الفائض الكلي في موازنة الجزائر العامة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7,3٪ في عام 2008 إلى عجز كلي بلغت نسبته 10,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.<sup>1</sup>

ووفقاً للدراسة التي قام بها داودي محمد حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية- أظهرت أن العلاقة بين كل من متغيري المديونية العامة والإنفاق العام مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، الأمر الذي يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث الإنفاق العام يظهر علاقة إيجابية ولكن ليست معنوية، ومن حيث المديونية العامة في الجزائر لا تؤثر كثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، كما أثبت أن العلاقة بين معدل الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سلبية غير معنوية ما يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر إلى حد بعيد بتمويل من بنوك محلية.<sup>2</sup>

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد ارتفعت بعد الأزمة المالية العالمية، حيث قدرت بـ 4,8٪ عام 2009 و 4,4٪ عام 2008، مقارنة بـ 1,6٪ عام 2005 و 2,5٪ عام 2006،<sup>3</sup> ووفقاً لنفس الدراسة السابقة التي قام بها داودي محمد حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية- أثبت أن درجة اللائقين المعبر عنها بمعدلات التضخم لا توجد بينها علاقة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الإيجابية فيما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع الطاقة، ويعود ذلك لطبيعة نشاط غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر حيث أنها شركات تنشط في حقل الطاقة ومشتقاتها ومعروف مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة نظراً لتقييم سعر البرميل بالدولار وليس بالدينار.<sup>4</sup>

وبالنسبة لمؤشر الأسعار فنجد أن الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي أديا إلى انخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية، مما أدى إلى تأثير إيجابي في هذا المجال والاستفادة منه في الجزائر نظراً لاعتمادها على الاستيراد، حيث أدى هذا الوضع إلى توفير فرصة تخفيف العبء على المواطن، وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد،<sup>5</sup> حيث استوردت الجزائر 299,041 سيارة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011 مقابل 241,992 خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي بتسجيل زيادة بنسبة 23,5٪.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات المالية، مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup> محمد داودي، مرجع سابق، ص 21-22.

<sup>3</sup> حياة بن اسماعين، مرجع سابق، ص 68.

<sup>4</sup> محمد داودي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 46، 2009، ص 21.

حسب مقال صدر في جريدة الشروق، حيث أكدت أن فاتورة استيراد السيارات ارتفعت بنسبة تقارب 15 ٪، إذ انتقلت من 228,2 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 إلى 261,83 مليار دينار أي ما يعادل أكثر من 3,5 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2011، واستنادا إلى نفس المصدر فإن وكلاء السيارات الأربعة المتواجدين في الجزائر استوردوا 280,897 سيارة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011، أي بزيادة تبلغ 23,91 ٪، حيث قدرت قيمتها بـ 237,88 مليار دينار، مقابل 226,699 سيارة و بقيمة 206,98 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2010، كما عرفت واردات السيارات من طرف الخواص زيادة بلغت نسبتها 18,64 ٪ حيث انتقلت إلى 18,144 سيارة خلال نفس فترة الإحصاء مقابل 15,293 سيارة خلال نفس الفترة من سنة 2010.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقدّر عام 2008 بـ 11090,0 مليار دينار متراجعا بعد ذلك عام 2009 إلى 10034,3 مليار دولار، ثم بعد انتعاش الاقتصاد العالمي اخذ الناتج المحلي الاجمالي ايضا في الارتفاع حيث بلغ 12049,5 مليار دينار عام 2010 مرتفعا بنسبة 3,3 ٪ مقارنة بـ 9366,6 مليار دينار خلال الأزمة المالية عام 2007 و 8514,8 مليار دولار قبل نشوبها،<sup>2</sup> علما أنه لا توجد علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم ايجابية العلاقة، وهذا وفقا لنفس الدراسة القياسية التي قام بها داودي محمد حول محددات الاستثمار في الجزائر، مؤكدا أيضا أن النمو الاقتصادي له تأثير محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وزيادة قيمتها، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.<sup>3</sup>

### المطلب الرابع: انعكاسات الأزمة المالية على المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر.

في هذا المجال سجلت الاستثمارات في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2011 ارتفاعا بحوالي 3968 مشروع جديد مقابل 9812 مشروع خلال السداسي الثاني من سنة 2010، بقيمة تقدر بـ 96248 مليار دج، حسب ما أكدته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،<sup>4</sup> ومنذ 2009 والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تسجل في ارتفاع في حجم المشاريع الاستثمارية، حيث سجلت عام 2009 حوالي 19700 مشروع استثماري، أي بزيادة قدرها 17 ٪ مقارنة بسنة

<sup>1</sup> سميرة ب، استيراد السيارات في الجزائر يرتفع بـ 23 بالمائة، متاح على

[www.echoroukonline.com/ara/.../86398.htm](http://www.echoroukonline.com/ara/.../86398.htm)، 26 أكتوبر 2011، سا: 20:20.

<sup>2</sup> Rapports Annuele de la Banque d'Algeries , TABLEAUX STATISTIQUES, banque d'algerie, algerie , 2010, p 159 .

<sup>3</sup> محمد داودي، مرجع سابق، ص 22.

<sup>4</sup> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الاستثمارات في الجزائر تسجل ارتفاعا خلال السداسي الأول من سنة 2011 ، متاح على

[www.andi.dz](http://www.andi.dz)، 13 أكتوبر 2011، سا 16:46.

2008 أي ما يفوق 2900 مشروع، وتمثل المشاريع المسجلة هذه السنة أكثر من ربع 28٪ للمشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة ما بين 2002\_2009، ويفسر هذا الإقبال المعبر للمستثمرين لاسيما المحليين أساسا بتحسّن محيط الأعمال بالجزائر خلال السنوات الأخيرة وبالانعكاسات التي خلفتها مخططات الإنعاش الاقتصادي من حيث فرص الاستثمار خصوصا في مجالات البناء و الأشغال العمومية والري، نقل البضائع ومواد البناء،<sup>1</sup> حيث تركزت في قطاعي النقل والبناء بنسبة 86 ٪ من إجمالي المشاريع المصرحة و 66٪ من قيمة الاستثمارات، بينما عادت المرتبة الثانية لقطاع الخدمات حسب أهميتها وعددها بأكثر من 1080 مشروع، بينما القطاع الصناعي وهو خالق التراكم والثروة وأساس بناء التشابك الصناعي والاقتصادي لم يسجل سوى 431 مشروع استثماري بقيمة 81 مليار دولار، في حين يبقى تركز المشاريع محصورا في المناطق الشمالية وخاصة في المدن الكبرى، وما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر حسب تصنيف البنك العالمي للتنمية تحتل المرتبة 55 ضمن قائمة الدول الأكثر حماية للاستثمارات.<sup>2</sup>

وهذا الفرق يظهر عند مقارنة نفس الإحصائيات قبل سنة 2008، حيث سجلت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 105 مشروع استثمار أجنبي لسنة 2004 فقط، منها 40 مشروع يدخل في إطار تساهمي، بينما الباقي 100٪ تابع للأجانب إذ نجد من ضمنها 260 مليون دولار تتعلق بمحطة لتحلية مياه البحر بالحامة والثاني يتعلق بالرخصة الثانية للهاتف الخليوي (GSM) الذي اسند إلى مجموعة الكويتية (الوطنية) بمبلغ 1,2 مليار دولار منها 421 مليون تتعلق بشراء الرخصة والباقي يستثمر في التجهيزات اللازمة، كما سجلت مصنعين للاسمنت الأول من طرف SWISOLCIM بمبلغ 180 مليون دولار والثاني لمجموعة اوراسكوم (الجزائرية المصرية) بغلاف مالي 260 مليون دولار، تضاف إلى هذين المصنعين وحدة اسمنت أخرى هي في طريق الانجاز بمبلغ استثماري قدره 190 مليون دولار، وإضافة لذلك بذلت الحكومة الجزائرية جهودات أخرى في إطار السياحة، حيث أعلنت المؤسسة العالمية للفنادق (IBIS)، عن مخطط لانجاز 36 فندق عبر التراب الوطني خلال الخمس سنوات القادمة، كما أن قيمة الاستثمارات في قطاع الأدوية من طرف (pfizer) وجمعية (GLaxosmithkline) وغيرها وصلت إلى 850 مليون دولار، كما شهد قطاع الطاقة هو الآخر استقطاب لاستثمارات أجنبية معتبرة قدرت بـ 1,8 مليار دولار سنة 2003، حيث أن هذه المبالغ تمثل 10٪ من مجموع الاستثمارات في إفريقيا (ما عدا جنوب إفريقيا)، كما أمضت شركة سوناطراك ثمانية عقود خلال 2004، مع العلم أن شركة (STATOIL) النرويجية، ومؤسسة (BHP) الاسترالية، قد بدأت في الإنتاج سنة 2003.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نشرة فصلية حول الاستثمار في الجزائر، حصيلة تصريحات الاستثمار لسنة 2009، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، العدد رقم 11، افريل 2010، ص 7.

<sup>2</sup> عمار عماري وفاي نبيلة، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup> عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 318.

من بين الاستثمارات التي أبدت تأثيرها بالأزمة المالية العالمية في الجزائر نجد شركة عز للحديد المصرية والتي كانت قد وقعت صفقة مع الحكومة الجزائرية في عام 2007 لاستثمار ما قيمته 750 مليون دولار في مصنع للحديد في الجزائر، حيث جمدت الحكومة الجزائرية هذه الصفقة مع إجراء محادثات مع مستثمرين آخرين كبداية عن الشركة المصرية كشركة ارسيلور ميتال وشركة سيفيتال الجزائرية الخاصة، وقال حميد تمار وزير الصناعة والاستثمار الجزائري أن هذا المشروع تأثر بالأزمة المالية مما أدى إلى تجميده،<sup>1</sup> وقدرت المشاريع المؤجلة في الجزائر نسبة 18 % من حجم الاستثمارات الرأسمالية المقدرة بـ 38 مليار دولار.<sup>2</sup>

كما تأثرت الشركة المصرية اوراسكوم تيليكوم التي تستثمر ما يقارب 6 مليار دولار في الجزائر، منها 1,5 مليار دولار في مجال الهاتف النقال، هذه الشركة التي حصلت على رخصة لتسويق خدماتها في الجزائر باسم شبكة DJEZZY عام 2000، وتمتد هذه الرخصة لمدة 15 عاما، وتحتل الشركة المرتبة الأولى في عدد المشتركين من بين ثلاث شركات اتصالات تنشط في الجزائر، حيث بلغ عدد مشتركها 12 مليون مشترك حتى نهاية عام 2009، ولدى إقدام هذه الشركة للتنازل لمجموعة الاتصالات MTN الجنوب افريقية للاستحواذ على شركة جيزي قمت الحكومة الجزائرية بمعارضة هذه الصفقة وأعلنت تمسكها بحق الشفعية، وهي من ابرز القوانين التي استحدثتها الجزائر في مجال تشديد الإجراءات التي تحكم كيفية وضع السعر عندما تشتري الحكومة شركة ذات ملكية أجنبية، فبعدد تضرر الشركة بمطالبات الحكومة الجزائرية بتسديد متأخرات الضريبة ومنعها من تحويل أموالها إلى الخارج، دخلت في مفاوضات لبيع وحدتها للهاتف المحمول "جازي" إلى الحكومة الجزائرية لعدم موافقة حق الشفعية لمصالحها.<sup>3</sup>

أما فيما يخص شركة سونا طراك الجزائرية كبرى شركات الطاقة في إفريقيا، والثانية عشر عالميا، لم تؤثر الأزمة على مواصلة خططها الاستثمارية المستقبلية والمقدرة بنحو 63 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2013، ولم تتخلى المؤسسة عن أي من موظفيها البالغ عددهم 120 ألف موظف، بعدما لاحظنا أن كبريات الشركات العالمية قامت بتسريح وتقليص عدد موظفيها بعد زلزال الأزمة، فتبدو عزيمة شركة سونا طراك واضحة في مواصلة تنفيذ مشاريعها رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، فمشاريع بحجم 63 مليار دولار تبرز أهمية المبلغ لتطوير بنية الشركة التحتية في مجالات التنقيب والاستكشاف وتعزيز قدراتها في ميدان النقل والتصدير، وهذا ما أكد عليه مديرها السيد محمد مزبان، أن كل المشاريع المسطرة في البرنامج الخماسي حتى 2013 ستتواصل، حيث أشار أن الشركة خصصت 1,5% مليار دولار للاستكشاف، وتخطط لتعزيز

<sup>1</sup> الجزائر تجمد صفقة مع عز المصرية بـ 750 مليون دولار، متاح على [www.moheet.com](http://www.moheet.com)، 11 نوفمبر 2011، سا:22.20.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال الطاقة والنفط، مرجع سابق، ص 95.

<sup>3</sup> رافضة التنازل عن حق الشفعية: الجزائر ترفض بيع جيزي لأي طرف أجنبي، متاح على [www.moheet.com](http://www.moheet.com)، 11 نوفمبر 2011، سا:22.22.

قدرات نقل الصادرات بنسبة 50٪ من خلال دعم أسطول النقل البحري وتجديده من خلال عمليات شراء بواخر جديدة، كما دخلت الشركة مناطق عديدة في العالم بوجودها في مجال الإنتاج في دولة البيرو من خلال شراكة في ميدان الغاز مع شركة " هانت " و " اسكايل " و " ريبسول " وفي إفريقيا دخلت موريتانيا والنيجر وليبيا ومصر ونيجيريا وتونس، وفي مجال التسويق دخلت أسواق كل من اسبانيا، بريطانيا والولايات المتحدة.<sup>1</sup>

وتمثل صادرات سوناطراك من الغاز الطبيعي موردا هاما للاتحاد الأوروبي، حيث يربط الجزائر بدول الاتحاد أنابيب غاز، بعد أنبوب أنزيكو ماسي الذي يعمل بكل طاقته والذي يمر عبر المغرب، جاء أنبوب ميدغاز الذي يربط الجزائر باسبانيا والذي تم مده كاملا عبر البحر واستكمل إنجاز محطة الضغط الخاصة بالضفة الجزائرية وعلى وجه التحديد بدائرة بني صاف، وهناك مشروع أنبوب غالسي الذي سيربط الجزائر بإيطاليا ويضاف هذا لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا، حيث برمج تشغيله مع بداية سنة 2015، كل هذه المشاريع في صالح السوق الأوروبية، وتعتم سوناطراك رفع طاقة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30 ٪ مع بداية سنة 2012 من خلال مجعين جديدين يتم إقامتهما في مدينتي سكيكدة و آرزو لينتجا معا حوالي 9 ملايين طن من الغاز المسال، و تقدر الطاقة الإنتاجية لمشروع مجمع سكيكدة الذي بدأ تشغيله في نوفمبر 2011 بنحو 4,2 مليون طن سنويا، بينما سينتج مجمع آرزو أواخر سنة 2012 نحو 4,7 مليون طن سنويا و يدعم المصنعان الجديدان أربعة مجمعات قائمة حاليا، ومن خلال المشاريع القائمة سعت المؤسسة إلى تصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنة 2010 و 100 مليار متر مكعب في سنة 2015، ومن المنتظر أن تصل صادرات الشركة من الغاز السائل إلى إيطاليا 7 مليارات طن متري في العام 2009 و 8 مليارات طن متري من الغاز السائل إلى اسبانيا، كما أن هناك مشروع ثالث لمد أنبوب لنقل نحو 8 مليارات طن متري من الغاز السائل من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا، زيادة على هذا المشروع المشترك الأوروبي الجزائري في مجال الطاقة والذي سيسمح للجزائر بتصدير أكثر من 10 مليارات طن متري من الغاز السائل عبر أنبوب جزائري ثالث ينتهي العمل فيه خلال عام 2014.<sup>2</sup>

أما فيما يخص مشاريع البنية الأساسية خصصت الجزائر حوالي 150 مليار دولار للبنية الأساسية في قطاعات لإنجاز مشاريع ضخمة عديدة في قطاع الصناعة والطاقة والسياحة والعقار والزراعة وهي قطاعات تركز عليها الجزائر ضمن دعم النمو في المراحل المستقبلية، حيث قامت الحكومة في المرحلة الأولى تسليم 7 مليارات دولار لمجموعة شركات يابانية وصينية ضمن مشروع الطريق السيار شرق غرب وهو أضخم مشروع في الجزائر منذ الاستقلال، حيث يضم 1300 كلم عابر للبلاد من مغنية الحدودية مع المملكة المغربية إلى عنابة مع الحدود التونسية، ويضم البرنامج الخماسي إلى جانب الطريق

<sup>1</sup> صحراوي بن شيحة وبن حبيب عبد الرزاق، تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الانجاز، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 10.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 10.

السيار 7 طرق جانبية و 25000 كلم من طرق و 5 موانئ صيد جديدة و 4 مطارات، كما تساهم الحكومة الجزائرية في هذا المجال بـ 260 مليون دولار لإنجاز مشروع مشترك يتمثل في طريق عابر للصحراء على طول 7000 كلم يربط الجزائر باللاوس، كما تعمل شركات عالمية كبرى إماراتية مثل (إعمار ومبادلة و الدولية للاستثمار و دوبال) على تعزيز تواجدها في السوق الجزائري لإنجاز عدة مشاريع ضخمة بلغت قيمتها 25 مليار دولار أهمها:<sup>1</sup>

1. مشروع بناء واجهة بحرية جديدة لمدينة الجزائر تتضمن مجموعة من الأبراج العالية تظم مراكز أعمال و شقق فاخرة و فنادق و مساحات ترفيهية و استحمام على شاکلة مدينة دبي؛
2. مشروع يخص إعادة تأهيل محطة القطار " الأغا " بوسط مدينة الجزائر و بناء كذلك أبراج و فنادق ، الشيء الذي سيسمح بعبور أكثر من 80 ألف مسافر يوميا على السكك الحديدية ؛
3. مشروع بناء مجمع تكنولوجي في مدينة سيدي عبدالله الجديدة بمدينة الجزائر؛
4. مشروع إنجاز مدينة طبية في مدينة سطاولي ؛
5. مشروع إنجاز مجمع سياحي بشاطئ العقيد عباس على الطريق الوطني الذي يربط بين الجزائر و تيبازة .

غير أن هذه المشاريع عرفت تأخرا كبيرا في الانجاز لأسباب تداعيات الأزمة المالية و تفاوض الحكومة الجزائرية مع هذه الشركات الشيء الذي أدى برئيس الحكومة الحالي بمتابعة هذه المشاريع شخصيا.

أما المشاريع الضخمة الخاصة بشركة "الدولية للاستثمار" تخص مشروع دنيا بارك، وهو مجمع ترفيهي طبيعي رياضي قرب العاصمة يسع لأكثر من 600 هكتار، والمشروع الثاني لهذه المؤسسة هو محاصيل، يتعلق بمزرعة كبيرة جدا لتربية 10 آلاف بقرة حلوب بولاية تيارت ، كما أخذت الشركة الدولية للاستثمار على عاتقها مشروع كابلات الجزائر والتصدير، وكما أن هناك مشاريع ضخمة أخرى تخص محطات تحلية المياه بمنين و سوق الثلاثاء بتلمسان.<sup>2</sup>

لقد أكد الخبير الاقتصادي ربيع صابري مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" ، أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى هجرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر، مؤكدا كلامه بتراجع شركة القدرة الإماراتية عن غرس 47 ألف هكتار من الأراضي بعين الشلالة بولاية تيارت بأشجار الزيتون، وكذلك شركة مراعي السعودية التي تحصلت على موافقة رسمية لإحدى مشروعاتها الفلاحية بالجزائر لكن مديرها لم يلق الاستقبال الذي يراه مناسبا فسحب مشروعه هو

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 11.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 11.

الأخر من الجزائر لكن هذا المشروع الأخير بسبب البيروقراطية وليس الأزمة العالمية.<sup>1</sup>

واعتمادا على تصريح أكدته وكالة الأنباء الكويتية فإن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 751 مشروعا خلال النصف الأول من السنة الحالية، وهي المشاريع التي تم التصريح بها لدى الوكالة الجزائرية للاستثمار، حيث أن هذه المشاريع تشغل ما يقارب 150 ألف عامل بالغا عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجنوب الجزائري بمختلف القطاعات حوالي 238 شركة، توظف أكثر من 37 ألف عامل بينهم 30 ألف جزائري، وقد بلغت اليد العاملة الأجنبية المشغلة في كل القطاعات الاقتصادية 42 ألف عامل أجنبي فيما يمثل العمال الأجانب على بند التعاقد نسبة ضئيلة تقدر بـ 0,89٪ من مجموع عدد المتعاقدين في القطاع الاقتصادي والمقدر بأكثر من أربعة ملايين على بند التعاقد، أما الآليات القانونية المتعلقة بشروط تشغيل اليد العاملة الأجنبية وكيفية منح جوازات العمل المؤقتة هي آليات صارمة من شأنها ضبط العمالة الأجنبية الوافدة انطلاقا من مبدأ منح الأولوية لليد العاملة الجزائرية.<sup>2</sup>

وأخيرا يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشهد انخفاضا تبعا لمنحى الانخفاض المسجل على المستوى العالمي، أي بمعدل 39٪ في أوروبا و36٪ في إفريقيا حسب معطيات البنك العالمي لسنة 2009، وهذا نظرا للانعكاسات المنطقية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصادي العالمي، وتبدو سنة 2010 حسب بعض الملاحظين سنة استرجاع للنمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى استرجاع النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد 2010، إذا ما استمرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متابعة المجهودات المبذولة سابقا واستغلال هذا الظرف بوضع الميكانيزمات الضرورية لمراقبة الاستثمار من أجل تحسين مناخ الاستثمارات وذلك بتخفيض آجال الإجراءات وخلق انسجام بين جميع الفاعلين بما في ذلك جالية رجال الأعمال المحلية والأجنبية، وخلق أقطاب امتياز و تسهيل الاستفادة من العقار والقروض تمكن أيضا من تجسيد هذه المشاريع وتحفز على الاستثمار في بلد يقدم كل شروط جلب الاستثمارات وذلك لتقليل فاتورة الاستيراد وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحسين وحماية ميزان المدفوعات.

فما سبق نستنتج أن المشاريع الاستثمارية في الجزائر لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية كثيرا ما عدا شركة عز المصرية التي صحيح أنها تأثرت بالأزمة إلا أنه هناك عوامل أخرى التي يمكن إرجاعها لبعض العوامل الغير الاقتصادية لما جرى من أحداث بين مصر والجزائر، فرغم عدم تضرر الجزائر من الأزمة المالية العالمية كبقية الدول الأخرى، ورغم توفر العديد من

<sup>1</sup> حليم بن دحمان، مرجع سابق، متاح على

[www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid](http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid)

<sup>2</sup> عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 751 خلال النصف الأول من 2011، متاح على

[www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2181442&Language=ar](http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2181442&Language=ar)، 10 نوفمبر 2011، سا: 23:45.



المحددات التي تدخل في تكوين المناخ الاستثماري فيها، إلا أن مناخ الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى الذي تحلم به الدول الأصلية للمشاريع الاقتصادية لتوطين استثماراتها فيها.

فمتى يصبح المناخ الاستثماري الجزائري عند حسن ظن المؤسسات الدولية القائمة على قياس درجة جاذبيته؟

### المطلب الخامس: الجهود المبذولة في الجزائر لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

لتفادي آثار الأزمة المالية العالمية في الجزائر قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات الحكومية بعد أن اتضح لها في شكل لم يعد يحتمل الشك أن اقتصاد البلد تراجع بسبب الانخفاض المهم الذي سجلته صادراتها المشكلة أساسا من منتوجات الطاقة، الأمر الذي أدى إلى تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية.

ففي الوقت الذي بدأت فيه بعض الدول الأخرى الإعلان عن وجود مؤشرات جديدة توحى بولوجها مرحلة المعافاة من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت الجزائر في مرحلة بداية تطبيق برنامج مواجهة آثار الأزمة على توازنها الاقتصادية الأساسية، هذا البرنامج لم يتم اعتماده رسميا إلا بعد فترة تجاهل وإنكار لآثار الأزمة دامت شهورا عدة، فالمغرب وتونس لم تتماديا في هذا السلوك التجاهلي إلا لفترة قصيرة، حيث وضع كلا البلدين برنامجا لتجاوز تبعات الركود الاقتصادي العالمي في وقت مبكر نوعا ما مقارنة بالجزائر، وما يلفت النظر في حالة الجزائر، لا يتوقف عند تأخر الإعلان عن هذا البرنامج فحسب، بل يمتد أيضا إلى طبيعة الإجراءات المتخذة، ومدى ملاءمتها لمعالجة اختلالات الاقتصاد الجزائري التي تفاقمت بفعل تداعيات الأزمة، فبعد قيام الجزائر بتشديد القيود على الاستثمارات الأجنبية جاعلة من مساهمة الرأسمال المحلي بنسبة لا تقل عن 51٪ شرطا إلزاميا، عادت أيضا بروزنامة من التدابير للحد من الواردات، ومن الاستهلاك المحلي للبضائع المستوردة عن طريق منع المصارف من تقديم القروض الموجهة إلى الاستهلاك، وهي إجراءات تسببت في استياء عام في أوساط رجال الأعمال والمستهلكين على حد سواء.<sup>1</sup>

فانتهاج الحكومة الجزائرية لتلك الإجراءات والسياسات أثرت تأثيرا مباشرا على تدفقات الاستثمار الواردة، هدفت من وراءها تحرير بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت مغلقة أمام المستثمر الأجنبي مثل القطاع المصرفي والنقل الجوي، وتسهيل شروط وأحكام الاستثمار من خلال وضع أحكام تفضيلية في المناطق الاقتصادية الحرة أو منح حوافز استثمارية، وانتهجت أيضا إجراءات وسياسات جديدة ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار في المنطقة، حيث أدخلت إجراءات جديدة تسمح للمستثمر الأجنبي بالنفوذ

<sup>1</sup> الجزائر والأزمة الاقتصادية "إجراءات وتعديلات لا تقنع"، متاح على

[international.daralhayat.com/internationalarticle/48799](http://international.daralhayat.com/internationalarticle/48799)، 15 سبتمبر 2011، ص: 15

وتملك مشاريع استثمارية في عدة قطاعات، إضافة إلى قيامها بتقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة لدعم الميزانية العمومية وتفادي الأضرار الناجمة عن الأزمة العالمية.<sup>1</sup>

ففي مجال التطورات التشريعية والرقابية التي قامت بها العديد من السلطات الإشرافية في معظم الدول العربية والمتمثلة في تكثيف جهودها لضمان استقرار قطاعها المصرفية وتوفير السيولة اللازمة لأنشطة هذه القطاعات، نجد الجزائر عملت على تطوير تشريعات الرقابة المصرفية وتطوير قدرات ومؤهلات كادر قطاع الرقابة والإشراف المصرفي، حيث تم اعتماد مبدأ تقييم المصارف بما يساعد على تطوير الرقابة على البنوك على أسس درجة المخاطر، كما وجه بنك الجزائر بضرورة عدم عرض أي منتجات مصرفية جديدة دون الحصول على ترخيص مسبق.<sup>2</sup>

وفي إطار جهود الدول العربية في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية، فقد تدخلت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية بصورة حذرة، وذلك بضخ الصرف الأجنبي في السوق وتخفيف الضغوطات على قيمة عملاتها،<sup>3</sup> فالسلطات النقدية الجزائرية في هذا الشأن تعمل جاهدة على تعميق إصلاح الجهاز المصرفي بإعادة هيكلة وتحرير مصارف القطاع العام وإنهاء مزاحمة مصارف القطاع العام المتخصصة للمصارف التجارية الأخرى وإخضاعها لمعايير المصرف المركزي الخاصة بالاحتفاظ بالسيولة وممارسة شروط الإقراض على أسس تجارية واضحة، وإخضاع الرقابة المصرفية بدرجة مماثلة لمصارف القطاع الخاص، وحثها على بناء قدراتها الإدارية واجتذاب المهارات المصرفية لتعميق الوساطة المالية والإبداع في المنتجات المالية لتعبئة الادخار المحلي وتوفيره للاستثمار في القطاع الخاص وبالتالي تطوير السوق المحلية لرأس المال.<sup>4</sup>

ومن جانب آخر، وفي إطار تشجيع الاستثمارات فقد بادرت الدولة بإنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي يعنى بتمويل مشاريع الاستثمارات العمومية خارج المحروقات والمدرجة ضمن ميزانية الدولة، والذي من شأنه ترقية التمويل البنكي المحلي للمشاريع الكبرى بدلا من السعي للاستدانة الخارجية مع تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة والاستثمارات الوطنية لترقية الإنتاج والتصدير خارج المحروقات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 96-99.

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، مرجع سابق، ص 147.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 184.

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، ص 221.

<sup>5</sup> عمار عماري وفالي نبيلة، مرجع سابق، ص: 12.

وفي إطار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية بسبب تدني الإيرادات الضريبية، سعت بعض الدول العربية لتدارك الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة جراء تلك الأزمة عبر اتخاذ إجراءات هدفت إلى تحسين الإدارة الضريبية وزيادة جهود التحصيل الضريبي وفرض رسوم وضرائب أو زيادتها على الاستهلاك والاستيراد لبعض السلع، وقد نجحت هذه الجهود في زيادة الإيرادات الضريبية في عدة دول في عام 2009 من بينها الجزائر، والتي قامت بإصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك والتي أدت بدورها إلى تعزيز الإيرادات الضريبية ومنحت في الوقت ذاته إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار والإنتاج في القطاعات غير النفطية.<sup>1</sup>

ومن ناحية السياسة المالية، وبعد الانخفاض في الإنفاق العام في الجزائر، قامت الحكومة الجزائرية بزيادة الإنفاق العام بنسبة 1٪ لحفز الطلب المحلي، حيث استمرت الحكومة في تنفيذ برنامجها الاستثماري وبرامج دعم التوظيف وقامت بتوفير موارد إضافية لصيانة مشاريع البنية التحتية.<sup>2</sup>

ومن التدابير الوقائية التي اعتمدها الجزائر لتجنب صدمات الأزمة المالية أيضا التخطيط لإنشاء صندوق سيادي بالشراكة مع القطاع الخاص مكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر.<sup>3</sup>

ولتجنب الآثار الناجمة في قطاع الطاقة عن الأزمة المالية العالمية وما تخلفه من أضرار على الاستثمارات في هذا المجال انه لم يكن أمام متخذي القرارات الخاصة بالاستثمارات في الحكومة الجزائرية سوى خيار إعادة تقييم استراتيجيات استثماراتهم وخفض قائمة المشروعات المزمع تنفيذها.<sup>4</sup>

وحسب السيد عبد الكريم منصور، مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر نجحت في تثبيت المشاريع الاستثمارية من خلال الآليات القانونية المدعومة لذلك، والإصلاحات التي مست قانون الاستثمار والقانون التجاري بالإضافة إلى الإصلاحات الجارية بشأن العقار الصناعي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك الإجراءات المشجعة لتحقيق الاستثمارات المعلن عنها من طرف المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والتي تخص تقليص مدة معالجة الملفات إلى 72 ساعة

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات المالية، مرجع سابق، ص 124 - 125.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 130 .

<sup>3</sup> عمار عماري وفالي نبيلة، مرجع سابق، ص 16.

<sup>4</sup> التقرير السنوي لسنة 2009، مكانة راسخة رغم التحديات، الشركة البترولية للاستثمارات العربية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 21.

وتكليف إطارات الوكالة بتقديم كل الإعانات للراغبين في الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد، مضيفاً بأن محيط الاستثمار في الجزائر هو في طور التحسن على اعتبار أن الجزائر لها إستراتيجية صناعية وهي بصدد وضع أنظمة إعلامية لصالح الراغبين في الاستثمار ووضع جميع المعلومات المرتبطة بهذا المحيط تحت تصرفهم.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> توقع استثمارات بـ 8 ملايين دولار بين 2008 و2009، متاح على [www.massa.com/ar/content/view/5142/42](http://www.massa.com/ar/content/view/5142/42)، 02 نوفمبر 2011، سا:22:35.

## خلاصة الفصل الثالث

عان الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من تداعيات أزمة مالية حادة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت في الانتشار في بقية أنحاء العالم، وقد كان للعلامة المالية أكبر الأثر في تفاقم هذه الأزمة في ظل التطورات التي شهدتها النظام المالي النقدي على الصعيد العالمي، انعكست في أوجه متعددة ملقمة بظلال كثيفة على أداء الاقتصاديات المختلفة بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة تمويل دولية سعت اغلب دول العالم على تهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من تدفقاته.

فالاستثمار الأجنبي المباشر تأثر من جراء الأزمة المالية العالمية بشدة، وتفاوتت نسب تأثره بتفاوت تطور اقتصاديات دول العالم وانفتاحها على بعضها البعض، مما أدى إلى تحرك الحكومات في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثار الأزمة والخروج منها بأقل خسائر ممكنة، ولا تعد الدول العربية بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية هذه في ظل تزايد حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، والتشابكات بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار نجد الجزائر رغم انفتاحها الضيق على اقتصاديات دول العالم إلا أنها تأثرت بنسب قليلة بتداعياتها سواء من حيث التطورات المالية أو التجارة الخارجية أو غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظرا لانخفاض أسعار النفط كأبرز اثر ناتج عن الأزمة المالية واهم مؤشر اثر على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة

## الخاتمة

بعد تطرقنا لأهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية العالمية، وعلى وجه الخصوص الأزمة المالية العالمية الأمريكية اتضح لنا أن البيئة الدولية الراهنة تتسم باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وكذا التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق والعديد من العوائد التي تجنيها الدول المضيفة من هذا النوع من مصادر التمويل.

ونتيجة لعوائد هذه الاستثمارات الأجنبية وأهميتها، اتجهت العديد من الدول وخاصة الدول النامية لتهيئة المناخ اللازم لجذب أكبر عدد منها بعد إدراكها أهمية حجم السوق وعوامل الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار الجزائر إحدى هذه الدول فإنها تسعى كذلك إلى تهيئة مناخها الاستثماري ليكون على مستوى المنافسة المطلوب الذي تشهده بيئة الأعمال الدولية، ففتحت أبوابها أمام استقطاب أكبر عدد ممكن منها. إلا أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية، لما قامت به من تشريعات قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد على جذبها، مازال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها ضئيل مقارنة بالدول العربية الأخرى المجاورة، ولقد أتاح بهذه الجهود الجزائرية في الآونة الأخيرة ما شهده الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية من تداعيات، ولو بنسبة ضئيلة.

## نتائج الدراسة.

انتهت دراستنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- **النتيجة الأولى:** الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية أدت إلى التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها سنة 2010، ولكن ليس بتراجع كبير وإنما بشكل طفيف، وهذه الإجراءات كان لها أثرا إيجابيا تمثل في تعزيز صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب لاتخاذها موقف صارم كهذا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **النتيجة الثانية:** عدم انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العالم الخارجي كثيرا مكنها من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على الأقل لفترة لا تقل عن أربع سنوات حسب ما أكده الخبراء، رغم أن هذا النظام المصرفي ما زال في نفس الوقت يشكل أكبر عائق في وجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن المستثمرون يفضلون المناطق التي تعتمد على أنظمة مصرفية متحررة من القيود الحكومية، والتي تتصرف بشكل مرن مع المشاريع الاستثمارية الأجنبية وهو ما تفتقده الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- **النتيجة الثالثة:** إن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان تأثيرها متفاوتا فيما بين مختلف المناطق، وكانت منطقة أمريكا الشمالية الأشد تأثرا بها، والجزائر من البلدان الأقل تأثرا أو بالأحرى الأكثر انتعاشا في عام 2009 وتضررا في عام 2010، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- **النتيجة الرابعة:** أثبتت الأزمة المالية العالمية أننا نعيش في بيئة أصبحت معومة، لا يستطيع أي بلد أو منطقة أن تكون بمنأى عن الصدمات المالية والاقتصادية التي تحدث في أي جزء من العالم، إلا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري جعلته أقل تضررا من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى خاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، والكثير من التعاقدات والتعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية، بل في الواقع أن المصارف تتمتع بسيولة عالية ونسبة قليلة من المواطنين تلجأ للمصارف لاستكمال عملية شراء العقارات، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية ووسيلة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، والجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم تمويله من موازنة الدولة، وهو ما وقاها من آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أن تداعياتها تسببت في تأجيل بعض من المشاريع الجديدة و إلغاء البعض منها عالميا ومحليا، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- **النتيجة الخامسة:** إن نمو الاقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فتباطؤ هذا النمو بعد الأزمة المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، وتعتبر الدول المتقدمة أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، والدول النامية أهم مضيف لها، بما فيها الدول العربية بحيث تصدر قائمتها دائما كل من السعودية، الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، وبرزت تلك التدفقات خصت قطاع النفط والمحروقات، إلا أن قطاع الخدمات أثبت قدرته على منافسة قطاع المحروقات خلال العشرية الأخيرة باحتلاله المركز الأول في قائمة القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، شاملا هذا القطاع في مجمله على البنوك، السياحة والاتصالات.

- **النتيجة السادسة:** أثبتت الأزمة المالية العالمية أن عوامة أسواق المال كانت تقابلها مؤسسات تنظيمية ورقابية للنظم المصرفية والمالية على المستوى الوطني فقط، ولم تتوفر في المقابل جهة تنظيمية ورقابية عالمية للإشراف على النظام المصرفي والمالي العالمي، إذ انه كلما نهارت مؤسسة مالية كبرى وأحدثت بدورها تقلبات كبيرة في أسواق المال العالمية، اتخذت هذه الجهة التنظيمية الإجراءات اللازمة على المستوى العالمي للحد من تأثيراتها، وهو ما أدى إلى انتشار عدوى الأزمات من دولة لأخرى والتأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **النتيجة السابعة:** باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها، تسعى الجزائر كغيرها من الدول لاجتذابه للاستفادة قدر الإمكان من إيجابياته، إلا أن مناخها الاستثماري لم يسمح لها بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل من يريد استخدامها، نظرا لأن منشآت الأعمال فيها



غير خاضعة للوائح والقواعد التنظيمية، فعدم توفر مناخ استثماري مشجع وجذاب لاستقطاب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة يدل على وجود معوقات تحركها.

- **النتيجة الثامنة:** المشاريع الإنمائية والخطط التي اعتمدها بعض الدول العربية بما فيها الجزائر بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية، تعد ضرورة لانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ولاسيما إلى قطاعات الطاقة والعقار والخدمات، خصوصا مع تزامنها مع إجراءات وتدابير تشريعية وإجرائية حكومية لتحسين مناخ الاستثمار.

- **النتيجة التاسعة:** أثبت تصنيف الجزائر في قائمة سهولة أداء الأعمال، انه ما زال أمامها الكثير من العمل والجهود التي يجب أن تبذلها لأجل تحسين مكانتها في مؤشرات قياس المناخ الاستثماري، رغم تحسن العديد من المؤشرات الفرعية في تلك المؤشرات بين سنة وأخرى.

## التوصيات:

بعد عرض جملة نتائج الدراسة سوف نستعرض التوصيات التالية:

- إن التمادي في تقديم الحوافز المالية في بداية انطلاق الاستثمارات الأجنبية لا يعتبر قرارا محبذا من طرف المستثمر الأجنبي، فالمستثمر العقلاني الرشيد يتخذ قرار الاستثمار بناء على الأوضاع السياسية والاقتصادية وتوفر الظروف والفرص الجيدة للاستثمار، لذا يجب على الجزائر العمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية بضرورة الوقوف على قانون الاستثمار القائم في الجزائر بالمتابعة والتدقيق الدائم لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث انه كلما كان ذلك المناخ مطابقا للمقاييس الدولية لقياس مدى ملائمة المناخ الاستثماري لجذب تلك الاستثمارات ومتوفرة فيه المحددات الأساسية المكونة له، كلما كان مهيبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أكبر الدول المتقدمة في العالم.

- يجب على الجزائر اختصار عدد إجراءاتها الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من اجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالية.

- أبرزت الأزمة المالية العالمية أن الاقتصاديات الكبرى في غياب الدور الايجابي للحكومات كانت مرتعا خصبا للانحراف وعدم الشفافية، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في إدخال الدولة في توجيه وتسيير النشاط الاقتصادي بقدر معين دون الإفراط في وضع القيود، وضرورة الحث على اعتماد القواعد النظامية التي تعد أفضل أساس لبيئة الأعمال السليمة، بدلا من الاعتماد على المعارف والعلاقات في إنجاز المعاملات.

- عدم توقع حدوث أزمة مالية عالمية صعب من جهود صانعي القرارات في إيجاد حلول في وقت مبكر مما يستدعي ضرورة إنشاء لجنة طوارئ اقتصادية من الخبراء المختصين في جميع الدول في كل المجالات الاقتصادية والتنموية تكون بمنزلة لجنة للإنذار المبكر لأي أزمة متوقعة تضع السيناريوهات لمعالجة الأزمات المتوقعة.

- بينت الأزمة المالية العالمية ضرورة تعزيز نظام الرقابة التحوطية والقواعد التنظيمية على المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية للحفاظ على سلامة الأنظمة المالية والمصرفية ومكافحة الفساد، وتلافي الوقوع في فخ الديون الذي تفوق طاقة الاقتصاد والذي يسهل على توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع.

- الاثار الناجمة عن الأزمة على الاقتصاد الجزائري من شأنها أن تدفع أصحاب القرار الاستراتيجي ثم الاقتصادي في الجزائر إلى إعادة النظر في أوضاعها الاقتصادية والقيام بإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي، خاصة في ظل احتياج النشاط الاقتصادي غير النفطى إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوليد الوظائف المنتجة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يصاحبها انتقال المعرفة والتقنية الحديثة وتوليد قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني ووضعها في مأمن نسبي من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

- تعاني الجزائر من نقص كبير في مجال الإعلام الاقتصادي يجب تداركه بتوفير المعلومة الاقتصادية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، المكتوبة والمسموعة والمرئية والتي تركز على محورين أساسيين هما المستثمر والمعلومة الاقتصادية، فالتعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية.

## أفاق الدراسة.

إن النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي قمنا بتقديمها لا يمكن أن تكون قطعية ونهائية، ولكن أملنا فيها أن تكون فاتحة علمية لآفاق معرفية ودراسات أكاديمية جديدة، يمكن بلورتها في الإشكالية التالية:

- ما هي وضعية المناخ الاستثماري في المنطقة العربية بعد تداعيات الأحداث السياسية الراهنة؟

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

أ. باللغة العربية:

1. أبو قحف عبد السلام ، إدارة الأعمال الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1989.
2. أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992.
3. أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
4. أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
5. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.
6. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004-2005.
7. احمد عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.
8. برتان جيل، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط2، منشورات عويدات، لبنان- فرنسا، 1982.
9. بلجوك أ.إ، تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات، بدون ذكر بلد النشر، 1989.
10. بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة SUBPRIME"، ليجنند للنشر، الجزائر، 2009.
11. بن حبيب الكروان السعدي إبراهيم، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. التكريتي هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
13. الحديدي طلعت جياذ لحي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
15. الحسيني تقي عرفات، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 1999.
16. خريوش حسني علي وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
17. الخضر علي إبراهيم، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007.

18. خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
19. دالع مصطفى، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009.
20. دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
21. دوابه محمد اشرف، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
22. الرحاحلة عبد الرزاق وزاهر محمد ديري، دراسة متعمقة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
23. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
24. سعيد مطر موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008.
25. سلام عماد صالح، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2002.
26. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
27. السيسي صلاح الدين حسن، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة"، أبناء وهبة محمد حسان للطباعة، مصر، 2009.
28. السيسي صلاح الدين حسن، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003.
29. الشحات احمد يوسف، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة "مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
30. الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانات التحكم في عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
31. شفيق محسن، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر، 1998.
32. الشنطاوي زكريا سلامة عيسى، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية "من منظور الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 2009.
33. العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
34. عبابنه عمر يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي إسلامي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.
35. عباس علي، إدارة الأعمال الدولية "المدخل العام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

36. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
37. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
38. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية "منظمتها- شركاتها- تداعياتها"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
39. عبد الرزاق غازي النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
40. عبد المقصود مبروك نزيه، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
41. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الأردن، 2008.
42. العزاوي محمد عبد الوهاب وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية "قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
43. عطوان مروان، الأسواق النقدية والمالية "البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
44. عطوان مروان، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
45. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
46. عفيفي سامي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ط2، ج3، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
47. علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2009.
48. غانم محمد احمد، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
49. غرس الدين محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، 2010.
50. قبلان احمد فريد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر- الأردن- تونس- البحرين"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
51. قدو بديع جميل، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
52. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
53. القريشي محمد صالح، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
54. كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
55. كنعان علي، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
56. محمد وياسر محمد جاد الله، مدخل إلى التقلبات الاقتصادية، مطبعة الإسراء، (بدون ذكر بلد النشر)، 2005.

57. مطلق الدوري زكريا واحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية "منظور سلوكي واستراتيجي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
58. منير إبراهيم الهندي، الأسواق المالية وأسواق راس المال، مكتبة دالتا للطباعة، مصر، 1998.
59. المهدي عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار الإسرائ، مصر، 2003.
60. الموسوي ضياء مجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990.
61. الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
62. ناطوريه علاء الدين، العولمة وأثرها في العالم الثالث "التحدي والاستجابة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
63. النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
64. النجار سعيد، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، مصر، 1991.
65. النجار فريد راغب، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
66. النجار فريد، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
67. نعمان سامي سلامة، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون ذكر دار النشر، 2008.

#### ب. باللغة الأجنبية:

1. Harrison Andrew et autres, **Business International et mondialisation " vers une nouvelle Europe "**, edition de Boeck Université ,France, mai 2004.
2. Bonin Bernard, **l'Entreprise Multinationale et l'Etat**, éditions études vivantes, Canada, 1984 .
3. Hoover Herbert, **The Great Depression 1929-1941**, THE MACMILLAN COMPANY, NEW YORK, 1952.
4. La Barthe.D Lacoue, **Finance internationale " l'état actuel de la théorie"**, edition economica, france.
5. boubaker Miloudi, **investissement et stratégie de développement**, offices des publications universitaire, Algerie, sans mentionner l'année d'édition.
6. Bassoni Marc et Alain Beitone, **Problèmes monétaires internationaux**, edition Armand colin, France, 1998

## ثانيا: رسائل الدكتوراه والماجستير.

1. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
2. تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2006.
3. حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
4. رقية حساني، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
5. فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية "مع دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
6. مراقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007.

## ثالثا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية.

### أ. باللغة العربية:

1. الاسرج حسين عبد المطلب، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.
2. أونيس عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع وأفاق"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006 .
3. بعلوج بولعيد ووردة جاب الخير، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 "مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009.
4. بلقاسم زايري وميلود مهدي، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها و أبعادها و خصائصها"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 8 و 9 مارس 2009.



5. بله باسي زكريا ، الأزمة المالية العالمية "الجذور وأبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 08 و 09 مارس 2009.
6. بن شيحة صحراوي وبن حبيب عبد الرزاق، تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الانجاز-، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.
7. بن موسى كمال و عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23 و 24 فيفري 2011.
8. بن نوي مصطفى و عبد المجيد تيماوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006.
9. بوعتروس عبد الحق، تحليل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009.
10. جانقي علي يعقوب وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006 .
11. جباري شوقي وفريد خميلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 1 و 2 ديسمبر 2010.
12. حبشي فيحة، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 أبريل 2009.
13. الحمش منير، الأزمة المالية و مصير النظام الرأسمالي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، سوريا، 23- 26 ماي 2009.
14. خبابه عبد الله، اقتصاد المشاركة الية لحماية الاقتصاد الوطني من الازمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.
15. الخزرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية "التحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسرائ، الأردن، 29 افريل 2009 .
16. الخشخوش محمد سالم، أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

17. خضيرات عمر، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 14 و16 ديسمبر 2010.
18. رحمان آمال ومشري فريد، الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعة النفطية العربية، الملتقى الدولي السابع حول الأزمة "الحكم والنظام الاقتصادي العالمي"، تونس، 06 و08 جوان 2011.
19. رياض المومني، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، المؤتمر الثاني للعلوم المالية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، الأردن، 28 و29 افريل 2010.
20. رياض عمر عبد الله مها، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 01 و02 ديسمبر 2010.
21. زيدان محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية "أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 14 مارس 2009.
22. الصادق علي توفيق، تطوير دور الدولة في التنمية "قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و20 ديسمبر 2009.
23. عباد جمعة محمود، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.
24. العقريب كمال وبلحمدي سيد علي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و6 ماي 2009.
25. عماري عمار وفالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و21 أكتوبر 2009.
26. العموص عبد الفتاح، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات والآثار في الاقتصادات العالمية "دراسة الحالة التونسية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و20 ديسمبر 2009.
27. فياض محمد خليل وخالد علي الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

28. قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، 22- 23 افريل 2003.

29. قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أفريل 2006.

30. كواش زهية وفتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية 'النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً'، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.

31. كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13 و 14 مارس 2009.

32. مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008 "الجدور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.

33. مراد ناصر، اثر الأزمة الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر - ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.

34. مغاري عبد الرحمان، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.

35. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية "النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009.

#### رابعاً: المجالات العلمية والجرائد.

##### أ. باللغة العربية:

1. الأسرج حسين عبد المطلب، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.
2. اوسرير منور وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005.
3. بن اسماعين حياة، وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الواحد والعشرون، مارس 2011.
4. بن حمودة محبوب وإسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2007.

5. بوجلال محمد، مقارنة إسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
6. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2009-2010.
7. التوني ناجي، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، 2004.
8. الجريدة الرسمية، أمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات.
9. الجريدة الرسمية، قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، العدد 53.
10. حاج موسى نسيمة وعلوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، 2010.
11. داودي محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011.
12. طالب وليد محمد الأمين، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد السادس، 2010.
13. طالي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
14. عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010.
15. العباس بلقاسم، إدارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، 2004.
16. العباس بلقاسم، تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 102، افريل 2011.
17. عبد اللطيف حنان رجائي، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير 2009.
18. علة مراد، الأزمة المالية العالمية "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010.
19. قحارية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثالث، 2005.
20. قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 46، 2009.

21. مرعى إيمان، اثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير 2009.
22. منصور يوسف، اثر الأزمة المالية على دول الشرق الوسط، جريدة الغد الأردني.
23. مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية " حالة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010.
24. نزهان محمد سهو ومحمد جميل عمر، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010.
25. النصف وليد عبد اللطيف، الكويت وجيبوتي وموريتانيا في آخر قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي، جريدة القبس، الكويت، العدد 13688، 07 جويلية 2011.
26. نوزاد عبد الرحمان الهيبي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010.
27. هيل عجمي جميل، الأزمات المالية "مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.
28. الوزني عادل عيسى، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2009.
29. يوسف محمد، مضمون أحكام الأمر رقم 02/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمار الوطنية والأجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، 2002.
- ب: باللغة الفرنسية.

1. Banon Gabriel, **Le G20 cherche solution désespérément**, Revue Maroc Hebdo International, N°815, Novembre 2008.
2. BARTHALON. E, **Crises Financières " un panorama des explications "**, revue problème économiques, N°2595, 1998.
3. douah Belkacem, **les zones franches en Algérie " Conclusion d'une expérience "**, revue des économies nord Africaines, Université de Chlef, Algerie, n°6, 2009.
4. lagadec Patrick, **apprendre a gerer les crises** , 2 eme édition, édition d'organisation, France, 1994.
5. Omar Guerid, **L'Investissement direct étranger en ALGERIE " Impacts- Opportunités et Entraves "**, Revue des Recherches économique et managériales, Université de biskre, Algerie, N°3, juin 2008

## خامسا: التقارير ونشريات المؤسسات

### أ. باللغة العربية:

1. بلعباس عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة؟، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
2. بلواني مهدي أحمد، أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
3. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، التحول نحو الخدمات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004.
4. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2005.
5. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية "أثاره على التنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006.
6. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007.
7. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010.
8. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التجارة الخارجية لبعض الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات المالية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات في مجال النفط والطاقة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، القطاع الزراعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.

14. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، القطاع الصناعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
18. التقرير السنوي لسنة 2009، مكانة راسخة رغم التحديات، الشركة البترولية للاستثمارات العربية، المملكة العربية السعودية، 2009.
19. تقرير حول التجارة الخارجية في الجزائر، إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول من سنة 2009، وزارة التجارة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 2009.
20. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2008، التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008.
21. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010، مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2010.
22. تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمار في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010.
23. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2004.
24. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2000.
25. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2001.
26. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2002.
27. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2003.

28. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2005.
29. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2006.
30. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007.
31. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2008.
32. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009.
33. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010.
34. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
35. زروق جمال الدين، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
36. الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
37. السويلم إبراهيم سامي، أسلحة الدمار المالي الشامل، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
38. قراءة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
39. كرم انطونيوس، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982.
40. نشرة صحفية حول الاستثمار العالمي، انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بعد سنتين من الانخفاض يتوقف على تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
41. نشرة صحفية حول تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، الاستثمار في غرب آسيا يسجل مستوى قياسيا آخر في عام 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.



42. نشرة فصلية حول الاستثمار في الجزائر، حصيلة تصريحات الاستثمار لسنة 2009، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، العدد رقم 11، افريل 2010.

43. نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.

44. نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.  
ب. باللغة الفرنسية:

1. Artus Patrick et autres, **La crise des subprimes**, Conseil d'analyse économique , La Documentation française, france, 2008

2. Rapports Annuele de la Banque d'Algeries , **TABLEAUX STATISTIQUES**, banque d'algerie, algerie , 2010,

3. word investment raport 2009, **transnational corporation " agricultural production and development"**, united nations conference on trade and development ,united nation , new York and Geneva, 2009.

سادسا: مواقع الانترنت.

أ. باللغة العربية:

1. أحمد العثيم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي،

[www.aljazirah.com.sa/2007jaz/27/rj6.htm](http://www.aljazirah.com.sa/2007jaz/27/rj6.htm)

2. احمد العثيم، قراءة في مؤشر الحرية الاقتصادية وموقع الدول العربية،

[www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/oct/11/rj10.htm](http://www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/oct/11/rj10.htm)

3. الاستثمارات الاجنبية في الطاقة الجزائرية بلغت 17 مليار دولار،

[www.syrianfinance.org/arabic/news/miscellaneous/2343.html](http://www.syrianfinance.org/arabic/news/miscellaneous/2343.html)

4. الاستثمارات في الجزائر تسجل ارتفاعا خلال السداسي الأول من سنة 2011 ، [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

5. بشير مصيطفى، الجزائر و اتجاهات الاستثمارات "اقتصاد مستقر و قوانين مضطربة"، متاح على

[www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam\\_elkhamis/bachir\\_msitfa/56599.html](http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam_elkhamis/bachir_msitfa/56599.html)

6. تمركز الاستثمارات في ولايات الوسط وتأخرها في الجنوب،

[www.al-fadjr.com/ar/economie/180297.html?print](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/180297.html?print)

7. توقع استثمارات بـ 8 ملايين دولار بين 2008 و2009،  
[www.massa.com/ar/content/view/5142/42](http://www.massa.com/ar/content/view/5142/42)
8. حليم بن دحمان، الاستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 و تتراجع في 2010،  
[www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid](http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?view=article&catid)
9. الجزائر تجمد صفقة مع عز المصرية بـ 750 مليون دولار،  
[www.moheet](http://www.moheet)
10. الجزائر والأزمة الاقتصادية "إجراءات وتعديلات لا تقنع"،  
[international.daralhayat.com/internationalarticle/48799](http://international.daralhayat.com/internationalarticle/48799)
11. الديوان الوطني للإحصاءات، [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
12. رافضة التنازل عن حق الشفعة: الجزائر ترفض بيع جيزي لأي طرف أجنبي، [www.moheet.com](http://www.moheet.com)
13. الزراعة الجزائرية تدخل مرحلة الإنتاج المكثف،  
[www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com](http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com)
14. سميرة ب، استيراد السيارات في الجزائر يرتفع بـ 23 بالمائة،  
[www.echoroukonline.com/ara/.../86398.htm](http://www.echoroukonline.com/ara/.../86398.htm)
15. عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 751 خلال النصف الأول من 2011،  
[www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2181442&Language=ar](http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2181442&Language=ar)
16. عدلي قندح، الأزمة المالية العلمية "ابرز خطط الإنقاذ المالي"،  
[www.abj.org.jo/AOB\\_Images/633818570087517500.pdf](http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633818570087517500.pdf)
17. علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية،  
[css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf](http://css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf)
18. علاء الدين مرجان محفوظ ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري ،  
[www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf](http://www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf)
19. لطفي فليسي ومحمد مسلم، الاستثمار الثقافي في الجزائر، متاح على  
[www.echoroukonline.com/ara/dossiers/21752.html](http://www.echoroukonline.com/ara/dossiers/21752.html)
20. مصطفى الكثيري، تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي  
الكبير، [www.maghress.com/alittihad/102320](http://www.maghress.com/alittihad/102320)
21. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الكساد الكبير، [ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)
22. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مؤشر الحرية الاقتصادية، [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)
23. مجلة عالم الاقتصاد، العدد 224،

.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=365954

24. البنك الدولي يدعو الى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية،

[www.worldbank.org/wbsite/extraichome/newsarabic](http://www.worldbank.org/wbsite/extraichome/newsarabic)

25. موقع البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية الأزمة والتمويل والنمو، [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

26. موقع البنك الدولي، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيدا من النفوذ،

[www.worldbank.org/wbsite/external/extarabicho](http://www.worldbank.org/wbsite/external/extarabicho)

27. موقع البنك الدولي، البلدان النامية تقود قاطرة النمو العالمي لكن المخاطر لا تزال قائمة،

[www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome](http://www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome)

28. موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،

[www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

29. موقع بيانات أداء الأعمال، متاح على

[www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors](http://www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors)

30. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، [www.andi.dz/ar/?fc=mission](http://www.andi.dz/ar/?fc=mission)

31. وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات،

[www.mipi.dz/ar/index\\_ar.php?page=invest&titre=cni](http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=cni)

ب. باللغة الفرنسية.

1. Alasrag Hussien, **Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries**, [mpra.ub.unimuenchen.de/2230/1/MPRA\\_paper\\_2230.pdf](http://mpra.ub.unimuenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf)

2. Mohammed Benhamou, **L'impact de la crise économique internationale sur le développement économique et social en Afrique**, [www.rosalux.sn/wp-content/uploads/2011/04/ImpactCriseEcoMondialefinale-cadreschool.doc.pdf](http://www.rosalux.sn/wp-content/uploads/2011/04/ImpactCriseEcoMondialefinale-cadreschool.doc.pdf)

الملاحق

ملحق رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2000-2003.

الوحدة: مليون دولار

| تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر |       |       |        | تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد |       |       |        | التدفقات<br>المنطقة        |
|---------------------------------|-------|-------|--------|---------------------------------|-------|-------|--------|----------------------------|
| 2003                            | 2002  | 2001  | 2000   | 2003                            | 2002  | 2001  | 2000   |                            |
| 569,6                           | 547,6 | 658,1 | 1083,9 | 366,6                           | 489,9 | 571,5 | 1108,0 | البلدان المتقدمة           |
| 350,3                           | 364,5 | 447,0 | 859,4  | 310,2                           | 380,3 | 368,8 | 697,4  | أوروبا الغربية             |
| 337,0                           | 351,2 | 429,2 | 806,2  | 295,2                           | 374,0 | 357,4 | 671,4  | الاتحاد الأوروبي           |
| 13,3                            | 13,3  | 17,9  | 53,3   | 15,1                            | 6,2   | 11,4  | 26,0   | باقي أوروبا الغربية        |
| 28,8                            | 32,3  | 38,3  | 31,6   | 6,3                             | 9,2   | 6,3   | 8,3    | اليابان                    |
| 151,9                           | 115,3 | 124,9 | 142,6  | 29,8                            | 62,9  | 159,5 | 314,0  | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 35,6                            | 44,0  | 59,9  | 98,9   | 172,0                           | 157,6 | 219,7 | 252,5  | الاقتصاديات النامية        |
| 1,3                             | 0,1   | 2,5-  | 1,3    | 15,0                            | 11,8  | 19,6  | 8,7    | إفريقيا                    |
| 10,7                            | 6,0   | 12,0  | 13,7   | 49,7                            | 51,4  | 88,1  | 97,5   | أمريكا اللاتينية والكارابي |
| 23,6                            | 37,9  | 50,4  | 83,9   | 107,3                           | 94,5  | 112,0 | 146,2  | آسيا والمحيط الهادئ        |
| 23,6                            | 37,9  | 50,3  | 83,8   | 107,1                           | 94,4  | 111,9 | 146,1  | آسيا                       |

تابع للملحق رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2000-2003.

|       |       |       |        |       |       |       |        |                          |
|-------|-------|-------|--------|-------|-------|-------|--------|--------------------------|
| 0,7-  | 2,5   | 5,1   | 3,8    | 4,1   | 3,6   | 6,1   | 1,5    | غربي آسيا                |
| 0,8   | 0,8   | 0,1   | -      | 6,1   | 4,5   | 3,5   | 1,9    | آسيا الوسطى              |
| 23,5  | 34,7  | 45,1  | 80,0   | 96,9  | 86,3  | 102,2 | 142,7  | جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا |
| 0,9   | 1,2   | 1,4   | 0,5    | 6,1   | 4,5   | 4,0   | 3,1    | جنوب آسيا                |
| -     | -     | 0,1   | 0,1    | 0,1   | 0,1   | 0,1   | 0,1    | المحيط الهادئ            |
| 7,0   | 4,9   | 3,5   | 4,0    | 21,0  | 31,2  | 26,4  | 27,5   | أوروبا الوسطى والشرقية   |
| 612,2 | 596,5 | 721,5 | 1186,8 | 559,6 | 878,8 | 817,6 | 1388,0 | العالم                   |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صادرة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، ص 3.

ملحق رقم (2-3) : تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2004-2007 بمليارات الدولارات

| تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر |        |       |       | تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد |       |       |       | التدفقات<br>المنطقة        |
|---------------------------------|--------|-------|-------|---------------------------------|-------|-------|-------|----------------------------|
| 2007                            | 2006   | 2005  | 2004  | 2007                            | 2006  | 2005  | 2004  |                            |
| 1924                            | 1022,7 | 706,7 | 746,0 | 1444                            | 857,5 | 590,3 | 418,9 | البلدان المتقدمة           |
| -                               | 668,7  | 691,2 | 394,5 | -                               | 566,4 | 495,0 | 209,2 | أوروبا                     |
| -                               | 572,4  | 608,8 | 359,9 | -                               | 531,0 | 486,4 | 204,2 | الاتحاد الأوروبي           |
| -                               | 50,3   | 45,8  | 31,0  | -                               | 6,5-  | 2,8   | 7,8   | اليابان                    |
| -                               | 216,2  | 27,7- | 258,0 | -                               | 175,4 | 101,0 | 135,8 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| -                               | 87,1   | 2,5-  | 62,2  | -                               | 122,2 | 8,5-  | 66,0  | البلدان المتقدمة الأخرى    |
| 292                             | 174,4  | 115,9 | 117,3 | 565                             | 379,1 | 314,3 | 283,5 | الاقتصاديات النامية        |
| 11                              | 8,2    | 2,3   | 2,1   | 63                              | 35,5  | 29,6  | 18,0  | إفريقيا                    |
| 56                              | 49,1   | 35,7  | 27,8  | 164                             | 83,8  | 75,5  | 94,3  | أمريكا اللاتينية والكاريبي |
| -                               | 117,1  | 77,8  | 87,5  | -                               | 259,8 | 209,1 | 170,7 | آسيا وواقيانا              |
| -                               | 117,1  | 77,7  | 8,1   | -                               | 209,4 | 208,7 | 170,0 | آسيا                       |
| 47                              | 14,1   | 13,4  | 62,9  | 78                              | 59,9  | 41,6  | 20,8  | غربي آسيا                  |
| -                               | 74,1   | 49,8  | 5,5   | -                               | 125,8 | 116,3 | 106,3 | شرقي آسيا                  |
| -                               | 16,1   | 12,3  | 2,2   | -                               | 69,5  | 72,4  | 60,6  | الصين                      |

تابع للملحق رقم (2-3) : تدفقات الاستثمار الأجنبي بحسب المنطقة للفترة 2004-2007 بمليارات

|      |        |       |       |      |        |       |       |   |
|------|--------|-------|-------|------|--------|-------|-------|---|
| -    | 19,1   | 11,9  | 14,2  | -    | 51,5   | 41,1  | 35,2  | جنوب شرقي آسيا                              |
| -    | 9,8    | 2,6   | 2,2   | -    | 22,3   | 9,9   | 7,6   | جنوب آسيا                                   |
| 178  | -      | -     | -     | 259  | -      | -     | -     | جنوبي آسيا وشرقي آسيا<br>وجنوب شرق آسيا     |
| -    | 0,0    | 0,1   | 0,1   | -    | 0,3    | 0,4   | 0,7   | اوقيانيا                                    |
| 52   | 18,7   | 14,6  | 14,0  | 91   | 69,3   | 41,2  | 40,3  | جنوب شرقي اوروبا وكمونولث<br>الدول المستقلة |
| -    | 0,6    | 0,6   | 0,2   | -    | 26,3   | 15,1  | 13,4  | جنوب شرق اوروبا                             |
| -    | 18,1   | 214   | 13,8  | -    | 42,9   | 26,0  | 26,9  | كمونولث الدول المستقلة                      |
| 5,3  | -      | -     | -     | 42,5 | -      | -     | -     | الاقتصادات الضعيفة هيكلية<br>والهشة الصغيرة |
| 2    | -      | -     | -     | 26   | -      | -     | -     | اقل البلدان نموا                            |
| 4    | -      | -     | -     | 16   | -      | -     | -     | البلدان النامية غير الساحلية                |
| 0    | -      | -     | -     | 5    | -      | -     | -     | الدول النامية الجزرية الصغيرة               |
| 2268 | 1215,8 | 837,2 | 877,3 | 2100 | 1305,9 | 945,8 | 742,1 | العالم                                      |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، ص 2 و تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010 ص 6-7.



جدول رقم(3-3): تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2008-2010.

الوحدة:مليار دولار.

| المنطقة                                 | التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر |       |       | التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر |       |       |
|---|---|-------|-------|---|-------|-------|
|   | 2010  | 2009  | 2008  | 2010  | 2009  | 2008  |
| العالم                                  | 1 323   | 1 171 | 1 911 | 1 211   | 1 185 | 1 711 |
| الاقتصادات المتقدمة                     | 935   | 851   | 1 511 | 702   | 703   | 975   |
| الاقتصادات النامية                      | 378   | 271   | 309   | 509   | 511   | 738   |
| أفريقيا                                 | 7   | 6     | 10    | 55  | 60    | 73    |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي              | 76  | 16    | 81    | 159   | 111   | 207   |
| غرب آسيا                                | 13  | 26    | 10    | 58  | 66    | 92    |
| جنوب وشرق وشرق آسيا                     | 232   | 193   | 178   | 300   | 212   | 281   |
| جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة   | 61  | 19    | 60    | 68  | 72    | 121   |
| الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والشد والضعف | 1001  | 100   | 506   | 1803  | 5207  | 6201  |
| أقل البلدان نمواً                       | 108   | 001   | 300   | 2601  | 2605  | 3300  |
| البلدان النامية غير الساحلية            | 801   | 308   | 107   | 2300  | 2602  | 2501  |
| الدول النامية الجزرية الصغيرة           | 002   | 000   | 009   | 102   | 103   | 800   |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، أشكال الإنتاج الدولي و التنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2011، ص 4.

جدول رقم (3-4) : تدفقات الاستثمار الاجنبي بحسب المنطقة للفترة 2008-2010 بالنسبة المئوية:

| التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر |      |      | التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر |      |      | المنطقة  |
|---|------|------|---|------|------|--|
| 2010  | 2009 | 2008 | 2010  | 2009 | 2008 |  |
| للمتكررة: النسبة المئوية الموزعة في التدفقات  |      |      |   |      |      |  |
| الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر             |      |      |   |      |      |  |
| 70.7  | 72.7 | 80.7 | 28.2  | 50.9 | 55.3 | الاقتصادات المتقدمة  |
| 22.8  | 23.1 | 17.2 | 27.1  | 23.1 | 37.7 | الاقتصادات النامية   |
| 0.5   | 0.5  | 0.5  | 2.2   | 5.1  | 2.2  | أفريقيا  |
| 5.8   | 3.9  | 2.2  | 12.8  | 11.9 | 11.9 | أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 |
| 1.0   | 2.2  | 2.1  | 2.7   | 5.6  | 5.2  | غرب آسيا   |
| 17.5  | 17.5 | 9.3  | 22.1  | 20.2 | 17.3 | جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا                                  |
| 2.6   | 2.2  | 3.2  | 5.5   | 7.0  | 7.9  | جنوب شرقي أوروبا وراثة الدول المنحلة                       |
| 0.8   | 0.3  | 0.3  | 3.9   | 2.2  | 3.6  | الاقتصادات الضخمة هيكلياً والمنتجة والصغيرة <sup>(1)</sup> |
| 0.1   | 0.0  | 0.2  | 2.1   | 2.2  | 1.9  | أقل البلدان نمواً  |
| 0.6   | 0.3  | 0.1  | 1.9   | 2.2  | 1.5  | البلدان النامية غير الجزرية                                |
| 0.0   | 0.0  | 0.0  | 0.3   | 0.2  | 0.5  | الدول النامية الجزرية الصغيرة                              |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مرجع سابق، ص

جدول رقم (3-5): اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية المبرمة إلى غاية ماي 2011.

| الدولة     | اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية<br>(BITs) | اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي<br>(DTTs) | اتفاقيات الاستثمار الدولية أخرى<br>(Other IIAs) | الإجمالي<br>Total |
|------------|---|--|---|-------------------|
| الجزائر    | 46  | 31                                       | 6   | 83                |
| البحرين    | 30  | 26                                       | 12  | 68                |
| جيبوتي     | 7   | -  | 9   | 16                |
| مصر        | 100   | 49                                       | 15  | 164               |
| العراق     | 4   | 1  | 6   | 11                |
| الأردن     | 52  | 22                                       | 10  | 84                |
| الكويت     | 58  | 49                                       | 13  | 120               |
| لبنان      | 50  | 33                                       | 8   | 91                |
| ليبيا      | 32  | 12                                       | 10  | 54                |
| موريتانيا  | 19  | 2  | 7   | 28                |
| المغرب     | 61  | 49                                       | 7   | 117               |
| سلطنة عمان | 33  | 28                                       | 9   | 70                |
| فلسطين     | 2   | -  | 5   | 7                 |
| قطر        | 45  | 37                                       | 11  | 93                |
| السعودية   | 22  | 23                                       | 12  | 57                |
| الصومال    | 2   | -  | 6   | 8                 |
| السودان    | 28  | 11                                       | 11  | 50                |
| سورية      | 41  | 33                                       | 6   | 80                |

تابع للملحق رقم (3-5): اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية المبرمة إلى غاية ماي 2011.

|     |    |    |    |          |
|-----|----|----|----|----------|
| 110 | 9  | 47 | 54 | تونس     |
| 97  | 11 | 48 | 38 | الإمارات |
| 53  | 7  | 9  | 37 | اليمن    |

المصدر: موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

الملحق رقم (3-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 2007    | 2006    | 2005    | 2004    | 2003     | 2002    | 2001   | 2000    | السنوات<br>البلد |
|---------|---------|---------|---------|----------|---------|--------|---------|------------------|
| 1 669,1 | 980,1   | 1 135,4 | 1 035,6 | 741,4    | 190,2   | 216,0  | 9,6     | البحرين          |
| 0,0     | 0,0     | 0,0     | 0,0     | 0,0      | 0,0     | 0,0    | 0,0     | جيبوتي           |
| 664,8   | 148,4   | 92,0    | 158,9   | 20,7     | 27,8    | 12,4   | 51,2    | مصر              |
| 8,0     | 305,0   | 88,7    | 0,0     | 0,0      | 0,0     | 0,0    | 0,0     | العراق           |
| 48,1    | -138,1  | 163,2   | 18,2    | -3,7     | 13,8    | 31,6   | 8,6     | الأردن           |
| 9 784,2 | 8 210,5 | 5 141,8 | 2 581,3 | -4 959,9 | -76,7   | -242,3 | -303,2  | الكويت           |
| 848,1   | 874,7   | 715,5   | 827,1   | 611,0    | 0,2     | 1,2    | 108,4   | لبنان            |
| 3 933,0 | -534,0  | 128,0   | -286,0  | 62,6     | -136,0  | -174,6 | 98,0    | ليبيا            |
| 3,8     | 5,1     | 2,0     | 4,0     | -1,0     | 0,0     | 0,0    | 0,0     | موريتانيا        |
| 621,6   | 444,9   | 74,6    | 30,9    | 12,2     | 28,4    | 97,1   | 58,6    | المغرب           |
| -8,1    | 125,1   | 13,0    | -45,9   | 48,5     | 359,7   | 377,3  | 213,2   | فلسطين           |
| 70,5    | 263,5   | 233,6   | 41,6    | 88,4     | 0,0     | 55,0   | -2,0    | سلطنة<br>عمان    |
| 5 160,2 | 127,4   | 351,9   | 437,9   | 88,2     | -21,0   | 17,2   | 17,7    | قطر              |
| -134,8  | -38,6   | -350,1  | 78,7    | 473,0    | 2 020,0 | 45,6   | 1 550,0 | السعودية         |
| 0,0     | 0,0     | 0,0     | 0,0     | 0,0      | 0,0     | 0,0    | 0,0     | الصومال          |
| 10,7    | 7,3     | 0,0     | 0,0     | 0,0      | 0,0     | 0,0    | 0,0     | السودان          |
| 2,0     | -11,4   | 79,8    | 54,3    | 55,7     | 122,1   | 9,1    | 43,6    | سورية            |
| 20,1    | 33,1    | 12,6    | 4,2     | 5,4      | 6,5     | 5,8    | 1,8     | تونس             |

تابع للملحق رقم (3-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

|          |          |         |         |       |       |       |       |          |
|----------|----------|---------|---------|-------|-------|-------|-------|----------|
| 14 567,7 | 10 891,8 | 3 750,3 | 2 208,0 | 991,2 | 441,1 | 213,7 | 423,7 | الإمارات |
| 53,8     | 55,9     | 65,0    | 21,5    | 61,4  | 39,3  | 0,6   | -8,8  | اليمن    |

المصدر: موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

الجدول رقم (3-7): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

| السنوات<br>البلد | 2000    | 2001    | 2002    | 2003    | 2004    | 2005     | 2006     | 2007     |
|------------------|---------|---------|---------|---------|---------|----------|----------|----------|
| البحرين          | 363,6   | 80,3    | 217,0   | 516,7   | 865,3   | 1 048,7  | 2 914,9  | 1 756,1  |
| جيبوتي           | 3,3     | 3,4     | 3,4     | 14,2    | 38,5    | 22,2     | 108,3    | 195,4    |
| مصر              | 1 235,4 | 509,9   | 646,9   | 237,4   | 2 157,4 | 5 375,6  | 10 042,8 | 11 578,1 |
| العراق           | -3,1    | -6,5    | -1,6    | 0,0     | 300,0   | 515,3    | 383,0    | 972,0    |
| الأردن           | 913,3   | 273,6   | 238,2   | 547,0   | 936,8   | 1 984,5  | 3 544,0  | 2 622,1  |
| الكويت           | 16,3    | -175,8  | 3,6     | -67,1   | 23,8    | 233,9    | 121,3    | 111,5    |
| لبنان            | 964,1   | 1 451,2 | 1 336,0 | 2 860,0 | 2 483,7 | 3 321,5  | 3 131,7  | 3 376,0  |
| ليبيا            | 141,0   | -113,0  | 145,0   | 143,0   | 357,0   | 1 038,0  | 2 013,0  | 4 689,0  |
| موريتانيا        | 40,1    | 76,7    | 67,4    | 101,9   | 391,6   | 814,1    | 105,5    | 138,3    |
| المغرب           | 422,2   | 2 807,7 | 481,3   | 2 314,5 | 894,8   | 1 654,0  | 2 449,4  | 2 804,5  |
| فلسطين           | 62,0    | 19,2    | 9,4     | 18,0    | 48,9    | 46,5     | 18,6     | 28,3     |
| سلطنة عمان       | 83,2    | 5,2     | 122,2   | 26,0    | 111,1   | 1 538,4  | 1 587,8  | 3 431,5  |
| قطر              | 251,6   | 295,5   | 623,9   | 624,9   | 1 199,0 | 2 500,0  | 3 500,0  | 4 700,0  |
| السعودية         | 183,0   | 504,0   | 453,0   | 778,5   | 1 942,0 | 12 097,0 | 17 140,0 | 22 821,1 |
| الصومال          | 0,3     | 0,0     | 0,1     | -0,9    | -4,8    | 24,0     | 96,0     | 141,0    |

تابع للملحق رقم (3-7): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

|          |          |          |          |         |       |         |        |          |
|----------|----------|----------|----------|---------|-------|---------|--------|----------|
| 2 425,6  | 3 534,1  | 2 304,6  | 1 511,1  | 1 349,2 | 713,2 | 574,0   | 392,2  | السودان  |
| 1 242,0  | 659,0    | 583,0    | 320,0    | 160,0   | 115,0 | 110,0   | 270,0  | سورية    |
| 1 616,1  | 3 307,9  | 782,9    | 639,0    | 583,6   | 821,0 | 486,5   | 779,3  | تونس     |
| 14 186,5 | 12 806,0 | 10 899,9 | 10 003,5 | 4 256,0 | 95,3  | 1 183,8 | -506,3 | الامارات |
| 917,3    | 1 121,0  | -302,1   | 143,6    | 5,5     | 101,7 | 135,5   | 6,4    | اليمن    |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)



جدول رقم (3 8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 2010     | 2009     | 2008     | السنوات<br>البلدان   |
|----------|----------|----------|----------------------|
| 155,9    | 257,2    | 1 793,9  | البحرين              |
| 26,8     | 99,6     | 228,9    | جيبوتي               |
| 6 385,6  | 6 711,6  | 9 494,6  | مصر                  |
| 1 426,4  | 1 451,5  | 1 855,7  | العراق               |
| 1 703,8  | 2 430,0  | 2 828,9  | الأردن               |
| 80,9     | 1 113,7  | -6,0     | الكويت               |
| 4 954,9  | 4 803,6  | 4 333,0  | لبنان                |
| 3 833,4  | 2 674,0  | 4 111,0  | ليبيا                |
| 13,6     | -38,3    | 338,4    | موريتانيا            |
| 1 303,7  | 1 951,7  | 2 487,1  | المغرب               |
| 114,8    | 264,5    | 51,5     | فلسطين               |
| 2 045,3  | 1 471,0  | 2 528,5  | سلطنة عمان           |
| 5 534,5  | 8 124,7  | 3 778,6  | قطر                  |
| 28 105,0 | 32 100,0 | 38 151,0 | السعودية             |
| 112,0    | 108,0    | 87,0     | الصومال              |
| 1 600,0  | 2 682,2  | 2 600,5  | السودان              |
| 1 380,9  | 1 433,7  | 1 467,0  | سورية                |
| 1 512,5  | 1 687,6  | 2 758,4  | تونس                 |
| 3 948,3  | 4 002,7  | 13 723,6 | الامارات             |
| -329,0   | 129,2    | 1 554,6  | اليمن                |
| 66 200   | 76 219   | 96 760   | إجمالي الدول العربية |

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، احصاءات الاستثمار الاجنبي

المباشر، متاح على <http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>

جدول رقم (3-9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول العربية خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 2010     | 2009      | 2008      | المنطقة<br>السنوات   |
|----------|-----------|-----------|----------------------|
| 334      | -1 791,50 | 1 620,50  | البحرين              |
| 0        | 0         | 0         | جيبوتي               |
| 1 175,50 | 571,1     | 1 920,20  | مصر                  |
| 52       | 115,5     | 33,6      | العراق               |
| 28,5     | 72,5      | 12,8      | الأردن               |
| 2 069,00 | 8 635,60  | 9 090,60  | الكويت               |
| 573,8    | 1 125,80  | 986,6     | لبنان                |
| 1 281,50 | 1 165,00  | 5 888,00  | ليبيا                |
| 4,1      | 4,3       | 4,1       | موريتانيا            |
| 576,1    | 470,1     | 485,2     | المغرب               |
| -10,6    | -15,4     | -8,3      | فلسطين               |
| 317      | 65,5      | 481,1     | سلطنة عمان           |
| 1 863,20 | 11 583,60 | 6 028,70  | قطر                  |
| 3 906,80 | 2 177,30  | 3 497,60  | السعودية             |
| 0        | 0         | 0         | الصومال              |
| 51,3     | 45        | 98,2      | السودان              |
| 0,3      | -2,6      | 1,5       | سورية                |
| 73,7     | 76,7      | 41,9      | تونس                 |
| 2 015,00 | 2 722,90  | 15 820,30 | الامارات             |
| 70,3     | 66,4      | 66        | اليمن                |
| 14 607   | 27 303    | 46 386    | إجمالي الدول العربية |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،

متاح على [www.iaigc.net/?id=7&sid=21](http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21)

# الفهرس

| الصفحة | المحتويات  |
|--------|--|
| IV     | الاهداء  |
| V      | شكر وعرقان   |
| VII-VI | ملخص البحث   |
| X-XI   | قائمة الجداول  |
| XII    | قائمة الاشكال  |
| XIV    | قائمة الملاحق  |
| أ - ح  | مقدمة عامة   |
| 62- 1  | <b>الفصل الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر</b>                    |
| 2      | مقدمة الفصل الاول  |
| 3      | <b>المبحث الاول: مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر</b>                        |
| 3      | المطلب الأول: نبذة تاريخية حول نشأة الاستثمار الاجنبي المباشر                  |
| 8      | المطلب الثاني:اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر                                  |
| 10     | المطلب الثالث:اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر                              |
| 16     | <b>المبحث الثاني:الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الاجنبي المباشر</b> |
| 16     | المطلب الاول:مفهوم وخصائص الشركات متعددة الجنسيات Multinational Company        |
| 23     | المطلب الثاني: اشكال الشركات متعددة الجنسيات                                   |
| 28     | <b>المبحث الثالث:الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر ومعوقاته</b>      |
| 28     | المطلب الأول:الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر                        |
| 32     | المطلب الثاني: الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر                        |
| 35     | المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر                                |
| 38     | <b>المبحث الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر</b>               |
| 38     | المطلب الأول:النظرية التقليدية والنظرية الحديثة                                |
| 41     | المطلب الثاني: النظرية الانتقائية ونظرية الموقع المعدلة                        |
| 44     | المطلب الثالث:نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية                              |
| 45     | المطلب الرابع: نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory                |

|         |  |
|---------|--|
| 49      | <b>المبحث الخامس: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري</b>  |
| 49      | المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري و مؤشرات قياسه   |
| 57      | المطلب الثاني: إجراءات خلق مناخ الاستثماري مشجع للاستثمار  |
| 63      | خلاصة الفصل الأول  |
| 131-64  | <b>الفصل الثاني: الاطار النظري للأزمات المالية</b>   |
| 65      | مقدمة الفصل الثاني   |
| 66      | <b>المبحث الاول: ماهية الأزمات المالية</b>   |
| 66      | المطلب الأول: تفسير الأزمات المالية في الفكر الاقتصادي و مفهومها   |
| 76      | المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمات المالية و أنواعها  |
| 82      | المطلب الثالث: سياسات تجنب الأزمات المالية و انتقال عدواها   |
| 85      | <b>المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية العالمية</b>   |
| 85      | المطلب الاول: أزمة الكساد الكبير 1929  |
| 89      | المطلب الثاني: الأزمات المالية خلال الثمانينات   |
| 91      | المطلب الثالث: الأزمات المالية خلال تسعينات القرن العشرين و مطلع الالفية الثالثة                               |
| 96      | <b>المبحث الثالث: الأزمة الامريكية المالية العالمية</b>  |
| 96      | المطلب الأول: لمحة عامة حول حدوث أزمة الولايات المتحدة الامريكية 2008  |
| 101     | المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية   |
| 108     | المطلب الثالث: الاثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية   |
| 113     | <b>المبحث الرابع: تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم و اجراءات مواجهتها</b>                      |
| 113     | المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالن   |
| 125     | المطلب الثاني: ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة المالية العالمية  |
| 131     | خلاصة الفصل الثاني   |
| 238-132 | <b>الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية<br/>- دراسة حالة الجزائر-</b> |
| 133     | مقدمة الفصل الثالث   |
| 134     | <b>المبحث الاول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2000- 2010</b>                           |
| 134     | المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة و التنمية خلال الفترة<br>2000 - 2010     |

|     |   |
|-----|---|
| 145 | المطلب الثاني: المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000 - 2010 |
| 153 | المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2000 - 2010                  |
| 160 | <b>المبحث الثاني: المناخ الاستثماري الجزائري في ظل تحسن بيئة الأعمال الدولية</b>                            |
| 160 | المطلب الأول: المناخ المتاح للاستثمار في الجزائر  |
| 163 | المطلب الثاني: قانون الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر   |
| 167 | المطلب الثالث: الاطار المؤسسي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر  |
| 173 | المطلب الرابع: معوقات المناخ الاستثماري في الجزائر  |
| 179 | <b>المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2000 - 2010</b> |
| 179 | المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و تقييمه خلال الفترة 2000- 2007.             |
| 186 | المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و تقييمه خلال الفترة 2008- 2010.            |
| 199 | <b>المبحث الرابع: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية</b>                         |
| 199 | المطلب الأول: عرض عام لحالة الاقتصاد الجزائري قبل حدوث الأزمة المالية العالمية                              |
| 204 | المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري بين أسباب التأثير و عدم التأثير بمجريات الاقتصاد العالمي             |
| 206 | المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري   |
| 228 | المطلب الرابع: انعكاسات الأزمة المالية على المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر                         |
| 238 | خلاصة الفصل الثالث  |
| 239 | الخاتمة   |
| 244 | قائمة المراجع   |
| 261 | الملاحق   |
| 276 | الفهرس  |